المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية

في

كتاب شرح المفصل

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في اللغة العربية وآدابها

تخصص : النحو والصرف

من إعداد الطالب

محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبدالفتاح السيد سليم

الفصل الدراسي الثاني

١٤١٩هـ

(٢)

المبحث الثاني

توجيه الظاهر

١- توجيه الإعراب

أ) في المسموع

- توجيه الرفع في المضارع الواقع جوابا للشرط والفعل ماض

توجيه الرفع في الجواب إذا كان فعل الشرط ماضيا

قال الزمخشري في مبحث الشرط: ((ولا يخلو الفعلان في (إن) من أن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا. فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم. وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا. فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع، قال زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقولُ لا غائب مالي ولا حرم))[1]

فقال ابن يعيش: ((أما الجزم فصحيح على ما ذكره. وأما الرفع فقبيح، والذي جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة. فقوله: (يقول لا غائب مالي ولا حرم) فسيبويه يتأوله على إرادة التقديم، كأن المعنى: يقول إن أتاه خليل. وقد استُضْعِفَ، والجيِّدُ أَنْ يكون على إرادة الفاء، فكأنه قال: فيقول، والفاء قد تحذف في الشعر، نحو قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

ومثله قوله:

يا أقرع بن حابس يا أقــرع إنك إن يُصرعْ أخوك تُصرَعُ

والمعنى: إنك تصرع إن يصرع أخوك، أو على تقدير الفاء. ومثله قول الآخر:

فقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنّها مُطَبَّعَةٌ من يأتِهَــا لا يُضِيرُهَا

فرفع على إرادة التقديم، أو إرادة الفاء، فاعرفه))[2] ا هـــ.

فواضح أن الزمخشري يجيز الرفع والجزم في جواب الشرط المضارع إن كان فعل الشـــرط لا يظهر عليه الإعراب كالفعل الماضي. وابن يعيش يجعل ذلك من الشاذ المحتاج إلى تخريج ما؛ فيمكن متابعة سيبويه على تخريجه كما يمكن اتباع مذهب المبرد، إلا أن توجيه المبرد عنده أولى بالاتباع.

ولم أُدْرِجْ هذه المسألةَ في باب الشذوذ كغيرها مما اختُلف في تخريجه؛ لأنّ هذه المسألة لم يكن فيها إجماعٌ على الشذوذ وخلافٌ في التخريج، بل الواضح أنّ الرفع إذا كان الفعل ماضيا شـــائعٌ كثيرٌ مُعْتَرَفٌ بهِ إلى الحدّ الذي دعا بعضَ النحويين إلى ادعاء أنّ الرفعَ الفصيحُ، وأنْ لم يجئ الجـزم

---

[1] المفصل ٣٨٢ –٣٨٣.

[2] شرح المفصل ٨/١٥٨.

في كلام فصيح[١]. ودفع بأبي حيان إلى إثبات جواز الجزم وفصاحته، وقال: ((وأما رفعه فذهب بعض أصحابنا إلى أنه أحسن من الجزم))[٢]. ويظهر أن تخريجه لم يكن عند أكثرهم إنكارا للفصاحة فيه، أو حكما عليه بالشذوذ؛ لأنه لم يعدم الكثرة، كما لم يعدم الفصاحة. هذا مع تصريح ابن يعيش بما يفيد شذوذه وقبحه واحتياجه إلى التخريج على وجه مقبول قياسا. وسترى أن بعض النحاة أثبته وجها سائغا غير محتاج إلى تقدير، بل لوروده على وجهه علة سيرد ذكرها.

إن ما يسوغ إيراد هذه المسألة في هذا الفصل من البحث أنها عندي من النماذج المسموعة الكثيرة التي فيها اختلف في الحكم على مجيء حالة إعرابية ظاهرة نطقت فعلا،وظاهر هذه الحالة كأنه مخالف لأصل الباب الذي يشمل هذا التركيب وغيره، وهي حالة الرفع في مقابل ما يقتضيه حكم الباب كاملا من جزم فعلي الشرط. وكان النظر إلى حالة الرفع هذه مختلفا، ففريق رأى لكثرتها وفصاحتها وجوب البحث عن علة الرفع، لا تخريج الرفع على تقدير يجعله مقبولا في القياس، بل مجرد التعليل لانفراد هذا التركيب خصوصا بالرفع بكثرة. وفريق رأى فيه وجوب التخريج على وجه يرده إلى الباب، فإما أن يحمل على التقديم، أو على إرادة الفاء.

إن ماذهب إليه الإمامان سيبويه والمبرد متفق في إيجاد مايرد هذا الأسلوب إلى المعروف في باب الشرط،وهو جزم الفعل والجواب. وصحيح مانقله الشارح فعزاه إلى سيبويه، وهو أنه يقدر التقديم، فهو عنده أولى من تقدير الفاء محذوفة[٣]، وإن لم يمنع حذف الفاء في قول الشاعر:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها ... مطبّعة من يأتها لا يضيرها

لكن لعل ما جعله يجيز حذف الفاء هنا كون فعل الشرط مضارعا مجزوما، بخلاف نحو قول زهير[٤].

أما المبرد فضعَّف القولَ بإرادة التقديم؛ لأنه جواب جاء في مكانه، فلا يُقدّر مقدّما عن محلّه. وتنظيره بما جاء فيه الشرط والجواب مضارعين مع رفع الجواب، (وهو) مما يجعل تقديرَ الفاءِ محذوفةً قويًّا،

---

[١] انظر الهمع ٤/٣٣٠.

[٢] الارتشاف٢/٥٥٦. وانظر شرح الأشموني٤/١٣.

[٣] الكتاب ٣/٦٧ –٦٨. وانظر تعليق محققه.

[٤] السابق٣/٧٠ –٧١. وانظر هامشه.

وتنظيره بما حذفت فيه الفاء وهي لازمة[١]، إنما هو لتقوية ما ذهب إليه من تقدير حذف الفاء. هذا مع ما أثر عنه أنه أنكر الرواية في بيت كعب، وأن صحّة الرواية فيه:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره   والشر بالشر عندالله مثلان[٢]

وهكذا تجد بتتبع مصنفات الأقدمين أنهم يذكرون في المسألة هذين الرأيين، إما بنسبة كل واحد منهما إلى صاحبه من غير ترجيح، وإما بالميل إلى واحد منهما تبعا لاختلاف ما يُرى من قوة الرأي أو ضعفه في القياس[٣]. هذا ولمكانة الرجلين في نفوس القوم، ولأن الرأيين عند الموازنة بينهما مقبولان في الصناعة دون فرق يُذكر، حظي المذهبان بِقَبُولٍ يكاد يكون متكافئًا، وإن رجحت كفة مذهب سيبويه قليلا على كفة المذهب المقابل، كعادة النحاة في أقوال إمامهم. وتجد عند بعضهم قبولا للمذهبين معا، لإمكان قبول أي واحد من التقديرين سواء. وقد كثر عنهم التقديران حتى نُسب لبعضهم المذهبان معا. فالمبرد يصرح بأنه يتقدير الفاء يوافق مذهب البصريين[٤]. في حين وصف بعضهم تقدير الفاء بأنه مذهب المبرد والكوفيين[٥]. ونَسَبَ قومٌ تقديرَ الفاء للكسائيّ والفراء[٦].

وفي المسألة مذهبٌ ثالث هو قول عبدالقاهر الجرجاني في جواز الرفع والجزم في المسألة: ((أما الرفع فلأجل أن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حُمل الجواب عليه، فلم يُجزم وتُرك على أوّل أحواله، وهو الرفع. فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى، كما أن (يغفرُ الله لزيد) في اللفظ خبر وفي المعنى دعاء مجزوم، نحو (ليغفرِ الله لك). وأما الجزم نحو (إن أتيتني آتك) فعلى الظاهر؛ لأجل أن الأصل أن تجزم. وإنما لم يُجزم الشرط لامتناع

---

[١] المقتضب٢/٦٨ —٧٣، الكامل١/٧٤ —٧٥.

[٢] انظر الانتصار ص١٧٢.

[٣] انظر الأصول٢/١٩٢ —١٩٦، شرح السيرافي (المطبوع)١/١٦٤ —١٦٦، التبصرة١/٤١٢-٤١٤، كشف المشكلات١/٢٤٧ —٢٤٩، المغني٥٥١ —٥٥٢، الرصف١٨٧.

[٤] المقتضب٢/٦٨ —٧٣.

[٥] انظر شرح الأشموني٤/١٢.

[٦] انظر هامش الكشف١/٢٤٩.

الجزم في الماضي فهو بمنزلة قولك: ليغفر الله لزيد؛ لأن أصل الدعاء أن يكون مجزوما باللام، وكل واحد من الوجهين كثير حسن)) ثم استشهد على الرفع ببيت زهير السابق[١].

ويبدو أن عبدالقاهر هنا قد ذهب إلى هذا التعليل والتنظير له بالرفع في لفظ الدعاء لمّا رأى كثرة المرفوع في هذا الأسلوب، فلم يرد حمله على محذوفٍ مرادٍ أو تقديمٍ منويّ؛ لئلا يكون في ذلك تأوُّلٌ لما كثر حتى لم يَعُدْ يُحتاج إلا إلى البحث عن علّته كما يبحث عن علّة المطرد في اللغة مما عللوه، كرفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك. ويدل على ذلك أنه قال فيما نظّر به: إن الرفع والجزم فيه كثير حسن كما أنه في هذا كثير حسن، وإن كان الأصل في ذلك الجزم كما أنه كذلك في هذا.

وقد يعد مقبولا سائغا –بناء على قول عبدالقاهر– أن يقال: إن العربي لما لم يعمل أداة الشرط في الفعل، لكونه ماضيا، ترك أعماله في الجزاء لبعده عن الأداة الجازمة، فيكون ذلك مما يحمل إما على التوهم، وإما لانصراف الذهن عن الجزم لعدم انبناء الجملة من أولها عليه، وإما لتركه لعدم الإلباس. وفي جميع هذه الحالات هو ترك للإعمال، بخلاف تقدير الأولين الذي تحمل فيه حركة الإعراب الظاهر على مسوغ من القياس، وبالتقدير يحمل الإعراب المتروك على سبب من القياس قوي يوجب الترك. وفرق كبير بين قول عبدالقاهر وقول غيره.

هذا وتكاد عبارات الأقدمين تخلو من إشارة لمثل ما ذهب إليه عبدالقاهر. وهو ما يؤكد أن هذا رأيه الذي وصل إليه بعد اجتهاده. وتجد صدى كلامه هذا عند المتأخرين من بعده، فإن في عباراتهم الدالة على استحسان الجزم ماقد يعد ميلا إلى مذهب عبدالقاهر؛ لأنه أكثر المذاهب اعترافا بقوة هذا التركيب وقياسيته. فابن مالك يقول:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

وقال ابن هشام: ((ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بلم قوي))[٢]. وقال الأزهري: ((والذي حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا

---

[١] المقتصد ٢/١١٠٤.

[٢] الأوضح ٤/٢٠٦.

تعمل في الجواب مع بعده))[١]. وهو أصرح النصوص باتباع مضمون هذا الرأي. وقد مضى قريبا ما حكاه أبوحيان من استحسان بعضهم الرفع بأكثر من استحسان الجزم. أما الرضي فقد أفهمت عبارته قوة هذا الوجه واستحانه، وأنه إذا حال الماضي بين أداة الشرط وجوابه كثر الرفع في سعة الكلام، لافي الضرروة، فيمتنع إذن تقدير التقديم أو الفاء؛ لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة. غير أنه ذهب إلى تغير عمل أداة الشرط وضعفها في هذه الصورة عن جزم الجواب، فتكون أداة جازمة لفعل واحد كلم، فالماضي مجزوم محلا[٢].

فيبدو –إذن– أن الزمخشري ثبت عنده استحسان الرفع لكثرته، فأورد الرفع فيه مع الجزم على سبيل تقرير الواقع المرويّ، فوصف هذه الحالة بجواز مجيء الرفع والجزم، مستشهدا للرفع فيها، غير ناكر له. أما ابن يعيش فقد وصف الرفع بالقبح والرداءة وأنه لا يأتي إلا على وجه التأول بما ذكر. وظاهر أن ابن يعيش قد تأثر في كلامه هذا بما رأى من تأوُّلِ الأولين له على وجه يرد الرفع فيه إلى الجزم، فاستنتج من أقوالهم تلك أنه لا يجوز إثبات حالتي الرفع والجزم بمساواة.

وقد ظن ابن هشام أن الزمخشري –وإن أثبت جواز الرفع والجزم في المفصل– لم يرض أن يحمل التتريل على الوجه المرجوح غير الحسن، واستنتج من كلامه في الكشاف أن وجه الرفع لا يحسن حسن الجزم؛ فلذلك عدل عن تخريج آي القرآن عليه. قال ابن هشام: ((بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التتريل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى ﴿ وما عملت من سوء تود﴾: لا يجوز أن تكون ما شرطية؛ لرفع (تود). هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو (إن قام زيد أقومُ)، ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه. يوضح لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا، وذلك على تأويله بالماضي فقال: قرئ ﴿إينما تكونوا يدرككُم الموت﴾ برفع يدرك، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه وهو أينما كنتم كما حمل (ولاناعبٍ) على مايقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو (ليسوا بمصلحين).

---

[١] التصريح ٢/٢٤٩.

[٢] شرح الكافية٤/١٠٨.

وقد يَـرَى كثيرٌ من الناس قولَ الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك))[1]. يعني: أنه في الآية الأولى تكلم في القراءة المتواترة فلم يخرجها على الوجه الشاذ، أما في الثانية فقبل ذلك لأنها قراءة شاذة.

وبالتأمل في مفهوم كلام الزمخشري لايستفاد منه أنه يرى وجه الرفع قليلا شاذا؛ ذلك لأنه في توجيه قراءة (يدرككم) بالرفع يذهب إلى وجه يجعل القراءة مقبولة في العربية، وإلا لم يكلف نفسه توجيهها. ثم إنه دل بتخريجه الآية على هذا الوجه على قوته واستحسانه، إذ خرجها على توهم أن فعل الشرط ماض لم يظهر إعرابه؛ لأنه ربما وقع موقعه، فدل ذلك على قوة الوجه الذي توهم أنه جيء به ولم يؤت به، ولو لم يكن بهذه القوة وبهذا القدر من الاستحسان ما اعتد به حتى مع عدم مجيئه. بل لا مفر من جعله كثيرا مألوفا حتى إنه لا يتبادر إلى الذهن غيره، كما كان ذلك في اقتران خبر ليس بالباء بكثرة كاثرة تجعل المتكلم كأنه نطق به، ولولا ذلك ما حمل (ولا نـاعبٍ) على توهُّم سَبْقِ (بمصلحين).

وأما آية آل عمران فإن الزمخشري تعرض لتفسيرها في ضوء حديث من سبقه من المفسرين، وما تحتمله الآية من الدلالات، فإن (تود) لو جاءت مجزومة لقطع في (ما) بأنها شرطية لا محالة، أما مع الرفع فتحتمل الشرطية وغيرها. غير أن المفسرين ربما ربطوا المعاني التي تفيدها الآية من أولها إلى آخرها، وهي قوله تعالى ﴿يوم تجد كل نفس ماعملت من خير محضرا وماعملت من سوء﴾. فلتشاكل (ماعملت من خير)وهو المفعول الأول لـ (تجد) التي عُدّت فيه (ما) موصولة حتما، مع (ماعملت من سوء) عدت (ما) الثانية غير شرطية أيضا. ويضاف إلى هذا قرينة الرفع التي لا تقطع بإرادة الشرط، كما تقدم. ويدل على هذا الوجه من المعنى وقف القراء على (سوء)[2]. فإذا عرفت أن الزمخشري شديد التعلق بالتفسير البياني في كشافه، وأنه بنى تفسيره كله على التقاط أسرار البيان في التتريل، علمت أنه بقوله هذا في الآية أراد أن ينبه على هذا المعنى الدقيق بنفي ما يتبادر من أن ما شرطية قطعا. ثم إن الآية على تقدير استئناف جملة(وماعملت من سوء) لا يمتنع جعل ما

---

[1] المغني٧١٧ –٧١٨. وانظر الكشاف١/٤٢٣،٥٤٤ –٥٤٥.

[2] قال الداني في المكتفى: ((والأجود أن تكون (ما) في موضع نصب عطفا على قوله ﴿ وما عملت من خير ﴾. فعلى هذا لا يكفي الوقف على (محضرا))). المكتفى في الوقف والابتدا ص١٩٩. وقال محققه : ((وهو قول الأخفش سعيد، واختيار ابن الأنباري)).

فيها موصولة، بل هو الأحسن من جهة مشاكلة ماقبلها، فيكون جمال العبارة في تقدير المراد: يوم تجد كل نفس الذي عملته من خير محضرا، والذي عملته من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا. ويزيد أمر استبعاد أن تكون شرطية قول الأئمة: إنه لم يقرأ أحد في هذه الآية بالجزم قط[١]. ودلالة ذلك أنه مادام وجه الجزم حسنا، بل هو الأصل، وبما أن وجوه القراءات عُهِد تعددها حتى كادت وجوه تعددها تشمل جميع ما تحتمله تراكيب الآيات من المعاني القريبة والبعيدة، فإن ذلك دليل على ضعف إرادة الشرط. فثبت أن الزمخشري إنما اختار الراجح من المعاني، وتجنب المرجوح، لا أنه ابتعد عن التخريج على الوجه المرجوح في الإعراب. ثم إن الزمخشري ممن استسهلوا رد القراءة المتواترة؛ لعدم صحة الوجه فيها عربية، وقد سبق هذا في الكلام على رده قراءة حمزة ﴿والأرحامِ﴾[٢].

وبعد، فإن ما ذهب إليه عبدالقاهر وأيده المتأخرون من استحسان الرفع، إن كان فعل الشرط ماضيا، مما تطمئن إليه النفس، لعدم الحاجة إلى تقدير مفيد للمعنى. فإن الأسباب التي تقتضي التقدير معدومة هنا؛ إذ إن الجواب جاء في مكانه، كما يقول المبرد، ولا يحتاج المستمع أن يصل إلى محذوف أراده المتكلم؛ لأن العبارة كاملة، لم ينقصها غير الجزم، وهو ما جعل النحاة يلجؤون إلى التقدير، لا لبيان معنى، بل لحاجة صناعية. ولما لم يؤد عدم الجزم إلى لبس أو غموض لم نحتج أيضا إلى تقدير. وفي أغلب ظني أن هذا ما جعل الزمخشري يميل إلى هذا المذهب.

ولمن اختار هذا المذهب أن يحتج بتقديم اقتضاء المعنى، من جهة وضوحه على حالتي الرفع والجزم. وله أن يحتج بشيء من اقتضاء اللفظ أيضا، لأنه تقدم على الجواب ما لا عمل لأداة الشرط فيه، وهو لفظ الماضي، فبني التركيب من أوله على ترك الجزم. وله أن يحتج بكثرة الوارد من النوعين فدل على استوائهما في أذهان الجماعة اللغوية. أما الآخرون فقد قدموا اقتضاء الصناعة، ومالوا إلى الصحة اللغوية في الألفاظ بأكثر من مراعاة المعنى.

---

[١] إعراب النحاس١/ ٣٦٦.

[٢] انظر ما مضى ص١٣٢.

ب - في المقيس

- (إذا) و (حيث) أيتساويان في اختيار النصب بعدهما؟

توجيه الرفع بعد (إذا) الشرطية

قال الزمخشري في مواضع اختيار النصب في الاشتغال: ((.. وأن تقع بعد (إذا) و (حيث) كقولك: إذا عبدَالله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدًا تجده فأكرمه))[١].

فقال ابن يعيش: ((وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء. والذي أراه أن ذلك جائز في (حيث)؛ لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، تقول: لقيته حيث زيدٌ جالسٌ، فتكون نظيرة (إذ) في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك: لقيته إذ زيد جالس. وإما (إذا) فلا تنفك من معنى المجازاة؛ لأنها لا تقع إلا للمستقبل، فإذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا، مرفوعا كان أو منصوبا، تقول: إذا زيدٌ جلس أجلس، تقديره: إذا جَلَسَ زيدٌ جَلَسَ. ويدلّ على ذلك أنه لابد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم؛ ألا تراك لوقلت: أجلسُ إذا زيدٌ جالس، لم يجز، ويجوز ذلك مع حيث))[٢]اهـ. وقد قال بهذا أيضا في تأويل الرفع في شاهد شعري في موضع آخر من الشرح، منكرا أن يكون تأويل الرفع فيه بعد إذا على الابتداء[٣].

وهذه المسألة من المسائل المشهورة التي نازع فيها المبرد سيبويه فيما قرّره فيها في كتابه، كما نازع ابن يعيش الزمخشري فيما قرره فيها هنا. فحاصل هذا الاعتراض أن الزمخشري اختار مذهب سيبويه، ومال ابن يعيش إلى رأي المبرد والمازني في المسألة.

قال سيبويه: ((ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: إذا، وحيث. تقول: إذا عبدَالله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل؛ لو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد، وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس)). فهو يختار النصب بعدهما، ويجعل الرفع بعدهما قبيحا. لكنه أضاف

[١] المفصل ٦٧.

[٢] شرح المفصل ٢/٣٦.

[٣] السابق ٤/٩٦ —٩٧.

بعقب ذلك: ((والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما، فتقول: اجلس حيث عبدُالله جالس، و: اجلس إذا عبدُ الله جلس))[1]. فعد المبرد كلام سيبويه هذا الأخير تصريحا بجواز الابتداء بعد إذا وحيث، وأن الرفع في حديث سيبويه إنما هو على الابتداء. فيوافق في ذلك مذهب الأخفش، وإن عده هنا قبيحا، بخلاف الأخفش والكوفيين فعندهم أنه الأصل والقياس في المرفوع بعد أدوات الشرط[2].

ونقل ابن ولاد تغليط المبرد سيبويه في تقرير الرفع بعد (إذا)، فقال: ((قال محمد: أما (حيث) فلا بأس بابتداء الاسم بعدها؛ لأنك قد تقول: جلست حيث عبدُالله جالسٌ. وأما إذا هذه فابتداء الاسم بعدها محال؛ وذلك أنك لا تقول: اجلس إذا عبدُالله جالسٌ))[3]. وفي مواضع متفرقة من المقتضب والكامل ما يؤيد بقاءه على هذا الرأي، وإلحاحه على أن إذا تطلب الفعل بعدها، فلا يجوز الرفع إلا على إضمار فعل، ولا يجوز غيره[4].

وقد عد المبرد ما جاء عن سيبويه ناقضا لقوله في موضع آخر من كتابه: ((وسألته عن قوله في الأزمنة: كان ذلك زمن زيد، فقال: لما كانت في معنى (إذا) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون (إذا) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه، فشبهوا هذا بذلك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة (إذ). فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير، كان خطأ. حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير. جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذ)، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال))[5]. فأورد المبرد هذا التناقض في كلام سيبويه في إثبات الغلط عليه[6].

---

[1] الكتاب١/١٠٦ –١٠٧.

[2] انظر الانتصار٦٥. وانظر الكتاب١/٨٢ –٨٣ مع تعليق محققه، التصريح١/٣٠١.

[3] الانتصار ٦٥.

[4] المقتضب٢/٧٦ –٧٧ مع تعليق المحقق،٣/١٧٦،٤/٣٤٧ –٣٤٨، الكامل٣/١٢٢٩،١٣٥٣.

[5] الكتاب٣/١١٩.

[6] انظر الانتصار ٦٥ –٦٦.

وقد أشار المبرد في معرض الرد على سيبويه إلى استشهاد سيبويه بقول ذي الرمة:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته　　　فقام بفأس بين وصليك جازر

وقوله: ((فالنصب عربي كثير. والرفع أجود؛ لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيدا، وزيدا ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يُتناول به هذا المتناول البعيد. وكل هذا من كلامهم. ومثل هذا: زيدًا أعطيت، وأعطيت زيدًا، وزيدٌ أعطيته؛ لأن أعطيت بمنزلة: ضربت))[١]. فأكد أن توجيه الرفع في البيت عند سيبويه إنما هو على وجه الرفع على وجه الابتداء، وأنه لا يجوز، ولكن يجوز على أن تضمر (بُلِغَ) وتفسيره بقوله: (بلغته)[٢]. وبين محقق الكتاب الأستاذ عبدالسلام هارون أن سيبيويه عنى بقوله في البيت: إن الرفع أجود، الرفع على الابتداء، لا على إعمال فعل مفسر، كأن مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط.[٣].

أما الأعلم الشنتمري فقد ذهب فيما يحتمله كلام سيبويه في هذا الشاهد إلى توجيهين، أحدهما: ماذكره هارون من جواز الرفع والنصب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها غير عاملة، فيُكتفى بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل، فيُستغنى بذلك عن أن يليها الفعل. والآخر: أن يكون سيبيويه يعتقد أن (إذا) مما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل خاصة ويذكر النصب هنا بعدها، وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب. وهذا التوجيه من الشنتمري يحاول به وجها من التوفيق بين مارآه متعارضا من أقوال إمام النحاة، فهو يقول بعقب التوجيهين: وكلاهما حسن صحيح[٤].

وقد ذهب غير الشنتمري إلى أن ما أُثبت في الكتاب فَفُهِمَ أنه ينقض كلام سيبويه إنما هو مما أُدرج في الكتاب من طرر الأخفش عليه. فقد قيل: إن سيبويه أثبت هذا الحكم لحيث دون إذا، أما إذا فهذا مذهب الأخفش فيها دون سيبويه. وذكر ذلك الصفار وغيره[٥].

---

[١] الكتاب ١/٨٢ —٨٣.

[٢] انظر الانتصار ٦٦.

[٣] هامش الكتاب ١/٨٢.

[٤] انظر هامش المقتضب ٢/٧٧.

[٥] انظر المقاصد الشافية ١/٩٩. وانظر تعليق محقق الانتصار والإحالة على شرح كتاب سيبويه للصفار، بهامش ص٦٥.

والاعتذار عن سيبويه إما بتوجيه كلامه وجهة يكون بها حسنا صحيحا، كما فعل الأعلم، أو بعزو ضم (إذا) في الحكم مع (حيث) إلى ما أدرج في الكتاب من تعليق الأخفش، كما قال الصفار، يعكس إحساس النحويين بقوة مذهب المبرد وضعف مذهب سيبويه، ويدل على أن المقدم من المذهبين إنما هو قول المبرد؛ لما فيه من تفرقة بين حيث وإذا، ومشابهة بين إذا وأخواتها من أدوات الشرط كـ (إن) المقتضيات للفعل بعدها.

غير أن بعض النحويين لم يذهب بكلام سيبويه إلى التأويل، أو إلى نفيه، بل راح يلتمس وجها يقوي هذا الرأي المشهور له، كابن ولاد الذي ألف كتابا في الانتصار لسيبويه على المبرد، ضمّنه هذه المسألة. وقد دافع عن وجه مجيء الابتداء بعد إذا عند سيبويه، فقال بعد أن ذكر اعتراض المبرد ((قوله: ابتداء الاسم بعد إذا محال؛ لأنك لا تقول: اجلس إذا عبدُالله جالسٌ، فهذا لا يجوز بهذا اللفظ، ولا هو الذي أجازه سيبويه ، وإنما يجيز مثل قولك : اجلس إذا عبدُالله جَلَسَ ، فتكون الجملة بعد إذا مبنيّة من اسم وفعل ، إلا أنه قُدِّمَ الاسمُ على الفعل، فَقَبُحَ من جهة الترتيب. فأما أن يكون محالا فلا، ولكنه عند سيبويه في قياسه من باب المستقيم القبيح. فاستقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه؛ لأنه قدم الاسم وأخر الفعل. وهذا مثل قوله:

وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم

وحكم (قلما) أن يليها الفعل))[1]. فهو كما ترى يبين لِمَ قال سيبويه: إنه قبيح، مع قوله: إنه جائز. وهو أيضا يبين أن المبرد تقوّل على سيبويه ما لم يقله؛ لأنه أراد أن يُلْزِمَ سيبويه على إجازته الابتداء بعد إذا وجها لا يلزمه؛ إذ لا يجيز سيبويه نفسه: إذا عبدُالله جالسٌ، التي استند إليها المبرد في نقض قوله. أما ما رأى ابن ولاد أنه غير محال لكنه قبيح. وهو: إذا عبدالله جلس، المحوّل عن: إذا جلس عبدالله، ففيه موافقة رأي من اعتذر لسيبويه بالاكتفاء بما في الجملة من الفعل عن أن تدخل إذا على الفعل، كالشنتمري، وفيه بعض الميل إلى إجازة ما نُسِبَ إلى سيبويه من غير تأويل، فيلتقي – ولو من طرف خفيّ من غير أن يشعروا – بمذهب الأخفش والكوفيين. ذلك لأن الجملة المكونة من اسم وفعل ينبغي على رأي البصريين الصريح أن يُقَدَّرَ فعلٌ بعد إذا إن كان المقدَّمُ من الاسم والفعل الاسمَ، نحو ﴿ إذا السماءُ انشقّت ﴾ إذ التقدير: إذا انشقت السماء انشقت. أما على الرأي الآخر فلا تقدير، بل مابعد إذا مرفوع على الابتداء.

---

[1] الانتصار ٦٦ –٦٧.

أما ما جعله المبرد من كلام سيبويه منتقضا برأيه هذا، وهو أن ظروف الزمان إذا كانت في معنى الاستقبال لم تضف إلاّ إلى الأفعال، فقد رد عليه ابن ولاّد بقوله: ((فلم تضف (إذا) إلاّ إلى الفعل في المسألة التي ردها، وهي قوله: إذا عبدالله تلقاه فأكرمه؛ لأن الإضافة إلى الفعل إنما هي إضافة إلى الجملة، والمعنى سواء، قدمت الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، فالمعنى في ذلك واحد غير متغير ولا منتقض. وإنما يقبح تقديم الاسم من جهة الترتيب، لا أن المعنى مختلف. فهو إذا قدم الاسم أو أخره إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها؛ لأنه لا فرق بين قولنا في المعنى: زيد قام، وقام زيد، وكذلك: إذا زيد تلقاه، و: إذا تلقى زيدا، هما واحد في المعنى. ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكنا إذا قدمنا الاسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضا خفضنا الاسم، ولّما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من اسم وفعل، وكان المعنى في الوجهين واحدا[1]. – أعني تقديم الاسم وتقديم الفعل – لأنهما قبل دخول[2] (إذا) متساويان في جودة المعنى والترتيب، وبعد دخول (إذا) متساويان في المعنى غير متساويين في جودة الترتيب))[3]. وواضح في هذا الردِ ما فيه من مشاكلة الرد الذي قبله، وبين أنه يؤول أيضا إلى تأييد الابتداء بعد (إذا) من غير اعتذار، كما آل سابقه، وأنه لا يدافَع عن صحته إلا بما يدافَع به عن صحة مذهب الكوفيين والأخفش المشهور.

وقد دفعه الانتصار لسيبويه إلى الإقرار آخر الأمر بمذهب الكوفيين المذكور من غير مواربة ولا شبهة. لكن ذلك عندي على غير قصد منه، ومن غير عمد إلى تبني رأي الكوفيين والأخفش، لأنه لو أراد ذلك ما خص (إذا) بالقول؛ إذ (إنْ) أحق منها بذلك لعدم الشبهة بانتفاء العمل كإذا، ولأنه لم يصرح بتفضيل ما ذهب إليه هؤلاء، بل كان بصدد الانتصار لسيبويه في جعل إذا كحيث في جواز مجيء: ما بعدها مرفوعا على قبحه. قال في الرد على الشق الأخير من كلام المبرد: ((فأما ما حكاه عن أبي عثمان في تأويل البيتين على قول من رفعهما: (اذاابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته)، (لا تجزعي إنْ منفسٌ أهلكته) من أنه يضمِر: إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى، و: إنْ هَلَكَ منفسٌ، فهذا الذي

[1] سقطت (واحدا) من الانتصار، والتكملة من حاشية المقتضب.

[2] في الانتصار: (دخولهما).

[3] الانتصار٦٧ –٦٨.

تأوله قبيح؛ لأنه أضمر ما يرفع وفسره بما ينصب، وإنما يُضْمَر ما يُظهر؛ ليكون ما ظهر مفسّرا لما أُضمر، وهذا قول جميعهم. ولو جاز ما ذكره للزمه أن يضمر فعلا ناصبا ويفسره بفعل رافع، فيقول: أزيدا ضرب أبوه، على معنى: أهنتُ زيدًا ضُرِب أبوه، فإن جاز ذلك فهو نقض لجميع مذهبهم، ولهذه الأبواب التي وافقوه عليها، وسلّموها إليه، وعملوا مسائلهم بها))[1]. وبيّنٌ أن هذا التقدير قد ألجئ إليه البصريون مضطرّين، ليسلم لهم القول بدخول أداة الشرط على الفعل، و لم يكن منه بد؛ لأن غير هذا التقدير لا يؤدي إلا إلى أحد أمرين: إما أن يُرفع الاسم بعد الشرط على الابتداء، وهو مذهب الكوفيين المذكور، وإما أن يُقدّر بعد الشرط فعلٌ ناصب، فلا يصلح الرفع، ومعلوم أن الكلام هنا في الرفع على مذهب البصريين القاضي بوجوب تقدير الفعل بعد أداة الشرط، ومعلوم أن البيت الثاني من البيتين المذكورين جاء فيه الاسم المرفوع بعد (إن) في رواية (إن منفس) ولا خلاف بين سيبويه والمبرد على اقتضائها الفعل. فحاصل ما قاله ابن ولاد في نفي صحة تخريج المبرد والمازني للبيتين أنه في ذلك على قول الأخفش والكوفيين. وأما إن كان ابن ولاد يرى وجوب التفريق بين (إن) و (إذا) في لزوم الفعل بعد الأولى وعدمه بعد الثانية للفرق بين العاملة وغير العاملة، كما قال بعضهم[2]، فالواجب ألا يعترض على التخريج في البيتين معا.

والمشهور عن القائلين باختصاص أدوات الشرط بالفعل ذهابهم في (اذا ابنُ أبي موسى) إلى تقدير (بُلِغَ) بلفظ المبني للمفعول؛ للتوفيق بين لفظ المرفوع وما يقتضيه المفسر، وهو النصب. وهم عامة البصريين ومن قال بقولهم كالزجاج والنحاس والفارسي وغيرهم[3].

وفي البيت رواية أخرى هي رفع (ابن) ونصب (بلالا). نَقَلَ البغداديُّ من شرح الدمامينيّ على المغني تأويلَه لنصب بلال بفعلٍ آخرَ محذوفٍ يفسّره: بلغته، والتقدير: إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى بَلَغْتِ بلالًا بَلَغْتِهِ. قال: ((ولا يخفى ما فيه من التكلّفِ والتقديرِ المُسْتَغْنَى عنه))[4].

---

[1] السابق٦٨.

[2] انظر هامش الكتاب١/٨٢، حاشية الصبان ٢/٧٣.

[3] انظر كتاب الشعر لأبي علي٢/٤٩١ –٤٩٣، شرح الكافية١/٤٦١ –٤٦٢، الخزانة٣/٣٢ –٣٤.

[4] الخزانة ٣/٣٢ –٣٣.

وقد يكون هذا الشاهد الذي أشكل فيه تقدير الفعل بعد (إذا) سببا في خصوص (إذا) بالخلاف في مجيء الابتداء بعدها أو وجوب تقدير الفعل، وهو ما جعل بعضهم يتصور اختصاص إذا من بين أدوات الشرط بجواز الابتداء بعدها، وربما راح يبحث عن علة هذا الخصوص، فرأى أن كونها غير جازمة قد يسوّغ استثناءها للفرق بين الأداة العاملة وغير العاملة.

وقد جاءَ شاهدٌ آخرُ مشكلٌ أيضا، وفيه (إذا) التي ينبغي على رأي البصريين أن يُقدّر بعدها الفعل، وهو قول الشاعر:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم أُلْفِهِ الرجلُ الظلومُ

قال ابن جني في وجه الاستدلال به على ارتفاع الاسم بعد إذا بالابتداء: ((ألا ترى أن (هو) من قوله: إذا هو لم يخفني، ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء، كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفْسُدُ أن يكون مرفوعا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضمارُه. فإنْ قلتَ: فلم لا يكون قوله: (لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم) تفسيرًا للفعل الرافع لـ (هو)، كقولك: إذا زيدٌ لم يلقني غلامه فعلت كذا، فترفع زيدًا بفعل مضمر يكون مابعده تفسيرا له؟ قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما: أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملًا فيه فعلٌ محتاجٌ إلى تفسير؛ فإذا أدّى هذا القول إلى ما لا نظير له وَجَبَ رفضُه واطّراحُ الذهابِ إليه . والآخر : أنّ قولك : لم يخفني الرجل الظلوم، إنما هو تفسير لـ (هو) من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بدّ له أن تفسره الجملة، نحو قول الله عز وجل ﴿ قل هو الله أحد ﴾ فقولنا: (الله أحد) تفسير لـ (هو). فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب. وليس كذلك: إذا زيدٌ قام أكرمتُك)). ثم قال بعد ذلك: ((وفي هذا البيت تقويةٌ لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفعَ بعد إذا الزمانية بالابتداء))[1].

[1] الخصائص١/١٠٥ –١٠٦.

وفي كلام ابن جني السابق إشارة إلى أن الأخفش كأنه يخصّص (إذا) بهذا الجواز. وأشار ابن مالك إلى مثل ذلك، مؤيّدًا رأيه، ومختارا لقوله هذا، مع بيان العلّة فيه حيث قال: ((وبقوله أقول؛ لأنّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ))[1].

وقد يكون طلب الاسم مقدما على الفعل في الجملة التالية (إذا) الذي أشار إليه ابن مالك، بخلاف إن الطالبة للفعل مقدّما على الاسم، مسوّغا قويًّا لعدم تقدير الفعل بعدها؛ لكثرة المسموع مما قُدِّم فيه الاسمُ على الفعل. قال الرضيُّ: ((قال سيبويه: إذا كان أحد جزأي الجملة التي تلي (حيث) و (إذا) فعلا فتصدير ذلك الفعل أولى؛ لما فيها من معنى الشرط، وهو بالفعل أولى ... وفيما ذكر من ذلك في (إذا) نظر؛ لكثرة نحو قوله تعالى ﴿إذا السماءُ انشقت﴾، و ﴿إذا السماءُ انفطرت* وإذا الكواكبُ انتثرت﴾))[2] . ومن الشواهد الشعرية على طلب إذا للاسم قول الشاعر:

إذا باهليٌّ تحته حنظلية   له ولد منها فذاك المذرع

وإذا قورن بين إذا وإن في الدخول على الأسماء والأفعال من حيث الكثرة في الاقتران بأحدهما فإن بينهما فرقا ملحوظا. فإن (إذا) مع طلبها للفعل في نحو قوله تعالى ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾، وقوله تعالى ﴿وإذا لقيتم الذين كفروا﴾ وغير ذلك، فإنها تدخل على ماصُدِّر بالاسم كثيرا كما مثل. في حين أن دخول (إنْ) على المصدر بالاسم قليل، نحو قوله تعالى ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك﴾ وقوله تعالى ﴿وإنْ امرؤٌ هلك﴾، أما دخولها على المصدر بالفعل فكثير لا يكاد يحصى.

وكان ينبغي للأسباب المجتمعة في (إذا) دون أخواتها من أدوات الشرط ـ من كثرة الدخول على مابدئ فيه بالاسم قبل الفعل، ولِمَا أُثر عن سيبويه والأخفش من تجويز الابتداء بعدها، ولِمَا ورد فيها من شواهدَ يُشْكِلُ إضمارُ الفعل فيها على وجهِ الرفعِ ـ أنْ يكون لها أثرٌ في الفرق بين (إذا) وغيرها من الأدوات الطالبة للفعل في حديث النحاة في ترتيب النصب في الاشتغال من حيثُ وجوبُهُ واختيارُه ومساواتُهُ بالرفع. غيرَ أنّهم لم يُفْرِدُوا حكمًا لـ (إذا) يختلف في إيجاب النصب، بل نصّوا على وجوب النصب بعد أدوات الشرط من غير استثناء. و لم تنفرد إذا لهذه الأسباب إلا

---

[1] عن الجنى الداني٣٦٨ –٣٦٩.

[2] شرح الكافية ٣/١٧٤.

بجواز الاشتغال معها في الشعر والنثر مطلقا، أي: إن كان الفعل ماضيا أو غير ماض، بخلاف (إنْ) والأدوات الأخرى الطالبة للفعل. أما إنْ فبشرط مُضِيّ الفعلِ، وأما غيرها ففي الشعر دون الكلام. وأما علّة استثناء إذا عندهم فعدم العمل[1]، فكأنّ العمل في الفعل يقوّي طلب الفعل قريبا من الأداة العاملة فيه، وعدمه يضعف الطلب، لكنه ضعف لا يصل إلى الانصراف عن طلبه بالكليّة حتى يَقْوَى الرفع على الابتداء، بل حدود الضعف تَقْصُر دون ذلك. وكأنّ عدم عمل (إنْ) في الماضي مسوّغٌ أن يبتعد الماضي قليلا حتى يتقدم الاسم ملاصقا للأداة. لكن الأداتين باقيتان على الدخول على الفعل تقديرا. وكأن استقباح سيبويه الابتداء بعد إذا حال دون أن يعدَّها النحاة مما يتسلوى بعده الرفع والنصب، بل لم تُعَدَّ حتى مما يختار النصب معه، لكنهم أجمعوا على ذكرها مع الأدوات الطالبة للفعل في كتبهم، وإن تجنّب بعضُهم التمثيلَ بها بخصوصها؛ تجنُّبا لما يدخُلها من احتمالٍ لأجل الخلاف الواقع فيها، كابن مالك الذي قال في حالة وجوب النصب:

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما

وفي شرح التسهيل ذكر في مواضع اختيار النصب أن يلي الاسم السابق (حيث). ولم يذكر إذا. قال الشاطبي: إن سيبويه ذكر حيث وزاد معها إذا، وقال: ((ولم يزده ابن مالك لما فيها من النزاع))[2].

وقد يُظَنُّ أن في مذهب الكوفيين المخرج مما يَرِدُ على مذهب البصريين؛ ذلك أن تقدير المرفوع بعد أدوات الشرط جميعها على الابتداء يُسْلِمُ من إشكال تقدير ما يقتضي الرفعَ مع مجيء المفسر مقتضيًا النصبَ في (إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته)، ومن الإشكال المشابه له الحاصل بتقدير الفعل في رواية الرفع في قوله: (لا تجزعي إنّ منفسٌ أهلكتِهِ)، والإشكال الحاصل بتقدير الفعل في قوله (إذا هو لم يخفني في ابن عمي)، وفيما يقتضيه تقدير أبي علي في قول الشاعر:

إذا التيّازُ ذو العضلات قلنا إليكَ إليكَ ضاقَ بها ذراعا

حيث قدر (التياز) مرتفعا بفعل مضمر يفسره (قلنا)، والتقدير: إذا خوطب التياز، و(قلنا) معناه: قلنا له، وهو مفسر لخوطب، أو كُلِّم، ونحو ذلك مما يفسره (قلنا له)[3]. قد يُظَنُّ أنّ مذهب

---

[1] انظر حاشية الصبان ٢/٧٣.

[2] المقاصد الشافية ١/٩٩.

[3] كتاب الشعر٢/٤٩١. وانظر الخزانة٣/٣٢ –٣٤.

الكوفيين – لأخذه بالظاهر – أَسْلَمُ من جميع الوجوه. وليس ذلك كذلك؛ إذ مذهب البصريين القاضي تقديرا للفعل بعد أداة الشرط منظور فيه إلى ما تستدعيه أداة اشرط في ذهن المتكلم بمجرد الإتيان بها؛ للزومها الأفعال. لكن الفعل الذي تستدعيه الأداة قد يقترب منها وقد يبتعد، ولكنه لازم على كل حال. ولذلك لم يرد بعد أداة الشرط مطلقا جملة خالية من الفعل.

إن استدعاء (إن) للفعل أكثر من (إذا)، لا لأنها عاملة وهذه غير عاملة، بل لأن الاستعمال الكثير لنحو ﴿ إذا السماء انشقت﴾ اقتضى عند السامع الاكتفاء بالفعل في آخر الجملة. وهو عندي مسوِّغٌ لإبقاء هذه الصورة المألوفة في الاستعمال كثيرا من غير تقدير. بخلاف (إن) التي كثر طلبها للفعل ملاصقا لها في الاستعمال، حتى استدعى مجيءُ الاسمِ لا الفعلِ ملاصقًا أنْ يُقَدِّرَ السامعُ فعلًا مقدَّمًا قبل أن يقدِّر مثلَ ذلك النحويُّ. وما تقدير النحاة عندي إلا ترجمة لما يحدث في أذهان المتكلمين من تصوّرٍ ذهنيٍّ لأصل التركيب، حتى إذا طُلِبَ من أحد أفراد الجماعة اللغوية أن يَرُدَّ المحذوفَ مثلًا ردّه من غير تكلّف. فالعربي إنْ سَمِعَ نحوَ ﴿إن أحدٌ من المشركين استجارك﴾ عرف أن أصله: إن استجارك أحد، بخلاف ﴿إذا السماءُ انشقت﴾ لكثرته وإيلافه. ولذلك نقصت صور استعمال (إن) مع الجملة المصدرة باسمٍ عن صور الجمل مع (إذا).

وقد مسّ ابنُ ولّاد هذه القضية مسًّا خفيفا، لم يُفْصِحْ فيه بأنه أراد ما أثبتُّ أنا؛ لأنه قال: إن سيبويه أراد أنّ (إذا) أضيفت إلى جملة مبنيّة من اسم وفعل قُدِّمَ فيها الاسمُ على الفعل فَقَبُحَ من جهة الترتيب. وأقول أنا: إنّه لم يقبح، بل هذه صورة من صور الاستعمال التي يحسُن فيها تقديم الاسم، ولا ينقض ذلك حسن تقديم الفعل أيضا.

ولهذا الذي قدمت يرجح عندي ما قاله الزمخشري عما قاله ابن يعيش الذي لم يفرّق فيما قاله كالمبرد بين شدة اقتضاء (إذا) وشدة اقتضاء (إن) للفعل.

أما موقع هذا الخلاف من النظر إلى اقتضاء اللفظ واقتضاء المعنى فإن كون اللفظ شرطا اقتضى تقدير الفعل عند موجبيه، لا بالنظر إلى المعنى بل إلى اللفظ، وإن كان اقتضاء أدوات الشرط

للفعل اقتضاء معنويا في الأصل؛ لأن من أوجب الفعل هنا لم ينظر إلى فروق المعنى بين إذا وغيرها في هذا التركيب خصوصا، فدلّ ذلك على غلبة النظر إلى اللفظ. أما من اعتذر لسيبويه عن التفريق بين إن وإذا بالإعمال في الأولى والإهمال في الثانية فإنه غلب عليه أيضا النظر إلى اللفظ باعتبار علامة الإعراب، وهي علامة لفظية، وإن كان العمل باستدعائه الفعل ليعمل فيه له جانب معنوي؛ لأنه بالعمل يظهر معنى الشرط أكثر، لكن من اعتمد على العمل فرقا لم ينظر – في أغلب ظني – إلى هذا؛ لأنهم متفقون على أن الشرط يتحتّم وقوعه مع إذا ولا يقطع بالوقوع مع إن، ولو غلب النظر إلى المعنى في الفرق بين العاملة وغيرها لنبهوا في المسألة على شيء من هذا.

أما الجانب المعنوي في هذه المسألة فمراعاته عند من أوجب تقدير الفعل بعد إذا أنه لم ير تأخر الفعل كافياً لأداء المعنى. ومن أجازه رأى أن مجيء الفعل في هذا التركيب كافٍ في الدلالة على الشرط؛ لإلْفِ تأديةِ المعنى على هذه الصورة.

٢- توجيه المعنى

- (أو) في: لألزمنك أو تقضيني حقي ، بين كونها بمعنى إلى وبمعنى إلا
- معنى (كاد) مع النفي.

(أو) بين كونها بمعنى إلى أو إلا

قال الزمخشري في باب نصب المضارع: ((وينصب بـ (أن) مضمرة بعد خمسة أحرف، وهي: (حتى، واللام، و (أو) بمعنى إلى، وواو الجمع، والفاء) في جواب الأشياءالستة))[1].

فذهب ابن يعيش عند الكلام على (أو) هنا إلى أنها بمعنى (إلا أن) وليس كما قال المصنف: إنها تقدر بإلى. ثم قال: ((ومن النحويين من يقدر (أو) هذه بـ (إلى) ويجعل مابعد (أو) غاية لما قبلها، وإياه اختار صاحب هذا الكتاب. والوجه الأول، وهو اختيار سيبويه؛ لأن قوله: (لألزمنك) يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثنى الذي يقع فيه انتهاؤه؛ فلذلك قدروه بـ (إلا)، فيكون المعنى: أن الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد (أو) فيكون سببا لارتفاعه. وعلى قيلهم يكون ممتدا إلى غاية وقوع الثاني. فمن ذلك قول امرئ القيس:

فقلتُ له لاتبكِ عينُكَ إنّما نحاول ملكا أو نموتَ فنُعْذَرا

والقوافي منصوبة. والتقدير فيه ماقدمناه..))[2] اهـ.

ثم وجه بعد ذلك قراءة النصب في قوله تعالى ﴿ ستُدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلموا﴾ على أنه يجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام.[3]

وقول ابن يعيش: إن قوله: (لألزمنك) يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، يشير إلى مثالهم المشهور في هذه المسألة، وهو (لألزمنك أو تقضيَني حقّي). فهو يرى أن فعل اللزوم يقتضي أن يمتدّ فلا ينتهي عند الإعطاء، كما يرى الآخرون الذين يقدرون الإعطاء غاية اللزوم، بل قولك: لألزمنك ، يفهم منه وقوع اللزوم أبدا، ثم إذا قلت: أو تعطيَني حقي، كان معناه: استثناء الوقت الذي تعطيني فيه حقّي، فلا ألزمنك فيه. والآخرون يقدّرون المعنى: أني ألزمك إلى الوقت الذي تعطيني فيه حقي فينتهي اللزوم.

---

[1] المفصل٢٩٤.

[2] شرح المفصل٧ –٢٢ –٢٣.

[3] السابق٧/٢٣.

وفي هذه المسألة خلاف منظور فيه إلى أمور : أولها: هذا التقدير المذكور للمعنى، فبعضهم يرى أن التركيب يحتمل المعنيين، فلا مانع إذا من إجازة التقديرين. وبعضهم يرى أن المعنى لا يقتضي إلا تقدير الاستثناء على الوجه الذي ذكره الشارح. وقد يرون أن اقتصار سيبويه على هذا الوجه معناه أنه يوجب تقدير الاستثناء، ولا يجيز الوجه الآخر. وبعضهم اقتصر على تقدير إلى أو حتى، وكأنهم لا يرون المعنى إلا مقتضيا الغائية.

وثانيها: اطراد تقدير ما في جميع التراكيب التي ترد فيها أو على هذا الوجه. فقد مال بعضهم إلى أحد التقديرين، مع أن الآخر لا يمتنع تقديره من حيث احتمال المعنى في بعض الأمثلة؛ لأنه يرى أنه مطرد لا يمتنع تقديره في كل تركيب.

وثالثها: استسهال توجيه الإعراب مع أحد التقديرين دون الآخر .

ورابعها: تحتُّمُ معنًى ما في آي القرآن الكريم، وهو ما يستوجب إيجابَ تقديرٍ معيّن. وقد يستند إلى ذلك موجبا لواحد من التقديرين دون الآخر في التراكيب الأخرى.

أما سيبويه فلم يذكُرْ إلا تقديرًا واحدًا لـ (أو) هذه، هو تقديرها بـ (إلا أن). وقال: ((واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على (إلا أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل. تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقَني، فالمعنى: لألزمنك إلا أن تقضيَني، ولأضربنك إلا أن تسبقَني، هذا معنى النصب))[1] .

وقال أبو عليّ الفارسيّ في تفسير قول سيبويه السالف مانصه: ((قوله: (على غير معنى التمثيل) يريد أن التمثيل: ليكن لزوم الإعطاء، والمعنى: لألزمنّك إلا أن تعطيَني. فالمعنى على غير التمثيل؛ لأنّ في (لألزمنك إلا أن تعطيَني) إيذانًا بالملازمة إلا أن يعطيه، وفي (ليكن لزوم أو إعطاء) إعلام أن أحد الأمرين واقع لابدّ منه، لكن لم ينصّ على الواقع منهما. فقد بان مخالفة التمثيل

[1] الكتاب٣/٤٧. وانظر أيضا توجيه سيبويه (أو) في بيت زياد الأعجم في٣/٤٨-٤٩

للمعنى))[١]. فواضح أن سيبويه لم يَعْنِ بأن هذا الأسلوب على غير معنى التمثيل إلا مفارقةَ أو هنا لمعناها الأصلي وهو عطف أحد الشيئين أو الأشياء على ما قبلها، وخروجها إلى معنى آخر كما خرجت الفاء من العطف إلى السبب. وإذن ليس في نصّ سيبويه ما يشير إلى علّة تفضيل الاستثناء على الغاية.

ويسير على نهج سيبويه في الاقتصار على تقدير (إلا أن) الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، والصيمري[٤]، وشارح شواهد سيبويه النحاس[٥]، والأعلم الشنتمري[٦]، وابن الشجري[٧]، وابن بري[٨].

أما الفراء فقد نُقِلَ أنّ مذهبَهُ كمذهب سيبويه في الاقتصار على تقديرها بإلا أن[٩]. والصحيح أنه في المعاني يجيز المعنيين؛ إذ قال في قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿ليس لك من الأمر شيء أو يتوبَ عليهم أو يعذّبَهم﴾[١٠]: ((وإن شئتَ جعلتَ نصبَه على مذهب (حتى) كما تقول: لا أزال ملازمك أو تعطيني، أو: إلا أن تعطيني حقي))[١١].

وكالفراء في إجازة الوجهين أكثر النحاة، منهم: المبرد[١٢]، وابن السراج[١٣]، والزجاج[١٤]،

---

١ التعليقة على كتاب سيبويه٢/١٦٤.

٢ التعليقة؟/١٦٤، وانظر الإيضاح العضدي١/٣٢٤. وقد جاء في النسخة التي شرحها عبدالقاهر في (إلى أن) بدل (إلا أن) فإن صحت فإنه ممن يجيز المعنيين.

٣ اللمع١٨٩ –١٩٠.

٤ التبصرة والتذكرة ١/٣٩٨.

٥ شرح أبيات سيبويه ١٦٢.

٦ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٧٢٠ –٧٢١.

٧ أمالي ابن الشجري٢/١٤٨، ٣/٧٨.

٨ شرح شواهد الإيضاح لابن بري٢٥٥.

٩ انظر تعليق محقق كتاب إيضاح شواهد الإيضاح١/٢٥٤.

١٠ الآية١٢٨ من سورة آل عمران.

١١ معاني الفراء١/٢٣٤.

١٢ المقتضب٢/٢٨ –٢٩.

١٣ الأصول٢/١٥١،١٥٥ –١٥٦.

١٤ معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٤٦٨.

والهروي[١]، وعبدالقاهر[٢]،والعكبري[٣]، وابن معط[٤]، وابن مالك[٥]، والكيشي[٦]، وابن القواس[٧]، والرضي[٨]، وابن هشام[٩]، وغيرهم[١٠]. على أن بعضهم قدَّرَ أنها على معنى الغاية بمنزلة (حتى)، وبعضهم قدّرها بـ (إلى أن). وهذا واحد من جهة المعنى، وإن اختلف أحيانا في بعض وجوه النظر من جهة الإعراب، كما سيأتي.

وفي مقابل رأي سيبويه وأتباعه اقتصر بعض النحاة على تقديرها بـ (إلى أن) أو (حتى) دون إلا أن، من هؤلاء: الزجاجي في جمله، حيث نصّ على ضابط النصب بعد أو فقال: ((وكل موضع وقعت فيه (أو) فصلح فيه (إلى أن) أو (حتى) فانصب الفعل، وإن لم يصلحا فيه فارفعه))[١١]. واكتفى ابن المؤدب بتقديرها بحتى[١٢]. وكذلك فعل الرماني[١٣]. ونصّ القيسيُّ شارحُ شواهد إيضاح أبي عليّ في قول زياد الأعجم.

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قوم　　　كسرتُ كعوبَها أو تستقيمَا

على أن نصب (تستقيما) على معنى (إلى أن). وَوَهِمَ محقّقه، فغيرها إلى (إلا أن) مشيرا في الحاشية إلى أن المثبت في النسخ جميعا (إلى أن)، وقال ((والمثبت هو الصحيح من الكتاب))، أي: كتاب

---

[١] الأزهية ١٢١ –١٢٢.

[٢] المقتصد ١٠٧٧/٢ –١٠٧٩.

[٣] اللباب ٤٣/٢.

[٤] الفصول الخمسون ٢٠٦.

[٥] شرح الكافية الشافية ١٥٣٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٣٥/١ –٣٣٦.

[٦] الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٥٣ –٤٥٤.

[٧] شرح ابن القواس على ألفية ابن معط ٣٥٣/١.

[٨] شرح الكافية ٧٥/٤.

[٩] المغني ٩٣ –٩٤، وشرح القطر ٩٥ –٩٨.

[١٠] انظر شرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ –٣٤٧، شرح الأشموني ٢٢١/٣ –٢٢٣ التصريح ٢٣٦/٢-٢٣٧.

[١١] الجمل ١٨٦.

[١٢] دقائق التصريف ٣٩ –٤٠.

[١٣] معاني الحروف للرماني ص٧٩.

سيبويه. وكأنه لا يعلم الخلاف في هذه المسألة[١]. واقتصر على معنى (إلى أن) كذلك ابن أبي الربيع في البسيط[٢]، والأردبيلي في شرح الأنموذج[٣].

وقد ذهب بعضهم إلى أن (أو) في نحو (لألزمنّك أو تقضيَني حقّي) يجوز أن تُقدَّرَ بـ (كي). فقد نصّ مثلا ابنُ عصفور على معنيين لـ (أو) هذه، لا يجوز نصب المضارع بعدها لغير هذين المعنيين، هما: (كي) و (إلى أن)[٤].

هذا وقد اختلف نظر العلماء فيما يجب أن يقال في معنى (أو) هذه ، أَتؤوَّلُ في كلِّ مثال بما يصح به المعنى فيه فقط، حتى إذا لم يصح ذلك المعنى في مثال آخر قيل في هذا الآخر بما يقتضيه من معنى؟ أم لابد من الحكم فيها بمعنى يطرد في جميع الأمثلة، ويكون عدم صحته في مثال ما نافيا لصحة القول به؟ ففي حين تلمس من حديث بعضهم أن التقدير إنما يكون بما به يصح المعنى، بحسب ما قبل (أو) أو مابعدها ، تجد آخرين يشيرون في الرد على تقدير آخرين إلى أن ما قدروه لا يطرد في مُثُلٍ أخرى، وهذا يعني اشتراط هؤلاء الاطراد في المقدر، بحيث يُعَدُّ ماقدّروا هو الأصل الذي يُرَدُّ إليه ما يبدو أنه ليس منه.

ومن أوضح ما وجدت في النوع الأول، وهو أن يقدر ما يقتضيه الفعل السابق (أو) أو اللاحق لها ما قاله ابن عصفور في الفرق بين (لألزمنك أو تقضيني حقي) وبيت امرئ القيس، وهو أن (أو) في المثال بمعنى (كي)، أما في البيت فقد قال: ((ولا يُتَصَوَّرُ أن تكون هنا بمعنى (كي)؛ لأنه لا يطلب الموت كي يموت))[٥]. هذا مع أنه – كما تقدّم – يحصر معنى (أو) في مثل هذا في معنيي (إلى أن) و (كي). فواضح جدا أنه عنى أنه إن صلح أن يكون الفعل السابق غاية للاحق قُدِّر

---

[١] هامش إيضاح شواهد الإيضاح١/٢٥٤. نعم المعنى يقتضي تقدير (إلا أن) كما هو واضح، ونص عليه كثيرون. لكن ثبوت (إلى أن) في النسخ مع ما في المسألة من الخلاف يُعْلَم به أن هذا هو رأي المؤلف، فأحرى بالمحقق ألا يغير نص الكتاب الذي يدل على رأي صاحبه.

[٢] البسيط١/٢٣٣.

[٣] شرح الأنموذج١٨٢ –١٨٣.

[٤] شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٥٦ .

[٥] السابق٢/١٥٦.

معناها بـ (الى أن)، وإن صلح أن يكون ما بعدها علة لما قبلها قدرت (كي). ومثل ذلك في وضوح تقدير ما يناسب المصاحب لـ (أو) ماذكره ابن هشام في شرح القطر، حيث ذكر أن لـ (أو) هذه معنيين هما (إلى) و (إلا)، ثم قال: ((فالأول كقولك: لألزمنك أو تقضيَني حقي، أي: إلى أن تقضيني حقى. وقال الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

والثاني: كقولك: (لأقتلن الكافر أو يسلمَ) أي: إلا أن يسلم. وقول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح أن تكون هنا بمعنى (إلى)؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر))[1].

وفي مقابل ما تقدم من تقدير مابه يصح المعنى صرح بعضهم بتضعيف بعض المذاهب المذكورة لعدم اطراد التقدير فيها في جميع التراكيب المشتملة على (أو) هذه. فقد قال المالقي في الانتصار لمذهب سيبويه المقتضي تقديرها بـ (إلا أن) وتضعيف الأقوال الآخرى. بعد أن ذكر معنى (إلا أن)، واستشهد ببيت سيبويه وبيت آخر، ما نصه: ((.. وذكر بعضهم أن (أو) تنصب بمعنى ماذكر، وبمعنى (إلى أن)، وبمعنى (كي)، وتجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع. وهذا ليس بصحيح؛ لأن البيتين المذكورين لا يصح فيهما معنى (كي) وإن كان يصح فيهما معنى (إلى أن). وإنما حملهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة في نحو (لألزمنك أو تقضيَني حقي) و (لأسيرن في البلاد أو أستغنيَ). وإنما الصحيح أنها لازمة لمعنى (إلا أن) في كل موضع، فعليه المعوّل دون (إلى أن) و(كي)؛ لأن ذلك لا يطرد في كل موضع))[2].

ويبدو من كلام ابن يعيش في المعنى المستفاد بدخول (أو) في هذا التركيب أنه يعد وقت الفعل الذي قبل (أو) يعم الفعل الذي بعدها، فما بعدها مستثنى وقته من وقت ما قبلها، وأن ذلك مطرد في جميع ماترد فيه (أو)؛ لأن ورودها هو المقتضي لهذا المعنى. فكأن ابن يعيش ممن يشترطون فيما يجوز تقديره الاطراد من حيث المعنى. ثم إنه يتبين من كلامه أن ما أمكن عند غيره تقدير (إلى

---

[1] شرح قطر الندى ٩٥ –٩٨.

[2] رصف المباني للمالقي٢١٢ –٢١٣. وانظر ارتشاف الضرب٢/٤١٦.

أن) فيه، وهو المثال المشهور، لا ينبغي أن يقدر فيه مجرد ما يكون به المثال مقبولا على أي معنى، بل المعنى المقصود فيه بحسب المتصور في أذهان المتكلمين إنما هو استثناء وقت مابعد أو مما قبلها، فالتركيب لم يورده العرب بأو إلا على هذا التصور للمعنى. ويبدو أن فهمه هذا مستند إلى ما رأى من اقتصار سيبويه عليه، فاستنبط أن سيبويه لا يرى المعنى هنا إلا على هذا الوجه وحده، وإلا ذكر غيره.

أما سلامة الإعراب فقد كان عند بعض النحاة ذا أثر كبير في ترجيح تقدير ما على آخر. فقد يغلب تقدير معين لأجل مناسبة اللفظ المقدر للموضع الذي يقدر فيه، ويضْعُفُ تقديرٌ وإن ناسب المعنى؛ لتوجه النظر إلى اللفظ بأكثر من النظر إلى المعنى. فإن أنت وازنت بين التقديرين من حيث السهولة وجدت تقدير (إلى) و (حتى) أسهل من تقدير (إلا). وذلك لأن النحويين يقدرون مابعد (أو) بالمصدر، فمن الطبعي أن يكون اقتضاء عطف المصدر على المصدر أسهل من استثناءالمصدر؛ لأنه يوقع في إشكال التعارض مع المعنى، فالمعنى عند من قدر (إلا) استثناء الوقت الواقع فيه المصدر، لا المصدر.

ولهذا الذي تقدم من إرادة معنى الوقت قال ابن الشجري: ((.. فإن قيل: فإذا كانت بمعنى إلا، فمن أي شيء وقع الاستثناء؟ قيل: وقع الاستثناء من الوقت؛ لأن التقدير: لألزمنك أبدا إلا وقت إيفائك بحقي))[1]. وهو – كما ترى – مطابق لما ذهب إليه ابن يعيش. إلا أن ابن الشجري أشار بصيغة المصدر (إيفائك) بَعْدَ الوقت إلى أنّ التقدير: إلا وقت أن تفيني بحقي، فأو هنا تقدر بثلاث كلمات هي (إلا وقت أن). وهذا ما قاله الرضي حرفيا، غير أنه لم ير فرقا بين التقديرين، لكن يبدو أنه قَصَدَ المساواةَ في المعنى، لا في اللفظ، لا سيما أنه نصّ على المساواة في المعنى، حيث قال: ((فسيبويه يقدره بإلا وغيره بإلى، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد؛ فإن فسرته بإلا فالمضاف بعده محذوف، وهو الظرف، أي: لألزمنك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل أو، وعند من فسره بإلى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى))[2].

[1] أمالي ابن الشجري ١٤٨/٢.

[2] شرح الكافية ٧٥/٤.

وقد يكون إغفال سيبويه وغيره من متقدمي النحاة ذكر تقدير الكلمات الثـــلاث، أي: إلا وقت أن، لأن كلامهم حينئذ في المعنى، لا اللفظ، فاكتفوا بتقدير (إلا) التي يؤُول إليها معـــنى (أو) في هذه الصورة، بخلاف ماهي عليه في أصل معناها وهو عطف أحد الشيئين أو الأشياء. أما ذكـــر (أن) بعد إلا فلم يأت عنهم إلا للتعريف بسبب النصب، وبيان الفرق بين وجه الرفع بجعلها عاطفة أحد الشيئين أو الأشياء على ماقبلها إذا لم يدخل ما يوجب النصب أو الجزم، وبيان أن الناصب في الفعل إنما هو (أن) المقدرة. ولو قدر سيبويه ومتابعوه ما يقتضيه اللفظ كـــاملا لقـــدروا ثـــلاث كلمات. والعجيب أن ابن جني تعرض لما يقدر بحسب المعنى ومايقدر بمقتضى اللفظ، ولم يقـــدر الوقت، مع أنه يجعلها هنا بمعنى (إلا) كسيبويه ومتابعيه ، قال في بيت امرئ القيس المذكور مـــا نصه ((معناه : إلا أن نموت، وتقديره في الإعراب: أو أن نموت))[1]. ويظهر لي أنه أراد أن ينـــص على الناصب، وهو (أن)، مع ترك مايؤُول إليه معنى أو؛ إذ إعراب الألفاظ يُقتصَرُ فيه على إعـــراب ظاهر الألفاظ ويُترَكُ الكلام في المعنى إذا لم يغيّر ذلك شيئًا من إعراب اللفظ. وذلك لأننا هنا أمام لفظين، هما: أو والفعل المنصوب، فالمعرب ينبغي له أن يقول في أعرابها مثلا: إن أو عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة، وكفى؛ لأن التفصيل الآخر خاصّ ببيان معنًى لا أَثَرَ له في الإعراب. ويحتمِل كلامه أيضا أنه لايرى استثناءَ الوقت مرادًا أصلا.

إن هذا الذي تقدم من تقدير الوقت في حالة اختيار (إلا) دون (حتى) و (إلى) و (كي) قـــد يبدو أنه لزوم في اللفظ، كما يُفْهَم من كلام ابن الشجري والرضي، وقد يبدو أن ابن جني إما أنـــه لا يقرّ بإرادة استثناء الوقت أصلا، وإما أنه يعد الوقت من مقتضيات المعنى دون اللفـــظ. لكـــن المتأخرين أبانوا أكثر من المتقدمين أن أمر الإعراب ليس على هذه الصورة، بل تقديـــره يكـــون بعطف مصدر من أن والفعل على مصدرٍ متصيَّدٍ مما قبل (أو)، فيصير تقدير الكلام: ليكـــن مـــني لزوم لك أو قضاء منك لحقي. وهو كلام عامتهم[2]. وكأن الملجئ إلى هذا مناسبة عطف المصـــدر على المصدر، إذ لا يأتي عطف الوقت عليه إلا على تأويل بعيد من حيث إن الوقـــت المعطـــوف مضاف إلى مصدر، أو من قِبَلِ أنّ ما قَبْلَ أو مشتملٌ على وقتٍ ما بعدها. وهذا وإن ناسب المعنى بعيدٌ في الإعراب. وكأنّ المتأخرين عادوا ينحَون بالحرف منحى العطف، فيعود الحرف إلى أصـــل

---

[1] اللمع١٨٩ –١٩٠.

[2] انظر مثلا: رصف المباني ٢١٢ –٢١٣، الارتشاف٢/٤١٦،

المعنى فيه، وإن بعد به آخرون عن أن يكون عاطفا، لا في المعنى ولا في الإعراب. وآية هذا الاختلاف في النظر إلى الإعراب ما تقدم عند الرضي حين عد المصدر التالي لأو على تقدير إلى مجرورا بها، وعلى تقدير إلا يكون الظرف المحذوف في محل النصب على أنه ظرف لما قبل أو، في حين يقول المالقي بعد أن أكد أن الصحيح تقديرها بإلا: ((واعلم أن أو هذه إذا حُقّق معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسما على اسم؛ فإذا قال القائل: لألزمنك أو تقضيني حقي، فالمعنى: أنا ملازم لك أو قاض أنت حقي، فكأنه في الأصل: ليكن مني لزوم لك أو قضاء منك لحقي، فكأنك عطفت مصدرا على مصدر. وبذلك صح عندنا إضمار (أن) بعدها ليصير مابعدها مصدرا معطوفا في المعنى على مصدر آخر من معنى الكلام))[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من كثرة عطف المصدر على المصدر عند المتأخرين بخلاف ما عند المتقدمين – مع أن ظاهر ذلك يقتضي المنافاة بين تقدير العطف وأحد المعاني الثلاثة، أعني: الاستثناء والغاية والتعليل – لم ينكر أحد من المتأخرين كونها بمنزلة بعضها أو جميعها. وقد شعر ابن مالك بهذا التناقض فراح يقرّر أنّ تقدير إلا وحتى في موضع أو تقدير لُحِظَ فيه المعنى دون الإعراب وأما الإعراب فيقتضي تأويل مصدرٍ قَبْل أو يُعطف عليه المصدر بعدها[2]. وقد مر بك كلام من لم يعدّ أو هنا عاطفة كابن الشجري وابن يعيش والرضي[3].

أما مابه ينتصب الفعل المضارع بعد أو، وهو (أن)، فقد كان حرص النحاة على تقديره شديدا؛ لأن الكثرة الكاثرة منهم اتفقوا على تقديرها، سواء في ذلك من تمسك بمعنى واحد لـ (أو) هذه ومن أجاز أكثر من معنى. ولم يشذ عن ذلك إلا الكوفيون، فيما يحكى عنهم؛ لأنه نقل عنهم أنهم ينصبون الفعل بأَوْ لا بأَنْ مقدّرة بعدها[4]. ويمكن أن يُحمل مذهب من قدرها منهم بحتى على أنها عنده هي الناصبة ؛ لأن مذهبهم النصب بحتى، لا بأن المقدرة . وعلّة الاتفاق على تقدير (أنْ) أنّ الفعل منصوب، وكذلك لا يُعَدّ الفعل منسبكاً بمصدر إلا مع أَنْ، على أنّ بعض النحويين

---

[1] الرصف ٢١٢ –٢١٣.

[2] انظر شرح الكافية الشافية٣/٥٤١، شرح الأشموني٣/٢٢٢.

[3] أشار صدر الأفاضل إلى ذلك فقال: ((وأما أو فهي وإن كانت في الأصل لأحد الشيئين إلا أنها قد خرجت إلى معنى (إلى)، فتنزل تنزيلها، وذلك: لألزمنك أو تعطيني؛ لأن محصول معناه: لزمي إياك واقع إلى وقت الإعطاء)). التخمير٣/٢٢٣.

[4] انظر الهمع٤/١١٢، والارتشاف٢/٤٣.

لا يرى الناصب إلا (أن) ظاهرة أو مقدرة، فلذلك قدرت هنا كما قدرت بعد واو الجمع والفاء وحتى وكي[١].

ويذكر صدر الأفاضل في شرحه على المفصل العلة التي أوجبت عند النحويين تقدير (أن) سواء كانت (أو) هنا بمعنى إلا أو بمعنى إلى. فبعد أن اختار هو أنها بمعنى إلى وأنها خرجت من العطف إلى هذا المعنى، وقد تقدم في التعليق قريبا، قال: ((سواء كانت بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلا) فإن (أن) بعدها مضمرة. أما إذا كانت بمعنى إلى فلما ذكرنا، وأما إذا كانت بمعنى إلا فلأن الاستثناء ههنا من عامّ الظرف الزماني، فيلزم أن يكون المستثنى ظرفا زمانيا أيضا، ولن يكون مصدرا إلا إذا كان بعده (أن) مضمرة))[٢]. وبيّن أنه يتأوّل مابعد أو بالمصدرية على كل حال، غير أن ذلك لا دخل له في العطف؛ لأنه أكد غير مرة أن التركيب لم يَعُدْ فيه عطف. أما المصدرية فلازمة على التأويلين: الاستثناء والغاية. وبالقول بمصدرية مابعد أو يرتفع إشكال النصب؛ لأن المصدر مؤلف من أن المقدرة والفعل.

وفي مقابل هذا الرأي تجد المتأخرين الذين يذكرون عطف المصدر على المصدر محتاجين أيضا إلى تقدير أن، وإلى القول بأنها الناصبة، ليسلم لهم هم أيضا القول بالعطف. قال أبو حيان: ((والصحيح أنها لأحد الشيئين، كهي في العطف، إلا أن هذا عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم))[٣].

وقد حكى أبو حيان في توجيه إعراب هذا التركيب مذهبا لمحمد بن مسعود الغزني، ملخصه أن التقدير: لألزمنك إلزامك أو أن تقضيني، نصب (إلزامك) على الإغراء، ثم حذفه لدلالة لألزمنك عليه، وأضمر أن، وأو للتخيير، والكلام جملتان، الأولى: لألزمنك، والثانية: إلزامك أو قضاء حقي[٤]. وهو كما ترى على تقدير المصدر بعد أو. وربما كانت علة هذا التأويل عدم استسهال العطف على المصدر المتوهم، فلجأ إلى تقدير مصدر صريح سابق محذوف.

---

[١] وهو المنقول عن الخليل بن أحمد. انظر ما سبق في مبحث (كيمه) من هذا البحث ص٣٤٦.

[٢] التخمير٣/٢٢٤.

[٣] إرتشاف الضرب٢/٤١٦.

[٤] انظر الارتشاف٢/٤١٧ .

وبعد هذا التطواف فيما تنازع النحاة من أمور المعنى والإعراب في هذا التركيب، يمكن الخلوص إلى أن كون المعهود في أو عطف أحد الشيئين على ماقبلها، بوضوحٍ في المعنى من حيث أداء المعاني المعروفة من التخيير أو الإباحة ونحو ذلك، ووضوحٍ في اللفظ من حيث إتباع الإعراب. فلما جاء هذا التركيب بدخولها على مضارع، ولما جاء لزوم نصب المضارع بعدها، كان لابد من تقدير الناصب عند جمهورهم. ثم لما كان المعنى على غير العطف كان لا مفر من تقديرها بأداة أخرى أقرب إلى أداء المعنى المتصور من التركيب. ثم لما كان لزاما على النحاة دائما التوفيق بين المعنى والإعراب تأوّلَ كلٌ فريقٍ مابه يتم التئام تقدير اللفظ وتقدير المعنى، فحصل ما حصل من خلافٍ سَلَفَ تفصيله.

وعندي أن أقرب قول للقبول مما تقدم في نصب المضارع بعدها القول الذي نسب إلى الكسائي وأصحابه والجرمي، وهو أنها الناصبة بنفسها هنا[1]، هذا من الناحية اللفظية فقط. أما من الناحية المعنوية فعندي أنها تؤدي في هذا التركيب معنى خاصا، هو وإن كان قريبا من معنى الاستثناء حينا، ومن إلى حينا ومن كي حينا، لا يُحتاج معه إلى تقديرها بأحد الأدوات التي تؤدي هذه المعاني.

أما الناحية اللفظية، فإن اللفظ قد يقتضي بنقله من أصل وضعه إلى منزلة أخرى أحكاما لفظية خاصة اقتضتها المنزلة التي تَحوّلَ اللفظ إليها. ولا يُستنكر – لذلك أن تُنزّلَ (أو) في هذه الصورة خاصة منزلة النواصب. ولا يستنكر أن ينصب الفعل هنا بدلا من الرفع إيذانا باختلاف المعنى هنا عن المعنى المعهود في العطف[2]. وربما أشعر مثل هذا الأمر بما دفع ببعض الكوفيين إلى

---

[1] انظر الارتشاف٢/٤٠٧ –٤١٦، الهمع٤/١١٧.

[2] مع أن ابن الناظم يرى أن أو عاطفة مصدرا على مصدر معمول لكون مقدر فقد قال: ((فإن قلت: فلم نصبوا الفعل بعد أوحتى احتاجوا إلى هذا التأويل؟ قلت: ليفرقوا بين أو التي تقتضي مساواة ماقبلها لما بعدها في الشك فيه وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك ... فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا مابعد أو، فقالوا : أفعل كذا أوأترك؛ ليؤذن الرفع بأن ما قبل أو مثل مابعدها في الشك. وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا مابعد أو فقالوا: لأنتظرنه أو يجيء، ولأقتلن الكافر أو يسلم؛ ليؤذن النصب بأن ماقبل أو ليس مثل مابعدها في الشك، لكونه محقق الوقوع أوراجحه)). شرح الألفية لابن الناظم٦٧٤-٦٧٥.

القول بالنصب على الخلاف[١]. هذا مع أني لا أنفي ضرورة التقدير في أكثر التراكيب، لكني أرى أن التقدير ينبغي أن يكون بما يعكس التصور الذهني عند المتكلم وأن يكون بما هو مراد مضمر في النفس. وهو هنا بعيد؛ إذ لا ينوي المتكلم (أن) هذه أو المصدر المقدر؛ إذ لم يقدر النحاة الناصب إلا لاحتياج النصب إلى العامل. ((ولم يجز أن تكون أو لعدم اختصاصها، فتعين أن تكون مضمرة، واحتيج لتصحيح الإضمار إلى التأويل المذكور)).[٢]

وأما من الناحية المعنوية فقد سبقت الإشارة إلى عدم اطراد معنى من المعاني التي قدروها في كل مثال تأتي فيه (أو) على هذا النحو، وإنِ ادُّعِيَ أنّ تأويل سيبويه أعمها وأكثرها اطرادا، غير أني أقول: إنه لايطرد بحيث لا يتخلف[٣]. ثم إن المعنى ليس مساويا تماما للاستثناء، ولا لغيره، وإلا ما ذهب الجمهور إلى تقدير أكثر من معنى، مع ميلهم في أغلب مسائل النحو إلى اختيار سيبويه. فلذلك أقول: إنه تركيب خاص لأو تلتقي فيه مع بعض معاني الأدوات الأخرى في تراكيب معينة، بحيث يصير المعنى يمكن تحويله إلى استعمال (إلى أن) فيصير التركيب فيه بعض الفرق المعنوي، ويصير الإعراب: جارًّا و مجرورًا، وهكذا في الأُخَر.

إن هذا الذي قلته في الفرق بين أو هنا والأدوات الأخرى التي قدرها بها النحاة نظير الفرق بين (إلا) و (غير)؛ إذ لا يلزم من دلالة الاثنين على الاستثناء تطابقهما معنى وإعرابا. وهو قياس مع الفارق؛ لأن إلا وغير كلاهما للاستثناء، وهنا أو تدل على معنى يقرب من معان عدة. ولكن فيه دلالة – مع ما سبق في مباحث عدة من هذا البحث – على تفرد ألفاظ معينة بأحكام لفظية ومعنوية مخصوصة في تراكيب مخصوصة.

---

[١] ذهب الكوفيون إلى جعل الإتيان في آخر العبارة بما يخالف أولها المقتضي للرفع عاملا لنصب الأخير؛ للدلالة على المخالفة في المعنى. لذلك جعلوا الخلاف عاملا للنصب في المفعول معه، وكذلك صفة الظرف التام الواقع خبرا. انظر ائتلاف النصرة٣٦ – ٣٨.

[٢] شرح ابن الناظم٦٧٥.

[٣] قال أبو حيان: ((وتقدير سيبويه زعم بعضهم أنه أعم؛ لتخلف ذينك المذهبين في بعض صور (أو) ... وقد يتخلف تقديره في قولك: لأطيعن الله أو يغفر لي، فهذا لا يصح فيه تقدير إلا أن)). الارتشاف٤٦/٢.

يقي أن أشير هنا إلى إن ما اعترض به ابن يعيش على الزمخشري يفيد أن الزمخشري لا يجيز تقدير أو هنا بـ (إلا أن)، وأن مذهبه تقديرها بإلى أن فقط. والحق أنه اقتصر عليه في تصانيفه النحوية، فكما ورد الاقتصار على هذا المعنى في المفصل، جاء في الأنموذج نحوُ ذلك أيضا[1]. لكنه في كشافه قال عند قول الله تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة﴾ : ((أو تفرضوا لهن فريضة : إلا أن تفرضوا لهن فريضة ، أو حتى تفرضوا))[2]. ذلك لأنه رأى في العطف بالجزم نقضا للمعنى؛ لأن الجزم يقتضي نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين: المسيس أو الفرض، وذلك غير مراد لمخالفته الحكم الشرعي في المسألة[3]. فلما حمل الفعل على النصب أجاز التقديرين: الاستثناء والغاية. وربما كان سبب اختلاف أقواله في التفسير والتصنيف النحوي لما يحتمله النظم القرآني من معان، في حين أنه يبين في التصنيف النحوي ما ينبغي أن يكون الأصل، وماعليه المعوّل.

---

[1] انظر شرح الأنموذج١٨٢.

[2] الكشاف ١ / ٣٧٤ .

[3] انظر المغني٩٣ –٩٤.

معنى (لم يكد)

قال الزمخشري في باب أفعال المقاربة: ((وقوله تعالى ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ على نفي مقاربة الرؤية. وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية. ونظيره قول ذي الرمة:

إذا غيّر الهجرُ المحبين لم يكد رسيسُ الهوى من حبِّ مية يبرح)).[1]

فقال ابن يعيش: ((قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية. فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن كاد معناها: قارب، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري. والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله ﴿ظلمات بعضها فوق بعض﴾.

ومنهم من قال: التقدير لم يرها ولم يكد. وهو ضعيف؛ لأن (لم يكد) إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره، وذلك أن قوله: لم يرها، يتضمن نفي الرؤية، وقوله: لم يكد، فيه دليل على حصول الرؤية، وهما متناقضان.

ومنهم من قال: إن (يكد) زائدة، والمراد: لم يرها. وعليه أكثر الكوفيين.

والذي أراه أن المعنى: أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها. والذي يدل على ذلك قول تأبط شرا:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

والمراد: ما كدت أؤوب، كما يقال: سلمت وما كدت أسلم. ألا ترى أن المعنى: أنه آب إلى فهم، وهي قبيلة، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب. وعلة ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت كان لإفادة الزمان في الخبر، فإذا دخل النفي على كاد – قبلها كان أو بعدها – لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها. فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها

---

[1] المفصل٣٢٤.

قد وقع؛ هذا مقتضى اللفظ وعليه المعنى. والقاطع في هذا قوله تعالى ﴿ فذبحوها وكادوا يفعلون﴾، وقد فعلوا الذبح بلا ريب.

فأما قول ذي الرمة: (إذا غير النأي المحبين ....إلخ) فقد قيل: إنه لما أنشده أُنكر عليه وقيل له: فقد برح حبها، فغيره إلى قوله: (لم أجد رسيس الهوى)، وعليه أكثر الرواة. وإن صحت الرواية الأولى فصحتها محملها على زيادة (يكاد)، والمعنى: لم يبرح رسيس الهوى من حب مية، فهذا عليه أكثر الكوفيين، والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب، ومثله قوله:

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها

تكاد فيه زائدة فاعرفه))[1] اهـ.

وقد أشار ابن يعيش إلى السبب الرئيس وراء اضطراب العلماء في توجيه الآية. فإن ماعُهِد في استعمال: (لم يكد يفعل كذا) أنه على معنى أنه فعل الشيء، لكنه فعل ذلك بصعوبة وبعد إبطاء واستثقال حتى كأنه لم يكن متوقعا أن يفعله، أي: بعد يأس من فعله. هذا المعهود في استعمال هذا اللفظ، ثم جاءت آية كريمة ظاهرها أنه يَفْسُد فيها المعنى بحمله على المعهود من استعمال اللفظ على هذه الصورة؛ ذلك أن قوله تعالى ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ سبقه في الآية قوله تعالى ﴿أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض﴾؛ إذ رأى العلماء أن الظلمات الشديدة الموصوفة في الآية تقتضي أن تنتفي رؤية اليد فيها؛ لِمَا يُعهد من أن الإنسان لا يرى يده في ظلام أقلّ من الظلمات الموصوفة، لا سيما إذا حُملت الآية على معنى الوصف والتشبيه بأشد الأحوال إظلاما. وعندي أن ورود هذه الآية خصوصا هو العلّة في وجود الخلاف في معنى (كاد) إذا اقترنت بالنفي، ولو لم ترد الآية بخصوصها على هذا النحو ماورد الخلاف في هذه المسألة؛ لأن المعروف المنقول من استعمال كاد منفيةً ماذُكِر، ولذلك وافق قوله تعالى ﴿فذبحوها وماكادوا يفعلون﴾ ماعُهِد من دلالة هذا اللفظ.وعندي أنه لو لم ترد الآية الأخرى المشكلة ما تناول هذه الآية الأخيرة في دلالتها العلماء؛ لوضوح المراد فيها، وموافقته الاستعمال.

---

[1] شرح المفصل٧/١٢٤ –١٢٦.

وتخطئة من سمع ذا الرمة دليل واضح على استقرار دلالة التركيب في أذهان مستعملي اللغة من العرب. ذلك لأنه نقل أن المخطئين له ممن شافهه وسمعه من العرب وقت إنشاده[١] .وما تصويب من صوّبه في قوله إلا لمارؤي في الآية المذكورة مما يفْسُد في الظاهر من التأويل بالمعنى المعهود. ولذلك قيل في الدفاع عنه أنه من قبيل الآية المذكورة [٢].

وقد ذَكَرَ ابنُ يعيش ملخص الآراء من أقوال من تقدمه من العلماء، وهي ثلاثة مذاهب، ورابعها ما اختاره هو. أما قوله: إن أحدها أن المعنى لم يقارب الرؤية، وهو اختيار الزمخشري، والثاني: أن معنى الآية لم يرها و لم يكد، فإن الرأيين يؤُولان إلى رأي واحد، هو نفي الرؤية، لا إثباتها. أمّا أوّلُها فكأنّ قائله يصوّر أن معنى (كاد): قرب، فيصير معنى (ماكاد): ماقرب؛ ليسلم له بعد ذلك أن المعنى في الآية: لم يقارب رؤيتها، فهو إذن نفي للرؤية؛ لأنه نفي حتى لمقاربة الرؤية، فتنتفي الرؤية أصلا من باب أولى. وأما الآخر فقيل به للوصول إلى النتيجة نفسها، فهو محاولة للتوفيق بين اللفظ الظاهر والمعنى، فكأن قائله يصور أن (يكاد يراها) معناه: قارب رؤيتها، فلما دخل النفي انتفى الجزآن، أي: (يكاد) و (يراها)، فصار المعنى: لم يرها و لم يكد. فهو كسابقه في نفي الرؤية وعدم إثباتها، بل ادُّعي على الرأيين أنه أبلغ من نفي الرؤية؛ لما يستلزم نفي المقاربة من نفي الرؤية بأبلغ من نفيها من غير نفي المقاربة. وتَلْمَسُ من كلام المتؤولين التوفيق بين الاستعمال المشهور وما تستلزمه الآية.

وقد لحظ الأخفش مابين ظاهر المعنى في الآية ومافي الاستعمال من خلاف بيّن، فأراد أن يزيل هذا الاختلاف باللجوء إلى حلّ منطقي صوري، فقال في قوله تعالى ﴿ لم يكد يراها﴾: إذا قلت: (كاد يفعل) إنما تعني: قارب و لم يفعل، فإذا قلت: (لم يكد يفعل) كان المعنى: أنه لم يفعل و لم يقارب الفعل، فالمحصلة إذن أن هذا على صحة الكلام، أي: على مايكون صحيحا في اللغة.

---

[١] انظر الموشح ٢٣٥.

[٢] السابق ٢٣٥.

ولم يسلّم ابن مالك للأخفش أن ذلك على صحة الكلام، مع أنه يرى رأي الأخفش في الآية، وهو أيضا ممن يرى أن نفي كاد لا يفيد الإثبات. لكنه أقر بأن اللغة أجازت (لم يكد يفعل) على معنى: فعل بعد شدة، فليس ما أوّله الأخفش على صحة الكلام[١].

ولهذا الإشكال في الآية قال المبرد في إيضاحها: ((فمعناه – والله أعلم – لم يرها ولم يكد، أي: لم يدن من رؤيتها))[٢].

وأورد الزجاج قولين في تأويل الآية: أحدهما: هذا الذي قاله المبرد. والآخر قوله: إن المراد: ((رآها من بعد أن كان لا يراها من شدة الظلمة))[٣].

وهو الرآي الآخر الذي اختاره ابن يعيش. هذا ولم يَنْسُبِ الزجّاجُ هذا القول أو الذي قبله لقائل معين، لكنه مال إلى تفضيل الأول منهما؛ لأن الأنسب عنده نفي الرؤية مع ماوصف من ظلمات شديدة، تمتنع رؤية اليد فيما هو دونها في الإظلام.

أما أكثر من أطالوا في الاحتجاج لنفي الرؤية في هذه الآية، ومثلها بيت ذي الرمة، وأن نفي مقاربة الرؤية أبلغ من نفي الرؤية نفسها، لاستلزام نفي مجرد المقاربة انتفاء الرؤية أصلا وبعد حصولها، فإمام البلاغيين عبدالقاهر الجرجاني في دلائله. ولعلّ الزمخشري تأثر به، لا لأنه أول الآية بنفي مقاربة الرؤية، وكذلك البيت؛ لأنه مسبوق بذلك كما تبين، بل لأنه أطال في الاحتجاج لبلاغة هذا التركيب، وأن نفي المقاربة فيها أبلغ من نفي نفس الرؤية[٤].

وقد تابع عبدَالقاهر والزمخشريَّ صدرُ الأفاضل الخوارزمي شارح المفصل. غير أنه قرّر أن هذا الرأي مبني على أصلين: أحدهما: ((أن كاد إذا طرح عن خبره (أن) فهو على معنى (حصل) فلا

---

[١] شرح الكافية الشافية١/٤٦٩.

[٢] المقتضب٣/٧٥ وانظر الكامل١/٢٥٢.

[٣] معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٤٨.

[٤] دلائل الإعجاز٢٧٤ –٢٧٧.

تبقى للمقاربة))[١]. والآخر: ((أن الكلام متى اشتمل على قيد زائد على أصل المعنى ثم دخل على ذلك الكلام النفي فإنه يتوجه إلى ذلك القيد، لا إلى أصل الكلام))[٢]. وخلص من ذلك إلى أن معنى البيت: لم يحصل رسيس الهوى بارحا، ومحصوله حصل غير بارح. وفي الآية: حصل غير راء لها بعد أن كان رائيا لها، وقوله تعالى ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾ معناه: ذبحوها بعد أن حصلوا غير فاعلين للذبح.[٣]

وقد نقل شارح للمفصل آخر هو الأندلسي عن شيخه تاج الدين الكندي تعليلا آخر لانتفاء الرؤية المفهوم في هذه الآية، وهو ((أن انتفاء الرؤية إنما فهم من الشرط؛ وذلك أن (إذا) للشرط، والمعلق على شرط لا يقع بدون وقوع الشرط))[٤]. وفيه دلالة على أن الآية تستوجب الحكم بنفي الرؤية؛ فينبغي لذلك التماس العلة في ذلك. ولو كانت الآية قد جاءت على المعهود في الاستعمال لم يجهد العلماء أنفسهم في الوصول إلى إفهام نفي الرؤية من هذا التركيب.

وقد حمل العكبري على القائلين بأن التقدير في الآية: لم يرها ولم يكد، قال: ((وهذا خطأ؛ لأن قوله ﴿لم يكد﴾ إن كانت على بابها نقض الثاني الأول؛ لأنه نفي الرؤية ثم أثبتها، وإن لم تكن على بابها فلا حاجة إلى تقدير الفعل الأول)) ثم اختار الرأي الآخر، حيث قال: ((وقال آخرون:إنه رآها بعد اليأس من ذلك. وهذا أشبه بالمعنى واللفظ))[٥].

أما ابن الحاجب معاصر ابن يعيش فقد حكى في تأويل (كاد) إذا دخل عليها النفي وما تفيده من الدلالة عموما ثلاثة مذاهب: الأول: أن كاد مع النفي للإثبات مطلقا، أي سواء أكان المعنى على المضي أم على الاستقبال. والثاني: أن معناها في الماضي الإثبات، وفي المستقبل كالأفعال الأخرى. والثالث: أنها كالأفعال مطلقا، فنفيها نفي وإثباتها إثبات.

---

[١] التخمير ٣/٣٠٤.

[٢] السابق٣/٣١٠.

[٣] السابق٣/٣١٠.

[٤] انظر ما نقله محقق التخمير من شرح الأندلسي بهامش ص٣١١ – من الجزء الثالث.

[٥] اللباب١/١٩٥.

واختار ابن الحاجب الأخير، وقال: إنه الصحيح. ثم أخذ يدفع حجة من قال: إن نفيها إثبات ؛ توطئة لتقوية مذهبه في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ، فذكر أن شبهة من قال: إنها للإثبات في الماضي قوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وقد ذبحوا. وفي المستقبل تخطئة الشعراء ذا الرمة؛ لأنهم فهموا أن المعنى الإثبات، فيكون رسيس الهوى يبرح. ثم قال: ((وليس ما احتجوا به بشيء. أما قوله تعالى ﴿وماكادوا يفعلون﴾ فعلى معنى: أنهم ما قاربوا أن يفعلوا قبل الذبح. والذي يقرره ما سبق من تعنتهم في قوله تعالى ﴿ أتتخذنا هزوا﴾، وقولهم ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ماهي ﴾، ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا مالونها﴾، ﴿ ادع لنا ربك يبين لنا ماهي إن البقر تشابه علينا﴾. وهذا التعنت دأب مالا يفعل ولا يقارب أن يفعل. وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله؛ فإنه قد يلتجئ من ذلك دأبه إلى الفعل. ولولا مادل على الذبح من قوله تعالى ﴿فذبحوها﴾ وشبهه لم يفهم من نفس الفعل إلا نفي المقاربة. ثم لا ينكر أن العرف في مثل ذلك جرى على نحو ذلك في المعنى؛ فإذا قيل: ماكاد زيد يسافر، فمعناه: سافر بعد أن لم يقارب ذلك. وهو الذي غرهم حتى توهموا أنه صار للإثبات))[1].

وهذا التأويل الذي ذهب إليه ابن الحاجب – وإن ارتضاه كثير من الخالفين وتابعوه عليه _ خانه فيه التوفيق، وجانبه الصواب؛ إذ ركب فيه الوعر، ليسلم له القول بعدم الإثبات فيما الإثبات فيه ظاهر كالشمس ، ليس لقصد نفي الإثبات فيه فحسب ، بل لينتقل من نفي الإثبات فيما لا إشكال في الإثبات فيه إلى الحل الذي يراه يناسب مافيه الإشكال، فيزيله. لقد تعسف ابن الحاجب ومن قال بقوله في إثبات أن المعنى: أنهم ماقاربوا أن يفعلوا قبل الذبح، وأن زيدا سافر بعد أن لم يقارب ذلك. ثم كيف يحكم بأنه لا دليل على الذبح إلا قوله تعالى ﴿ فذبحوها﴾؟ ، وهل معنى ذلك أنك إن قلت: ماكاد زيد يسافر، لا دليل على أنه مسافر إلا إذا قلت: سافر زيد وماكاد يسافر، وإن لم تقل سافر فمعناه أنه لم يسافر؟

ثم ينتقل ابن الحاجب إلى قول ذي الرمة، نافيا عنه الغلط، وجاعلاً إياه كالآية الكريمة من سورة النور، حيث الحمل على إثبات الرؤية يفسد المعنى. بل المعنى في الآية: ((إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها. وهذا أبلغ من نفي نفس الرؤية؛ لأنه إذا انتفت المقاربة للرؤية كانت الرؤية أبعد.

---

[1] شرح المقدمة الكافية٣/٩٢٢.

وأما قول ذي الرمة فلا ينبغي أن يخطأ، بل يحمل على هذا المعنى، فيكون قصده: أنه إذا غير الهجر المحبين لم يقارب حبي التغيير. وهذا أبلغ من نفي نفس التغيير؛ لأنه إذا انتفى مقاربة التغيير كان التغيير أبعد))[١].

لقد زين القائلون بهذا قولهم بزخرف القول، فاغتر به من رآه. ولو تأملوا قليلا فيما ساق لم يجدوه يقوى الوقوف على ساق؛ لأنه مبني على المغالطة من أساسه ، ولم يلجئ إليه أصلا إلا ما ظاهره فساد المعنى في الآية على تقدير المعنى المعهود في (ماكاد)، حتى إنه لو لم يكن بذلك التقدير فساد المعنى ماجيء بهذا التقدير أصلا. وانظر كيف تحول هذا التقدير المتكلف إلى أن صار على أيدي هؤلاء أبلغ من غيره؛ وما ذلك إلا لأن منهم من تلاعب بالألفاظ فقدم فيها وأخر حتى أوهم الناس أنه وصل إلى السر فانتزعه وكشف الغطاء عنه. ولو أنعمت النظر فيما قيل لا نكشف لك ضآلة ما ذكروا. وعندي أن ماغر أكثرهم ممن ذكرت وممن سأذكرهم إلا عدم التوصل إلى ما يزيل الإشكال في الآية، ولو زال الإشكال فيها لراجع العلماء هذا القول. لكنهم وجدوا فيه ما يمكن أن يذهب صعوبة الآية؛ فاطمأنوا إليه من غير مراجعة.

أما أن معنى ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾: لم يقارب رؤيتها، وأنه أبلغ من: لم يرها، من حيث إن الأول نفي لمقاربة الرؤية، ويقتضي ذلك بعد حصول الرؤية أكثر، فذلك مالا يقوله عربي يعرف معنى قولك: لم أكد أراها. بل ذلك مما يفرض على اللغة من خارجها، إذ هو مثل أن تقول: إن العربي مخطئ في قوله: لم أكد أفعل، للشيء الذي فعله، وجوابه: أن هذا ما قاله العربي وماعناه بهذا التركيب، فكيف تتحكم فيه؟ وكيف تنكر عليه معنى خصه بهذا الأسلوب؟ إن الفيصل في هذا ليس فيما لجأ إليه هؤلاء، بل الحكم في نحو هذا للتركيب الوارد عن العرب ودلالة هذا التركيب في لغتهم،ولو لا هذا المعهود من المعنى ما أشكلت الآية. وكان الأولى بمن يرون انتفاء الرؤية هنا البحث عن السر في ذلك في الآية وتوجيه المعنى فيها بما يناسبها بدلا من إنكار معنى مخصوص عهد في تركيب مخصوص.

---

[١] السابق ٣/٩٢٢ –٩٢٣.

هذا وقد أقر ابن الحاجب في آخر حديثه بأن الذي دعا إلى هذا التأويل بُعْد المعنى المعهود في آية النور. ولهذا فرّق قوم بين الاستقبال لبعده فيها والمضي لقربه في آية البقرة.[١]

والعجيب أن هذا الرأي – على تهافته – لقي قبولا عند المتأخرين فقال به منهم: ابن مالك[٢]، والرضي[٣] وابن هشام[٤]، وغيرهم[٥]. وإن جاء عن بعضهم ما ينِمّ عن عدم اطمئنان تامّ إلى ما ورد في هذا التأويل هنا؛ لعدم اطراده في آيات أخرى وفي المعهود في اللغة مما أشبه تركيب الآية المذكورة. من ذلك قول ابن مالك: ((وقد يكون نفيها إعلاما ببطء الوقوع، والثبوت حاصل، كقوله تعالى ﴿فمالِ هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا﴾ أي: يفقهون ببطء، وعسر)). ثم قال عَقِيبَ ذلك: إن ((اللغة أجازت (لم يكد يفعل) على معنى: فَعَلَ بعد شدّة)). كل ذلك أورده بعد أن تكلم في المسألة بنحو قول ابن الحاجب السابق.[٦]

ولا تَفْهَمَنّ أنّ الزمخشريّ قد جَنَحَ إلى ما جنح إليه القائلون بهذا الرأي – ولاسيما ابن الحاجب ومن بعده – من طرد نفي المقاربة في جميع ماجاء من (كاد) مقترنا بالنفي للعلة التي ذكروها. ولكنه أشكل عنده حمل الآية على المعنى المعهود في استعمال (لم يكد) كما أشكل على غيره، فالتجأ إلى ما التجأ إليه سابقوه. وأغلب الظنّ أنه لم يُرِدْ غيرَ توجيه الآية والبيت بخصوصها؛ لعدم تعرضه لشيء من ذلك في آية البقرة، بل اقتصر فيها على دلالة الذبح بعد إبطاء واستثقال.[٧]

أما ابن يعيش فقد وجد عند السابقين قبله تأويل، أحدها ما ارتضاه الزمخشري. ولم يَرُقْ له لما فيه من بُعْدِ تقدير انتفاء الرؤية فيما لا تنتفي به بحسب استعمال العرب. ورأى أن ليس في التركيب ما يشير إلى انتفاء الرؤية، بل الملجئ إلى تقدير انتفائها قرينة أخرى من خارج التركيب،

---

[١] السابق٣/٩٢٣.

[٢] صرح ابن مالك باتباع هذا الرأي في شرح الكافية الشافية١/٤٦٦ –٤٦٩. وفي التسهيل وشرحه أجاز دلالة وقوع الفعل عسيرا، وعدمه، وعدم مقاربته. انظر شرح التسهيل١/٣٩٦،٣٩٩ –٤٠٠. وانظر أيضا المساعد١/٣٠٣.

[٣] شرح الكافية للرضي١/٢٢٣ –٢٢٥.

[٤] المغني٨٦٨ –٨٦٩.

[٥] انظر تعليق الفرائد٣/٣٠٨ –٣١٢، شرح الأشموني١/٢٧٧ –٢٧٨.

[٦] شرح الكافية الشافية١/٤٦٦ –٤٦٩.

[٧] الكشاف١/٢٨٨.

وهو سَبْقُ ذكر الظلمات التي ينبغي ألا يَرَى الواحدُ يدَهُ في مثلها أو أقلّ إظلاما منها، بحيث لو لم يَرِدْ ذِكْرُ الظلمات ما احتيج إلى تقدير، ولا حصل في الآية إشكال.

ويرجع إلى هذا القول قول آخر قريب منه، هو تقدير : لم يرها و لم يكد، لأن محصلته نفي الرؤية، كما تقدّم، ولأن الملجئ إليه كالملجئ إلى سابقه، وهو ما يُلْمَسُ من تعارض إثبات الرؤية مع ما يقتضي ظاهر الآية من نفيها.

أما القول الثالث: وهو عدّ (يكد) زائدة، فلم يلق رواجا كبيرا بين علماء العربية. فلا تكاد تجد الكلام فيه إلا على سبيل الإشارة إلى ذكر المذهب لا غير[1]. ويبدو أن ضعفه ظهر لهم من حيث إن الملغى من أحكام الألفاظ المزيدة إنما هي أمور لفظية لا معنوية. فالمعتبر في الألفاظ المزيدة زيادتها لفظا بحيث تُلغى فيها بعض أحكام الإعراب، وبحيث تُقْحَمُ بين الطالب والمطلوب، لكنها لا تخلو من المعنى، بل قد تزاد لمعنًى غالبٍ كالتوكيد[2]. فلما كان الحكم بزيادتها هنا يقتضي إلغاء المعنى إلغاء تاما؛ لأن الإشكال يبقى بإبقاء معناها، ضَعُفَ عندهم هذا القول.

وأما القول الذي ارتضاه ابن يعيش فقد رآه أقل بعدا من الأقوال الأخرى. ذلك لأن إثبات الرؤية بَعْدَ صعوبة ويأس من حصولها أسهل من ارتكاب مالا دليل عليه من مجرد التركيب بحسب ماجرى عليه استعمال أصحاب اللغة. ويقرّب هذا التأويل من ظاهر الآية أن صعوبة الرؤية وحصولها بعد يأس قريبة من عدم الرؤية.

أما ما ذكره ابن يعيش من أمر اللفظ والمعنى في هذه المسألة فقد حكم على مذهب الزمخشري أن المراعى فيه إنما هو المعنى دون اللفظ، وفسر ذلك بقوله: ((لأن كاد معناها قارب، فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها)). ثم قال: ((والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة)). وعندي أن معنى المبالغة، وهو معنى من خارج تركيب (لم يكد)، هو الذي فرض على الزمخشري ومن قال بقوله هذا التأويل، فهذا المعنى هو المنظور إليه دون غيره. أما أن كاد معناها

---

[1] انظر شرح التسهيل١/٤٠٠.

[2] انظر المغني٣٢٢ –٣٢٣، التصريح٢/٨، شرح العصامي على القطر١/١٤٠ –١٤١.

قارب، فصار معنى لم يكد: لم يقارب، فهو أمر لفظي التُمس لتسويغ ذلك التأويل. ولو نُظِـر إلى معنى تركيب (لم يكد) لتوُصِّلَ إلى نتيجة أخرى تخالف ما أريد من إثبات المبالغة في الآيـة بنفـي الرؤية، وهذه النتيجة هي: إثباقما. ومثل ذلك قول من قال: إن التقدير: لم يرها و لم يكد. أمـا التأويل بزيادة (يكد) لفظا ومعنى فهو تجاهل لأمر اللفظ والمعنى معا في هذا التركيب، واللجـوء إلى مابه يلتئم المعنى الآخر، وهو معنى المبالغة في الآية.

إن رأي ابن يعيش الذي ارتضاه أَوْجَهُ الآراء وأعدلها عندي، بل لا يستقيم من الآراء غـيره. ذلك لأنه لا ينبغي حمل هذا التركيب على دلالة أخرى غير المعهودة فيه كما اسـتعمله العـرب. ويبقى البحث بعد ذلك عن سر ورود الآية على هذا النحو من التركيب، لا أن تُـؤَوَّلَ دلالـة التركيب بتأويل غريب لا يقره الاستعمال.

وعندي أن تركيب الآية لا يقتضي القطع بنفي الرؤية، ولا حاجة إلى تأويل ذلـك، وإن حملت الآية دلالات المبالغة في وصف الظلمات الشديدة، لأن المعهود في وصف شـدة الظـلام خصوصا في لغة العرب أنه من شدته لا يكاد الإنسان يرى يده، وجرى ذلك مجرى المثل؛ لقـرب يد الإنسان منه. وهذا شبيه بارتداد الطرف إذا ذكرت السرعة، فلو فُرِض أَنْ قيل في شيء سـريع اليوم: إنه يحصل قبل أن يرتدّ إليك طرفك، لعد مقبولا ولو كان الموصوف أشد سرعة من ارتـداد الطرف، ولا سيما أننا في عصر السرعة اليوم لا ينكر أن يوصف شيء أسرع من ارتداد الطـرف بمثل هذا الوصف. هذا لأن مايجري مجرى الأمثال قد فُرِّغَتْ ألفاظه من الدلالة الحرفية لكل لفـظ، فأصبح للتركيب بكامله معنى معروف ودلالة محددة. ولهذا كان تركيب الآية على قدر عال مـن البلاغة بأن خُتم وصف الظلام بهذا التركيب الذي لا يعني في مجمله إلا ماذكر.

وماذكره ابن يعيش من أن حرف النفي لا يختلف أمره، سواء أسبق كاد أم لحقها؛ إنما ذكـره لينفي شبهة التعلق بدخول النفي على (كاد)، فأصبح المعنى: لم يقـارب؛ لأن (كـاد) معناهـا: قارب. وهي شبهة تَعَلَّقَ بها القائلون بقول الزمخشري، حتى لكأن (لا يكاد يراها) مختلـف عـن (يكاد لا يراها). وما يمكن التعلق به من ذلك لا يقبل؛ لأن المعروف من الاستعمال أن إثبات كـاد يفيد انتفاء الخبر، ونفيها يفيد إثباته، ليس لسبب معين، بل لأن هذا هو ما استُعمل، سواءٌ أسـبق النفي كاد أم لحقها. وقد عُرِف هذا واشتهر، حتى ألغز به المعريّ فقال:

أنحوي هــذا العصــر مــاهي لفظة جــرت في لســاني جــرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أَثبتت وإن أُثبتت قــامت مقــام جحــود

ولهذا قال ابن يعيش: إن ذلك مقتضى اللفظ وعليه المعنى، وهو حق.

أما تخريج بيت ذي الرمة على ماذكر من زيادة (يكد) فدالّ على نفي الغلط عنه. وهو غــير مستقيم لضعف القول بزيادتها، ولأنه لا ضرورة لمنع الغلط ونفيه. وحمل (وتكاد تكسل أن تجــيء فراشها) على زيادة كاد عندي غير مقبول مطلقا؛ لأن معناها مقصود في البيت، ولعــدم قبــول القول بزيادة الشيء لفظا ومعنى حتى يصبح دخوله وخروجه سواء في جميــع الأحكــام اللفظيــة والمعنوية. والقول بأن الشاعر جرى على مذهب الكوفيين لعدم تقيد الشاعر بمذهب دون مذهب، غير مقبول؛ لما فيه من المغالطة؛ لأن ذا الرمة فصيح تجري لغته على ما تمليه طبيعته وسليقته اللغوية، فإما أن يوافق قولُه مذهبا ما من مذاهب النحاة وإما أن يخالفه، لا أنه ينشد الشعر علــى وَفْــقِ مذاهب النحاة، فيتقيّد بمذهبٍ دون آخر.

٣ - الحكم بصحة الأسلوب أو خطئه

الفصل بالظرف بين فعل التعجب والمتعجب منه

قال الزمخشري في باب التعجب: ((ولا يُتَصَرَّفُ في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل. فلا يقال: عبدَالله ما أَحْسَنَ، ولا : ما عبدَالله أَحْسَنَ، ولا: بزيدٍ أَكْرِمْ، ولا: ما أَحْسَنَ في الدار زيدًا، ولا: أَكْرِمِ اليومَ بزيدٍ.

وقد أجاز الجرميُّ الفصلَ، وغيرُه من أصحابنا. وينصُرهم قولُ القائلِ: ما أَحْسَنَ بالرجلِ أَنْ يصدقَ))[1].

فقال ابن يعيش: ((وقولهم: (ما أحسن بالرجل أنْ يصدقَ) فشاهدٌ على جواز الفصل؛ لأن (أن يصدق) في موضع المفعول المتعجب منه، وقد فصل الجار والمجرور الذي هو (بالرجل) بينه وبين الفعل .

والجواب عنه: أن هذا وإن كان قد ورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه؛ وذلك أن التعجب وإن كان واقعا في اللفظ على (أن) وصلتها فيرجع التعجب في المعنى إلى (الرجل) المجرور. وذلك أن (أنْ) وصلتها مصدر، والمصادر واقعة من فاعليها، والمدح والذم إنما يلحقان الفاعلين. فلما كان يرجع التعجب إلى (الرجل) لم يقبُحِ الفصلُ به؛ إذ كان المستحقَّ أن يلي فعل التعجب في الحقيقة))[2] اهـ.

فأنت ترى أن الزمخشري ابتدأ بمنع الفصل بين فعل التعجب ومعموله، ثم نصر قول الجرميّ وغيره المجوز لذلك بذكر الدليل. وقد عجب من صنيعه هذا ابن مالك، فقال بعد أن أورد نصّ كلامه: ((ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل))[3].

---

[1] المفصل٣٣١.

[2] شرح المفصل٧/١٥٠.

[3] شرح التسهيل٣/٤٢. وقال مثل ذلك في شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٩.

أما حاصل كلام ابن يعيش فإنه لا يرى هذا المثال نصا في الدلالة على جواز الفصل؛ إذ لم يسوغ الفصل هنا إلا ماذكره من كون التعجب راجعا في المعنى إلى المفصول به، وإن وقع في اللفظ على أن وصلتها؛ للعلة التي ذكرها. فكأنه يرى أن عدم جواز الفصل أو قبحه مستمر حتى مع ورود مثل هذا المثال. فلا ينبغي أن يُنتصَر به لإجازة الفصل.

ولقد اشتهر بين الدارسين الخلاف في إجازة الفصل أو منعه، وفي قصر الإجازة أو المنع على أحد الأشياء أو كلها، وفي شروط ما يفصل به عند من أجاز الفصل، وعلّة الجواز أو عدمه.

أما سيبويه فنصّ الشارح على أنه لم يصرح في الفصل بين فعل التعجب ومعموله بشيء.[١] ونصّ على ذلك غيره من العلماء[٢]. وهو الصحيح؛ إذ لم يرد في كتابه نصٌّ بمنع الفصل صراحة. غير أن الصيمري نسب إلى سيبويه المنع[٣]. ويبدو أن ما ذهب إليه الصيمري في أمر هذه النسبة قد أخذه من قول سيبويه: ((ولا يجوز أن تقدم (عبدالله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه))[٤]. ففهم من عدم جواز إزالة شيء عن موضعه أنه مَنْعٌ لكلّ ما يشعر بتصرّف فعل التعجب أو يشعر بعدم لزومه طريقة واحدة؛ لأنه قال في تعليل ماعزاه إلى سيبويه: ((لأن فعل التعجب لا يتصرف، وقد لزم طريقة واحدة؛ فضعف عن الفصل)).[٥]

أما الفصل بين التعجب ومعموله بأجنبي فقد نص كثير منهم على منعه.[٦] وعزوا ذلك إلى ضعف فعل التعجب وقلّة تصرفه[٧]. وأما الفصل بالظرف المتعلق بفعل التعجب فقد نسب منعه إلى المبرد والأخفش والزمخشري وأكثر البصريين.[٨] على أن بعضهم نُقِلَ عنه في المسألة قولان، أحدهما

---

[١] انظر شرح المفصل٧/١٥٠.

[٢] انظر شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٨، شرح ابن الناظم٤٦٤، التصريح٢/٩٠.

[٣] انظر التبصرة١/٢٦٨.

[٤] الكتاب١/٧٣.

[٥] التبصرة١/٢٦٨.

[٦] انظر الارتشاف٣/٣٧، شرح الأشموني٣/١٩، شرح ابن عقيل١/١٥٧.

[٧] انظر الأصول١/١٠٨، وشرح ابن القواس٣/٩٦٠، أوضح المسالك ٣/٢٦٣.

[٨] انظر شرح التسهيل٣/٤٣،التصريح٢/٩٠.

المنع والآخر الإجازة. فقد نقل بعضُ العلماء مثلَ ذلك عن الأخفش[١]، وكذلك المبرد[٢]. وعلة المنع عند من قال به ضعْف فعل التعجب في العمل، فلا يقْوى على العمل مع الفصل، كما لا يقوى على العمل مع تأخُّره عن معموله. فكأنّ علّةَ منع الفصل مقيسةً على علّة منع تقديم المعمول.[٣]

وقد صرح المبرد في المقتضب مرة بما يفيد المنع، حيث قال: ((ولو قلت، ما أحسنَ عندك زيدًا، وما أجملَ اليومَ عبدَالله، لم يجز، وكذلك لو قلت: ما أحسنَ اليومَ وجهَ زيدٍ، وما أحسنَ أمسِ ثوبَ زيدٍ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرّف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء))[٤]. وصريح هنا منع المبرد الفصل بالظرف. وواضح هنا ما علل به للمنع من عدم قدرة فعل التعجب على التصرف. وهي العلة التي لأجلها وجّه الصيمري كلام سيبويه على أنه منْعٌ للفصل بالظرف وغيره.

لكن المبرد في موضع آخر من المقتضب يقول: ((وتقول: ما أحسن إنسانا قام إليه زيد. وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا، كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس، تقديره: ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال)).[٥]

وقد رأى كثير من الناس تناقضا في هذين النصين. فراح بعضهم ينسب إلى المبرد التعارض في أقواله.[٦] وبعضهم جعل له في المسألة قولين، كما تقدم. وقد ردد عبارته واعتل بعلله تليمذه ابن السراج، وجاء في أصوله مثل الذي ورد في المقتضب[٧]. وسينكشف فيما يأتي السر وارء ماظاهره التنافي مما ذكراه.

---

[١] انظر الارتشاف٣/٣٨، وانظر تعليق محقق كشف لمشكلات٢/٧٦٦-٧٦٧.

[٢] انظر هامش المقتضب٤/١٧٨،٤/١٨٧، وتعليق محقق التبصرة١/٢٦٨.

[٣] انظر شرح جمل الزجاجي١/٥٨٧، شرح ابن القواس٢/٩٦١. ومر بك قريبا كلام الصيمري في مذهب سيبويه.

[٤] المقتضب٤/ ١٧٨.

[٥] المقتضب ٤/ ١٨٧.

[٦] انظر تعليق محقق الكشف٢/٧٦٦ —٧٦٧.

[٧] انظر الأصول١/١٠٦ —١٠٧.

أما الفصل بغير الظرف فقد نقل بعضُهم إجماعَ الإئمة على منعه[١] لكن المنقول عن الجرمي من البصريين، وهشام من الكوفيين إجازة الفصل بالحال، نحو (ما أحسنَ مجردةً هندًا). وعن الجرميّ إجازة الفصل بالمصدر، نحو (ما أحسنَ إحسانًا زيدًا). وعن ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها، نحو (ما أحسن لولا بخلُه زيدًا).[٢] وعن كثيرين غير هؤلاء الفصل بالنداء نحو (أَحْسِنْ يازيدُ بعمرٍو). وقد استُدِلّ على جواز الفصل بالنداء بماروي عن علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – حين مر بعمار بن ياسر مقتولا، فقال: (أعززعلي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجندلا). وفي هذا النص فصل بشيئين لا بشيء واحد، هما الظرف والنداء. قال ابن مالك: ((فإذا فصل بالنداء وحده، أو بالجار والمجرور وحده، كان أسهل وأحق بالجواز))[٣].

وقد انتصر ابن مالك لقول من أجاز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور المعتلقين بالتعجب. وقال: إنه مذهب الجرمي وأبي علي الفارسي، واختاره ابن خروف، والشلوبين. وقد أورد لأبي علي استدلالًا له استدل به في البغداديات، وذلك أن ((بئس أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى ﴿ بئس الظالمين بدلا﴾[٤] فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز)).[٥] ونقل عن أبي علي الشلوبين أنه قال في الفصل بالظرف: إن ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور. ثم قال: هكذا قال أبو علي، وهو المنتهي في هذا الفن نقلا وفقها)).[٦] ونسب غيره ذلك إلى الفراء والمازني والزجاج [٧].

واستشهد ابن مالك – كغيره – لصحة الفصل بالظرف بشواهد كثيرة من النثر والنظم . أما من النثر فكقول علي بن أبي طالب الذي مر، وكقول عمرو بن معديكرب: (لله در بني سليم. ما

---

[١] انظر شرح التسهيل٣/٤٠، شرح ابن الناظم٤٦٤، أوضح المسالك٣/٢٦٣، الهمع٥/٦٠ –٦١.

[٢] انظر شرح الأشموني٣/١٩ –٢٠، الهمع٥/٦١، ونسب الأزهري إجازة الفصل بالمصدر إلى هشام أيضا. انظر التصريح٢/٩٠.

[٣] شرح عمدة الحافظ٢/٧٥١.

[٤] الآية٥٠ من سورة الكهف.

[٥] شرح التسهيل٣/٣٩ –٤٠. وانظر البغداديات١١٥.

[٦] شرح التسهيل ٣ / ٤٠ .

[٧] انظر شرح الكافية للرضي ٤/٢٣٢ ، المساعد ٢ / ١٥٧ ، الارتشاف ٣ / ٣٨ ، التصريح ٢ / ٩٠ .

أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها). ومن الشـــعر قول العباس بن مرداس:

وقـــال نبي المســلمين تقدمـــوا وأحبب إلينـــا أن تكون المقدمـــا

وقول الآخر:

أقيـــم بـــدار الحزم مـــا دام حزمها وأحـــر إذا حـــالت بـــأن أتحولا

وقول الآخر:

فصـــدت وقـــالت بل تريد فضيحتي وأحبب إلى قلبي بـــها متغضبـــا

وقول الآخر:

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يُرى صبورا ولكن لا سبيـــل إلى الصبر

وقول الآخر:

حلمت ومـــا أشفى لمن غيظ حلمه فآض الذي عـــاداك خـــلا مـــواليا

وقول الآخر :

عاتبتني وما ألـــذ لـــدى الصب عتـــاب الحبيب يـــوم التـــلاقي

وقول الآخر:

وي لم جار غـــداة الـــروع فارقني أهون عليّ به إذ بـــان فـــانقطعـــا

وقول الآخر:

ياصـــاح مـــا أحـــق باللبيب

تجنـــب اللهـــو لـــدى المشيـــب

وقد فصلوا أيضا بين (ما) وفعل التعجب كثيرا بـــ (كان) نحو قال الشاعر:

ما كان أسعد من أجابك آخذا بهـــداك مجتنـــبا هوى وعنادا

ورووا الفصل بين (ما) والفعل بيكون، كقول الشاعر:

صدقت قـــائل ما يكون أحق ذا كهلا ببذّ أولي السيادة يافعـــا

ورووا أيضا الفصل كذلك بـــ (أمسى) و (أصبح) نحو قولهم: (ما أصبح أبردها وما أمســـى أدفأها).[1]

[1] انظر الأصول١/١٠٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه١/٢١١، هذا وقد منع قوم منهم ابن الدهان الفصل بغـــير (كـــان). انظر شرح ابن القواس٢/٩٦١، الهمع٥/٦١.

وقد تبع ابن مالك على اختيار جواز الفصل بين التعجب ومعموله بالظرف ولدُه[١]، وابن عقيل[٢]، وابن هشام[٣]. وهو مذهب ابن عصفور[٤]، وابن معط أيضا[٥].

وقد اعتلّ المجوزون لمذهبهم بعلل عدة منها: التوسع في الظرف والجار والمجرور[٦]. ومنها: ((أن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف من الفعل؛ فالأحرى أن يجوز مع الفعل، وذلك نحو قولك: إن بك زيدا مأخوذ. فإن قيل: إن الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل، وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف. فالجواب: أن فعل التعجب قويُّ الأصل؛ لأنه فعل، و (إنّ) ضعيفة الأصل؛ لأنها حرف، فلا أقل من أن يكونا في رتبة واحدة))[٧]. ومنها: ما مر من القياس على الفصل في باب نعم وبئس[٨]. ومنها: أنه استجيز الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه، مع أنهما أشد اتصالا من جملة التعجب، فأن يفصل به هنا أولى[٩]. ومنها : ما سمع في فصيح الكلام شعرا أو نثرا.[١٠]

---

[١] انظر شرح الألفية لابن الناظم٤٦٤ –٤٤٦.

[٢] انظر المساعد٢/١٥٨.

[٣] انظر الأوضح٣/٢٦٣.

[٤] انظر شرح الجمل١/٥٨٧، المقرب١/٧٦.

[٥] انظر الفصول الخمسون١٧٩.

[٦] انظر شرح المقدمة الكافية٣/٩٢٦، التصريح٢/٩٠.

[٧] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٨٧.

[٨] قد مضى قول الفارسي – فيما نقله ابن مالك – في التنظير لجواز الفصل في التعجب بجوازه في باب نعم وبئس: إن بئس أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بين بئس ومعمولها، فأن يقع الفصل في التعجب أولى. لكن بعضهم على عكس ذلك؛ لأن التعجب لجريانه مجرى المثل لزم فاعله الإضمار، بخلاف نعم وبئس، وبهذا عللوا لمنع الفصل في التعجب وجوازه في باب نعم وبئس، وكلا فعلي التعجب والمدح أو الذم غير متصرفين. انظر شرح ابن القواس٢/٩٦١.

[٩] انظر التخمير٣/٣٣١.

[١٠] ومن أدلتهم على جواز الفصل ماذكره ابن الدهان من أن معمول فعل التعجب مفعول، واتصال الفعل والمفعول ليس كشدة اتصال الخبر بالمخبر عنه، ولذا استجيز الفصل هنا ومنع بين ما وفعل التعجب بغير كان. ورد هذا بأن المعمول فاعل في المعنى، وهو أشد اتصالا من الخبر بالمخبر عنه. انظر شرح ابن القواس٢/٩٦١.

وفي المسألة رأي آخر غير الرأيين المذكورين، وهو أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله الظرف جائز، ولكن على قبح. فتحصل في المسألة ثلاثة أقول: منع الفصل، وجوازه باستحسان، وقبحه.[١]

لكن الذي بدا لي بتتبع نصوص العلماء أن مسألة (ما أحسن بالرجل أن يصدق) مستثناة مما سبق تفصيله من المذاهب، مع أن أكثرهم يستدل بها – كما سلف – على جواز الفصل باستحسان؛ لأنها مما سمع في الكلام الفصيح. و لم ير النحاة في هذا الأسلوب فرقا بينه وبين الفصل بالظرف عموما. ولهذا نسب إلى المبرد التناقض، مع أنه مثل للجواز بنحو هذا المثال، وهو قوله: (ما أقبح بالرجل أن يفعل). ولذلك أيضا نصر الزمخشري مذهب المجوزين بهذا المثال مع أنه منع الفصل قبل ذلك.

وقد اهتدى – فيما أرى – ابن يعيش إلى مقصد المبرد حين منع الفصل بإطلاق في موضع من كتاب المقتضب، ثم أجاز (ما أقبح بالرجل أن يفعل)؛ إذ لم ينافِ قولُه الثاني الأوّلَ، لخصوص الفصل في هذا المثال. فالمبرد قرن المثال بقولهم، ما أحسن إنسانا قام إليه زيد، على أن إنسانا شائع غير مقصود به أحدا. فعنى أن (إنسانا) مشابه للرجل في المثال. فإذن لم ينص على سبب التقديم هنا، بل أفاد كلامه جواز التقديم، ومعنى (الرجل) في المثال وهو أنه ليس معيّنا. ولهذا لم يفهم عنه سبب تجويزه التقديم في نحو هذا المثال خصوصا. ومثل هذا المثال قولهم: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس.

وقد تابعه في ترديد عبارته ابن السراج بما لم يفهم منه على وجه التحديد الفرق في إجازة هذا المثال وعدم إجازة نحو (ما أحسن في الدار زيدا) مثلا. بل أشعر كلامه بأن العلة في تجويز (ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا) إنما هي لأن التعجب من فعله لا منه هو؛ لشياعه وعدم تعيينه.[٢]

---

[١] انظر المساعد ٢ / ١٥٨ ، الارتشاف ٣ / ٣٧ – ٣٨ ، الهمع ٥ / ٦٠ .

[٢] انظر الأصول١/١٠٧ –١٠٨.

فلما تعرض ابن يعيش للمسألة كشف قليلا مما يعتريها من غموض. إذ بين أن التعجب في المعنى يعود إلى الرجل، وأشعر كلامه أن هذا مخصوص بمجيء أن والفعل بعد الجار والمجرور، وأن فاعل الفعل هو المجرور، أي: يعود منه ضمير له. لكن كلامه لم يخل من بعض غموض؛ إذ لم يتعرض لذكر الضمير العائد على المجرور.

وقد أوضح أن السر في ذلك عود الضمير الذي في الفعل على المجرور ابن القواس في شرح ألفية ابن معط، فقد استثنى مما يمتنع الفصلُ به أو يقْبُحُ واختُلِفَ فيه ما قُدِّم فيه الجار والمجرور واتصل بما بعده ضميرٌ يعود على المجرور؛ لأنه لو تأخر المجرور لكان في ذلك إضمار قبل الذكر على غير حدّه[1]. وهو ما أثبته أبو حيان – ونقله عنه السيوطي – بقوله: إن محل الخلاف في هذه المسألة فيما لو لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور، فإن تعلق وجب تقديم المجرور، نحو (ما أحسن بالرجل أن يصدق)[2]. فكأنّ المثال لو لم يذكر فيه حرف الجر: (ما أحسن أن يصدق الرجل) بتأخير الرجل؛ لأنه فاعل ظاهر للفعل، فلما أريد الإتيان بالحرف تقدم الجار والمجرور وجوبا لسببين: لفظي ومعنوي، أما اللفظي فلأن تأخيره يوجب الإضمار قبل الذكر. وأما المعنوي فلأن تأخيره يصرف المعنى، ويصير كأن الضمير لا يعود إلى المتعجب منه في المعنى، وهو المجرور؛ لأنك إن قلت: (ما أحسن أن يأمر بالمعروف) لم يعد الضمير إلى المعروف، بل أوجب تأخير الجار والمجرور انصراف عود الضمير على المتعجب منه في المعنى، وتقديره (هو). وقد ألمح ابن يعيش إلى هذا كله بقوله: إن المتعجب منه هو الرجل، وهو الفاعل في المعنى. لكنه لم يفصل المسألة على هذا النحو من الوضوح.

وبناء على ما تقدّم يكون تقديم الجار والمجرور هنا واجبا. وليس في المثال شَبَهٌ بما يمكن أن يكون الظرف فيه متأخرا ولا يحصل بتقديمه اختلاف في المعنى نحو (ما أحسن اليوم زيدا)، إذ هو مثل (ما أحسن زيدا اليوم) ونحو (ما أحسن في الدار زيدا) المماثل في المعنى لنحو (ما أحسن زيدا في الدار). وهكذا بقية ما اختلف في جواز الفصل به نحو (أكرِمْ يازيدُ بعمرٍو) المُشْبه في المعنى (أكرم بعمرو يازيد).

---

[1] انظر شرح ابن القواس٢/٩٦١.

[2] انظر الارتشاف٣/٣٨، الهمع٥/٦٠.

وبالتأمل فيما ورد عند المبرد وابن السراج في المسألة يظهر لي أن المعنى المشار إليه لا يكـــون إلا حينما يكون المتعجب منه جنسا، وإلا لم تصح المسألة في مذهبهما. ويبدو أنهما لا يجيزان (مـــا أحسن بزيد أن يصدق) مثلا. ومعنى هذا أن شياع الرجل وعدم تعيينه مسوغ علــــى مذهبــهما للتقديم، لكن الجنسية ليست وحدها التي أوجبته، بل أوجبه التقدير اللفظي للضمير المقتضــــي في المعنى أن يعود على متقدم. ولعدم تصريحهما باقتضاء الضمير أن يعود على متقـــدم، وللاقتصـــار على ذكر الجنس، لم يفهم كلامهما في المسألة، ونسب إليهما التناقض.

الباب الثاني

قضايا البنية

الفصل الأول

التصريف

المبحث الأول: الأصالة والزيادة

١- تعيين الأصلي والزائد في الألفاظ

* تولج
* منجنون
* هناه
* تعزية
* قيام

٢- تعيين المحذوف في تصرفات الألفاظ

* كلتا
* مهيم
* حولايا
* جحمرش

(الأصالة والزيادة)

الأصالة والزيادة

من المعلوم المقرر أن لغات البشر جميعها إنما هي أصوات منطوقة. أما اللغة المكتوبة فليست غير رموز أريد بها تمثيل اللغة المنطوقة، فاصطلح أهل كل لغة على رسوم وأشكال ترى بالعين فتدل على المنطوق. ومعلوم أيضا أن أصوات اللغات كافة نوعان: صامتة(consonant) وصائتة (vowel)أما الصامتة فتكون في الغالب أصل المادة وجذرها، ويأتلف عدد ما منها فيؤلّف ألفاظا ذات معنى، ولكن الإتيان بها وحدها متعذِّر؛ إذ لا بد من اعتمادها على أصوات أخرى هوائية تسبقها أو تلحقها، وهي الصائتة.

وعمد المتكلم من بني البشر إلى الإفادة من الأصوات الهوائية تلك بالتنويع بين الفتح والضم والكسر؛ ليأتي بأنواع مختلفة من المعاني لأصل واحد مشترك، فنشأ ما يُسَمَّى بالحركات القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة). كما عَمَدَ –بما هداه إليه عقله الذي ميّزه به خالقه سبحانه– إلى الإفادة من تلك الحركات بإطالتها قليلا، فكان ما سمي بالحركات الطويلة وهي أحرف المد (الألف والواو والياء) ليعبر عن مزيد من المعاني المختلفة لأصل مشترك واحد. فإذا لا فرق بين الحركات وأحرف المد في شيء مطلقا إلا في الطول والقصر، وهو ما يسميه المحدثون (الفرق في الكمية).

فالفرق بين (عَلَم) و(عَالَم) مثلا ليس إلا فرقا في طول الفتحة التالية للعين. والفرق بين (عالَم) و (عالِم) فرق في الحركة التالية للام. ولذلك فإن اللغات التي تراعي في كتابتها رسم جميع أصوات الكلمة من صوامت وصوائت تكتب الكلمات الثلاث السابقة على النحو التالي:

(عَلَم): عين+ فتحة قصيرة + لام + فتحة قصيرة + ميم

(عالَم): عين+ فتحة طويلة + لام + فتحة قصيرة + ميم

(عالِم): عين+ فتحة طويلة + لام + كسرة قصيرة +ميم

لقد أكد بعض الأقدمين أن الحركات القصيرة ليست إلا أبعاض حروف المد، ورددوا القول بأن أحرف المد ما هي إلا حركات طويلة. فهذا ابن جني يقول: ((اعلم أن الحركات

أبعاض حروف المد و اللين ... فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو)). وينسب ابن جني هذا القول إلى متقدمي النحاة قبله، فيقول: ((وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توامّ كوامل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض، وذلك قولك: يخاف وينام، ويسير ويطير ويقوم، فتجد فيهن امتدادا واستطالة ما، فاذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولا وامتدادا))[1].

ويستدل ابن جني لـ (الفرق في الكمية)، ويمثل له فيقول:((ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عَمر)، فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت: عامر. وكذلك كسرة عين (عِنب) إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: عينب. وكذلك ضمة عين (عُمر) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واوا ساكنة، وذلك قولك: عومر. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها، لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها))[2].

وسمى الأقدمون الأحرف الثلاثة (الألف والياء والواو) بأمهات الزوائد، معلّلين لذلك بأنها- بالإضافة إلى كثرة زيادتها في الكلمات- لا تخلو كلمة من بعض الألف أو الياء أو الواو، وهن الحركات. يقول سيبويه: ((فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن... ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرتهن في الكلام، هن لكل مد، ومنهن كل حركة))[3]. وكرر سيبويه وصف أحرف المد بأمهات الزوائد في مواضع من كتابه.[4]

وربط ابن عصفور بين كثرة زيادة الأحرف الثلاثة وبين كثرة زيادة الحركات التي هي أبعاض الحروف الثلاثة، فقال: ((والذي هو زائد منها [أي: من سألتمونيها] بحق الأصالة الواو والياء والألف، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها. ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها،

[1] سر صناعة الإعراب ١٧/١.

[2] السابق ١٨/١.

[3] الكتاب ٣١٨/٤.

[4] انظر السابق ٣١٩/٤، ٣٢٣.

أعني الحركات: الضمة والكسرة والفتحة، لأن الضمة بعض الواو،والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف. ولما كانت أمهات الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادة))[1].

ومشهور-لا يحتاج إلى دليل- نظر علماء التجويد إلى الفرق بين المد والحركة، فهم لا يثبتون فرقا بينهما إلا الفرق في الأداء. فالفتحة تساوي زمنيا في الأداء نصف الألف، وكذلك الضمة بالنسبة إلى الواو، والكسرة بالنسبة إلى الياء. فالألف في المد الطبيعي (قال) يساوي ضعف الفتحة، وفي المد المتصل من أربع حركات كما في (ملائكة) الألف تساوي أربع فتحات، بل لقد أطلقوا اسم الحركة على ما يساوي زمن الحركة من المد، وهو واضح الدلالة.

لقد اتجهت عناية دارسي العربية في المقام الأول إلى الحروف الصوامت في الألفاظ، واهتموا بها اهتماما فاق الاهتمام بالصوائت. فدرسوا تقليبات الحروف الأصول المكونة للفظ، كما في معجم العين للخليل. وكان من أثر ذلك دراسة ابن جني لتقليبات الألفاظ فيما سماه(الاشتقاق الأكبر). وكان من أثره أيضا ما بنى عليه ابن فارس رأيه في اشتراك تقليبات المادة الواحدة في دلالة عامة واحدة.

وكان من أثر العناية الشديدة بالصوامت أن تجوهل أمر الحركات في الرسم الإملائي للعربية مطلقا. وأهملت المدود في رسم الكلمات في كثير من الأحيان، وبخاصة في عصور الكتابة العربية الأولى، كما هو واضح في الرسم العثماني للمصاحف.

إن هذه العناية بالصوامت أدت بهم -في رأيي- إلى عدم الاعتداد بإثبات الحركات في زوائد الكلمات. ونظروا إلى أحرف المد نظرا مغايرا للحركات، مع إقرارهم بتساويها، كما مر، فكان ينبغي أن تجعل الحركات من زوائد البنية؛ لما مر من أن المتكلم يعمد قصدا إلى تغيير ما يزيده على أصول اللفظ؛ ليدل بذلك على معاني زائدة مرتبطة بالمعنى الأصلي للمادة.

---

[1] الممتع ٢٠٨/١.

إن ما قدمناه عن زيادة المدود والحركات لا يعني أنها الوحيدة التي تزاد. فإن المتكلم يعمد أيضا في سبيل أداء معان إضافية أخرى متفرعة عن أصل واحد إلى إدخال حروف صوامت أيضا سوابق ولواحق وحشوا، كإدخال أحرف المضارعة في أول المضارع، والميم في أول المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان... إلخ. وربما ضم حروفا صوائت وصوامت بعضها إلى بعض في صيغة ثابتة للدلالة على معنى ما، كصيغة (مفعل) للدلالة على المصدر والزمان والمكان. وربما فرق بين اثنين منها ككسر عين (مفعل) للدلالة على المكان، وفتحها للدلالة على المصدر... وهكذا.

ولا تفهمن أن هذا الاستثمار لطاقات غير محدودة بالتنويع في استعمال أصوات معدودة خاص بلغة دون أخرى، بل جميع اللغات في ذلك شرع سواء. ذلك الاستثمار الذي جعل الاشتقاق والإلصاق من الخواص المشتركة في لغات العالم جميعا. وما تقسيم الدارسين لغات البشر إلى إلصاقية وأخرى اشتقاقية إلا على سبيل التغليب؛ إذ إن اللغات تشترك فيهما، ويميل بعضها إلى الاعتماد بشكل كبير على أحدهما. فاللغات على هذا تشترك جميعا في أمور:

١. الإتيان بالأحرف الصامتة الأصلية وإتباعها بأحرف هوائية قصيرة أو طويلة، عامدة إلى جعلها مختلفة في الوجه الواحد عن الأوجه الأخرى؛ للدلالة في كل وجه على معنى ليس في آخر. ومثاله من العربية تصرفات مادة كـ(ع ل م): علم وعلم وعالم وعليم وعلوم وعالم وعليم. أما الاختلاف في الحركات الذي لا يؤدي إلى خلاف في المعنى فلا يعدو أن يكون من الظواهر اللهجية كنطق (عِليم) بكسر العين مثلا.

٢. الإتيان بالأحرف الصامتة الأصلية وإلحاق أحرف صامتة أخرى مزيدة وأحرف هوائية قصيرة أو طويلة أيضا؛ لأنه لا يمكن النطق بالمزيد من الأحرف الصامتة دون أن يتلوها أو يسبقها أحرف صائتة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لابد أن تتأثر الأحرف الصائتة السابقة واللاحقة فتختلف بعد الزيادة عنها قبلها. ومثال ذلك من المادة نفسها: يعلم، واعلم، وعالمون، ويعلمون، وعلماء. وتكون هذه الزيادات سابقة ولاحقة وحشوا. وقد تتبع اللغة نهجا ثابتا في بعضها حتى يصبح صيغة خاصة دالة على معنى كثبات دلالة الياء المفتوحة في أول المضارع على المضارعة، وكالصيغ الخاصة بالآلة والهيئة والمبالغة... إلخ.

٣. إلصاق كلمات برمتها بكلمات أخرى للدلالة على معنى، فتختلف الدلالة عند إلصاق كلمة عنها عند إلصاق أخرى، أو إلصاق جزء كلمة. فمن الأول إلصاق(عن) أو(في) بكلمة (يرغب)، ومن الثاني إلصاق همزة الوصل المكسورة والسين الساكنة والتاء المفتوحة في أول صيغة (استفعل).

فلو نظرنا إلى حال المتكلم حين أراد أن يعبر عن جمع (العِلْم) المكسورة عينه الساكنة لامه المأخوذ من مادة (ع ل م)، فضم العين ضمة قصيرة وضم اللام ضمة طويلة فقال(عُلوم)، لوجدناه عمد إلى الأصوات الهوائية يضيفها إلى المادة على أوجه مصطلح عليها في الجماعة اللغوية، لا تختلف حاله في ذلك عنه حين أراد أن يعبر عن الطلب من المادة نفسها فقال: (استعلم) مثلا.

لقد ذهب دارسو العربية إلى فصل جميع ما سبق ذكره عن بعضه. فإن (علوم) مثلا درست في باب الجمع على فُعول، و(استعلم) درست في باب معاني الزيادة، و(يعلمون) وأشباهها في باب المضارع... وهكذا.

وقد ذهب الدارسون أيضا إلى الانصراف عن بحث الزيادة في مواضع متفق على الزيادة فيها، وتجدهم يذكرون حروفا لا يتعرضون لكونها مزيدة مع أنهم لا يشكون في زيادتها. من ذلك الضمائر المتصلة بالأفعال كضربوا، والواو والياء والنون في جمع المذكر السالم، وما أشبه ذلك؛ لأنهم يبحثونها في مواضع أخرى لا علاقة لها بمباحث البنية.

وقد ذهبوا أيضا في الكلام على مواضع الزيادة إلى الجمع بين حالتين للواو والياء هما حالتا المد واللين. فيقولون مثلا: تزاد الواو ثانية كما في كوكب وحوقل ونوفل وكوثر وعوطط وطومار وثالثة نحو رهوك وعوثل وعبوثران وعجوز وسعود ووقود، ورابعة نحو اعشوشب واغدودون وجُلْمود وقَرَبوس وبِرْذَون، وخامسة نحو عضرفوط وعنكبوت، وسادسة نحو اسحنكوك... إلخ. مع أن الياء والواو في الحالين مختلفان؛ فإن الواو والياء غير المديتين في حقيقة الأمر حرفان صامتان، مثلها مثل جميع الصوامت. ذلك لأن المتكلم يستثمر جميع الأوجه الممكنة في أصوات لغته إلى

أقصى حدود الاستثمار الممكنة، فلما رأى أن بإمكانه الإتيان بصوتي الواو والياء على وجه آخر غير وجه المد لم يتردد في استعمالها على الوجه الذي يضيف به هذين الصوتين إلى الأصوات الصامتة الأخرى باستعمالهما متحركين أو مسبوقين بحركة غير مجانسة، أما الألف فلم تأت إلا مدا لأنه لا يمكن تحريكها ولا يمكن سبقها إلا بالفتحة.

لقد اتجهت أنظارهم-في سبيل ما عُنُوا به من تحديد الأصلي والزائد-إلى عشرة أحرف، ثلاثة منها هي أحرف اللين(الألف والياء والواو)وسبعة أخرى من الصوامت، هي باقي أحرف(سألتمونيها)، فيما أسموه(حروف الزيادة). وقد زعموا أنه لا يزاد غيرها، إلا للتكرير.

وعُنوا بالتوصل إلى أدلّة يعرف بها زيادة الحرف أو أصالته؛ لأن الأحرف العشرة تكون أصلا كما تكون زائدة. وذلك ما سموه بـ(أدلة الزيادة).

وبما أصلوه في أدلة الزيادة تبين لهم مواضع تلزم فيها زيادة الحرف، ومواضع تكثر فيها زيادته، وأخرى تقلّ أو تمتنع فيها الزيادة، وأطلقوا على مباحثهم فيها اسم (مواضع الزيادة). وهذه المباحث فرع على مباحث (الأدلة)؛ لأنها جزء من أحد أدلتهم، وهو الحمل على النظير الذي سيأتي بيانه.

ولاختلاف البنية المجردة عن المزيدة تجدهم يبحثون عن علّة الزيادة وغرضها، فوجدوا لبعض الزيادات غرضا جليا واضحا، وبعض الأبنية لم يكن الحرف الزائد فيها متعلقا بغرض بين. فعددوا(أغراض الزيادة)في مبحث كان يحمل هذا الاسم في مصنفاتهم.

وسأبدأ بمناقشة(حروف الزيادة)، ثم أعرض أقوالهم في(أغراض الزيادة). وأختم الحديث بمناقشة(أدلة الزيادة)التي انبنى عليها الدرس الصرفي، وعلى أساسها حصل الخلاف في كثير من الألفاظ. وبفهم هذا المبحث يتوصل إلى أصول الخلاف بين الأئمة في الأبنية.

أولا: أحرف الزيادة

حصر الصرفيون ما يزاد على الأصول في حروف الزيادة العشرة، ولم يجيزوا زيادة غيرها إلا بتكرير الحرف، وما جاء من ذلك مما ظاهره الزيادة حكموا عليه بالأصالة. وذكروا مواضع معينة لزيادة الحرف، وما خالف تلك المواضع حكموا على الحرف الذي ظاهره الزيادة بالأصالة أيضا.

فمن ذلك كلامهم في (سَبِط، وسِبَطْر) و(دَمِث، ودِمَثْر) ونحو ذلك. فقد عقد ابن جني لذلك بابا بعنوان (باب في الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)[1] نصّ فيه على أن(رِخْـو، ورِخْوَدّ)، و(ضيّاط، وضَيْطار)، و(لُوقة، وألوقة)، و(صوص، وأصوص)، و(ينجوج، وألنجوج، ويلنجوج)، و(ضيف، وضيفن في قول أبي زيد)، و(حيّة،وحواء)، و(فؤاد،وفادٍ)، و(التسويف، والسوافي)، و(حوى، وحيّة)،و(طيس، وطيسل)، و(فيشة، وفيشلة)كلّ ذلك من تداخل الثلاثي بعضه في بعض. وأن كل واحد من المتقاربين من مادة غير مادة مقاربة.

ونص أيضا على أن(سبط، وسبطر)، و(دمث، ودمثر)، و(جبج، وجبجر)، و(زغد، وزغدب)، و(زرم، وازرأم)، و(خضل، واخضأل)، و(أزهر، وازهأر)، و(ضفد، واضفأد)، و(زلم، وازلأم)، و(زغب، وازلغب)، و(مبلع، وبلعوم)،و(حلق، وحلقوم)، و(صلد، وصلادم)، و(سرطم، وسرواط)، و(أشدق، وشدقم)، و(دلاص، ودلامص، ودمالص)، و(لؤلؤ ولآل)، و(قرق، وقرقر وقرقرس)، و(سلس، وسلسل)، و(قلق، وقلقل)، و(هوة، وهوهاءة)، و(غوغاء، وغوغاء-مصروفا وغير مصروف)، و(صل، وصلصل)، و(عج، وعجعج)، و(ثرة، وثرثارة)، و(حثحث، وحثثت)، و(رقرقت، ورققت)، كل أولئك من تقارب الأصلين الثلاثي والرباعي في المعنى.

كما نصّ على أن(ضبغطى)، و(ضبغطرى) أصلان مختلفان، الأول رباعي والثاني خماسي. وقال: إن من ذلك(دردبت) و(دربيس)في قول الشاعر:

قد دردبت والشيخ دردبيس

---

[1] الخصائص٢/٤٦-٥٧.

إلا أنه قال: ((ولا أدفع أن يكون استكره نفسه على أن بني من(درديبس) فعلا فحذف خامسه، كما لو بنى من سفرجل فعلا عن ضرورة لقال: سَفْرَجَ))[١].

وواضح أن هذه الألفاظ التي تقدمت إنما اشتُقّ اللفظ من مقاربه إما بالزيادة فيه أو النقص منه للتعبير عن معنى لا يبعد بمادة اللفظ عن معناه العام، أو قل: هي تصاريف متعددة لمادة واحدة. فإن اللآل-وهو بائع اللؤلؤ- لا يمكن إخراجه من مادة اللؤلؤ، ومع هذا قالوا: إن اللؤلؤ من مادة (ل ء ل ء)، والآل من مادة(ل ء ل)، فالأول على هذا رباعي، والثاني ثلاثي[٢]. وإن كلمتين كأزهر وازهأرّ لا يمكن عدهما إلا من تصرفات مادة (ز هـ ر) مهما قيل فيها. وسبق أن(افْعَأَلّ)كازهأر إنما هو مخفف من (افْعالّ) كازهارّ واحمارّ[٣].

لقد أجمع الصرفيون على أن ما يُزاد من الحروف على أصول الكلمة إنما يكون من الأحرف العشرة المسماة بحروف الزيادة، المجموعة في قولك(سألتمونيها)، لا يزاد غيرها أبدا. وكان هذا الأصلُ المجمعُ عليه أحدَ أقوى عوامل تشكل المنهج الصرفي الذي استقرّ وسار عليه الأئمة جيلا بعد جيل. بل أصبح انحصار الزيادة في العشرة المذكورة من مسلّمات الصرف التي لا تقبل الجدل. فهل صحيح أنه لا يزاد على أصول الكلمة غيرها؟

لقد وجدت كراع النمل عقد بابا في (المنتخب) سماه (باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها)، قال في مستهله: ((تزاد العين في ارتجّ، فيقال: ارْتَجَعَ. وفي حديث الإفك: ((فارتعج العسكر))، وقال الشاعر:

لاشيء أحسن من ريّا إذا ارتعجت ... في المرط أو هكذا وسنى على الوسد

ويقال: صَلَمْتُ الشيء وصَلْمَعْتُهُ: قطعته من أصله... إلخ)) ثم يمضي في ذكر ألفاظ زيد فيها حروفٌ من غير العشرة، ومنها:دق ودعق، جرد وعجرد، تقطر وتقعطر، تقوس وتقعوس،

---

[١] السابق ٥٧/٢.
[٢] انظر الممتع ٥٤/١.
[٣] انظر ما سبق في مبحث علة قلب الواو ألفا في (احواوى) ص٩٥.

تخزل تخزعل، دفق ودغفق، الغبب والغبغب، عنس وعنسل وعنسلق، الصلق والصلنقح والصرنقح، والثفل والحثفل... إلخ.[١]

لكنه مذهب لم يلق رواجا بين الصرفين؛ لأن هذا الذي نادى به كراع لا يصلح لهم من قِبَل أنه يفتح بابا واسعا لا يُغلق. وهو ما ينافي ما أرادوا من تضييق؛ لأن الحصر والتضييق أدعى إلى الضبط والسيطرة والإحكام. وهذا الميل إلى التضييق من أجل السيطرة كان غرضا مقصودا إليه حتى في حصر الأبنية المجردة وتقليل أقسامها، على ما سيجيء في مبحثه.

وضيّق الصرفيون على أنفسهم، وحجروا واسعا، باقتصارهم على العشرة؛ إذ حاروا فيما رأوا أنه لا يمنع من زيادته غير كونه ليس من العشرة، فراحوا مضطرين يقولون:إنه من أصل آخر، والبناءان أصلان متقاربا المعنى. وقد عبر الرضي عن هذا الاضطرار والإلجاء في شرح الشافية بعد أن رد على من قال: إن نحو طيس وطيسل أصلان مختلفان لمعنيين متقاربين، وأنه يشبه دمث ودمثر، قال: ((والظاهر زيادة اللام في جميع ذلك[يعني طيسل وأخواتها]؛ فإن زيادتها ثابتة مع قلتها، كما في زيدل وعبدل، بمعنى زيد وعبد، وليس كذا نحو دمث ودمثر؛ إذ زيادة الراء لم تثبت، فأُلجئنا إلى الحكم بأصالتها)).[٢]

و لم يلق هذا الأصل اعتراضا أو خروجا عليه على مر العصور، حتى اطلع المحدثون على الدراسات اللغوية المعاصرة التي تعالج قضايا البنية والتركيب والأصوات والدلالة بطريقة وصفية بسيطة غير متأثرة بمسلمات مسبقة غير قابلة للجدل. فكان لابد أن يناقش سبب هذا الحصر في الأحرف العشرة.

وممن أبدى عدم رضاه عن الاقتصار على حروف الزيادة المذكورة الدكتور تمام حسان، قال: ((ولقد حدد النحاة حروف الزيادة في اللغة العربية الفصحى بحروف (سألتمونيها). وزعموا أن أي حرف من غير هذه الحروف لا ينبغي أن يعد زائدا في أي ظرف من الظروف. ودعاهم

[١] المنتخب ٢/٧٠٠ فما بعدها.

[٢] شرح الشافية ٢/٣٨٢.

هذا إلى القول بأصالة الحروف الأربعة في الكلمات الرباعية والخماسية التي يكون ما صلح منـــــها للزيادة غير منتم إلى تلك الحروف المعينة للزيادة. و لم يفسر النحاة لنا الصلة القائمة بين عدد مــــن الثلاثيات وبين عدد آخر مما زاد على الثلاثة واعتبرت حروفه جميعا أصلية، على حـــــين يشـــترك الثلاثي وما يقابله مما زاد على الثلاثة في المعنى على صورة ما)). ثم ذكر الدكتور تمام عــــددا مــــن الألفاظ التي كان ينبغي أن تكون الواحدة مزيدة من مقابلتها مثل(قلب، شقلب) و(فقع، فرقـــع) و(زل، زلزل)، وهكذا. ثم قال: ((أفلا توحي هذه المقابلات بأن حروف الزيادة ليست قاصرة عند حدّ (سألتمونيها) وإنما يصبح كل حرف من حروف العربية صالحا للزيادة؟))[١]

[١] اللغة العربية مبناها ومعناها ص ١٦١-١٦٢. وانظر جهود ابن جني في الصرف ص ٣٤٨-٣٤٩.

ثانيا: أغراض الزيادة

تأمل الصرفيون فيما جعلوه مزيدا من البنية، وحاولوا أن يجدوا لكل زائد علة وسببا، لقناعتهم بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. فوجدوا بعضها يظهر بوجوده معنى لم يكن في البناء قبل لحاقه، في حين لم يجدوا لبعض الزوائد غرضا بينا، أو سببا ظاهرا. فقالوا بأغراض للزيادة لا يسهل التسليم بها، ولا تقوى أن تكون سببا مقنعا. ذلك لأنهم لم يكتفوا بإثبات الزيادة لاغير. وهذه الأغراض هي:

١. الزيادة لمعنى: وذلك نحوُ حروف المضارعة، والألف والسين والتاء في صيغة الاستفعال، ونحو ذلك.

٢. الزيادة للعوض: نحو تاء التأنيث في (زنادقة، وصياقلة) ونحوهما. فإن التاء زائدة للعوض من ياء زناديق وصياقيل.

٣. الزيادة للإمكان: نحو همزة الوصل، زيدت ليمكن النطق بالساكن في ابتداء الكلام. ومثلها الهاء في(قِه، عِه)ليمكن النطق بكلمة على حرف واحد.

٤. الزيادة لبيان الحركة: وهي زيادة هاء السكت.

وهذه الأغراض الأربعة واضحة جلية. أما ما يأتي من أغراض فمما يستحق أن يوقف عنده.

٥. الزيادة لمد الصوت: فقد قالوا جميعا: إن زيادة أحرف المد في مثل (عجوز)، (كتاب)، و(قضيب) لمد الصوت.

٦. الزيادة لتكثير البنية: نحو (كُمَّثْرَى)، و (قَبَعْثَرَى).

٧. الزيادة للإلحاق في نحو(حوقل)، و(جوهر).

وستناقش هذه الأغراض الثلاثة الأخيرة في مبحث الإلحاق المستقل من هذا البحث.

ثالثا: أدلة الزيادة:

١. دليل الاشتقاق: وهو أن سقوط الحرف في تصاريف الكلمة المختلفة يدل على زيادته. وذلك إما بسقوطه من أصل اللفظ، كسقوط ألف ضارب في الضرب. أو من فرع ذلك اللفظ، كسقوط ألف كتاب في كتب. أو في أحد استعمالات اللفظ، كورود إطل وأيطل دالا على زيادة الياء.[١]

٢. دليل الكثرة: وهو ما سموه بالحمل على الأكثر، وهو أن((يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائدا فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، ويقل وجوده أصليا فيه، فينبغي أن يجعل زائدا... وذلك نحو الهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف))[٢].

٣. دليل الاطراد واللزوم:((فإذا دل الاشتقاق على اطراد زيادة حرف في موضع حكم بزيادة هذا الحرف إذا وقع هذا الموقع في اسم جامد، وذلك نحو دلالة الاشتقاق على زيادة النون في جحنفل من الجحفلة، فيحكم على ذلك بزيادة النون إذا وقعت هذا الموقع في اسم جامد نحو شرنبث وعصنصر)).[٣]

٤. لزوم حرف من حروف الزيادة للبناء. ويمثلون له بنحو (حِنْطَأْو) و(كِنْثأْو) و(سِنْدَأْو)، فيقولون: إن وزنها (فِنْعَلْوٌ) فالنون على هذا زائدة، ويعلّلون للقول بزيادتها بأنها ((لوكانت أصلية لجاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة نحو(سِرْدَأْو)مثلا. فعَدَمُ مثل ذلك من كلامهم، ولزومُ هذا البناء حرف من حروف الزيادة، دليل على أن ذلك الحرف زائد)).[٤]

٥. دليل النظير: وهو أن يكون القول بالأصالة أو الزيادة على الوجه الذي به يكون للكلمة نظير. ويَتجَنَّبُ القولُ الذي يُخْرِجُهَا إلى ما لا نظير له في الأبنية العربية. وذلك نحو قولهم بزيادة

---

[١] انظر المغني في تصريف الأفعال٥٨.

[٢] الممتع في التصريف ١/٥٤-٥٥.

[٣] المغني في تصريف الأفعال ٥٨.

[٤] الممتع ١/٥٦.

التاء في (غِزْويت) لئلا يؤدي القول بأصالتها إلى أن يكون وزنها (فِعْويل) وليس في كلامهم، ولأن (فِعْلِيت) موجود كـ(عِفْرِيت).[١]

٦. لزوم عدم الخروج عن النظير باعتبار اللغات الواردة في اللفظ الواحد. فقالوا: إن (تُتْفُل) إن قدرت التاء أصلية كانت مما له نظير في لغة من ضمها؛ لأنها كبرثن، لكن يلزم عدم النظير في لغة من فتح التاء. وقال بعضهم بإمكان جعلها زائدة في لغة، أصلية في الأخرى.[٢]

٧. الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير: وهو الحمل على الزيادة إن كان جعل الحرف زائدا أو أصليا يخرج البناء عن النظير؛ لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة، ولذلك حكم بزيادة نون (كَنَهْبُل) لعدم وجود (فَعَلُّل) ولا (فَعَلَّل).[٣]

٨. الدلالة على معنًى مضافٍ، كزيادة حروف المضارعة، وياء التصغير، وكالهمزة والسين والتاء في(استفعل)، وما شابه ذلك.

وبالتأمّل في هذه الأدلة جميعا نلحظ أنها لا تخرج عن دليلين:هما: الاشتقاق، والحمل على النظير. وجميع ما ذُكر يعود إليهما.

---

[١] انظر الخصائص ١/١٩٨،٢٧٢، سفر السعادة ١/٣٦٧-٣٦٨.

[٢] انظر المغني في تصريف الأفعال ٥٩.

[٣] انظر شرح الملوكي ص ٥٨-٥٩.

بين (الاشتقاق) و(الحمل على النظير) في معرفة الزائد

كاد العلماء يجمعون على تقديم الاشتقاق دليلا على معرفة الزائد على جميع الأدلة الباقية. وصرحوا بأن الاشتقاق إذا دل على زيادة الحرف فلا اعتداد بغيره من الأدلة. فقد قال ابن الحاجب في شافيته: ((والاشتقاق المحقق مقدم)).[1] فقال الرضي في شرحها: ((فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق... فلما ثبت الاشتقاق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير، وحكمنا بالاشتقاق)).[2] ويضيف في بيان علة تقديم دليل الاشتقاق على غيره ما نصه: ((وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة، وعدم النظير، وكون الأصل أصالة الحروف، لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب. وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه، بخلاف الخروج عن الأوزان، فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين،[3] ولا تخرج في نفس الأمر؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان. وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر)).[4]

ويصرّح ابن يعيش في كتابه (شرح التصريف الملوكي) بتقديم الاشتقاق، وعلة ذلك بقوله: ((فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلا وأعدلها شاهدا. والعلم الحاصل بدلالته قطعيّ، والعلم الحاصل من المثال والكثرة ظنّيّ وتخمين. فإذا شَهِدَ الاشتقاقُ بزيادةِ حرفٍ فاقْطَعْ به وأمضِهِ)).[5]

وهذا الذي نراه قد ثبت عند الشارح ومعاصره ابن الحاجب ومن جاء بعده كالرضي-فيما مضى من النصوص-مبني على ما استقر في الدراسة الصرفية قبل ذلك. فقد جاء عن السابقين من الصرفيين أيضا ما ينبئ عن عدم الاعتداد بالنظير والكثرة في مقابل دليل الاشتقاق القوي.

---

[1] الشافية ص ٧٠.

[2] شرح الشافية ٢/٣٣٤-٣٣٥.

[3] كذا في شرح الشافية، وصوابه: المستقرين.

[4] شرح الشافية ٢/٣٥٦.

[5] شرح الملوكي ص ١١٩.

فهذا سيبويه يحكم على زيادة الواو في (أَوْلَق) بدليل الاشتقاق، مصرحا بأن لـــو لم يكـــن الاشتقاق مقدما فيه لاختلفت جهة الزيادة، قال: ((فهذه الياء والألف تكثر زيادتهمـــا في بنـــات الثلاثة. فهما زائدتان حتى يجيء أمر بين نحو (أولق). فإن أولقا إنما الزيادة فيه الواو؛ يدلك علـــى ذلك: قد ألق الرجل، فهو مألوق. ولو لم يتبين أمر(أولق)لكان عندنا(أَفْعَل)؛ لأن أفعل من هـــذا الضرب أكثر من فَوْعَل)).[1] فلم يعتد سيبويه-كما هو واضح-بدليل الكثرة لمـــا عـــارض دليـــل الاشتقاق. وبيّنٌ على هذا أن دليل الكثرة إنما يلجأ إليه إذا عدم دليل أقوى منه.

وصرح أكثر الأئمة من بعد سيبويه بأن الاشتقاق هو الفيصل في إثبات الأصالة والزيادة فابن جني مثلا يرد على ابن السراج قوله بزيادة التاء في (تُماضِر)، ويذكر من أدلته عدم وجود الاشتقاق فيقطع بزيادتها، ولذلك حملها على أن تكون في موضع عين (عُذَافِر)[2].

ويقول في موضع آخر بعدم الاعتداد بالنظير إن قامت الدلالة على زيادة الشيء بالاشـتقاق، فيقول: ((إذا قام الدليل لم يلزم النظير))[3].

وقال أيضا: ((وذهب أبو الحسن أن الهاء في (هِجْرَع) و(هِبْلَع) زائدتان لأنهما عنـــده مـــن الجرع والبلع... وذهب الخليل-فيما حكى عنه أبو الحسن-إلى أن (هِرْكَوْلَة): هِفْعَوْلَة، وأن الهـــاء زائدة... ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسـا. ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على شيء فسبيله أن يقضى به، ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فـــإن سبيلك إذا صحّت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنـــت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضد مذهبه. ألا ترى أنهم قضوا بزيادة اللام في ذلك وهنالك وعبـــدل وإن لم تكثر نظائر هذا، فكذلك يقضى بزيادة الهاء في (هجرع) و(هبلع) و(هركولة) و(أمـــهات)

---

[1] الكتاب ١٩٥/٣. وانظر ٣٠٨/٤.

[2] انظر الخصائص ٢٠٠/٣.

[3] الخصائص ٣٠٣/١.

لقيام الدلالة على ذلك. ولعمري إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقسه))[١].

وقد وضح لك سبب قوة دليل الاشتقاق وتقديمه على غيره من الأدلة مما تقدم من النصوص. فالرضي يرى في تصرفات الكلمة أمرا معنويا لا محيد عنه، في حين أن إثبات البناء بوجود النظير يرد عليه أنه ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان، مع أن شذوذ البناء في الوزن عن غيره غير مستنكر. ويثبت ابن يعيش فرقا بين الدليلين أن الاشتقاق قطعي والحمل على النظير في بعض وجوهه ظني. ومثل ذلك ما ورد عند ابن جني وإن اختلفت العبارة.

ولوضوح هذا الفرق وانبناء ترتيب أدلة معرفة الزائد عليه قال ابن الحاجب في شافيته: ((وتعرف الزيادة بالاشتقاق، وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه، والترجيح عند التعارض. والاشتقاق المحقق مقدم... فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين... جاز الأمران... وإلا فالترجيح... فإن فُقِد الاشتقاق فبخروجها عن الأصول... أو بخروج زنة أخرى لها... فإن خرجتا معا فزائد أيضا... فإن لم تخرج فبالغلبة))[٢].

وذكر الرضي في شرحها مذاهب النحاة قي الترجيح عند تعارض الأدلة، واختلافهم في ترجيح غلبة الزيادة أو عدم النظير على الاشتقاق إن كان غير واضح، ولم يمنع تجويز الأمرين. غير أنه عارض ابن الحاجب في تقديم عدم النظير على غلبة الزيادة إن فقد الاشتقاق.[٣] وأضاف أصلا آخر هو أن الأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع.[٤]

---

[١] سر الصناعة ٢/٥٦٩-٥٧١.هذا وقد أفرد ابن جني لعدم النظير بابا في الخصائص ١/١٩٨-١٩٩. وانظر أيضا من الخصائص ١/١٣٧.

[٢] الشافية ٧٠-٧٥.

[٣] شرح الشافية ٢/٣٥٨.

[٤] السابق ٢/٣٥٤.

هذا ملخص ما رتبوه من الأدلة في معرفة الزائد نظريا، غير أنهم عند التطبيق خالفوا كثيرا هذا الترتيب، فقدموا الحمل على النظير بشقيه -غلبة الزيادة والخروج عن الأوزان المشهورة- على دليل الاشتقاق. هذا مع توسعهم في الاشتقاق إلى الحد الذي دخل فيه ما لا يدخل فيه إلا بالتمحل والتكلف. ولقد تعجب حين تنعم النظر فيما تكلّف بعضُهم ردَّه إلى اشتقاق واحد، وحين يتمحلون لكلمتين ليس بينهما أدنى صلة كي يردوهما إلى أصل واحد، مما سنذكره، ثم تراهم يحكّمون النظير في إثبات الزيادة غير معتدين بما يخالفه بشهادة الاشتقاق.

أما صور التوسع في الاشتقاق، وتكلف الجمع بين كلمتين من طريق الاشتقاق فمنها:

١. قول بعضهم: إن (الخيل) مثلا مشتقة من (الخيلاء) لما فيها من التبختر والخيلاء. وقولهم مثلا: إن (الجرادة) مشتقة من (الجرد)، و(الغراب) من (الاغتراب)[1].

وواضح عقلا أن الأسماء الجوامد لا تعلل، وليست الصلة بين حروف الكلمة في اسم جامد وما يرتبط بالمادة من المعاني بالصلة اللازمة. إذ لا يمكن الحكم بدلالة قاطعة بين حروف كلمة (أسد) الثلاثي والمعاني المرتبطة بالأسد كالشجاعة أو الحيوانية أو غيرها. وكذلك ما إلى ذلك من مثل(حجر)و(ماء)و(تراب)وغيرها[2]. بل على العكس قد يُشْتَقُّ من الجامد بالنظر إلى ما يُلْحَظ فيه من صفاته. فلو قيل إن الخيلاء اشتقت من الخيل لكان أهون.

٢. قولهم: إن بين تقاليب الحروف المختلفة صلة لازمة من حيث المعنى. وهو ما سماه ابن جني (الاشتقاق الأكبر) ودعا إلى التسليم به حتى فيما لم يظهر فيه وجه الصلة، وفيما لا يطرد وينقاد، قال: ((على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد من غير تقليب لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه

---

[1] انظر الممتع ١/٤٩-٥١. هذا وقد يرد مثل هذا في حديث الاشتقاق اللغوي لا الصرفي. وقد تجد مثل ذلك في سياق التقاط بعض أسرار اللغة بملاحظة شيء من علاقات الألفاظ بعضها ببعض لكن من غير انبناء أحكام قطعية على ذلك. ولا مانع من مثل هذا، إنما الممنوع عندي أن يرجع إلى مثله حكم بأصالة أو زيادة.

[2] انظر الممتع ١/٤٨.

قضية الاشتقاق له كان[1] فيما تقلبت أصوله: فاؤه وعينه ولامه، أسهل، والمعذرة فيه أوضح. وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله))[2].

٣. ادعاء اشتقاقين في جميع ما جاء من نحو (حسّان، وعفّان)، فقالوا: إن حمار قبّان يرجع إلى القبب، وهو الضمور، وإلى القبن، وهو الذهاب في الأرض. واستدلوا على الاشتقاقين في نحو هذه الكلمات بجواز الصرف ومنعه.[3] وكان ينبغي النظر إلى الصلة في المعنى بين الكلمتين؛ فإن الصرف ومنعه إنما كان في اللهجة التي صرفت أو التي منعت الصرف، لأسباب سيأتي الكلام فيها في مكانه من البحث[4]، لا بسبب الاختلاف في الاشتقاق.

وعندي أن سبب الاشتطاط في الاعتداد بالاشتقاق والتوسع فيه إلى حد التمحل هو السبب نفسه الذي أدى بهم إلى الاشتطاط في الاعتداد بالنظير، حتى عارض هذا ذاك. ذلك أن دارسي العربية اعتقدوا أن لكل لفظ في اللغة حكمة، ووراء كل ظاهرة لغوية علة، فراحوا يفتشون عن مناسبة بين الألفاظ، فاعتسفوا مناسبات بعيدة جدا ليربطوا اللفظ بصاحبه. وساد الاعتقاد بينهم أيضا بأن للعربية أبنية محصورة معدودة، فما جاء من الألفاظ يحتمل أوزانا عديدة استبعدوا منها ما لم يرد عليه بناء آخر، ورأوا وجوب حصر الأبنية المجردة في أقل عدد ممكن؛ لأن ذلك عندهم أضبط، فأنكروا بعض الأبنية المجردة وردوها إلى غيرها، كما سيأتي.[5] ورأوا وجوب حصر الأبنية المزيدة أيضا للسبب نفسه، فذهبوا بما احتمل بناءين أحدهما له نظير والآخر لا نظير له إلى إثبات ماله نظير، بل زادوا على ذلك أن أثبتوا زيادة الحرف فيما لا يعلم في الموضع الذي تكثر فيه الزيادة فيما علم.

---

[1] في الخصائص ((كل)) وهو من أخطاء الطباعة.

[2] الخصائص ١٣/١.

[3] انظر اللسان(ق ب ب) و(ق ب ن) وانظر الأبيات التي أنشدها في الموضعين:

يا عجبا لقد رأيت عجبا

حمار قبان يسوق أرنبا

وانظر أيضا شرح الشافية ٣٤٤/٢.

[4] انظر ما يأتي في مبحث التنوين ومنع الصرف ص٦٥٩.

[5] انظر فيما يأتي مبحث (الأبنية بين الإثبات والإنكار) ص٥٧٥.

وسأورد فيما يلي ألفاظا لم يكن القول بالزيادة فيها إلا لمجرد مراعاة النظير، وآثرت أن تكون هذه الألفاظ على قسمين: قسم روعي فيه المثال، وآخر روعي فيه الكثرة. ثم نتبع ذلك مسائل الخلاف بين المصنف والشارح من حيث وزن الألفاظ.

١. المثال

وهو ((أن ترد الكلمة وفيها حرف الزيادة، وقد أُبهم أمره لعدم الاشتقاق، وذلك الحرف يمكن أن يكون أصلا ويكون زائدا، إلا أنك إن جعلته أصلا لم يكن له نظير في الأصول، فيحكم عليه بالزيادة. وإن كان له نظير في الأصول لم يحكم بزيادته))[١].

فالألفاظ المحمولة على المثال-على هذا- ثلاثة أنواع: نوع حكم على الحرف فيه بالزيادة لأن حمله على الأصالة يؤدي إلى القول ببناء لم يرد مثله في الأبنية المجردة. وكأن العمل على تحديد الأبنية المجردة وحصرها هدفٌ حَرَصَ عليه دارسو العربية أشدَّ الحِرْص، مع أنهم يقولون: إن الأصل عدم الزيادة، كما سيأتي، ومع أنهم يقرون بمجيء بناء ليس عليه غير مثال واحد، ومع أنهم لا ينكرون أن يأتي من المعتل بناء لا يكون عليه شيء من الصحيح، وبالعكس.

والنوع الثاني: نوع حكم على الحرف فيه بالأصالة لوجود نظير له في الأصول. وعلَّلَ النحاةُ ذلك بأن الأَوْلى الحكم بأصالة الحرف ما لم تثبت زيادته، وأن الأصل عدم الزيادة[٢].

والنوع الثالث: نوع احتمل أحد حروفه الزيادة وآخر الأصالة، فيُحْكَم بما لا يخرج باللفظ عن الأوزان المشهورة.[٣]

---

[١] شرح الملوكي ١٢٠.

[٢] انظر السابق ١٢٠، شرح الشافية ٢/٣٥٤.

[٣] انظر شرح الشافية ٢/٣٥٨.

فمما ورد من الأول:

قَرَنْفُل: النون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل (سَفَرْجُل) بضم الجيم[١]. ولو نطق العرب الكلمة بفتح القاف لكانت النون أصلية، أما لو نطقت قبيلةٌ ما الكلمةَ بفتح القاف وأخرى بضمها لكانت النون زائدة في اللغتين. ومثل ذلك: **كَنَهْبُل**[٢].

يَهْيَرّ: قال سيبويه: ((فأما يهير فالزيادة فيه أولا؛ لأنه ليس في الكلام فَعْيَلّ))[٣].

تَرْجَمَ: جاء في المصباح: ((فوزن (ترجم): فَعْلَلَ، مثل **دَحْرَجَ**. وجعل الجوهري التاء زائدة، وأورده في تركيب(رجم). ويوافقه ما في نسخة من التهذيب من باب (رجم) أيضا، قال اللحياني: وهو (التَّرْجُمان) و(التُّرْجُمان)، لكنه ذكر الفعل في الرباعي، وله وجهٌ، فإنه يقال: لسانٌ مِرْجَمٌ، إذا كان فصيحا قوّالا، لكن الأكثر على أصالة التاء))[٤]. وحكى ابن منظور عن ابن جني حمله (تُرْجُمان) بضم التاء على (فُعْلُلان) كعُتْرُفَان، ودُحْمُسَان، وكذلك أيضا التاء فيمن فتحها أصلية وإن لم يكن في الكلام مثل(جَعْفُر)؛ لأنه قد يجوز مع الألف والنون من الأمثلة ما لولاهما لم يجز كعُنْفُوان وخِنْذِيان ورَيْهُقَان؛ ألاترى أنه ليس في الكلام فُعْلُو ولا فِعْلِي ولافَيْعُل[٥]. وفي القاموس: ((الترجمان، كعُنْفُوان، وزَعْفَران، ورَيْهُقَان: المفسِّر للسان. وقد ترجمه، وترجم عنه. والفعل يدل على أصالة التاء))[٦]. وقال ابن الشجري: ((فَتَرْجُمَان: فُعْلُلان، كجُلْجُلان))[٧].

---

[١] انظر سفر السعادة ١/١١٩-١٢٠، ٤٢٠.

[٢] قال ابن جني: ((ولو كانت الباء من (كنهبل) مفتوحة لكانت النون أصلا؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرجل)). المنصف ١/١٣٦. وانظر ما سيأتي في المناقشة.

[٣] الكتاب ٤/٣١٣.

[٤] المصباح المنير (ترجم).

[٥] اللسان (ترجم).

[٦] القاموس(ترجم). وقال في مادة(رجم):((والترجمان: في ت ر ج م))وقال المعلق في هامشه:((الصواب ذكره هنا، كما فعله الجوهري وغيره من الأئمة)). وانظر المغني في تصريف الأفعال ٩١.

[٧] أمالي ابن الشجري ١/٦٤.

لكن الجوهري يذكر لفظ الترجمان في مادة (رجم)، وذلك يشعر باعتقاده بزيادة التاء، كما فهم من صنيعه هذا ونُقل عنه فيما تقدم قبل قليل. لكنه قال: ((ويقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر. ومنه (التَّرْجَمَان)، والجمع التراجم، مثل زَعْفَرَان وزَعَافِر، وصَحْصَحَان وصَحَاصِح. ويقال: (تَرْجُمان). ولك أن تضم التاء لضمة الجيم، فتقول: تُرْجُمان))[1].

ونَقَلَ الشيخُ ياسين قول بعضهم: إن وزنه (تَفْعُلان)، وهو مأخوذ من الرجم بالحجارة؛ لأن المفسر يرمي بالخطاب كما يرمى بالحجارة. وأن بعضهم جوز أن يكون من ترجيم الظن، وهو القول بالظن، يقال: حديثٌ مُرَجَّمٌ، أي: مقول بالظن[2].

وواضحٌ الترددُ في هذا اللفظ بين جعله من النوع الأول، ومن النوع الثاني الآتي، ومن اعتبار الاشتقاق فيه.

عُرُنْد: ذكر العلماء أن القول بأصالة النون فيه يلزم منه زيادة بناء في الرباعي المجرد، هو(فُعُلّ)[3].

نَرْجِس، تَنْضُب، عُنْصَل: قيل بزيادة النون في الأول، والتاء في الثاني والنون في الثالث؛ لعدم نحو(جَعْفِر، وجَعْفُر، وجُعْفَر)بكسر الفاء وضمها مع فتح الجيم، وفتح الفاء مع ضم الجيم. وكذلك **نِرْجِس**، بكسر النون في لغة[4]. **وتَتْفُل**، بفتح التاء[5].

أَنْدَلُس: تجنب القول بأنها (فَعْلُلِ)؛ لئلا يؤدي ذلك إلى بناء غير موجود في الخماسي المجرد، فلزم القول بزيادة النون، ثم أدّى ذلك إلى لزوم القول بزيادة الهمزة –لسبب سيأتي– فأدّى ذلك

---

[1] الصحاح(رجم).

[2] حاشية ياسين على التصريح ٢/٣٦٢ بتصرف.

[3] انظر شرح الشافية ٢/٣٧٦.

[4] انظر شرح الملوكي ١٦٦-١٦٧، ١٦٩.

[5] انظر المقتضب ٣/٣١٨، الأصول ٣/٢٤٢.

إلى بناء غير موجود أيضا، هو (أُنْفُعُل)[١].

وقد تبين من الأمثلة السابقة أنه يُعدل إلى القول بزيادة الحرف إن كان القول بأصالته يزيد بناء في المجرد. وقد أوضح الرضي ذلك فقال: ((ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهرا أو خفيا نظرنا، فإن كان حرف الكلمة الذي هو من حروف (سألتمونيها) من الغوالب في الزيادة... أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء في أبنية الرباعي أو الخماسي الأصول -أعني المجردة عن الزائد- أي الأمرين كان، حكمنا بزيادة ذلك الحرف))[٢].

ومن النوع الثاني، وهو ما كان الحكم بأصالة الحرف فيه لمجرد وجود النظير، ما يأتي:

عَنْتَر، نَهْشَل، زَرْنَب، جِعْثِن: النون فيها أصل، الثلاثة الأول كجَعْفَر، والأخير كزِبْرِج. والتاء في **حَبْتَر** أصل. قال سيبويه: ((ولو جعلت نون نَهْشَل زائدة لجعلت نون جِعْثِن زائدة، ونون عَنْتَر زائدة، وزَرْنَب. فهؤلاء من نفس الحرف كما أن تاء حَبْتَر من نفس الحرف))[٣]. ومثلها: **صعتر، ونهضل**[٤].

وخالف ابن القبيصي في لفظ (عَنْتَر)، فجعل النون الزائدة[٥].

حِنْزَقْر: النون فيه ((أصل؛ لأنها بإزاء راء جِرْدَحْل))[٦].

فِرْتَاج: التاء فيه أصل؛ لأنها في مقابل الطاء في قِرْطَاس[٧].

---

[١] انظر الخصائص ١/١٩٩. هذا وقد أوردت هنا بعض أمثلة من الألفاظ المعربة كهذه، ونحو نرجس وقرنفل، مع ما أوردته من الألفاظ العربية؛ لأبيّن طريقتهم في أحكام الألفاظ جميعها. ولأنهم إن منعوا مالا نظير له من الأبنية في المعرب فهو في العربي أحرى.

[٢] شرح الشافية ٢/٣٥٦.

[٣] الكتاب ٤/٣١٩.

[٤] انظر شرح الملوكي ١٦٩.

[٥] التتمة في التصريف ٥١.

[٦] شرح الملوكي ١٦٨-١٦٩. وانظر سفر السعادة ١/٢٣٦.

[٧] انظر شرح الملوكي ١٦٩.

ومن الثالث ما يأتي:

عِزْوِيت: وفي هذا اللفظ حرفان لابد من الحكم بأصالة واحد منهما وزيادة الآخر، وهما الواو والتاء. فعلى أصالة التاء يكون وزنه(فِعْوِيل)، وعلى أصالة الواو يكون على مثال(فِعْلِيت). والأول غير موجود، فقطع بالثاني لوجود النظير، وهو(عِفْرِيت)[١].

مَرْيَم، ومَدْيَن: رأوا أن لابد من إخراج أحد الحرفين: الميم والياء من أصل البناء، فالقول بأصالة الميم يثبت وزن (فَعْيَل)؛ لذلك عُدِلَ إلى القول بأن وزنهما (مَفْعَل)[٢]. وأثبت الرضي وزن مَشْيَك. وقال: إن وزنه يحتمل مَفْعَلًا وفَعْيَلًا[٣]. وحكى اللسان (عَثْيَر)[٤].

أما امتناع القول بأن وزن هذه الألفاظ (فَعْلَل) فسيأتي الكلام فيه في المناقشة.

٢. الكثرة

والاستدلال به يعني ((أن تجد حرف الزيادة يكثر زائدا في موضع من المواضع فيما وضح أمره، فتحكم عليه بالزيادة هناك إذا أُبهم أمره؛ حملا على الأكثر))[٥]. فهذا أحد ثلاثة أقسام.

والقسم الثاني: أن يقع حرف يحتمل الزيادة في موقع حرف مزيد دائما، فيقطع بزيادته لذلك.

---

[١] الأصول ٢٤٢/٣، المنصف ١٩٨/١، الممتع ٥٨/١.

[٢] انظر شرح الشافية ٣٩١/٢، المغني في تصريف الأفعال ص ٨٠.

[٣] شرح الشافية ٣٩٠/٢.

[٤] قال في اللسان (عثر): ((والعثير: الأثر الخفي، مثال الغيهب. وفي المثل: ماله من أثر ولاعثير)). وانظر هامش محققي شرح الشافية ٣٩٢/٢.

[٥] شرح الملوكي ١٢١.

أما القسم الثالث: فهو أن يحتمل اللفظ وزنين: أحدهما كثير والآخر قليل، فيقطع في القول بالزيادة فيه بما يلحق اللفظ بالبناء الكثير، لاالقليل.

ومن أوضح ما يمثل به الصرفيون للقسم الأول كثرة لحاق الهمزة زائدة أولا في نحو أحمر، وأصفر وأخضر، مما علم أمره قطعا بالاشتقاق، فحملت عليه الألفاظ المجهولة. ولكثرة ما رأى سيبويه من لحاقها زائدة في أوائل الكلمات أسماء وأفعالا، فقد زيدت في الأفعال كأكرم وأحسن، ولم تأت أصلية إلا في أفعال محدودة ثلاثية كأخذ وأمر وأكل، قال:((فالهمزة إذا لحقت أولا رابعة فهي مزيدة أبدا عندهم))[1].

ولم يحكم سيبويه بأصالة الهمزة في (أولق) إلا بشهادة الاشتقاق القاطعة، حيث قال: ((وأما أولق فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: ألق الرجل، وإنما أولق فوعل، ولولا هذا الثبت لحكم على الأكثر))[2].

فمما استُدِلّ على زيادة الهمزة في أوله بدليل الكثرة: **أَفْكَل، وإِصْبَع، وأَرْنَب**.

وقيل في الميم أولا مثلما قيل في الهمزة، ولذلك حملوا **مَنْبِج**[3] على مَفْعِل. وكذلك الياء قُطع بزيادتها أولا رابعة، قال سيبويه:((لأن الياء إذا كانت أولا فهي بمنزلة الهمزة. ألا ترى أن **يَرْمَعا** بمنزلة أَفْكَل لأنها تلحق أولا كثيرا))[4].

أما القسم الثاني فمنه قطعهم بزيادة النون الساكنة ثالثة في كلمة خماسية، نحو: **جَحَنْفَل، وشَرَنْبَث، وجَرَنْفَش، وعَصَنْصَر، وعَرَنْتُن**، لأنها وقعت موقع الألف الزائدة[5].

---

[1] الكتاب ٤/٣٠٧. وخولف سيبويه في القول بزيادة الهمزة أولا مع ما زاد عن الثلاثة. انظر شرح الملوكي ١٤١.

[2] الكتاب ٤/٣٠٨. وانظر ٣/١٩٥.

[3] الكتاب ٤/٣٠٨.

[4] السابق ٤/٣١٣.

[5] انظر شرح الملوكي ١٨١.

وأما القسم الثالث، وهو ما خرجت الزيادة فيه على ما يكون به اللفظ موافقا للكثير من الوارد من الأبنية، فمنه-مثلا-مايأتي:

داران،وهامان، وحادان: جعل وزنها (فَعَلان)؛ لكثرته وقلة (فاعال) كساباط[1].

مَعَدّ: حمله سيبويه على (فَعَلّ) وعلّل له بمجيء الفعل منه على (تَمَعْدَدَ)، فيكون وزن الفعل عندئذ (تَفَعْلَلَ)؛ لكثرته وقلة (تَمَفْعَل).[2]وحملَهُ غيرُه على (مَفْعَل) لكثرته وقلة (فَعَلّ)[3].

تَوْلَج: قيل فيه: إن التاء زائدة فوزنه (تَفْعَل)، وخالف آخرون فقالوا: إن الأولى حمله على (فَوْعَل) لكثرته في الأسماء وقلة تَفْعَل. وسيأتي تفصيل الكلام في هذا اللفظ في مبحث مستقل، فهو من الألفاظ التي حصل فيها الخلاف بين المصنف والشارح. لكن يحسن -قبل الكلام في هذا اللفظ وغيره- مناقشة أدلة الزيادة التي عُرِضَت.

---

[1] انظر الممتع ٢/٤٩٢.

[2] الكتاب ٤/٣٠٨.

[3] انظر شرح الشافية ٢/٣٣٦-٣٣٧.

المنـــاقــشة

ألمحت فيما مضى إلى تقديم دليل الاشتقاق القاطع على الأدلة الأخرى. لكن النحاة في كلامهم على دلالة الاشتقاق على الزيادة لم يفصلوا بين دلالة تصريف اللفظ على الزيادة أو الأصالة،وبين الاشتقاق بمعناه الواسع الذي قد لا يكون به دلالة على أصالة أو زيادة.

وقد وجدت ابن عصفور يفرق بين التصريف والاشتقاق، ويعدهما دليلين منفصلين،غير أنه يذهب بالتصريف إلى معنى عام يدخل فيه الاشتقاق، كما يدخل فيه أن تبني من كلمة على نحو بناء كلمة أخرى مما كان يسميه النحويون (مسائل التمرين). ويدخل في الاشتقاق تغيير اللفظ بتصريفه للدلالة على المعاني المختلفة مما يسمونه (الاشتقاق الأصغر).[1]

وهذا الذي ذكره ابن عصفور هو ما استقر عند النحاة من مفهومي: الاشتقاق والتصريف. غير أن التصريف المعتد به حقيقة في القطع بالزيادة أو الأصالة هو ما سموه (الاشتقاق الأصغر)؛ فإنهم لما رأوا وضوح الصلة بين التصاريف المختلفة للمادة، وبقاء الحروف الصوامت المكونة للمادة، عدوا هذا دليلا قاطعا وسموه (الاشتقاق المحقق)، فقال ابن الحاجب: (والاشتقاق المحقق مقدم)) كما مر.

ويؤيد أن الاشتقاق المحقق ليس غير تصاريف المادة من جمع وتصغير ومصدر واسم فاعل وصفة مشبهة ونحوها، ما جعله سيبويه قانونا لمعرفة الزائد حيث قال:((وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة)).[2]

واعتمد سيبويه في تعيين الزائد على تصاريف الألفاظ في الآتي: (أولق، أرطى، مراجل، ضيغم، هينغ، ميلع، حذيم، عثير، عيضمور، عيطموس، عِفرية، زِبنية، سميدع، شوحط، صومعة،

[1] انظر الممتع ١/٣٩-٥٤.

[2] الكتاب ٤/٣٢٥. وقال الأعلم في نكتة على كتاب سيبويه: ((فأما الاشتقاق فهو أن ترد عليك الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة، فإذا صرفتها سقط ذلك الحرف في بعض تصاريفها، فيحكم على الحرف بالزيادة لذلك)) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١٤٠.

ترتب، تدرأ، تحلئ، تحلئة، عنكبوت، تخربوت، تنبيت، تمتين، تنوط، همبط، عنسل، عنبس، بلهنية، فرسن، عقنقل، عصنصر، عرضنة، خلفنة، رعشن، ضيفن، علجن، سرحان، ضبعان، دهقان، شيطان).[١]

لكنه راح -كغيره من النحويين- يعول على فروض بعيدة تتكلف تقريب الصلة في المعنى بين بعض الألفاظ، ويكون الحكم على الزيادة مبنيا عليها. من ذلك قوله: ((.. ونون (خنفقيق)؛ لأن الخنفقيق الخفيفة من النساء الجريئة. وإنما جعلتها من خفق يخفق كما تخفق الريح، يقال: داهية خنفقيق. فإما أن تكون من خفق إليهم، أي: أسرع إليهم، وإما أن تكون من الخفق، أي: يعلوهم ويهلكهم)).[٢]

وراح غيره يزيد من التكلف والتعسف ليجد صلة ما بين لفظين، ليس إلا ليخرج القول بزيادة الحرف أو ليضيف وجها ما يمكن حمل وزن اللفظ عليه. ولذلك اختُلف في وزن كلمات للاختلاف في أصل الاشتقاق. ومن أمثلة ذلك:

كَلّاء: قال ابن يعيش: ((موضع بالبصرة، كأنهم يكلؤون سفنهم هناك، أي: يحفظونها. قال سيبويه: هو فَعّال من كَلأ، والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن، ويحفظها. ومنهم من يجعلها فعلاء، فلا يصرفها، من (كلّ) إذا أعيا؛ لأنها ترفأ فيها السفن، كأنها تَكِلّ فيها عن الجري)).[٣]

دُكّان: قال ابن جني: ((فأما دكان فله اشتقاقان، قالوا: دكنت الشيء، أدكنه دكنا، إذا نضدت بعضه فوق بعض، ودكّنته تدكينا، حكى ذلك ابن دريد قال: ومنه اشتقاق الدكان، قال: وهو عربي صحيح، قال: وسمعت أبا عثمان الأشنانداني يقول: الدكان مشتق من قولهم: أكمة دكّاء، إذا كانت منبسطة، وناقة دكّاء، إذا افترش سنامها في ظهرها، كما اشتقوا عثمان من العثم. فالنون على هذا القول زائدة، وهي في القول الأول أصل)).[٤]

---

[١] الكتاب ٤/٣٠٨-٣١٧.

[٢] السابق ٤/٣٢٠.

[٣] انظر شرح المفصل ٦/١٢٧.

[٤] المنصف ١/١٣٥.

جُنْدَب: وقد استدل بعضهم على زيادة النون بأنه من معنى الجدب؛ لما يلحق الأرض من جدب بسببه.[1]

نِبْراس، نِفْرِجَة: رد ابن عصفور على ابن جني جعله الأول من البرس وهو القطن؛ لأن الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن. ولذلك ينبغي أن تكون النون أصلية، لا زائدة كما قال ابن جني. ونقض عليه جعله نون الثاني زائدة لما رأى من تكلف ابن جني عقد الصلة بينه وبين قولهم: رجل أفرج وفرج لمن لا يكتم سرا.[2]

ومر بنا خلافهم في (ترجم، وترجمان)، فالذين نظروا إلى تصاريف الكلمة ورأوا أنه يقال: ترجم، ويترجم، ترجمة، ترجمان، تراجم، تريجم، مترجِم، مترجَم... إلخ، حكموا على التاء بالأصالة. أما من قال بزيادتها فقد ذهب بعيدا يربِطُ بين معنى الرجم بالحجارة، أو الرجم بالقول والظن، ومناسبة معنى الرجم للمعنى الذي تؤديه الكلمة، وفيه من التكلف ما فيه.

فأنت ترى بُعْدَ كثيرٍ مما قالوا في الاشتقاق وغموض أمره، إلى الحدّ الذي لا يُطْمَأَنُّ إلى عدّه برهانا قاطعا في الاستدلال على الزائد. وقد مر بنا أمثلةٍ لبعض ما عُوِّل عليه في القول بأصالة أو زيادة مما تكلف فيه رد اشتقاق إلى شيء يثبت تلك الزيادة أو الأصالة. ولعلّه كان من الأنسب لهم لو اقتصروا على الاستدلال بسقوط الحرف في التصاريف مثلا على زيادته.

ويبدو أن ابن الحاجب لحظ الفرق في قوة الدلالة على الزيادة بين التصريف والاشتقاق بمفهومه الواسع، أي: اللغوي. فسمى الأول بـ (الاشتقاق المحقق)، وسمى الآخر بـ(الاشتقاق البعيد)، وجاء بقسم آخر سماه بـ(شبهة الاشتقاق)، وهو أن تكون المادة مستعملة غير مهملة، وليس بينها وبين اللفظ صلة واضحة[3].

---

[1] معجم مقاييس اللغة ٥١٢/١، نقلا عن أبنية الإلحاق ص ١٨٩.وانظر شرح الملوكي ١٧١.

[2] انظر الممتع ٢٦٦/١-٢٦٧.

[3] الشافية لابن الحاجب ٧٠-٨٢.

أما الحمل على النظير بشقيه فهو دليل من القياس؛ إذ به يُقاس ما جُهل على ما عُلم، أوصلهم إليه التدرج في خطوات الربط بين الألفاظ. فأولى الخطوات كانت الصلة الواضحة وهي تصاريف الكلمة، ثم الاشتقاق البعيد، ثم شبهة الاشتقاق، ثم المثال، ثم الكثرة. لكنهم -لتعلقهم بأدلة القياس- راق لهم التعلق بالحمل على النظير فقدموه -عند التطبيق- في كثير من الكلمات، ومن أمثلته ما يأتي:

١. قالوا: إن (أرنب) على وزن (أَفْعَل) لسببين: أحدهما: كثرة زيادة الهمزة أولا رابعة، والثاني لعدم وجود (فعنل). هذا مع وجود شبه الاشتقاق؛ لأن (أرب) مستعملة، بخلاف (ر ن ب).

٢. قال ابن عصفور: ((وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون همزة (ضَهْيَأ) أيضا أصلية، وياؤه زائدة ويكون مشتقا من (ضاهأت) أي: شابهت؛ لأنه يقال (ضاهيت) و(ضاهأت)، وهو أَوْلى به؛ لأن أصالة الهمزة غير أوّل أكثر من زيادتها. فيكون (ضهياء) الممدودة عنده من (ضاهيت) أي: شابهت، و(ضهيأ) المقصور من (ضاهأت). وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلا أنه يبقى في ذلك إثبات بناء لم يستقرّ في ذلك كلامهم. وذلك أن الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائدة كان وزن الكلمة (فَعْيَلا)، وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلا أن يكون مكسور الفاء نحو طِرْيَم وحِذْيَم)).[1]

٣. قالوا: إن النون في (شيطان) أصلية بدليل الاشتقاق؛ لقولهم: تشيطن[2]، وخالفوا هذا الأصل في تاء (عفريت).[3] مع أنهم يقولون: تعفرت، وعَفْرَتَةً. وما ذاك إلا ليثبتوا أن لغزويت نظيرا فيمكن حمله عليه، فلا يحمل على فعويل،[4] أما شيطان فإن في كلامهم (فيعال)، و(فعلان)، فلا بأس من حمله على أحدهما، فحُمِل على ما يشهد به الاشتقاق.

---

[1] الممتع ١/٢٢٨-٢٢٩. وانظر المصنف ١/١٤٠.

[2] الكتاب ٤/٣٢١.

[3] انظر الممتع ١/٢٧٨.

[4] انظر المصنف ١/١٧٢، الممتع ١/٥٨.

٤. أن ما يثبت ثبوتا قاطعا من أحكام الزيادة والأصالة بالاشتقاق الواضح الظاهر في لفظ يقتضي حتما أن يكون الحكم فيما لم يتضح فيه الاشتقاق من أشباه ذلك اللفظ ظنيا، لا يصح الجزم به. ومن الغرابة أن يجزم في نظيره الذي يشبهه في الزنة أنه مثله، لأن في ذلك ادعاء أنه لو ظهر اشتقاق فيه لتصادف أن يشهد ذلك الاشتقاق بصحة ذلك الحكم.[1]

وبعد، فإن دليل النظير بشقيه، المثال والكثرة -عندي- أَوْهَى الأدلةِ، ولا أراه يقْوَى أن يكون قاطعا في الحكم على أصالة الحرف أو زيادته. والاشتقاق البعيد وشبهة الاشتقاق ضعيفان كلَّ الضعف. أما الاشتقاق المحقّق فعندي أنه يُقْطَع به أحيانا، ويُسْتَأنس بشهادته أحيانا، ويضعُف أحيانا فلا يكون فيه دلالة على أصالة أو زيادة.

أما ضعف الحمل على النظير فأسبابه ما يأتي:

١. أن من الأبنية ما استُدِلّ على زيادته بالاشتقاق، ولو أُريد حمله على النظير لم يوجد. وفي ذلك دلالة على أمرين: أحدهما: أنه لو كان الحمل على النظير قويا لوجد النظير لكل بناء مزيد. والآخر: أن من الأبنية التي لا يعرف اشتقاقها ما لو علم اشتقاقه لاختلف الحكم على تحديد الحرف المزيد فيه. ودليل ذلك مارَوَوهمن الألفاظ التي بيّن اشتقاقها خلاف ما يقتضي قياس الحمل على النظير نحو: أولق، وأرطى... إلخ.

٢. ضعف دعوى أن يكون العربي حين تفوُّهه ببناءٍ ما قد خطر بباله بناء آخر أراد ألا يخرج كلامه عنه. بل هذا كان مرده إلى محاولة الدارسين الإحاطة بالأبنية العربية مجردة ومزيدة، يدل على ذلك استدراكهم على سيبويه أبنية الأسماء مما سموه (الفوائت). ومرده أيضا إلى الابتعاد عن القول بأن لفظا ما يحتمل أكثر من وزن لحرصهم على التقنين و التقعيد.

---

[1] انظر مثلا حمل (شرنبث، وجرنفش) على (جحنفل)، المغني في تصريف الأفعال ٥٨. وانظر الكتاب ٣٢٠/٤، شرح الملوكي ١٧٢-١٧٣.

٣.أن الحمل على النظير أوقعهم في أن يحملوا لفظا على بناء لم يأت غيره، ولو أنعمت النظر في البناء الذي حملوا ذلك عليه وجدته -على قانونهم هذا- مُحْتَمِلًا أيضا، كحملهم غزويت على عفريت. ومعلوم أن من الأبنية كثيرا مما قالوا: إنه لم يأت منه إلا مثال واحد أو مثالان. قال الزجاج: ((ومالا نظير له في كلام العرب كثير، نحو كَنَهْبُل، فإنا لا نعرف في الكلام على مثال ((فَنَعْلُل)).[1]ومن الأمثلة المشهورة فيما لا نظير له كلمة (إبل).

٤.حملوا أحيانا القول بالزيادة على مثال واحد، وأنكروا في الوقت نفسه زيادة ما في بضعة ألفاظ متشابهه، معللين لكل واحد منها بأنه لم يرد على مثاله. ولو حمل بعضها على بعض لاختلف الحكم. من ذلك حملهم عزويت على عفريت، وإنكارهم بناء فَعْيَل في (مَرْيَم، ومَدْيَن، ومَسْيَك).

٥.أن الحكم على وجود النظير وعدمه انبنى على ما نُقِلَ من اللغة وحفظ عن القبائل. وعليه فإن الكلمة الواحدة في نقلها على وجهٍ ما يغيّر قانون النظير فيما ماثلها، بل إن حركة حرف من أحرفها في لهجة ما من لهجات القبائل يغير الحكم في أصالة الحرف من الكلمة أو زيادته. قال ابن جني: ((ولو كانت الباء من (كَنَهْبُل) مفتوحة لكانت النون أصلا؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسَفَرْجَل))[2]. ومر بنا قريبا حكمهم على تاء (تُتْفُل) بالزيادة؛ لأنه يمكن أن تحمل على الأصالة في لغة من ضمها، فهي حينئذ كبرثن، لكن أحد اللغويين نقل فتحها في لغة، فلزم القول بزيادتها. ولا أدري ماذا كان يحدث لو نقلت لغات العرب قاطبة ولم يَضِعْ منها شيءٌ، على ما نُقل عن أبي عمرو في كلمته المشهورة: ((ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير)).[3]ولو تأملت سبب القول بزيادة النون في (نَرْجِس) لألفيته ليس إلا كسرة الجيم؛ لأنه ليس في الكلام على مثال (جَعْفِر) بكسر الفاء[4]. ولذلك أورده أصحاب المعاجم بكسر النون في الرباعي، وبالفتح في الثلاثي، أي: في (ر ج س).[5]

---

[1] ما ينصرف ومالا ينصرف ٦١-٦٢.

[2] المصنف ١/١٣٦.

[3] طبقات فحول الشعراء ٢٣.

[4] انظر سر الصناعة ١/٦٨، التبصرة والتذكرة ٢/٧٩٤.

[5] انظر اللسان(ر ج س)، و(ن ر ج س)

أما الاشتقاق البعيد فبين الضعف؛ لوضوح التكلف فيه، كما تقدم، فلا يلزم إعادته هنا.

وأما شبهة الاشتقاق فليس بلازم أن تكون الألفاظ جميعها مما استعمل و لم يهمل، ولا يلزم أن يكون عدم استعمال المادة دليلا على نفي احتمال أصالة بعض الحروف. فإنهم حكموا على أصالة النون في(أرنب)مع أن الأصول مهملة، ومثله(كوكب)، و(أفكل)، و(منبج)، و(فرتاج)... إلخ.

وأما الاشتقاق المحقق -وهو سقوط الحرف في بعض تصاريف الكلمة- فربما عجز عن أن يفصل الزائد من الأصلي. ذلك أن لفظا مثل (هندكي) في معنى (هندي) ومن لفظه، إذ تعني كل منها النسب إلى بلاد الهند، فينبغي أن يكون الأول مزيدا فيه الكاف، ومع هذا لكل منهما تصاريفه.[1]

بل إن هذا الإشكال في عدم سقوط الحرف في التصاريف المختلفة فيما ثبت عندهم أنه مزيد أداهم-مع غيره من الأسباب-إلى القول بالإلحاق في بعض الأبنية، وإلى القول بالأصول المختلفة للمعاني المتقاربة.

فمن الأول: تأكيدهم زيادة الواو والياء في نحو (كوكب وجوهر وحوقل وسيطر وهيمن)، مع بقاء الزائد في التصاريف المختلفة. وسنناقش الإلحاق مستقلا. ومن الثاني: سبط وسبطر، ودمث، ودمثر، ونحو ذلك.

بقي أن أوجه النظر إلى أن أكثرَ ما أشْكَلَ عليهم معرفةُ الأصول والزوائد فيه الأسماءُ، بخلاف الأفعال؛ لأن كثيرا من تصاريف الاسم يغلُبُ فيها الإبقاء على الزائد. ولذلك عجز

---

[1] ليس القصد من إيراد هذا المثال أن النسب يعتد به في الزيادة والأصالة، بل الغرض هنا المقارنة بين لفظين كلاهما على لفظ المنسوب هما (هندي) و(هندكي). فقد رأيت بعض الصرفيين يعدوهما أصلين مختلفين بسبب ثبوت الكاف في تصاريف الأخير، ولأن الكاف لم تثبت زيادتها في موضع غير هذا، فهما من باب(سبط، وسبطر). انظر الممتع ١/٢٠٢.

التصريف أحيانا عن الدلالة الواضحة على الأصالة والزيادة. ولذلك أيضا حصل بين الأئمة الخلاف في أوزان الأسماء أكثر مما حصل في أوزان الأفعال.

وبعد، فإن فيما قدمته بيانًا لما به يتضح بجلاء ما سيرد في مسائل التصريف، رأيت أنه بيان يُحْتَاج إليه ولا يُسْتَغْنَى عنه. وهو أيضا بيانٌ-وإن طال بعض الإطالة- لم أَجِدْ بُدًّا منه، مع ما حاولت الحذف منه أو الاختصار. ذلك أن ما سَبَقَ من عَرْضِ الأصولِ المعتبرة في الحكم بالأصالة والزيادة ألفيته قد كان الأساس الأول في توجيه مسائل المباحث الثلاثة التي توزعت هذا الفصل.

هذا و لم يكن من غرضي-إذ جاءت هذه المقدمة كأنّها نقدٌ لأصول الزيادة والأصالة عند القدماء-أن أهدم ما بنوا، ولا أن أنشئ بناء غيره، بل الغرض الأول والأخير مما سبق إيضاح ما يُشْكِلُ على هذه الأصول، وبيان ما أوقع فيه التعويل على هذه الأصول المستقرة من غموض كان وراء كثير من الخلاف في مسائل التصريف، يستحيل -فيما أعتقد- ترجيحُ قولٍ على آخرَ من غيرِ تفصيلِ الأصولِ التي بُنِيَتْ عليها المسائلُ من أساسها.

تعين الأصلي والزائد في الألفاظ

*تولج

*منجنون

*هناه

*تعزية

*قيام

١-تولج

تَوْلَج بين((تَفْعَل)) و((فَوْعَل))

قال المصنف في مبحث زيادة التاء: ((والتاء اطردت زيادتها أولا في (تفعيل، وتفعال، وتفعل، وتفاعل، وفعليهما). وآخرا في التأنيث، والجمع، وفي نحو (رغبوت، وجبروت، وعنكبوت). ثم هي أصل إلا في نحو (ترتب وتولج، وسنبتة)))[1].

وقال الشارح: ((وأما (تَوْلَج) فهو كناس الوحش الذي يلج فيه[2]. وهو(فَوْعَل) من الولوج، والتاء فيه بدل من الواو؛ كأنهم كرهوا اجتماع الواوين، فأبدلوا من الأولى تاء. وقد أجروا الضمة مع الواو مجرى الواوين؛ فقالوا:(تكأة، وتخمة، تكلة). وربما قالوا: (دولج)؛ فأبدلوا من التاء دالا. فلو سمي بتولج رجل لانصرف.

وهي عند الغداديين (تَفْعَل)، والتاء عندهم زائدة. وكأن صاحب هذا الكتاب نحا نحو ذلك؛ ولذلك استثنى من أن تكون أصلا، وعدها مع ما هي فيه زائدة.

وليس الأمر فيها عندي كذلك؛ لأن (تفعل) معدوم في الأسماء، و(فوعل) كثير، والعمل إنما هو على الكثير))[3]اهـ.

وواضح أن الزمخشري يرى أن الأكثر أصالة التاء أولا في غير تفعيل وأخواتها، وفي غير التأنيث والجمع ورغبوت وأخواتها، بدليل استثناء هذه الألفاظ. إلا أنه قال: إلا في نحوها، مما يشعر بأنه يرى زيادتها في غيرها أيضا.

أما ابن يعيش فقد رجع بالسبب في اختيار رأيه إلى الاشتقاق، فهو من الولوج. لكنه لما كان في إبدال واوه تاء بعض الغرابة راح يعلّل له بكراهة اجتماع الواوين، مستأنسا بالعلة التي قيلت في

---

[1] المفصل ٤٢٦.

[2] انظر اللسان(ولج).

[3] شرح المفصل ١٥٨/٩.

إبدال تاء تخمة وأخواتها. وضم إلى سبب الاشتقاق دليل النظير. ونسب رأي الزمخشري إلى البغداديين.

أما نسبة هذا الرأي إلى البغداديين فأخذه ابن يعيش من ابن جني. قال في سر الصناعة: ((وتوراة وتولج عند البغداديين (تفعل). وحملها على (فوعل) أوجه؛ لكثرة فوعل في الكلام وقلة تفعل)).[1] والمعني بهم عند ابن جني الكوفيون. يدل على ذلك كثرة ورود نسبة رأي من آراء الكوفيين المشهورة إلى البغداديين عند ابن جني. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله في الخصائص: ((ومن ذلك قول البغداديين: إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره، نحو زيد مورت به، وأخوك أكرمته)).[2] وقال في موضع آخر قبل ذلك: ((ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين)). ونبه على ذلك محقق الخصائص.[3] وتسمية الكوفيين بالبغداديين ترد عند أبي علي الفارسي أستاذ ابن جني أيضا.

ولعل الإشارة إلى الكوفيين بلفظ البغداديين كانت أحد الأسباب التي جعلت عددا من الباحثين يثبتون تأثر ابن يعيش بابن جني واعتماده عليه. فقد ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه(فقه اللغة المقارن)اعتماد ابن يعيش على ابن جني.[4] وقال الدكتور محمود الطناحي في مقدمة كتاب(أمالي ابن الشجري):((ولم يصرح[أي ابن يعيش]بنقل عن ابن الشجري، لكني رأيت في بعض مباحثه مُشَابِهَ من كلام ابن الشجري، كأنه ينقل عنه، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد)).. ثم قال:((وهذا المصدر الواحد-فيما أرجح-هو أبو علي الفارسي؛ فقد كان ابن يعيش كثير الأخذ عنه، وكذلك ابن الشجري)).[5]

---

[1] سر صناعة الإعراب ١٤٦/١.

[2] الخصائص ٢٠٠/١.

[3] السابق ١٩/١. وانظر تعليق محققه بالهامش ٢٠٠/١.

[4] فقه اللغة المقارن ص ١٢٥.

[5] مقدمة أمالي ابن الشجري ص ١٦١.

هذا إلى المسائل التي أشرت في مواضعها من البحث إلى تأثر ابن يعيش باختيار ابـــن جـــني فيها[1]. وإن من يقرأ شرح ابن يعيش يجد أيضا اتفاقا ظاهرا في الألفاظ في غير المواضع التي عـــرض لها هذا البحث[2].

ونسبة هذا الرأي إلى الكوفيين تعني أن الرأي الآخر للبصريين. وهو صحيح، فسيبويه يقـول به، ويَنْسِبُ القولَ به لأستاذه الخليل.[3] وأثبت السيرافي نسبة هذا القول إلى الخليل أيضا.[4]

ولم يذكر المبرد هذا اللفظ بصيغتة هذه في المقتضب ولا في الكامل، وإن ذكر أن (أَتْلَجَ) إنمـا هو من (ولج) كما سننقل عنه بعد قليل.

وأما الزجّاج فصرح باختيار مذهب سيبويه والخليل، ونسبه إلى البصريين.[5]

وابن السراج في أصوله لم يذكر اللفظ إلا للاستشهاد بإبدال الـــدال مـــن التـــاء، حيـث قال:((وكذلك التربوت؛ لأنه من الذلول، يقال للذلول: مدرب، والتاء الأولى مكان الدال، كمـا قالوا: الدولج في التولج)).[6] وجاء كلامه هذا في مبحث زيادة التاء، مما يدل علـــى أنـــه لـــو رأى زيادتها في هذا اللفظ لنبه عليه. فظاهر الأمر أنه يراها مبدلة من أصل.

وبقول الخليل وسيبويه وغيرهـــما من البصريين قـــال أكثر النحـــاة، ومنهم: أبـــو عثمان

---

[1] انظر من هذا البحث ص١٠١، ٦٣٧، ٦٤٥، ٦٨٦، ٦٩٩، ٧١٨، ٧٢٤.

[2] انظر مثلا كلام ابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٢ في الحمل على أحسن القبيحين في الحال، وقارنه بما جـــاء في الخصـــائص ٢١٣/١-٢١٤. وقارن حديثه في أن الواو في(أحد)في قولك: ما بالدار من أحد، ليست مبدلة من الواو بما جاء في الخصـــائص ٢٦٥/٣، والمنصف ٢٣١/١-٢٣٢. وانظر التعليقة ٩٠/١.

[3] الكتاب ٣٣٣/٤.وانظر التعليقة ٩/٥-١٠.

[4] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٦/١، عن هامش التعليقة ١٠/٥.

[5] معاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/١.

[6] الأصول ٢٤٢/٣.

المازني،[١] وأبو علي الفارسي،[٢] والسيرافي،[٣] والصيمري،[٤] وابن جني،[٥] والأعلم الشنتمري.[٦] ومن معاصري الزمخشري: ابن الشجري،[٧] والباقولي.[٨]

وفي عصر ابن يعيش عاش اثنان من شراح المفصل: أحدهما صدر الأفاضل الخوارزمي صاحب(التخمير)، وقد اختار مذهب البصريين.[٩] والآخر: ابن الحاجب صاحب (الإيضاح في شرح المفصل)وقد قال فيه: ((ووقع في بعض النسخ: (.. وعنكبوت. وهي ماعدا ذلك أصل إلا في نحو ترتب وتولج وسنبتة). وهو مستقيم لولا ذكر تولج مع سنبتة؛ لأن التاء في ترتب وسنبتة زائدة، وليست في تولج كذلك، فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التاء مع اختلافها في ذلك)).[١٠]

ويذهب ابن القبيصي -الذي كان معاصرا لهما، أو لعله عاش في عصر قريب من عصرهما- إلى الرأي نفسه أيضا.[١١]

وأكثر الخالفين من النحاة على قول البصريين هذا، ومنهم: ابن عصفور،[١٢] والعكبري،[١٣] وابن أبي الربيع،[١٤] وغيرهم.

---

[١] المنصف ١/٢٢٦.

[٢] التعليقة ٥/٩-١٠.

[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٢٦ عن هامش التعليقة ٥/١٠.

[٤] التبصرة والتذكرة ٢/٨٤٩.

[٥] سر الصناعة ١/١٠٤، ١٤٦، المنصف ١/٢٢٦.

[٦] النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١٨٨.

[٧] أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٦.

[٨] كشف المشكلات ٢/٩٢٧.

[٩] التخمير ٤/٣٥١.

[١٠] الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٨٧.

[١١] ذكر الدكتور محسن العميري أن ابن القبيصي كان حيا سنة ٦٢٦هـ. انظر التتمة ص ٨. وانظر رأيه في هذه المسألة: التتمة ص ١٢٦.

[١٢] الممتع ١/٣٥٨.

[١٣] اللباب ٢/٢٧٠.

[١٤] البسيط ٢/٩٢٧.

ومـــن اللغويـــين وأصحـــاب المعـــاجم: الجوهـــري في الصحـــاح،[١] وابـــن منظـــور في اللسان،[٢] والفيروزأبادي في القاموس المحيط،[٣] وغيرهم.

وقد وجدت في اللسان (تلج) ما نصه: ((التولج: كناس الظبي، فوعل عند كـــراع، وتـــاؤه أصل عنده)).[٤] فرحت أبحث فيما صنفه كراع، فوجدت في المجرد قولـــه: ((والتـــولج والـــدولج: السَّرَبُ الذي ينسرب فيه الوحشي، تفعل من ولجت)).[٥] فهو صريح في أن التاء زائدة. ولعل الذي غر ابن منظور إيرادها في فصل التاء مع الواو. ولم يورد كراع هذا اللفظ في المنتخب.

مما تقدم يتضح أن القول بأن(تولج)فوعل من(ولج)وأبدلت الواو تاء، وأصلها(وولج)، هو قول الجمهور من النحاة غير الزمخشري ، وجمهور اللغويين إلا كراع النمل. بل لم أجد من تبنى القـــول المنسوب إلى الكوفيين غيرهما. ولايُعْلَم على وجه اليقين من كان أول قائل به، من الكوفيـــين أو من غيرهم.

أما أسباب ميل جمهور النحويين إلى اختيار مذهب البصريين في هذه المسألة فأهمها مايلي:

١. ميل النحاة المتأخرين إلى تفضيل وجهة النظر البصرية في المسائل النحوية والصرفية كافـة، حيث ساد المذهب البصري وغلب، حتى لم يعد جل أقوال الكوفيين إلا محفوظا، يشـــار إليـــه في مقابل المذهب البصري. وقلما تجد نحويا -كالزمخشري- ينصر مذهبا للكوفيين. وقـــد وجدنـــا الزمخشري يفضل أحيانا مذهبهم على مذهب البصريين.[٦]

---

[١] انظر الصحاح(و ل ج).

[٢] انظر اللسان(و ل ج).

[٣] انظر القاموس(و ل ج).

[٤] انظر اللسان(ت ل ج).

[٥] المجرد ١/٣٥١.

[٦] انظر مسألة(لفظ التعجب بين الأمر والخبر)من هذا البحث ص ٢٥٢.

٢. رأى النحويون صلة قوية من الاشتقاق بين (تولج)والولوج، بمعنى الدخول، حيث التولج الكناس الذي يلج فيه الظبي، أي: يدخل فيه. وهي صلة لا تنفيها زيادة التاء أيضا، فقد قالوا:إن (تُرْتَب)من الشيء الراتب وزيدت فيها التاء، وكذلك تَأْلَب، وتُدَرأ، كما سيأتي.

ولما رأى النحويون غرابة القول بإبدال التاء فيها علّلوا له بشيئين: كراهة اجتماع الواوين في (وولج)، وإبدال الواو تاء في كلمات أخرى.

أ. **كراهة اجتماع الواوين في كلمة:** وقد اتفق الصرفيون على قلب الواو همزة لاتاء فيما اجتمعت في أوله واوان إن لم تكن الثانية مدا، وهذا ينطبق على هذه الصيغة، فقد قالوا: إنك إن بنيت من الوعد اسما على مثال (كوكب) بزنة (فوعل) قلت فيه: (أوعد). فكان ينبغي أن تكون (أولج) لا(تولج).

وقد لحظ هذا أبو عثمان المازني، فقال:((وزعم الخليل أن قوله:

متخذات من عَضَواتٍ تَوْلجا

إنما هو (فوعل) من (ولجت) وليس بـ (تفعل)؛ لأن تفعلا في الأسماء قليل وفوعل كثير، ولكنه علم أنه لوجاء بالواو على أصلها لزمه أن يبدلها همزة؛ لئلا تجتمع واوان في أول كلمة، فأبدل التاء لكثرة دخولها على الواو في باب(ولج)حين قالوا: أتلج، ومتلج، وهذا أتلج من هذا)).[1]

ويؤكد ابن جني في شرح كلام المازني أن العرب أبدلوها تاء؛ لأنهم لو لم يبدلوها للزمهم أن يقلبوها همزة. فكأن قلبها إنما كان لإرادة التخفيف. قال: ((يقول: إذا ما كانوا قد أبدلوا الواو تاء في: أتلج، ومتلج، وهذا أتلج من هذا، ولو جاؤوا بها لما لزمهم حذف ولا قلب، فأن يبدلوها تاء في حرف من هذا الباب الذي قد اطرد فيه القلب ولو لم تبدل فيه تاء لوجب إبدالهما همزة أجدر، وهو تولج؛ لأنه لو لم يبدلها تاء للزمه أن يقول: أولج؛ لاجتماع واوين)).[2]

---

[1] المنصف ١/٢٢٦.

[2] السابق ١/٢٢٦.

ب. **إبدال الواو تاء في كلمات أخر**: وقد حاول النحاة أن يجدوا صلة بين تخفيف الواوين بإبدال الواو تاء في كلمات أخرى. ولكنهم لحظوا فرقين: أحدهما: أن الواو المبدلة تاء واو مضمومة والواو في (وولج) المبدلة مفتوحة، والآخر: أن الواو المبدلة تاء هنا ليست في كلمة مبدوءة بواوين. ولذلك قال ابن يعيش: ((وقد أجروا الضمة مع الواو مجرى الواوين))، أي: أنهم كما كرهوا الواوين في الكلمة فخففوهما بإبدال الأولى همزة كرهوا الواو المضمومة فأبدلوها تاء.

ومفهوم كلام سيبويه في المسألة لا يبعد عن هذا المعنى، إلا أنه زاد في ذلك ذكر العلة في إبدال الواو المستثقلة بأحد هذين الحرفين-الهمزة والتاء-من بين سائر الحروف، والعلة عنده أنهما من حروف الزيادة والبدل. قال:((وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة كما يكرهون الواوين، فيهمزون نحو قؤول، ومؤونة... وربما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولا مضمومة؛ لأن التاء من حروف الزيادة والبدل كما أن الهمزة كذلك. وليس إبدال التاء في هذا بمطرد. فمن ذلك قولهم: تراث، وإنما هي من ورثت، كما أن أناة من ونيت؛ لأن المرأة تجعل كسولا، كما أن أحدا من واحد، وأجم من وجم حيث قالوا: أجم كذلك؛ لأنهم قد أبدلوا الهمزة مكان الواو المفتوحة والمكسورة أولا. ومن ذلك: التُّخَمَة؛ لأنها من الوخامة. والتُّكَأَة؛ لأنها من توكّأت. والتُّكْلان؛ لأنها من توكلت. والتُّجَاه؛ لأنها من واجهت. وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهمزة عليها، وذلك قولهم: تَيْقُور... وإذا التقت الواوان أولا أبدلت الأولى همزة ولا يكون فيها إلا ذلك؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا وكان ذلك مطردا إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل لم يجعلوا في الواوين إلا البدل؛ لأنهما أثقل من الواو والضمة، فكما اطرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا. وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان كما أبدلوا التاء فيما مضى، وليس ذلك بمطرد، ولم يكثر في هذا كما كثر في المضموم؛ لأن الواو مفتوحة، فشبهت بواو (وحد). فكما قلت في هذه الواو وكانت قد تبدل منها كذلك قلت في هذه الواو. وذلك قولهم: تولج)).[1] وواضح من كلامه أنه يرى أن ذلك قليل غير مطرد.

وسيبويه يؤكد أن الفعل منه أيضا أبدلت فيه الواو تاء على غير قياس، وهو الأمر الذي يقوي إبدالها هنا على غير قياس، يقول: ((وقد أبدلت في (أفعلت)، وذلك قليل غير مطرد، من قبل

---

[1] الكتاب ٤/٣٣١-٣٣٣.

أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحولها في جميع تصرفها، فهي أقوى من افتعل. فمن ذلك قولهم: أتخمه، وضربه حتى أتكأه، وأتلجه، يريد: أولجه، وأهم؛ لأنه من التوهم. ودعاهم إلى ذلك ما دعاهم إليه في تيقور؛ لأنها تلك الواو التي تضعف، فأبدلوا أجلد منها، ومع هذا أنها تقع في يُفْعِل ويُفْعَل بعد ضمة. فأما التقية فبمنزلة التيقور، وهو أتقاهما في كذلك، والتقى كذلك)).[1] فكأنه يعتل لقلبها بأجلد منها شذوذا في (أَفْعَلَ) التي هي أقوى من (افتعل) كما فعلوا في افتعل التي تحتاج إلى الإبدال لوجود الضمة والكسرة التي تجعل الواو فيها عرضة للتحول، بكونها تلك الواو التي قد تضعف؛ فلذلك أبدل منها ما هو أقوى وأجلد منها وهو التاء. والعلة نفسها هي العلة في قلب الواو تاء في نحو (تيقور) و(تقية) اللتان تشبهان (تولج).

ويقرن بعض الأئمة بين إبدال الواو تاء في (أَفْعَل) من الولوج وإبدالها في ألفاظ شاذة محفوظة. يقول المبرد:((.. وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب، في مثل قولك: أتلج، وإنما هو من(ولج). وكذلك فلان تُجاه فلان، وهو (فعال) من الوجه، والتراث من ورثت، والتُّخَمَة من الوخامة)).[2]

ويقرن آخرون بين إبدال الواو تاء في كلمة (تولج) نفسها وإبدالها في تلك الألفاظ المحفوظة، على سبيل الاستئناس بها في تقوية هذا الرأي، وإن كانوا جميعا يقرون بشذوذها، ولم يقل أحد بقياسية شيء من ذلك.

وقد جمع ابن جني هذه الألفاظ التي أبدلت الواو الواقعة فاء منها تاء على غير قياس، قال: ((قد أبدلت التاء من الواو فاء إبدالا صالحا. وذلك نحو(تُجاه)وهو فُعَال من الوجه. و(تُراث)فُعَال من ورث. و(تَقِيّة)فَعِيلَة من وقيت، ومثله(التقوى)هو فَعْلى منه، وكذلك(تُقَاة)فُعَلَة منها. و(توراة)عندنا فَوْعَلَة من وري الزند... ومثلها(تَوْلَج)... ومن ذلك(تُخَمَة)أصلها وُخَمَة؛ لأنها فُعَلَة من الوخامة. و(تُكَأَة)؛ لأنها فعلة من توكّأتُ. و(تُكْلان) فُعْلان من توكلت. و(تَيْقور) فَيْعول من الوقار... أصله وَيْقور. وقالوا: رجل تُكَلَة، أي: وُكَلَة، وهو فُعَلَة من وكل يكل. وقالوا:

---

[1] الكتاب ٤/٣٣٤.

[2] المقتضب ١/٩١.

(أتلجه)أي: أولجه. وضربه حتى(أتكأه)أي: أوكأه. وعلى هذا أبدلوا التاء من الواو في القسم، وخصوا بها اسم الله تعالى؛ لأنها فرع فرع فخص بها الأشهر... وقالوا: (التليد، والتلاد)من ولد. و(تترى) فَعْلَى من المواترة، وأصلها وترى... وهذه الألفاظ التي جمعتها، وإن كانت كثيرة فإنه لايجوز القياس عليها؛ لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء. فلا تقول قياسا على تَقِيَّة في وَقِيَّة: تزير في وزير، ولا تقول في وجيهة: تجيهة، ولا في أوعد: أتعد قياسا على أتلج، ولافي ولهى: تلهى قياسا على تترى. فأما ما تقيس عليه لكثرته فـ (افتعل)وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واوا، فإن واوه تاء وتدغم في تاء(افتعل)التي بعدها)).[1]

وجدير بالذكر هنا أن لفظ (تولج) لا يماثل من الألفاظ المتقدمة في الوزن إلا لفظا واحدا هو (توراة). وقد قرن بينهما ابن جني فقال: ((وتوراة عندنا فوعلة من وري الزند، وأصلها: وورية فأبدلت الواو الأولى تاء؛ وذلك لأنهم لو لم يبدلوها تاء لوجب أن يبدلوها همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة. ومثلها تولج، وهو فوعل من ولج يلج. كذا هو القياس في هذين الحرفين، وأصله على قولنا وولج)).[2]وغير خاف ما في جعل اشتقاق التوراة من وري الزند من تكلف ظاهر لا يمكن الركون إليه، أو الاطمئنان إلى جعله حجة في إبدال الواو تاء. أما اشتقاق التولج من الولوج فغير مستوحَشٍ منه؛ لقرب معنى الولوج لكناس الظبي الذي يلج فيه كما تقدم.

وقد ذكر الزجّاج أن مذهب البصريين في وزن(توراه)أنها فَوْعَلَة، وذكر مذهبين آخرين كلاهما للكوفيين، أحدهما: تَفْعَلَة، بفتح العين، والثاني: أنها تَفْعِلَة، بكسرها. واختار الأوّلَ منهما، ونظّر للبدل فيه بتولج.[3]

٣. وثالث أسباب ميل أغلب النحويين إلى رأي البصريين في هذا اللفظ أنهم رأوا هذا المذهب يوافق مقتضى الدليل الذي من القياس -أعني دليل الحمل على النظير- لفرط تعلقهم بهذا الدليل، كما قدمنا. وآية ذلك أنك لا تكاد تجد من يورد اختياره في هذا اللفظ إلا ويردفه بقوله ((وفوعل

---

[1] سر الصناعة ١/١٤٥-١٤٧.

[2] سر الصناعة ١/١٤٦.

[3] انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٤-٣٧٥.

في الكلام أكثر من تفعل))أو((لكثرة فوعل وقلة تفعل))أو ما شابه ذلك. فكأنه بهذا يورد الحجة الدامغة التي لا تُدْفَع. فالدليل في هذا اللفظ إذن دليل (الكثرة)،[١] وهو أن (صيغة فوعل) أكثر من (صيغة تفعل). ويعني أيضا أن زيادة الواو ثانية كثيرة إذا قورنت بزيادة التاء أولا في الأسماء؛ إذ إنها قليلة.

أ: زيادة التاء أولا– (تفعل):

تزاد التاء قياسا في صدر الفعل المضارع وفي صيغ تفعّل وتفاعل وتفعلل وفي التفعل والتفاعل من المصادر. وهذه مواضع اتفق على قياسيتها.

واتفق الصرفيون على أنها لا تزاد صدرا في غير المواضع القياسية المتفق عليها إلا إذا دل الدليل على زيادتها. فهي على هذا أصل في كل لفظ وردت فيه أولا ما لم يقم الدليل القاطع. هذا مع حكمهم بزيادتها في عدة صالحة من الألفاظ، هي:

تهبط، تحلبة، تحلئ، تنهية، ترنموت، تقدمية، تعضوض، تسرة، تضرة، تمتين، تذنوب، تنبيت، ترعيبة، تنوط[٢]، تابل، تنضب ترتب، تتفل (بفتح التاء الأولى وضم الثانية، وضمهما، وضم الأولى وفتح الثانية)، تجفاف، ترباع، تمثال، تبيان، تلقاء، تضراب، تهواء، تمساح، تمراد، تقوالة، تنبال، تدرأ، تعضوض، تلفاق، تنضال، تيفاق، تيتاء، تبوال، تعشار، تقصار، تبغار، تمتان، تكلام، تلقام، تلعاب، ترعام، ترياق، ترباع[٣].

ومن الكلمات ثلاث حكم على إحداها بأن وزنها (تفعل)، وعلى الأخريين بـ(فوعل). وهذه الكلمات هي: تَألَب، تَوْلَب، تَوْءَم. وقد مر بنا لفظ: توراة، وأنها عند البصريين (فوعلة) وعند الكوفيين (تفعَلة) أو (تفعِلة). وهانحن بصدد الحديث عن (تولج). فيكون مجموع الكلمات

---

[١] انظر ما مضى ص٤٨٩.

[٢] انظر سفر السعادة ١٧٣/١ فما بعدها.

[٣] انظر الأشباه والنظائر ٣٠٥/٣–٣٠٧.

المبدوءة بالتاء نيف وخمسون كلمة. هذا غير الألفاظ المبدوءة بالتاء الزائدة قياسا، والألفاظ المبدوءة بالتاء المبدلة، والتاء الأصلية.

أما (تِلقاء، وتِبيان) فقيل: هما مصدران لم يرد من المصادر مكسور التاء غيرهما. فهما -إذن- كالمصادر القياسية مفتوحة التاء، وعلى هذا تكون التاء فيهما مزيدة لما زيدت له القياسية. وقيل: مثلهما تِنْضَال، وتيفاق[1].

وأما (تَنْضُب، وتُتْفُل) فالزيادة فيهما لعدم النظير.

وزيادة التاء في أكثر البقية حكم بها للاشتقاق. وبعض صور الاشتقاق التي قالوها مقبولة، كاشتقاق تِقوالة من القول، والتِّضراب من الضراب. وبعضها بعيد متكلف كقولهم مثلا: إن التنبال للقصير مشتق من النبل؛ لأنه قصير مثله. ولهذا أجاز بعضهم فيه وجهان: زيادة التاء وأصالة النون، والعكس. وفي نحو (تُرْتَب، وتُدْرَأ) حكم بالزيادة أيضا لعدم النظير عند من أنكر بناء (فُعْلَل).

أما تَأْلَب: فهو عند سيبويه (تَفْعَل) قال: ((ويدلك على ذلك أنه يقال للحمار: ألب يألب تفعل، وهو طرده طريدته. وإنما قيل له: (تألب) من ذلك))[2]. وتابع سيبويه على هذا القول جمهور النحاة. ودليل سيبويه على هذا القول هو الاشتقاق، كما دل عليه كلامه، فاللفظ إما أن يكون من (أ ل ب) وإما أن يكون من (ت ل ب)؛ لأن الموجود من أحرف الزيادة العشرة في هذا اللفظ التاء والهمزة، فكان لا بد من الحكم بزيادة أحدهما، فحكم بالأول؛ لأن (ألب) مستعمل في المعنى و(تلب) ليس مستعملا في هذا المعنى ولا في غيره. هذا مع عدم وجود تفعل في الأبنية مطلقا؛ لأنه لم يثبت عنده على هذه الزنة غيره.

---

[1] انظر السابق ٣/٣٠٥.

[2] الكتاب ٣/١٩٦. وانظر المنصف ١/١٠٣، الممتع ١/٢٧٤. والتألب نوع من الشجر، انظر معجم مقاييس اللغة ص ١٧٨.

والعجيب أن تَوْلَبًا عُدّت عند البصريين على زنة (فَوْعَل)، مع أنها لغة في التـألب. والـذي رجح هذا الوزن عندهم ثلاثة أشياء: أولها: أنه لم يتفق مع ما قيل به في (ألب) من جهة الاشتقاق؛ لأنهم لم يقولوا ولب الحمار مثلا. وثانيها: مجيء الواو ثانية، وقد قالوا: إن زيادتها ثانية أكثر مـن زيادة التاء أولا، بل إنه يجب الحكم بأصالة التاء إلا أن يدل على زيادتها دليل قاطع كمـا مـر. وثالثها: أنه ما دام الأمر يؤول إلى الخيار بين وزنين أحدهما كثير والآخر قليل فالمختار الكثير.

والدليل على التمسك بالنظير حكمهم على توءم بأنه (فوعل) لا (تفعل)، مع أنه أقـرب في الاشتقاق إلى الوئام والمواءمة. لكن الأمر في هذا اللفظ أن حروفه الأربعة مـن أحـرف الزيـادة العشرة، التاء والواو والهمزة والميم، فكان لا بد من اختيار ثلاثة أصول وحرف رابع مزيد، فكانت الاختيارات على النحو التالي:

١. التاء زائدة: فيكون الوزن تفعلا، وهو وزن نادر.

٢. الواو زائدة: فيكون فوعلا، وهو كثير.

٣. الهمزة زائدة: فيكون فَعْأَلا، وهو معدوم. ثم إنه لا يحكم على الهمزة حشوا بالزيـادة إلا بدليل، كما في (شمأل، وشأمل).

٤. الميم زائدة: فيكون فَعْلَمًا، وهو معدوم. ثم إن الميم لم تزد آخرا إلا في ألفاظ معدودة كمـا في (ستهم، وزرقم) مما قررت فيما مضى أنهم أثبتوها زائدة في تلك الألفاظ اضطرارا.

فكان اختيارهم للثاني، وهو أنها (فوعل) لدليل الكثرة، من قبل أن الواو تزاد كثيرا ثانيـة، وكذلك وزن فوعل كثير، وتفعل نادر قليل.

ولعله اتضح جليا الآن من خلال ما عرضت من منهجهم في تحديد الزائد والأصلـي أنهـم كانوا يستبعدون دائما أصالة جميع الحروف، فلم يكن في حسبانهم وزن (فَعْلَل) في جميع الألفـاظ

المتقدمة. و لم يقل أحد منهم في كلمة من الكلمات (تألب، تولب، توءم، توراة، تـــولج، مــريم، مدين، مسيك، يهير، جوهر، كوكب، كوثر، فيصل ... إلخ): إنها على فعلل. وسيتضح ســبب ذلك في المبحث التالي.

٢: زيادة الواو ثانية – (فوعل):

سبق الإلماح إلى عد القدماء الواو والياء المدتين وغير المدتين في مباحث الزيادة سواء. ولمـــا رأوا في بعض الأبنية الواو والياء ثانية كما في كوكب وصيرف، وثالثة كما في جدول وعثـــير، في كلمات على أربعة أحرف، ورأوا ألفاظا أخرى على زنتها، لكن أحرفها ليس منها مـــا يحتمـــل القول بزيادته، مثل جعفر. ووجدوا الياء أو الواو يقابله في الصيغة الأخرى حرف أصلي لا مفـــر من القول بأصالته. ولما كان أعدل الأصول عندهم وأكثرها الثلاثي منها، ولما كانت الواو واليـــاء من أمهات الزوائد، جعلوا مثل هذه الأبنية مزيدة بالواو أو بالياء، فكانت أوزانها إما فوعل أو فيعل أو فعول أو فعيل. لكنهم لما رأوا هذه التي قالوا: إنها حروف زوائد، لا تسقط في التصـــاريف، ولا يظهر الاشتقاق زيادتها، وتعامل كالأحرف المتفق على أصالتها، سموها زيادة الإلحاق.

ويبدو أنه كان مُحْتَمِلًا جدا – لولا القول بالإلحاق – أن يُعَدّ رباعيًّا مجردًا كثيرٌ مما قيل: إنـــه ثلاثي ملحق بالرباعي. وبخاصة حين النظر إلى تطابق تصاريف المجرد وما قيل: إنه ملحق به ليعـــامل معاملته في تصاريفه ولا دليل على زيادته من الاشتقاق ولا من دليل النظير، وليس فيه إلا وجـــود حرف من أحرف الزيادة يزاد كثيرا.

ولقد كان محتملا جدا -لو عد مثل هذه الكلمات مجردا أصلي الحروف- أن يعـــامل وزن (فوعل) معاملة النادر القليل، بدلا من أن يكون الاختيار الأول بين عدة الاختيارات التي ذكرناهـــا فيما سلف في لفظ (توءم).

وعندي أن فوعلا لا يصح أن يحمل عليه حتى ما اتفق النحاة جميعا على أنه على زنته؛ لأنـــه لا يثبت عندي أن جوهرا وكوكبا وكوثرا على هذه الزنة، ولا دليل عندي يدل من قريب أو بعيد

على زيادة الواو فيها بل هي أصل، ووزنها (فعلل). وكذلك عندي ما أشبهها من الأفعال نحو حوقل وسيطر وبيطر وهيمن. ولم تقم الدلالة على زيادتها، لا من تصاريف هذه الكلمات ولا من غيرها. وسيأتي في مبحث الإلحاق تفصيل الرأي فيما جعله القدماء مزيدا للإلحاق.

وعلى هذا يبقى للتولج احتمالان: أحدهما ما صرح به الزمخشري، وهو (تفعل)، بعد التاء مزيدة. والآخر: فعلل، بعد التاء مبدلة من فاء الكلمة. ولكلا الاحتمالين وجه قوي؛ إذ الأول فيه الأخذ بالظاهر، والأخير فيه تحليل لمنشأ الكلمة، وكأنه ينظر فيه إلى احتمالات تطور اللفظ، إذ استثقلت الواوان، فتحول اللفظ إلى أخف منه بإبدال واوه الأولى تاء.

وأوجه الاحتمالين أن تعد التاء مبدلة من فاء الكلمة، لكن لا على أنها (فوعل)، بل بعدها فعللا. وليس من دليل الجمهور، وهو كثرة (فوعل)، بل لقيام الدلالة على إبدال التاء من فاء الكلمة، وعدم الدلالة على زيادة الواو. ولا مدخل هنا لدليل النظير أو الكثرة مطلقا.

٢- منجنون

الزائد في (منجنون)

قال المصنف في زوائد الرباعي: ((والزيادتان المفترقتان في نحو حبوكـــري، وخيتعـــور[1]، ومنجنون، وكنابيل، وجحنبار))[2].

وقال الشارح ((وأما (المنجنون) فلا أرى هذا الفصل موضع ذكره؛ وذلك لأنه ضمنـــه أن يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعي، ومنجنون فيه قولان:

أحدهما: أنه من ذوات الثلاثة، والنون الأولى فيه زائدة والواو، وإحدى النونين الأخـــيرتين زائدتان، ويجمع – على هذا – على (مجانين)، ويكون من الثلاثية، وفيه ثلاث زوائد، وموضعه مـا تقدم.

والثاني: أنه رباعي، والنون الأولى أصل، والواو زائدة وإحدى النونين، ويجمع حينئذ علـى (مناجين)، وهو المسموع من العرب. فعلى هذا، وإن كان رباعيا وفي زيادتان، فليستا مفـــترقتين على ما شرط في هذا الفصل))[3] اهـــ.

وقد اقترن في مباحث الصرف الكلام على وزن (منجنون) بـــالكلام في وزن (منجنيـــق). وكثيرا ما قيل: إنهما سواء. ونقل أن (منجنين) لغة في منجنون. ولهذا يحسن أن نورد أقوالهـــم في منجنيق، ثم نعقب بذكر منجنون، والفرق بين الكلمتين.

(منجنيق)

وقد عده سيبويه رباعيا، حروفه الأصلية: الميم والجيم والنون الثانية والقاف. قال: ((وأمـــا (منجنيق) فالميم منه من نفس الحرف؛ لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق

---

[1] في المفصل: خثعور.

[2] المفصل ٢٩٠.

[3] شرح المفصل ٦/١٤٠-١٤١.

بنات الأربعة أولا، إلا الأسماء من أفعالها نحو مدحرج، وإن كانت النون زائدة فلا تزاد الميم معها؛ لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان. ولو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة. فإنما (منجنيق) بمنزلة عنتريس، و(منجنون) بمنزلة عرطليل، فهذا ثبت. ويقوي ذلك مجانيق ومناجين))[1].

ويذهب المبرد إلى زيادة النون الأولى، فوضح أنه على مذهب سيبويه فيها[2].

ويذهب أبو عثمان المازني إلى هذا، ويردد كلام سيبويه السابق، مستدلا بما استدل به[3].

أما ابن جني فقد ذكر في شرحه لنص المازني الخلاف في ميم منجنيق نقلا عن ابن دريد. أما سبب الخلاف فيها فبسبب الاشتقاق الذي أبان عن زيادة الميم، فقد جاء العرب بالفعل منها على (جَنَقَ)، ولو كانت أصلية لقيل (مُجْنَقَ).

ومع هذا اختار ابن جني مذهب البصريين، معللا لهذا الاشتقاق بأنه تخليط من العرب؛ لأن اللفظ أعجمي[4]. فمنجنيق على هذا (فنعليل). وسار على هذا أكثر المتأخرين.

أما من خالف مذهبهم واعتد باشتقاق العرب فقد عدها من الثلاثي، فيكون وزنها (منفعيل)، وهو وزن معدوم غير موجود.

ويظهر لي أن الذي جعلهم يميلون إلى الأول ويفضلونه على الثاني هو قوة اعتدادهم بالنظير، حتى ليقدمونه أحيانا في التطبيق عن الاشتقاق المقدم في التنظير. ويقوي هذا الاستنتاج قول ابن جني: ((ولو ذهب ذاهب إلى أن (جَنَقُوهم) و(نُجْنَقُ) لم يخلط فيه لقضي بأن وزن (منجنيق):

---

[1] الكتاب ٣٠٩/٤. وانظر ٢٩٣/٤.

[2] المقتضب ٥٩/١.

[3] المنصف ١٤٦/١.

[4] السابق ١٤٧/١.

منفعيل. وهذا غير موجود في كلامهم))[١]. ويؤيده ايضا استدلال سيبويه في النص المتقدم بالنظير من جهتين: أولاها عدم لحاق الميم مزيدة في أول الكلمة الرباعية إلا في الأسماء المشتقة الجارية على الأفعال نحو مدحرج. والثانية: عدم التقاء الميم والنون مزيدتين معا أولا. وراح ينظّر بأكثر الحروف زيادة في أول الكلمة، وهي الهمزة، ومع هذا لم ينضم إليها زائد آخر يتلوها.

ولهذا الذي تقدم لم يختر الأكثرون من الأوزان المفترضة لمثل هذا اللفظ إلا وزنا واحدا هو (فنعليل). واختار الأقلون ما قضى به قولهم: (جنقونا، ونجنق) وهو (منفعيل) الناقض لمقتضى القياس المعتد به. وبقيت أوزان مفترضة بحسب حروف الزيادة المتضمنة في الكلمة لم ينظر إليها؛ لأنه يمنع منها مانع ما. وهي على النحو الآتي:

١. فعلليل ٢. مفعليل ٣. فعلنيل ٤. فنعنيل ٥. مفعنيل

وسيتضح سبب عدم الاعتداد بخمسة الأوزان هذه عند الكلام في الأوزان المفترضة للفظ (منجنون) قرين هذا اللفظ.

(منجنون)

لسيبويه في هذه الكلمة قولان، هما ما ذكر ابن يعيش في رده على الزمخشري، فأحدهما أنها كلمة رباعية الأصل وكررت اللام للإلحاق بعضرفوط، فوزنها إذن (فعللول)، والمزيد فيها حرفان، هما الواو وإحدى النونين الأخيرتين. قال في الكتاب: ((..ويكون على مثال فعللول، وهو قليل؛ قالوا:منجنون))[٢]. وقال: ((.. وكذلك منجنون، تقول: منيجين، وهو من الفعل فُعَيليل))[٣]. ومر بنا قوله: ((ومنجنون بمنزلة عرطليل)).

---

[١] السابق ١/١٤٨.

[٢] الكتاب ٤/٢٩٢.

[٣] السابق ٣/٤٤٦.

والقول الآخر له هو أن وزنها (فنعلول) قال: ((ولا نعلم في بنات الأربعة فعليولا، ولا شيئا من هذا النحو لم تذكره، ولكن فنعلول وهو اسم، قالوا: منجنون، وهو اسم))[1]. قال ذلك عقب قوله الأول مباشرة. فكأنه يجيز المذهبين.

وسار الأئمة من النحاة واللغويين من بعد سيبويه على القول الأول. فقد قال المازني في تصريفه: ((فأما مثل (يستعور) فهو بمنزلة (عضرفوط) ... ومنجنون كذلك))[2]. فقال ابن جني في شرحه: ((يقول: إن الميم في (منجنون) أصل. فهذا معنى قوله: (منجنون كذلك). وليس يريد أن منجنونا من ذوات الخمسة مثل عضرفوط، هذا محال؛ لأجل تكرير النون. وإنما هو مثل (حندقوق) ملحق بعضرفوط. ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأنا لا نعلم في الكلام مفعلولا. ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدتين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ (الجن) من جهتين: إحداهما: أنك كنت تجمع في أول الكلمة زيادتين وليست الكلمة جارية على فعل، مثل (منطلق، ومستخرج). والأخرى: أنا لا نعلم في الكلام منفعولا، فنحمل هذا عليه. ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم: (مناجين)، ولو كانت زائدة لقيل: (مجانين) كما قالوا: (مجانيق) في جمع منجنيق لما كانت النون زائدة. وإذا لم يجز أن تكون الميم وحدها زائدة، ولا النون وحدها زائدة، ولا أن تكونا كلتاهما زائدتين، لم يبق إلا أن تكونا أصلين، وتجعل النون لاما مكررة، وتكون الكلمة مثل (حندقوق) ملحقة بعضرفوط))[3].

وقال أبو علي الفارسي في تفسير قول سيبويه: ((وكذلك منجنون. تقول: (منيجين)، وهو من الفعل: فعيليل)) الذي سلف ما نصه: ((النون الثانية في منجنون أصل، وليست بزيادة كما كانت التي في منجنيق زائدة. فمنجنيق رباعي، ومنجنون خماسي بمنزلة عرطليل، إلا أن الزيادة هنا واو وثم ياء. والذي علم منه أن النون الثانية من منجنون أصل أنها تثبت في التكسير في قولك: (مناجي، ومناجين)، ولو كان النون زائدا - أعني الثانية - لقلت في تكسيره (مجانين) كما قلت: (مجانيق)، فحذفتها. فالمحذوف من النونات الثالثة التي بعد الواو، حذفت هي مع الواولتمام التصغير

---

[1] الكتاب ٤/٢٩٢. وانظر النكت ٢/١١٦٩، شرح الشافية ٢/٣٥٤، المغني في تصريف الأفعال ٨٧.

[2] المنصف ١/١٤٥.

[3] السابق ١/١٤٥-١٤٦.

دونهما، فلزم أن يقال: (منيجن) كما تقول: (عريطل). فإن عوضت قلت: (منيجين)، وأنت في التعويض وتركه بالخيار؛ لأن الرابعة ليست برابعة))[1].

ويبدو أنه عنى بقوله (النون الثانية) النون الأولى التي هي ثانية في الكلمة، فيكون كلام ابن جني على وفقه. وعليه فإن قوله (منجنيق رباعي ومنجنون خماسي) معناه أن منجنيقا من لفظ (م ج ن ق)، ومنجنونا من لفظ (م ن ج ن)، فالنونان الأخيرتان أصل مكرر، وإن عدت إحداهما مزيدة بالتكرير للإلحاق. وربما أفهم ظاهر كلامه أن النونين الأخيرتين كلاهما أصل كما في برقعيد، وسلسبيل ونحوهما، فيكون المزيد في منجنون الواو فقط. ولكني أرجح الاحتمال الأول؛ لأنه لم ينقل عنه – فيما أعلم – قولا كهذا، و لم يذكر ذلك عنه تلميذه ابن جني.

وسار على قول سيبويه الذي تبعه عليه المازني والفارسي وابن جني جمهور النحاة. وإن تعرض أحدهم للقول الثاني من أقوال سيبويه فعلى سبيل ذكر المذاهب، أو تضعيف هذا القول لا أكثر في أغلب ما يرد عنهم. ومن أولئك: ابن السراج[2]، والأعلم الشنتمري[3]، وابن عصفور[4]، وابن الحاجب[5]، والرضي[6]، وجميع من ذكرها من أصحاب المعاجم كالأزهري، وابن سيده، وابن منظور، وغيرهم.

فما سر هذا الإجماع الذي يكاد يكون كليا على اختيار وزن (فعللول) من بين الأوزان المحتملة لهذا اللفظ؟ تلك الأوزان التي يصل عددها إلى أربعة عشر وزنا، وذلك بالنظر إلى أحرف الزيادة التي يشتمل عليها اللفظ. وفيما يلي جدول يبين الأوزان المحتملة له:

---

[1] التعليقة ٣/٢٩٤-٢٩٥.

[2] الأصول ٣/٢١٦.

[3] النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١٧٠.

[4] الممتع ١/٢٥٥-٢٥٦.

[5] الشافية ص ٧٣-٧٤.

[6] شرح الشافية ٢/٣٥٤.

الرقم	م	ن	ج	ن	و	ن	الوزن	نوع البنا
١	٠	٠	٠	٠	+	+	فعللول (إحدى النونين زائدة)	رباعي
٢	٠	٠	٠	٠	+	٠	فعللول (النون المكررة أصل)	خماسي
٣	+	+	٠	٠	+	٠	منفعول	ثلاثي
٤	٠	٠	٠	+	+	٠	فعلنول	رباعي
٥	٠	٠	٠	٠	+	+	فعللون	رباعي
٦	٠	٠	٠	+	+	+	فعلنون	ثلاثي
٧	٠	+	٠	٠	+	+	فنعلون	ثلاثي
٨	٠	+	٠	+	+	٠	فنعنول	ثلاثي
٩	٠	+	٠	٠	+	+	فنعلول (إحدى النونين زائدة)	ثلاثي
١٠	٠	+	٠	٠	+	٠	فنعلول (النون المكررة أصل)	رباعي
١١	+	٠	٠	٠	+	+	مفعلون	ثلاثي
١٢	+	٠	٠	٠	+	+	مفعلول (إحدى النونين زائدة)	ثلاثي
١٣	+	٠	٠	٠	+	٠	مفعلول (النون المكررة أصل)	رباعي
١٤	+	٠		+	+	٠	مفعنول	ثلاثي

٠ حرف أصلي

+ حرف زائد

وواضح من الجدول أن حرف (الجيم) لم يرد إلا أصليا في جميع الاحتمالات. وأن (الواو) لم ترد إلا زائدة في جميع الأوجه المحتملة في الوزن. وسبب ذلك واضح جدا، وهو أن الجيم ليست من أحرف الزيادة العشرة؛ فإذن لا بد من عدها أصلية. ولا سبب لذلك غير هذا؛ إذ لم ينظر فيه إلى أصل المادة، حتى يخرج الجيم في الأصول أو يدخل فيها. ولو دخلت الجيم في الحروف الزوائد لتضاعف عدد الأوجه المفترضة لوزن اللفظ؛ إذ كان يدخل فيه مثل (مفجعون، فنجعول،.. إلخ). ولو دخلت الواو في الأصول لكان منها مثل (منفعلن، منفنعل، ... إلخ).

أما الأوجه الواردة في الجدول السابق فإن الوجه الأول هو اختيار جمهور العلماء، كما أسلفنا.

وأما الوجه الثاني، وهو أن تكون الكلمة خماسية الأصل، والنونان الأخيرتان كلاهما أصل، وألا تعد اللام مكررة فتكون إحدى النونين زائدة، فهذا الوجه مخالف لما قبله من حيث الاعتداد بالنونين أصلين. وقد استُبعد هذا الوجه عندهم لاعتقادهم جميعا بأن اللام إنما تُكَرَّر في مثل هذا مزيدة. فكلما رأوا تكريرا كهذا قالوا: إن أحدهما مزيد للإلحاق بما هو على زنته وحرفاه الأخيران غير متماثلين. فمنجنون وعرطليل كُرِّرت فيهما لام الكلمة للإلحاق بعضرفوط وبرقعيد على الترتيب، وجلبب وشملل ملحقان بدحرج. وسيأتي في مبحث الإلحاق أن ذلك غير قاطع؛ فلذلك يبقى هذا الوجه من الأوجه المحتملة، ولا وجه للقطع باستبعاده. وقل مثل ذلك في الوزن العاشر والحادي عشر.

والثالث: وهو (منفعول)، هو قول ضعّفه النحاة. والسبب في تضعيفه هو أن الميم والنون من أوّله كلاهما عدتا زائدتين، وهو أمر ينفيه قانون الحمل على النظير؛ إذ لم يُجمع بينهما زائدتين أولا في غير الاسم الجاري على الفعل نحو (منطلق، ومنكسر) وشبههما. وعندي أن ذلك غير قاطع فيها؛ لما مر في توهين قاعدة الحمل على النظير، ولأنه لا يُسْتَنكر ارتجال اسم بالتأليف بين مجموعة من الحروف لمسمًّى ما على غير مثيل له في الأبنية. وآية ذلك كثرة أبنية الأسماء، حتى لم يستطع سيبويه إحصاءها، فاستدرك عليه، ثم استُدرك على المستدركين، وهكذا.

والرابع: (فعلنول) باحتساب النون الثانية والواو مزيدتين، فتكون الكلمة رباعية من (منجن). أما الواو فلا خلاف في زيادتها. فيكون المنع خاصا بزيادة النون في هذا الموضع. إذ لا تطرد زيادتها إلا ثالثة في الخماسي، وبعد الألف في الصفات نحو (سكران). قال ابن يعيش: ((فما جاءك منها فالنون فيه زائدة لكثرته، إلا أن يدل الدليل على خلافه. وما عداهما مما ذكر فهي فيه أصل، إلا أن يقوم الدليل على خلافه لقلته وندرته))[1]. فواضح أن المانع إنما هو لدليل الحمل على

---

[1] شرح الملوكي ١٨٦.

النظير، بدليل تحديد الزيادة في الموضعين للكثرة، ونفي ما عداهما للقلة والندرة. وقال الرضي أيضا: إن وزن فعلنيل – ومثله بالطبع فعلنول – نادر[1].

وهكذا في بقية الأوزان، عدا وزن (فنعلول)، وطبقه وزن (فنعليل) لأن في المنجنون لغة أخرى هي منجنين، وهو الوزن الذي قال به سيبويه في قوله الثاني. وقد نقل عن العرب لفظ على زنته هو عنتريس. لكنه وزن لم يختره أكثرهم، كما سلف. وأما الأوزان التي افترض فيها زيادة الميم فرفضت عندهم بدليلين: أحدهما دليل النظير. والآخر قاله الرضي: ((لم يجئ (جن) في منجنين كما جاء (جنق) في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد))[2].

ونعود الآن لما اختاره الزمخشري من بين الأوزان المعروضة في الجدول على ضوء قوله: إن منجنونا رباعي فيه زيادتان مفترقتان، أي: يفصل بينهما شيء من الأصول. فلا بد إذن أن يكون واحدا من الأوزان ذات الأرقام: (١،٤،٥،١٠،١٣)، وهي على الترتيب: (فعللول، فعلنول، فعللون، فنعلول، مفعلول)؛ لأنها الأوزان الرباعية. فإذا حددنا ما فيه زيادتان مفترقتان لم نجد فيها إلا: (فنعلول، ومفعلول) اللذين لم تعدّ فيهما اللام مكررة للزيادة، بل هما أصلان.

أما الأول فهو يشبه قول سيبويه الثاني بزيادة النون الأولى، ويختلف عنه بالقول بأصالة النونين الأخيرتين، لا أن أحدهما مزيدة. وأما الثاني فلم يقل بزيادة الميم أحد منهم، كما لم يقل بأصالة النونين أحد أيضا. فالأقرب أنه أراد الأول المشابه لقول سيبويه من وجه، ومخالف له من وجه آخر.

وهو على هذا قول متفرد من قبل القول بأصالة النونين الأخيرتين؛ إذ لم أجد اللام المكررة بغير فصل، أو مكررة مفصولة بزائد، إلا عدت أحدهما زائدة، على الخلاف المشهور في تحديد الزائد منهما. وذلك نحو (قعدد، رمدد، شملل، جلبب، اقعنسس، عرطليل، خنفقيق.. إلخ). اللهم

[1] شرح الكافية ٢/٣٥٢.

[2] السابق ٢/٣٥٣.

إلا ما يشعر به كلام الفارسي المتقدم. وهذا المذهب لا يوجد ما يقطع بنفيه، فهو من الوارد غير المستبعد.

ولقد فهم صدر الأفاضل الخوارزمي كلام الزمخشري على أنه اختيار لمذهب سيبويه، فقال: ((ولا تخلو من أن تكون: مفعلول، أو منفعول، أو فنعلول، أو فعللول، والأولان ليسا من أبنيتهم، فكان فنعلول أو فعللول. وبهما قال سيبويه... وبالقول الأول أخذ شيخنا رحمه الله)). ثم لما رأى أن هذا لا يتفق مع قوله: إنه من الرباعي ذي الزيادتين المفترقتين استدرك قائلا: ((لكن فيه ثلاث زوائد: النون بين الفاء والعين، والواو، واللام الأخيرة التي هو نون، وهو في هذا القول من أبنية الثلاثي المزيد فيه))[1].

واستشكل ابن الحاجب قول الزمخشري هذا، ولم يجد له تخريجا مناسبا، فقال إن النص ربما لحقه التحريف، حيث قال: ((ومنجنون وقع في هذا الفصل، وليس هو موضعه؛ لأنه ليس من الرباعي، وليس فيه زيادتان مفترقتان؛ لأنك إن قدرت الميم أصلية، وهو الصحيح، فنونه الأولى، والواو، والنون الأخيرة زوائد، فيكون ثلاثيا، وليس فيه زيادتان مفترقتان. وإن قدرت الميم زائدة كان غير مستقيم لأنه يؤدي إن قدرت النون زائدة أيضا أو أصلا إلى مثال ليس في الأسماء، وهو مفعلول أو منفعول، ويكون بعد ذلك ثلاثيا، وفيه زيادتان مجتمعتان. والظاهر أنه تصحيف لمنجنيق؛ فإنه من هذا الفصل، وهو بمعنى منجنون وموافق له في أكثر الحروف))[2].

وقد اتضح مما سبق أن ما نفاه النحاة من الأوزان المحتملة لم ينتف أكثره إلا بالأدلة المعول عليها في أحكامهم في تعيين الأصلي والزائد التي سبق الكلام فيها. وإذا عرفت أن أكثر هذه الأدلة لا يجوز القطع بالدلالة على شيء من ذلك بموجبه، وإذا لم تدل الدلالة القاطعة على أن أحد النونين الأخيرتين زائدة، فإن حكم الزمخشري بأنها من الرباعي لا يستحق كل هذا الإنكار، لا سيما أن الأصل – كما قرروا هم أنفسهم – أن يعد الحرف أصليا إلى أن تقوم الدلالة القاطعة على زيادته.

---

[1] التخمير ١٩٨/٣.

[2] الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٤/١.

٣– هناه

أصل الهاء في (هناه)

قال الزمخشري في إبدال الهاء من الألف: ((.. ومن الألف في قوله:

إن لم تروّها فَمَهْ

وفي (أَنَه)، و(حَيهله). وقوله:

وقد رابني قولها ياهناهُ

هي مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو في هنوات))[١].

فقال ابن يعيش: ((وأما قول امرئ القيس:

وقد رابني قولُها ياهنا ... هُ وَيْحَكَ أَلحقتَ شرًّا بِشَر

فهو مما اختص به النداء، ولم يستعملوه في غير النداء، كما قالوا: يالكاعِ، وياخباثِ، ولم يستعملوها في غير النداء. وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة. والجيد فيها أن الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة في (هَنُوك)، و(هَنَوَات) في قوله:

على هَنَوَاتٍ شأنُها متتابع

كان أصلها: هَنَاوٌ، فَعَالٌ منه، فأُبدلت الواو هاء. وصاحب هذا الكتاب يشير إلى أن الواو لما وقعت طرفا بعد ألف زائدة قلبت ألفا، والهاء بدل من تلك الألف))[٢]اهـ.

ومما لا شك فيه أنه قد أحاط بهذه الكلمة من الإشكالات والصعاب ما جعل الناس يختلفون في هائها الأخيرة، كما قال الشارح. وقد عبَّر عن قدم الخلاف فيها ما رواه ابن السراج من اختلاف متقدمي النحاة في هذه الهاء[٣]. ذلك أنها وقعت طرفا بعد ألف، وتحركت بالضم في الغالب، وحركها بعضهم بالكسر. وغلب على ظاهرها أنها من (هنو) وسقطت منها الواو وظهرت فيها الهاء. واختصت بالنداء كلكاع وخباث وفساق ونحوها، وخالفتها من حيث ضم الهاء. كل ذلك أدى إلى الاضطراب في رد هذه الهاء إلى أصل ما مقبول في القياس.

---

[١] المفصل ٤٣٨.

[٢] شرح المفصل ١٠/٤٣-٤٤.

[٣] انظر الأصول ١/٣٤٧-٣٤٨.

والمشهور من مذاهب المتقدمين في هذه المسألة خمسة أقوال: أحدها للكوفيين وبعض البصريين، وهو أنها مزيدة، وحذفت لام الكلمة. والأقوال الأربعة الأخرى لسائر البصريين؛ لأنهم اختلفوا على أقوال: أحدها أنها أصل، فهي لام الكلمة. والثاني: أنها مبدلة من الواو. والأصل: هناو، ثم أبدلت الواو هاء. وهو اختيار ابن يعيش. والثالث: أن الواو لما وقعت طرفا بعد ألف زائدة أبدلت همزة على حد (سماء)، ثم أبدلت الهمزة هاء. وقد يعبر بعض هؤلاء عن هذا المذهب بقولهم: إنها أبدلت ألفا ثم التقى ألفان فقلبت الألف همزة، فكأن من قال: إن الألف أبدلت هاء، ذهب إلى إبدالها هاء مباشرة، وقد يجوز أنه أراد القلب همزة ثم هاء. وهو اختيار الزمخشري. والرابع: أنها هاء السكت[1].

أما القول الأول فينسب إلى الفراء وسائر الكوفيين، وإلى الأخفش وأبي زيد الأنصاري من البصريين، نص على ذلك ابن الشجري. ويبدو أنه يلتقي مع القول الأخير الذي جعله ابن الشجري لبعض البصريين قولا على حدته، وهو عد الهاء للسكت. ذلك لأن جعل الألف والهاء مزيدتين يقتضي أن تكون الكلمة في الأصل (هن) المحذوفة اللام، وأصلها (هنو)، فلم ترد إليها اللام، بل لحقتها الألف والهاء في النداء على حالها. قال الرضي في تفسير هذا الرأي: ((ومنه (ياهناه) للمنادى غير المصرح باسمه، تقول في التذكير: ياهن وياهنان وياهنون، وفي التأنيث: ياهنت وياهنتان وياهنات. وقد يلي أواخرهن ما يلي المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: ياهناه، بضم الهاء في الأكثر، وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب. وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا، مع أنها في الأصل هاء السكت، قال:

يا مرحباهُ بحمارٍ ناجيه

وقال:

ياربِّ ياارباه إياك أسل

عفراء يارباهُ من قبل الأجل

---

[1] انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٨-٣٣٩، شرح ابن القواس ٢/١٠٨٠، شرح الجمل ٢/١٠٥، الصحاح (هنو)، اللسان (هنا).

في حال الضرورة. هذا قول الكوفيين وبعض البصريين))[١] . فمن الواضح أن من جعلها زائدة قصد أنها هاء السكت التي تزاد في المندوب بعد الألف لخفاء الألف، وإن فارقتها هنا من حيث تحريكها في الوقف والوصل من غير ضرورة، وحركت تلك في الوصل للضرورة.

ويبدو أن بعض الأئمة لم يحمل كلام هؤلاء على زيادة الألف، وأنها كألف الندبة، بل جَعَلَ مذهبهم زيادة الهاء فقط. أما الألف فإنها مبدلة من لام الكلمة، أي من الواو الأصلية، فلم تحذف هنا، بل رُدّت كما ردت في (هنوات). قال الشارح في شرح الملوكي: ((وقد ذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف في الوقف؛ لخفاء الألف، كما لحقت الندبة في نحو (وازيداه)، وحركت تشبيها بالهاء الأصلية. ويحكى هذا القول أيضا عن أبي الحسن. والألف عندهما بدل من الواو التي هي لام الكلمة))[٢].

وقد تباينت آراء العلماء في وجاهة هذا القول. فحين يرى ابن يعيش أن ادعاء زيادة الهاء وأنها للسكت من أضعف الأقوال وأوهاها؛ ((من قبل أن هاء السكت إنما تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد لا ساكنة ولا متحركة. ولذلك رُدّ قول المتنبي:

واحرّ قلباهُ ممن قلبه شبم

لكونه أثبت هاء السكت وحركها))[٣]، يرى الرضي أن لهذا القول ما يقويه من جهات عدة، فقال: ((ومجيء الكسر في (هناهٍ) يقوي مذهب الكوفيين. وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء. وأيضا لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا، على ما حكى الأخفش، نحو: ياهناهُ، وياهناناهُ، وياهنانيه، كما مر في المندوب))[٤].

أما القول بأن الهاء لام الكلمة – وتكون على هذا أصلا، وليست زائدة ولا بدلا من أصل- فقد أجمع أكثرهم على رده. كما أجمعوا كذلك على علة الرد، وهي قلة باب (سلس، وقلق). ولم يُنْسَبِ المذهبُ إلى أحد بعينه، لكنه عُزِيَ كثيرًا إلى بعض البصريين. ويبدو أنه مذهب لبعض

---

[١] شرح الكافية ٣/٢٦١-٢٦٢.

[٢] شرح الملوكي ٣١٠.

[٣] السابق ٣١٠.

[٤] شرح الكافية ٣/٢٦١-٢٦٢.

قدمائهم، قال ابن السراج: ((ومما لحقته الزيادة من آخره فقولهم: يانومان، وياهناه. وقال بعض المتقدمين في النحو: هو (فَعَال) في التقدير، وأصله (هن)، فزيد هذا في النداء، وبني هذا البناء. ويلزم قائل هذا القول أن يقول التثنية: (ياهناهان[1] أقبلا)، ولا أعلم أحدا يقول هذا))[2]. وبين أن ابن السراج يضيف سببا آخر لرد ادعاء أصالة الهاء، غير قلة باب المضاعف، هو أنه لم يسمع (ياهناهان). فهو ممن يقوي مذهب القول بزيادة الهاء؛ يدل على ذلك تصريحه بالزيادة في آخره. ويؤكد ابن السراج ذلك بقوله في موضع آخر: ((وقالوا:من قال (ياهناهُ) و(ياهناهِ) بالرفع والجر، من رفع توهم أنه طرف للاسم، ويكسر لأنه جاء بعد الألف))[3]. ومعنى ذلك أن الهاء ليست من بنية الكلمة، بل زائدة. وكان ينبغي أن تكون ساكنة، لكن المتكلم ضمها؛ توهما أنها آخر الكلمة، تبنى على الضم كما يبنى آخر المنادى، وهذا لغة الأكثرين. أما من كسر الهاء فإنه رآها بعد الألف فحركها كما تحرك نهايات الكلمات بعد الألف الساكنة.

وأما من مذهبه أنها مبدلة من أصل فعندي أن الخلاف بين من قال: إنها مبدلة من الواو - كابن يعيش - ومن جعلها مبدلة من الهمزة أو من الألف - كالزمخشري - ليس خلافا جوهريا. إذ يتفق جميعهم على عدم الزيادة، وعلى أنها ليست هاء السكت، وعلى أنها مبدلة من الأصل. ويختلف كل فريق عن الآخر بما اطمأنّ إليه من طرق القياس التي سلكها؛ لأن من ذهب إلى إنكار أن تكون الهاء مبدلة من الواو، ومال إلى اختيار أن تكون المبدلة الألف أو الهمزة، قد استَسْهَلَ في القياس إبدالَ الواو المتطرفة بعد ألف زائدة همزة لا هاء، ثم راح يلتمس من القياس أيضا ما يسوغ قلب الهمزة هاء. ولهذا شبهوا قلبها هنا بقولهم في (إيّاكَ): هِيّاكَ[4]. أما من اختار قلبها هاء من أول الأمر فقد ثبت عنده أن لام الكلمة واو ثبوتا لا شك فيه؛ لوجودها في (هنوات)، فلما كان الظاهر هنا في مكانها الهاء حكم بإبدال الهاء من الواو. وقد استدل بعضهم على إمكان عدها مبدلة من الواو هنا، وإن لم تبدل الواو هاء في غير هذه الكلمة، بأن الهاء قد أبدلت واوا في كلمات، فكما أبدلت الهاء واوا جاز أن تبدل الواو هاء أيضا[5].

---

[1] في الأصول المطبوع: (ياهنانان) وهو تحريف، صوابه ما أثبت.

[2] الأصول ١/٣٤٧-٣٤٨.

[3] الأصول ١/٣٧٤.

[4] انظر شرح الملوكي ٣١١، شرح الكافية ٣/٢٦١-٢٦٢.

[5] انظر المسائل الحلبيات ٣٤٨.

ولما تعددت المذاهب، ووجد لكل مذهب ما يعضده من القياس بوجه ما، حار بعض النحلة بين أكثر من مذهب منها، أيها يختار؟ فقال بعضهم بقول حينا و لم يمنع في الوقت نفسه قولا آخر، ومال إلى أحد المذاهب في موضع وذهب إلى ترجيح غيره في موضع آخر حينا آخر.

فالفارسي مثلا يجعل في أحد كتبه قولين من الأقوال المشهورة في المسألة مقبولين كلاهما، ويقول: ((وكلا الأمرين مذهب عندي)). وأحد القولين اللذين أجازهما: عد الهاء أصلية، وأن ذلك لغة فيها، كما قيل: سنة وسنوات، وقيل: سنهاء لما أصابته سنة الجدب. وأثبت أبو علي أن قلة باب (سلس وقلق) حتى في غير حروف الحلق مما يقتضي أن يكون التضعيف في الحلقي أقل، لا يمنع من تجويز ذلك فيه. والقول الآخر: أن تكون الهاء بدلا من الواو[1]. ثم ترى أبا علي في كتاب آخر يوجب ألا تحمل هذه اللفظة على باب (سلس وقلق)، وينفي أن تكون الهاء لحقت في الوقف ثم حركت، ويجزم بأنها مبدلة من الواو لا غير[2].

ويذهب السيرافي إلى أن (يا هناه) في معنى (ياهن). وأصل هن: هَنْوٌ أو هَنَوٌ. وبناؤه على (فَعَال) فصار: هناه، على نحو ما استعمل فلان وفُلُ في معنى واحد على بناءين، وإن كان أصلهما ومعناهما واحدا)). ثم يذكر مذهب من جعلها هاء الوقف في الأصل، ثم كثر ذلك في كلامهم حتى صارت الهاء كأنها أصلية. و لم يعلق بشيء، فكأنه لا يرى مانعا من قبول هذا المذهب[3].

ويذكر ابن جني في المسألة في أكثر من موضع من سر الصناعة مذهبه الذي ارتضاه، وهو جعل الهاء بدلا من اللام التي هي لام الكلمة[4]. لكنه قال في أحد هذه المواضع: ((ولو قال قائل: إن الهاء إنما هي بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألف (هناه)؛ إذ أصله: هناو، ثم صار (هناا) كما أن أصل عطاء: عطاو، ثم صار بعد القلب (عطاا) ...فلما صار (هناا) والتقت ألفان كره اجتماع الساكنين، فقلبت الألف الآخرة هاء، فقالوا: هناه، كما أبدل الجميع من ألف

---

[1] المسائل العضديات ٣٠-٣٢.

[2] انظر الحلبيات ٣٤٧-٣٤٨.

[3] شرح السيرافي المخطوط ٣/٤٣.

[4] انظر سر الصناعة ١/٦٥-٦٦، ٢/٥٦٠-٥٦٢.

(عطاا) الثانية همزة؛ لئلا يجتمع ساكنان – لكان قولا قويا، ولكان أيضا أشبه من أن يكون قلبت الواو في أول أحوالها من وجهين: أحدهما: أن من شريطة قلب الواو ألفا أن تقع طرفا بعد ألف زائدة، وقد وقعت هنا كذلك. والآخر: أن الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو، بل هما في الطرفين؛ ألا ترى أن أبا الحسن ذهب إلى أن الهاء مع الألف من موضع واحد، لقرب ما بينهما. فقلب الألف إذن هاء أقرب من قلب الواو هاء))[١].

وقد يكتفي آخرون بذكرِ ما من المذاهب في المسألة يختارون. فَمِمَّن قال بقول أكثر البصريين، وهو أن الهاء مبدلة من الواو، غير من سلف ذكرهم: عبدالقاهر الجرجاني[٢]، وعلي بن فضال المجاشعي[٣]، وابن عصفور[٤]، وآخرون[٥].

وممن اختار جعلها مبدلة من الهمزة ابن الشجري في أماليه[٦]. وممن نص على أنها بدل من الألف، وأنها لم تبدل همزة قبل قلبها هاء، صدر الأفاضل في شرح المفصل[٧].

وممن مال إلى جعلها هاء الوقف وحركت في الوصل: ابن مالك[٨]، والمالقي[٩].

تلك هي المذاهب المشهورة في المسألة، المتداولة في كتب النحو، وهي مذاهب قد أُثرت عن النحاة منذ العهود الأولى للدراسة النحوية. ثم ظهر بعد في المسألة مذهبان آخران: أحدهما لأبي البقاء العكبري، وهو أن (هن) أضيف إلى ياء المتكلم، فصارت: هَنِي، مثل أبي، ثم نودي فأبدل من

---

[١] سر الصناعة ٢/٥٦٠-٥٦٢.

[٢] انظر التخمير ٤/٣٦١.

[٣] شرح عيون الإعراب ٢٦٨-٢٧٠.

[٤] الممتع ١/٤٠١

[٥] انظر الصحاح (هنو)، اللسان (هنا)، شرح العكبري على ديوان المتنبي ٣/٣٦٢-٣٦٣، اللباب ٢/٣٤٥.

[٦] أمال ابن الشجري ٢/٣٣٨-٣٣٩.

[٧] التخمير ٤/٣٦٠-٣٦١.

[٨] شرح عمدة الحافظ ١/٢٩٣. وانظر الهمع ٣/٦١، الأشموني ٣/١٢٤.

[٩] رصف المباني ٤٦٣-٤٦٤.

وأما عدها بكمالها صوتا لا يقبل الحديث في تصريفه فَيَرِدُ عليه أن الكلمة مستعملة في غــــير النداء استعمال الأسماء المتمكنة، منقوصة وغير منقوصة. إلا أن يقال: إنها خرجت هنا إلى استعمال مخصوص جامدة غير متصرفة؛ لأداء معنى مخصوص هو التصويت في النداء.

٤- تعزية

الكسرة فتحة وأبدلت الياء ألفا، إما لالتقاء الساكنين، وإما لتحركها وانفتاح ما قبلها. قال: ((وهذا شيء لم أجده عنهم، وهو قياس قولهم في نظائره))[١] . وهو رأي استند فيه أبو البقاء إلى تأويل النحاة في نحو (يا أبتا) و(يا حسرتا) ونحو ذلك مما هو مشهور في باب المنادى. ولهذا قَوَّى رأيه غير المسبوق هنا بما سبقه إليه النحاة في نظيره.

والمذهب الآخر: لباحث معاصر، وهو أن (يا هناه) بكمالها صوت يقصد به التصويت للتنبيه، فلا شأن لنا إذن بالبحث في أصالة شيء منه أو زيادته؛ لأن ذلك مما لا يدخل في الدراسة الصرفية. وقد استند الباحث في دعواه إلى ما ذكره الجرجاني[٢] من أن المقصود بالهاء في آخر هناه ونحوها التصويت[٣].

وعندي أن أقرب المذاهب وأسهلها رأي أبي زيد الأنصاري ومن قال بقوله، سواء عددت الألف والهاء مزيدتين، فالأصل: ياهن، أم عددت الألف لام الكلمة والأصل: ياهنا، ثم زيدت الهاء التي هي في الأصل للسكت، وحركت في الوصل لكثرة مجيئها في درج الكلام. وذلك لأن المعهود في الكلمة في غير النداء (هن) و (هنا)، ولا يستنكر أن يزاد عليها الألف والهاء كما في (وازيداه) أو الهاء إن كانت منتهية بالألف؛ لأن الغرض من ذلك التصويت. ولا يستنكر أيضا أن تحرك الهاء وألا تحذف؛ لأنها مقصودة في هذه الكلمة، وحذفها يذهب منه الغرض. ثم إن إبقاءها في الوصل لا يلبس. ولذلك صح أن يقال: إنه توهم أنها من أصل الكلمة[٤]. فإن كان قصد من جعلها أصلا أنها عُدّت في استعمال هذه الكلمة كالأصل، فأُبقيت وحُرّكت في الأصل، فمقبول عندي.

أما قول من قال: إنها مبدلة، سواء جعلت بدلا من واو أم من ألف أم من همزة، فتكلُّفٌ لم يُلْجِئْ إليه إلا التعلّق بالقياس من غير حاجة إلى ذلك. وكذلك قول العكبريّ السالف.

---

[١] اللباب ٢/٣٤٥. وقد ذهب أبو البقاء إلى مثل ذلك في تأويل قول المتنبي: (واحر قلباه) في شرحه على الديوان ٣/٣٦٣.

[٢] انظر المقتصد ٢/٧٦٢.

[٣] اعتراضات ابن يعيش على النحاة ٨٣٥.

[٤] راجع مبحث التوهم من هذا البحث ص٤٥.

المحذوف من (تعزية)

قال الزمخشري في مبحث المصادر: ((وقالوا فيما اعتلت عينه من (أفعل) واعتلت لامه من (فَعَّلَ): إجازة، وإطاقة، وتعزية وتسلية، معوضين التاء من العين واللام الساقطتين))[1].

فقال ابن يعيش: ((وكلام الشيخ يصرح فيه بأن المحذوف اللام. وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوجه عندي؛ لأن اللام باقية في الصحيح من نحو تكرمة، فكذلك يكون في المعتل))[2].اهـ.

ومعلوم أن ما تمسك به ابن يعيش هنا مذهب عامة النحاة. قال سيبويه في لزوم تاء العوض في نحو (تعزية) وأنه لا يجوز حذفها: ((وأما (عزيت تعزية) فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه؛ لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين ... ولا يجوز الحذف أيضا في (تجزئة) و(تهيئة)؛ لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو))[3]. فواضح أن قوله: إنهم لا يجيئون بالياء في شيء منها، وقرنه تعزية بتجزئة يدل على أنه يحذف الياء، لا لام الكلمة. فوزنها عند سيبويه (تفعلة) بلا شك.

وزاد نص سيبويه هذا وضوحا شرح أبي علي لهذا الموضع من كتاب سيبويه، حيث قال: ((قوله: (بالياء)، يريد: التي تلحق في (تفعيل) مصدر (فَعَّلْتُ)، لا يجيئون بها في المعتل اللام، لا يقولون: تعزيا، وما أشبهه، كما يقولون: تعظيما. فصارت هذه الهاء في (تعزية) ونظائرها عوضا من ياء تفعيل))[4].

وقال السيرافي: ((وقد قال سيبويه في باب المصادر: إن (فَعَّلْتُ) إذا كان لام الفعل منه همزة فهو بمنزلة مالام الفعل منه ياء، فينبغي أن يجيء على تَفْعِلَة))[5].

---

[1] المفصل ٢٦٦.

[2] شرح المفصل ٥٨/٦.

[3] الكتاب ٨٣/٤.

[4] التعليقة ١٤٢/٤.

[5] شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المطبوع) ٣٤٣/٢.

وقد سار على جعل المحذوف في تعزية وتسلية وتزكية ونحوها الياء - فوزنها حينئذ تَفْعِلَة - جمهورهم والسواد الأعظم منهم، كالمازني[١]، وابن المؤدب[٢]، وابن جني[٣]، وغيرهم[٤].

وقد تأملت فيما استدل به ابن يعيش على أن المحذوف الياء لا لام الكلمة، وهو بقاء اللام في الصحيح من نحو (تكرمة)، وفيما يمكن أن يكون سببا في عدم اعتداد الزمخشري به دليلا قاطعا على جعل المحذوف في المعتل الياء أيضا، مع قوة هذا الدليل. وأنعمت النظر فيما ترجح عند الزمخشري في المحذوف من نحو (إجازة)، لعلي أجد فيه سببا مقنعا لاختيار الزمخشري هذا.

أما الاستدلال ببقاء اللام في الصحيح نحو (تكرمة)، والاستدلال بمشابهة المهموز اللام كتجزئة لمعتلها كتعزية، فمع وضوح ذلك وقوته ليست المشابهة تامة بين معتل اللام وغير المعتل. أما الصحيح فمعلوم أن بابه التفعيل، بإثبات الياء وعدم التعويض. وأما المهموز اللام فمع أنه سبق قول سيبويه: إنه كالمعتل لا يكون فيه إلا حذف الياء والتعويض، قد اعترض على قوله هذا المبرد، فقال: ((الإتمام على (تفعيل) فيما كان مهموزا أجود وأكثر، فتقول: هنأته تهنيئا وتهنئة. هذا قول أبي زيد وجميع النحويين))[٥]. بل قد جهد أبو علي في البحث عما يوفق بين قولي سيبويه والمبرد، فخلص إلى صحة ما قاله المبرد، أما سيبويه فعنده أنه لم يُرِدْ ما قال المبرد من الإتيان بالمصدر على التمام، وإنما أراد أنه لا يجوز حذف التاء من الناقص من (تَفْعِلَة) كما جاز في (إقام)؛ لا تقول: جزأته تجزئا، وهنأته تهنئا[٦]. فكأن الزمخشري رأى فرقًا بين ما حُكم فيه بأن المحذوف لام الكلمة وما ظهر فيه أن المحذوف الياء، وهو لزوم الحذف والتعويض في معتل اللام وعدم اللزوم في الصحيح والمهموز.

---

[١] انظر المنصف ١٩٦/٢.

[٢] انظر دقائق التصريف ١٦٠-٣٣٠.

[٣] انظر الخصائص ٣٠٤/٢، المنصف ١٩٦/٢.

[٤] انظر مثلا: شرح الشافية ١٦٥/١.

[٥] النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٦٢/٢.

[٦] انظر المخصص ٣١٦/٤، النكت ١٠٦٢/٢، شرح الشافية ١-١٦٤.

وأما ما اختاره الزمخشري في المحذوف من نحو (إجازة)، فهو مذهب الأخفش. ذلك أنه صرح هنا بأن المحذوف فيها عين الكلمة. ومعلوم أن مذهب الأخفش في هذه المسألة نظير مذهبه في المحذوف من نحو (مقول) و(مبيع)، في مقابل رأي الخليل وسيبويه، حيث جعلا الزائد محذوفا؛ لأنه عندهما أولى بالحذف من الأصلي. قال المازني: ((وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس))[١]. وقال ابن جني في وصف قوة قول الأخفش هذا: ((وقوله هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه))[٢].

ولعل الزمخشري بميله إلى رأي الأخفش هذا قد رأى أن من الحجج المسوقة لتقوية مذهبه ما يقوي القول بحذف اللام في (تعزية). فمنها أن حذف ما ليس لمعنى أولى من حذف الحرف الدال على معنى؛ لقصد الإبقاء على دلالته. ومنها أن إعلال الحرف بالقلب في الفعل يشجع على إعلاله بالحذف في الاسم. فإذا قيل: إن مذهب الأخفش يقتضي حذف الأول من الحرفين المختلَف في تعيين المحذوف منهما، فكان ينبغي أن يحذِفَ الزمخشريُّ الأوّلَ من الحرفين هنا، وهو ياء التفعيل، أمكن أن يجاب عنه بأن هذا الأصل مراعى فيه أن يكون الحرفان ساكنين[٣]، وليسا كذلك هنا، بل الأول ساكن والثاني تتعاقب عليه حركات الإعراب، فحصل الفرق. ثم إن القول بإثبات الياء وحذف لام الكلمة – واوا كانت أو ياء – فيه سهولة من قبل أن ما قبل التاء ياء دائما. فمع أنه لا مفر من قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها، ومع أن القول بحذف لام الكلمة يقتضي القول بقلبها قبل حذفها، وهو ما يجعل خطوات التغيير الافتراضية كما هي، يصير جعل اللام محذوفة هو الأقرب من حيث الظاهر، وإن تساوى بالحذفين عدد الخطوات المتصورة.

هذا ولم يحظ مذهب الزمخشري بما حظي به مذهب سيبويه ومتابعيه من الاستحسان والقبول، ولا بما لقي مذهب الأخفش الذي اختاره هو – كما مر – من التأييد. وسبب ذلك ما ذكره الشارح من وضوح إبقاء اللام في نحو (تكرمة). وكذلك لأن ياء التفعيل حرف مد لا يتحرك، فلما لحظ أن الياء في (تعزية) متحركة حكم بأن المحذوف هو المدة، فلو حذفت الثاني لزم

---

[١] المنصف ٢٨٨/١.

[٢] السابق ٢٨٩/١.

[٣] انظر شرح الملوكي ٣٥٢.

منه تحريك المدة لأجل التاء[1]. فلما وضح عند النحاة ما سلف لم يلتفتوا إلى ما يمكن أن يُعَدّ مسوِّغا – بحسب أصولهم – لقبول القول بحذف اللام مما سلف، وهو ما أرجّح أنه وراء قول الزمخشري هذا. ولذلك لم أجد ممن سبق الزمخشري قد ذهب إلى ما ذهب إليه. ولا تكاد تجد أحدا ممن بعده صرح في المحذوف بما صرح به. فهذا القول من أقوال الزمخشري الأصيلة؛ إذ لم يتأثر – فيما أعلم– بأحد ممن سبقه في تبني هذا الرأي. واستحق هذا المذهب أيضا أن يبقى فيما بعد منسوبا إليه وحده؛ لعدم تأييد الخالفين له.

ومع ظهور ما يرجح رأي سيبويه يبقى لرأي الزمخشري ما لا يقطع ببطلانه، ولا ينفي نفيا تاما ما ذهب إليه. ذلك أن حذف أحد المتجانسين إن استمر كهذا الاستمرار في مثل هذه البنية لم ينتف انتفاء تاما عد أي واحد منهما محذوفا والآخر مبقى. وآية ذلك قول المازني في وصف القولين في حذف أحد الساكنين من نحو (إجازة): ((وكلا الوجهين حسن جميل))، كما مر؛ لأن لكل وجه منهما ما يجعله مُحْتَمِلًا، غيرَ مقطوع بنفيه. وليس تفضيل أحد الوجهين على الآخر إلا من باب اختيار الأقرب، وإن لم يبعد الوجهان.

وعندي أن في هذه المسألة وما شابهها من نحو اعتبار حذف عين الكلمة أو ألفها الزائدة في (إجازة)، ونحو حذف العين أو واو (مفعول) في نحو (مقول) و(مبيع)، دلالة واضحة على عدم قدرة الأصول المعتبرة في الحكم بالأصالة أو الزيادة على الوفاء بتحديد الأصلي والزائد في بعض الأبنية –كما في هذه الصيغة – تحديدا قاطعا.

---

[1] انظر شرح الشافية ١٤٦/١.

٥- قيام

وزن (قيام)

قال الزمخشري في وقوع الزائدين بين العين واللام: ((وبين العين واللام في نحو: كلاء وخطاف وحناء وجلواخ وجريال وعصواد وهبيخ وكديون وبطيخ وقبيط وقيام وصوام وعقنقل وعثوثل وعجول وسبوح ومريق وحطائط ودلامص))[١].

فاعترض ابن يعيش إيراد الزمخشري (قيّام) مع هذه الكلمات في هذا الفصل، فقال: ((والقيام بمعنى القيوم. وقرئ ﴿الحي القيام﴾. وذكره في هذا الفصل كالغلط؛ لأن هذا الفصل يتضمن اجتماع الزائدين، وأن يفصلا بين العين واللام. والقيام: فيعال، أصله: قيوام، فلما اجتمعت الواو والياء وسبق الأول منهما بالسكون قلبوا الواو ياء وأدغموا الياء في الياء. والصواب (القوام) بواو مشددة، على زنة فَعّال. إلا أنه كان يصير كالكلّاء، وقد ذكر هذا البناء))[٢].اهـ.

وقول ابن يعيش: إن ذكر (قيّام) في هذا الفصل كالغلط، يشعر بأنه غير متيقن أن الزمخشري قصد أن فيه فصلا بزائدين بين العين واللام. بل ربما سها عن هذا، أو أن صحة المكتوب في النسخة (قَوَّام) بالواو المشددة. لكن ورود كلاء قبل هذا يغني عن إعادة المثال بمشابه له وهو قوام. وهو ما يرجح أن المصنف قد اعتقد – غلطا – أن في قيام ما تضمنه الفصل. فتحصل في اعتراض ابن يعيش – على فرض أن الزمخشري قد عنى ما قال – شيئان: أحدهما: وزن (قيام)، أَفَيْعَال هو أم فَعّال؟ والآخر: أيصح التمثيل به في هذا الفصل أم لا؟ وعلى فرض أنه تحريف في النسخة عن (قَوَّام) يصير اعتراض الشارح على تكراره بما لا يُحتاج إليه فقط.

أما وزن (قيام) فقد نص أئمة النحاة على أن وزنه (فيعال) وعينه واو. قال سيبويه: ((..فمن ذلك ميّت وسيّد وقيّام وقيُّوم، وإنما الأصل: مَيْوِت، وسَيْوِد وقَيْوَام، وقَيْوُوم))[٣]. وقال أيضا: ((ومما

---

[١] المفصل ٢٨٨.

[٢] شرح المفصل ٦/١٢٧-١٢٨.

[٣] الكتاب ٣/٤٦٨.

قلبوا الواو فيه ياءً: ديّار، وقيّام، وإنما كان الحدُّ: قَيْوام، ودَيْوار. وقالوا: قَيُّوم، ودَيُّور، وإنما الأصل: قَيْوُوْم، ودَيْوُوْر؛ لأنهما بنيا على فَيْعَال وفَيْعُول))[١].

ونصّ المازنيُّ على ما نصّ عليه سيبويه، ومثّل لقلب الواو ياء بما مثّل به سيبويه، وهو ديّار وقيّام، وشبّههما كذلك بسيّد وميّت[٢].

وتابع المازني على قوله ابنُ جني في شرح كلامه. وأضاف إلى ذلك قوله: ((وأهل الحجاز يقولون للصوّاغ: الصيّاغ، فيبنونه على (فَيْعَال)، وأصله صَيْوَاغ))[٣]. وهذا يعني أن ليس في اختلاف اللغتين دليل على يائية العين عند من نطق بالياء المشددة وواويتها عند من نطق بالواو المشددة. ويبدو أن علّة ذلك عنده أنهما في اللغتين معا من (صاغ يصوغ)، فعينها في الحالين واو، وطريق إحدى اللغتين قلب العين، والأخرى إبقاؤها من غير قلب. وهو موافق لقول الفراء: ((وصورة القيّام (الفيعال) ... وأهل الحجاز أكثر شيء قولا للفيعال من ذوات الثلاثة مثل الصواغ، يقولون: الصياغ))[٤].

وهكذا سار جمهرة النحاة على عد (قيام) على زنة فيعال، وقلبت الواو ياء. واشتهر التمثيل بهذه اللفظة وبسيد وميت وديار لقلب الواو ياء إذا التقتا وسبقت إحداهما بالسكون المتأصل في كلمة واحدة. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر صنيع الصيمري[٥] وابن عصفور[٦] وغيرهما[٧].

وصنيع النحاة في الجزم بواوية العين مستند إلى أمرين: أحدهما أن المادة التي تدور عليها الاشتقاقات المرتبطة بمعناها هي القاف والواو والميم، ولا مدخل هنا للياء؛ فلا توجد مادة (ق ي

---

[١] السابق ٤/٣٦٧.

[٢] المنصف ٢/١٧.

[٣] السابق ٢/١٧-١٨.

[٤] اللسان (قوم).

[٥] التبصرة ٢/٨٢٥.

[٦] الممتع ٢/٥٠٦.

[٧] انظر البحر المحيط ٢/٦٠٨.

م) بهذا المعنى. ولولا ذلك ما انتفى الحكم بعدم اليائية؛ لأنه لا يمتنع مجيء مثل ذلك مما عينه الياء نحو (بياع). والأمر الآخر: أن كون العين المشددة ياء لا يقطع بعدم الواوية؛ لأن الواو إذا لقيت ياء وسكنت الأولى منهما قلبت ياء، بخلاف لو جاءت العين المشددة واوا، فيقطع عندئذ بالواوية؛ إذ لا تقلب الياء واوا في هذه الحال.

ويعضد ما ذهب إليه النحاة إجماع اللغويين على إيراد جميع تصرفات اللفظ في مادة (ق و م). و لم أجد من أورد (ق ي م) من أصحاب المعاجم.

ولهذا اعترض أيضا صدر الأفاضل على الزمخشري إيراده (قيام) هنا، كما صنع ابن يعيش، فقال: ((هو ليس في هذا الفصل؛ لأننا نتكلم فيما زيادته بين العين[1] واللام، والعين هـهنا بين الزيادتين؛ لأن أصله: قيوام، ومن ثم كان (قَيِّمٌ فَيْعِلًا))[2].

وعلى هذا يتضح أن ما أورده الزمخشري في مفصّله إما أن يدل على أنه يرى في (قيام) ما لم يره غيره من النحاة ولا اللغويين، فيعد بهذا متفردا بإجازة أن يكون في المادة (ق ي م)، فلا قلب في الكلمة، بل هي من مضعف العين، ووزنها (فَعّال). ويكون أيضا ممن اختار زيادة الثاني من حرفي التضعيف في نحو (فَعَّل) و(فَعَّال) وما شابههما، وهو رأي الأكثرين، ومنهم الشارح كما هو واضح من كلامه السابق. وإما أن يكون قد أورد قيّاما هنا غلطا. وإما أن يكون أراد قوّاما.

أما آخر الفروض فهو بعيد؛ لأنه تمثيل يستغنى عنه بما سبقه، ولأنه لم يلاصق مشابهه (كلاء)، حتى يقال: إنه عدد المثال للتوكيد، ولا سيما أنه بنى المفصل على الاختصار والإيجاز. والذي يزيد استبعاد حصول التحريف في النسخة التي شرحها ابن يعيش ما وُجد في النسخ الأخرى، كما سبق عند صدر الأفاضل الخوارزمي؛ إذ عارضه أيضا في هذا الموضع. وأما الاحتمال الذي قبله – أعني الغلط والسهو – فمع أن في كلام الزمخشري ما يشعر بالسهو والغلط؛ لأنه التزم في الأمثلة الإتيان بمثال واحد يختلف بوجه ما عن ملاصقة، قبله أو بعده، فكَلَّاء وخُطَّاف وحِنَّاء أمثلة لمفتوح الفاء

[1] في نص التخمير: بين النون واللام، وهو تحريف واضح.

[2] التخمير ١٧٥/٣.

ومضمومها ومكسورها، وهكذا، ثم أورد (قياما) مفتوحة الفاء مع (قبيط وصوام)، فدل ذلك على أنه ظنها منها، أقول: مع ذلك لا ينبغي أن نسلم من أول الأمر بالخطأ والنسيان، ما وجد لكلامه وجه يحمل عليه، ما دام المصنف قد أثبته في كتابه وحمل على عاتقه عهدته. فوجب إذن أن يناقش كلامه في ضوء الفرض الأول، وهو أنه ربما عنى أن قياما فعال لا فيعال، ولو لم يقطع بأن ذلك مذهبه حقيقة.

إن ما أثبته الفراء وابن جني ونقلاه عن بعض قبائل العرب، وهو قولهم في الصواغ: الصيلغ، وفي القيوم: القيام، وفيما نقله كثير من اللغويين في الأجوف الواوي نطقه بالياء، وفي اليائي نطقه بالواو في لغات القبائل العربية المختلفة، دليل على جعل بعض القبائل ما اشتهر في لغة الأكثرين أنه بالواو ياء لا واوا. فيجب ألا يستبعد إلزام بعض القبائل اللفظ أحد حرفي العلة في تصرفاته، فلا مدخل للواو فيما ثبتت فيه الياء في التصرفات المختلفة[1]. وقد أُلِّفَتْ كتبٌ فيما وردت فيه الواو في لغة والياء في لغة من لغات العرب[2]. ويدل على عدم استبعاد (فعال) في (قيام) أن الأئمة نصوا على أن قراءة ﴿الحي القيام﴾ التي أشار إليها الشارح لغة بعض العرب[3].

وإنّ عدّ (قيام) في لغة من قال في (صوّاغ): (صيّاغ)، فَعّالًا لا فَيْعَالًا يسير مع المنهج الصوتي في دراسة الصرف، وهو المنهج الذي لا يعتدّ بالقلب وما كانت عليه الكلمة قبل قلبها، حتى لو

---

[1] قال السامرائي: ((وقد نستدل على أن ما جاء بالواو وما جاء بالياء هو شيء يتصل باللغات – أي: ما يسمى في عصرنا باللهجات- بما عندنا الآن من اللغات الإقليمية الخاصة. ذلك أننا نجد من يقول في عاميته الدارجة: (يزيد)، وآخرون يقولون: (يزود)، و(تاه يتوه) و(تاه يتيه). ومن المعلوم أن القائلين بالياء غير القائلين بالواو)). العربية تاريخ وتطور ص ٢٢٢-٢٢٣.

[2] من ذلك (مهاة الكلتين وذات الحلتين) لبهاء الدين بن النحاس، حققه الدكتور تركي العتيبي. والكتاب شرح لمنظومة فيما جاء من الأفعال بالواو والياء. وقد سبق ابنَ النحاس إلى ذلك الشواءُ الحلبي، أورد المحقّقُ في الكتاب نصّ منظومته ص ٣٧-٣٨.

[3] راح ابن جني في المحتسب ١٥١/١ يستدل على أن في قراءة ﴿القيام﴾، التي هي على نحو (صياغ) في (صواغ)، وهو لغة الحجاز، ليس الصياغ والقيام فعالا، بأن ذلك كان يقتضي أن يكون بالواو، أي: صواغ. وفي هذا مغالطة منه؛ لأنه لا يعدها إلا واوية. وعندي أن الصياغ في الصواغ لا يمتنع أن يكون على زنة(فعال)؛ لأنه في هذه اللغة من صاغ يصيغ، لا من صاغ يصوغ.

نطق في اللغة الواحدة بما يدل على القلب[1]. فإذا كانت اللغة الواحدة تلزم جميع تصرفات الكلمة حرف علة واحدا كان ذلك أدعى إلى نفي حصول القلب فيها.

ولا يعني ما قدمته أني مع إنكار قلب الواو ياء في هذه الكلمة أو في غيرها مطلقا. بل ما قصدته هو بيان ما يمكن أن تحمل عليه الألفاظ الواردة في المسألة، وبيان أنه لا ينبغي الجزم بنفي إمكان حمل قيام على اليائية في بعض اللغات، مع الإقرار بوجاهة التحليل الصوتي فيما أثبته الأقدمون من تحولات أصوات الكلمة من حال إلى أخرى؛ بالعوارض تعرض في حروف الكلمة تؤدي إلى تغييرها بالقلب أو الحذف أو النقل. فإني – وإن أنكرت بعض التعسف في الأصول المعتد بها في إثبات أوزان بعض الكلمات، وتحديد الحروف الأصلية والزائدة – مع كثير مما أثبت في مباحث الإعلال والإبدال التي تُظْهِرُ ما حصل للفظ من تحولات صوتية أقرها المتكلم؛ ميلا منه إلى التخفيف والبعد عما يستثقل.

[1] انظر كتاب (المنهج الصوتي للأبنية العربية) للدكتور عبدالصبور شاهين.

٢- تعيين المحذوف في تصرفات الألفاظ

- كلتا
- مهيم
- حولايا
- جحمرش

١. كلتا

قال الزمخشري في باب المنسوب: ((وتقول في بنت وأخت: بَنَوِيّ وأَخَوِيّ، عنــد الخليــل وسيبويه. وعند يونس: بنتي وأختي. وتقول في كلتا: كِلْتِيّ وكِلْتَوِيّ، على المذهبين))[1].

فقال ابن يعيش: ((وقوله: (تقول: كلتي وكلتوي، على المذهبين) يعني: يونــس وســيبويه. وليس بصحيح؛ لأن سيبويه يقول: كِلَوِيّ))[2].اهـــ.

وحاصل الخلاف بين المصنف والشارح هنا يتلخص في مجرد فهم كلام سيبويه في المســألة. فإن اعتراض الشارح هنا يؤكد أنه لا يأخذ من كلام سيبويه في (كلتــا) إلا مــا أورده ســيبويه صريحا، وهو قوله في النسبة إليها: ((وكذلك: كلتا وثنتان، تقول: كِلَــوِيّ[3] وثَنَــوِيّ، وبنتــان: بَنَوِيّ))[4]. أما المصنف فيبدو أنه فهم من ظاهر قول إمام النحاة في غير هذا الموضع اقتضاء أن يجوز في مذهبه (كِلْتَوِيّ)؛ لأنه لا يخفى على مثل الزمخشري ما ورد في كتاب سيبويه مصرَّحًا به من غير شبهة، واشتهر عند النحاة من شراح الكتاب ومن غيرهم.

وقد تتبعت نصوص النحاة الذين ذكروا مذهب سيبويه، ولا سيما شراح الكتاب ممن عُــني بتفسير كلامه في المسألة. فوجدت بعضهم لا يقطع بانتفاء إجازة غير ما سبق من كلامه صريحــا، ولا يستبعد اقتضاء ظاهر كلامه في بعض المواضع خلاف صريح عبارته في الموضع المذكور. بــل إن مذهب يونس المتفق عليه إنما أخذ من قياس كلامه في ألفاظ أخرى، وليس له فيها نص أيضا.

ولفظ (كلتا) من الألفاظ المشكلة في الدراسة الصرفية. ذلك لأن الأقدمين حرصــوا علــى جعل الكلمات العربية جميعا تدخل في أقسام الكلم الثلاثة: الأسماء والأفعــال والحــروف. فــإذا دخلت كلمة في قسم ما منها وجب عندهم إثبات الأحكام المتعلقة بذلك القسم في تلك الكلمــة. ودخول كلتا في قسم الأسماء المتمكنة يوجب عندهم بيان ما في الكلمة من أنواع التصرفات الــتي

---

[1] المفصل ٢٥١.

[2] شرح المفصل ٦/٦.

[3] ضبطها عبدالسلام هارون (كلوي) بفتح الكاف. والمشهور أنها تكسر؛لأن أصلها الكسر. بخلاف الباء في (بنوي) والثــاء في (ثنوي)؛لأن أصلها الفتح. انظر شرح الرماني على الكتاب (قسم الصرف) ١٧٨/١.

[4] الكتاب ٣٦٣/٣.

تلحق الأسماء. فاختلفوا في بيان الأحرف الأصلية والزائدة لما رأوا ضرورة تعيين أصول الكلمة وزوائدها، كما يكون ذلك في سائر الأسماء المتمكنة. ولما كانت دالة على مثنى مؤنث شعروا بضرورة تحديد حرفي التثنية والتأنيث، أو بيان ما به يستدل عليهما، ويفرق به بينها وبين ما يدل على المذكر وعلى المفرد أو الجمع. فلذلك اختُلف فيما يسقط من الحروف في النسبة وما يُقلب منها.

ولما في (كلتا) من الإشكال، حتى غمض عليهم مراد إمام النحاة ما المحذوف في (كِلَوي) من حروف (كلتا) وما المغير منها بالقلب؟ اختلفوا فيما يفهمه ظاهر كلامه من ذلك. قال السيرافي: ((وأما (كلتا) فإن سيبويه ذكرها بعد (بنت)، وقد ذكر أن التاء في (بنت) للتأنيث، وأنها شبهوها بهاء التأنيث في إسقاطها من النسب. فقال على سياق كلامه: (كلتا وثنتان، يقال: كِلَوِيّ وثَنَوِيّ، وفي بنتان: بَنَوِيّ). فأوجب ظاهرُ هذا الكلام أن التاء في (كلتا) كالتاء في (بنت)، فإن سمى به شيئا لم يصرفه في معرفة ولا نكرة. وهذه التاء بمنزلة التاء في (بنت)، غير أنها لما صارت للإلحاق جاز أن تلحقها ألف التأنيث. فمن حيث وجب رد (بنت) في النسبة إلى الأصل وحذف التاء منها وجب رد (كلتا) إلى الأصل وحذف التاء منها، ثم تحذف ألف التأنيث، فيقال: كِلَوِيّ، واللام متحركة؛ لأنه قد صح تحريكها في (كلا)، فيقال: كِلَوِيّ، من أجل ذلك. ومن فسر من أصحابنا أن التاء في (كلتا) عوض من الواو فغير خارج عما قلناه؛ لأنا نقول: إن الألف في (اسم) عوض مما حذف، وكذلك في (ابن) وما جرى مجراه، ولا يمنع ذلك من رده إلى الأصل في النسبة. ومن قال: إن التاء بدل من الواو كما يبدل الحرف مكان الحرف في نحو قوله: (ستة)، وأصلها (سِدْسَة) لزمه أن يقول: كِلْتِيّ))[1]. وواضح هنا أن السيرافي جعل كلام سيبويه دالا على عد الألف ألف تأنيث، وأن التاء ليست متمحضة للتأنيث، بل هي كالتاء في (بنت)، من حيث إبدالها من الأصل، ودلالتها على أن ما لحقته مؤنث. ولذا أشبهت (كلتا) في النسب إليها (بنتان) من حيث حذف الألف، وقلب التاء واوا، وتحريك عين الكلمة. ونفى السيرافيّ أن يكون مذهب سيبويه إبدال التاء من الواو على نحو يثبت المبدل في مكان المبدل منه ثبوتا دائما لا يغير في النسبة أو في غيرها.

[1] شرح السيرافي المخطوط ٤/١٦١.

ونحا هذا النحو في تفسير كلام سيبويه أبو علي الفارسي في التعليقة على الكتاب[1]. واستشهد لذلك بما فسره به أبو العباس المبرد ونقله عنه ابن السراج في أصوله[2].

أما الأعلم الشنتمري فقد راح يعيد كلام السيرافي بلفظه ومعناه، كعادته في غالب مواضع النكت[3].

وصرح ابن جني أيضا بأن الألف عند سيبويه للتأنيث، وبأن التاء مبدلة من الواو كما أبدلت في أخت وبنت. فيبدو أنه على رأي من عناهم السيرافي من البصريين بقوله: إن مذهبهم غير خارج عما قاله[4].

ويبدو من كلام ابن الشجري في أماليه أنه على فهم المتقدمين ممن مر ذكرهم، وإن لم يتعد حديثه في (كلتا) إبدال التاء من الواو؛ لأنه قال: إن مذهب سيبويه أن أصلها (كِلَوي)، ولتشبيه تائها بتاء أخت وبنت[5].

ومع ما تقدم مما يشعر بالإجماع على فهم مذهب سيبويه في تعيين أصول الكلمة وزوائدها، وتحديد نوع الكلمة من حيث الإفراد والتثنية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث وعلامة التأنيث، ترى أحد شراح الكتاب - وهو الرماني - يورد ما في المسألة من المذاهب، فيفرق في الكلام على حروف الكلمة بين لغتين من لغات العرب فيها، فيقول: ((والنسب إلى (كِلَا) كِلَوِيّ. وكذلك النسب إلى (كلتا) فيمن قال: رأيت كلتي أختيك؛ لأن الألف على هذا المذهب ألف تثنية، والتاء بدل من الواو الأصلية ودليل على التأنيث، كما تدل تاء الإلحاق في أخت وبنت على

---

[1] التعليقة على الكتاب ٣/١٨٩-١٩٠.

[2] الأصول ٣/٧٧-٧٨.

[3] انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٩٦-٨٩٧. هذا ولا يخفى على المتتبع كثرة ما نقله الأعلم من صفحات شرح السيرافي من غير عزو. وقد استعمل الأعلم ألفاظ السيرافي في كثير من المواضع لا يحيد عنها، على نحو مختلف عما حاول محقق النكت إظهاره. انظر مقدمة تحقيق النكت ٥٤-٥٦.

[4] انظر سر الصناعة ١/١٥١-١٥٢. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ابن يعيش استعمل في الرد على الزمخشري هنا ألفاظ ابن جني في سر الصناعة بنصها.

[5] أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٧.

التأنيث من جهة أنها تثبت في المؤنث وتسقط في المذكر على شرط هاء التأنيث، فلذلك وجب في كلتا: كلوي، بالرد إلى الأصل ... فأما من قال: رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث، فإن سمى به رجلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، والتاء بدل من الواو ... فكلتا على هذا المذهب بمنزلة (شَرْوَى)، ووزنه: فِعْلَى. وقد حكي عن أبي عمر الجرمي أنه يجعل التاء زائدة، ويزعم أنه فِعْتَل))[1]. وواضح هنا أن المذهبين الأولين ليسا مذاهب نحاة، بل هو بيان لما تقتضيه اللغتان من عد ألف (كلتا) في أحدهما للتثنية وفي الأخرى للتأنيث. وكذلك التاء، وإن اشتركت اللغتان في اقتضاء انقلابها عن الواو. أما كلامه في المذهب الثالث فهو حكاية للمنقول عن الجرمي في الكلمة، لا فرق في ذلك بين اللغتين، كما هو واضح.

ويورد الرماني بعد كلامه السابق كلاما لا يخلو من غموض، إذ قال: ((والذي ذكرنا أول مذهب سيبويه، وهو الصواب على ما بينا. والنسب إليه على هذا المذهب كالنسب إلى (حبلى)، تقول فيه: كِلْتِي، وكِلْتَوِيّ، وكِلْتَاوِيّ. والنسب في قولك: ثنتان وبنتان واحد، تقول فيه: ثَنَوِيّ وبَنَوِيّ، كأنك نسبت إلى ثِنْت وبِنْت. وأما يونس فيقول: بِنْتِيّ؛ لأنه لما رأى التاء قد بنيت في هذا الاسم بناء لتلحق بالأصل أجراها مجرى الأصل))[2]. وغموض نص الرماني يكمن في أنه ذكر أولا وجوب (كِلَوِيّ) فيمن جعل الألف للتثنية، والتاء دليل على التأنيث، ولكنها ليست متمحضة للتأنيث، بل منقلبة عن أصل، ودلالتها على التأنيث جاءتها من سقوطها مع المذكر وثبوتها مع المؤنث فقط. ثم ذكر ثانيا ما اشتهر عند النحاة أنه مذهب سيبويه، لكنه خصه بلغة من يلزم (كلتا) الألف مع الظاهر. ثم ذكر ثالثا مذهب الجرمي الذي يعد التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة. ثم قال بعد ذلك ما قال. فإن رددت أول الأقوال إلى ما قال: إنه مذهب سيبويه،وجعلت النسب إليه كالنسب إلى (حبلى) لم يستقم؛ لأنه أوجب فيه (كلوي). وإن رددت النسبة لسيبويه إلى الثاني، ورددت تشبيه كلتا بحبلى إلى رأي الجرمي، لم يستقم؛ لأن الكلمتين غير متشابهتين في شيء. ولم يبق إلا أن يكون مراده إما أن أول الأقوال لسيبويه، وثانيها يقتضي النسب إليه كالنسب إلى حبلى، وإما أن الثاني من الأقوال لسيبويه، وهو نفسه المقتضي أن ينسب إليه كما ينسب إلى حبلى، فيقال فيه: كلتي وكلتوي وكلتاوي. وإما أن يكون مراده أن الأول والثاني ليسا من قبيل

---

[1] شرح الرماني على الكتاب (قسم الصرف) ١/١٨٨-١٨٩.

[2] السابق ١/١٩٠-١٩١.

تعداد مذاهب النحاة، بل هما معا الوجهان اللذان تكون عليهما النسبة إلى الكلمة بحسب مذهب سيبويه. ومعنى ذلك أن مذهب سيبويه وجوب (كلوي) في لغة من لم يلزم الكلمة وجها واحدا في الإضافة إلى الظاهر، وجواز (كلتي، وكلتوي، وكلتاوي) في لغة من ألزمها الألف مع الظاهر، وهو ما حكم بصحته الرماني في مقابل خطأ مذهب الجرمي.

وقد حرت في تعيين ما تدل عليه عبارة الرماني تحديدا؛ لما أحاط به عبارته من عدم الوضوح. وأنعمت النظر فيما فسر به محقق الشرح عبارة المؤلف، فألفيته قد رد عزو الرماني المذهب لسيبويه إلى أول الأقوال، وهو كلامه على لغة من عد الألف للتثنية، ورد حكمه بجواز الأوجه الثلاثة إلى ثانيها، وهو كلامه في لغة من يجعل الألف للتأنيث فيلزمها في الإضافة للظاهر الألف. ثم قال: ((كلام الرماني واضح في أن (كلتا) فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: التاء بدل من الواو الأصلية، ودليل على التأنيث كبنت، والألف للتثنية.

الثاني: التاء بدل من الواو الأصلية، ولا دليل فيها على التأنيث، والألف للتأنيث.

الثالث: التاء زائدة، ويظهر أنها دالة على التأنيث، والألف أصلية.

والأولان في كتاب سيبويه: الثاني منهما صريح كلامه. والأول ظاهر كلامه؛ إذ قرنه (كلتا) بثنتان وبنتان يشير إلى أن التاء في ثلاثتها سواء، كما أن جعله الألف للتأنيث في المذهب الثاني يشير إلى أن الألف في المذهب الأول ليست للتأنيث، وليس أمامنا إلا أن تكون للتثنية ... وتقرير الرماني للمذاهب الثلاثة على هذا النحو تقرير سوي؛ إذ يتمشى مع كلام سيبويه من جهة، ومن جهة أخرى تكون الفروق بين المذاهب واضحة ليس بينها تداخل))[1].

[1] هامش شرح الرماني على الكتاب ١/١٩٠-١٩١.

ومراد المحقق من الإشارة إلى المذهب المفهوم من ظاهر كلام سيبويه هو قوله: ((ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث))[1]. وقد دل تفسيره على المقصود، وإن لم يخل تعليقه هذا من بعض الإيهام؛ لأنه لم يصرح بعود عزو المذهب لسيبويه إلى الوجهين معا، وعود جواز الأوجه الثلاثة إلى الثاني منهما.

ويتبين مما سبق أهمية ما فصله الرماني عند شرحه لهذا الموضع من الكتاب. ويتبين أن الزمخشري لم يكن واقفا وحده دون سائر النحاة حين أثبت أن مذهب سيبويه يحتمل في بعض الوجوه أن يقال في النسب إلى كلتا: كلتوي، كما يقال في حبلى: حبلوي. وعندي أن الذي حال بين أكثر النحويين وبين التمعن فيما لحظه الرماني والزمخشري، والذي جعل المشهور المتناقل بينهم أن مذهب سيبويه الاقتصار على (كلوي)، أمران: أحدهما: أن ذلك الذي اشتهر هو صريح كلامه، في حين أن الآخر مستفاد من ظاهر كلامه فقط. والآخر: أن المشهور من مذهبه مقتضى أشهر اللغتين، وهي التي يلزم فيها اللفظ الألف مع الظاهر.

ويدل على عدم التفات أكثرهم إلى ما نبه عليه الرماني والزمخشري، وعدم إدراك المراد منه، أن صرف بعض شراح المفصل نص الزمخشري عن وجهه. قال صدر الأفاضل في شرح هذا الموضع من المفصل: إن الزمخشري ((لا يعني بالمذهبين مذهبي يونس وسيبويه، بل مذهب يونس وأبي عمر الجرمي ... وهذا الموضع من حيات هذا الكتاب وعقاربه)). ووجد محققه هذا النص في شرح الأندلسي على المفصل أيضا، مع تغيير العبارة الأخيرة إلى قوله: ((وهذا الموضع من رديء هذا الكتاب)). هذا لأن الثابت عندهما أن النسبة إلى كلتا عند سيبويه (كِلَوِيّ)؛ ((وهذا لأن ألفها عند سيبويه للتأنيث، والتاء بدل من لام الفعل، وهي واو، والأصل: كِلْوَى. وإنما أبدلت لأن التاء علم التأنيث، والألف في (كلتا) قد تصير ياء – وذلك مع المضمر – فتخرج عن علم التأنيث، فصار في إبدال الواو تاء تأكيد للتأنيث))[2].

---

[1] الكتاب ٣/٣٦٤.

[2] التخمير ٣/٣٠. وانظر تعليق المحقق.

ونحا نحو شراح المفصل في التغافل عما نبهت عليه عبارة الزمخشري في مفصله سائر المتأخرين، إما بعزو الاقتصار على (كِلَوِيّ) إلى سيبويه، وإما باختيار إيجاب ذلك من غير تصريح، أو بالتصريح بجعل الألف للتأنيث والتاء مبدلة من الأصل وفيها دلالة على التأنيث، فوجب حذف الألف ورد التاء إلى الأصل، كما هو المشهور في تفسير مذهب سيبويه[1].

ومعلوم أن الخلاف في هذه المسألة ونحوها أمر حتمي. ذلك أن افتراض النحاة التسمية بـ(كلتا) ثم النسبة إلى المسمى بكلتا، ومحاولة الوصول إلى ما يحذف وما يقلب، إنما هو في حقيقة الأمر شبيه بمسائل التمرين التي يُعْمَدُ فيها إلى الألفاظ المشكلة فيمارِس النحاةُ تطبيقَ قواعدهم المستقرة في الألفاظ الواضحة السهلة عليها. وهذه المسألة عندي من المسائل التي بذرها قدماء النحاة لتثمر فيما بعد مسائل التمرين في الصرف، وباب الإخبار بالذي وفروعها في النحو. والخلاف في النسب إلى كلتا ليس خلافا في النسب، بل خلاف في وزن الكلمة بحسب الميزان الصرفي الثابت في أذهان النحاة، وهو أيضا خلاف في الأصلي والزائد بحسب أصولهم المقررة في رد الأصول إلى الثلاثة ما أمكن، وهو كذلك خلاف في حرفين من الكلمة: التاء والألف. فأيهما علامة التأنيث؟ وإذا لم تكن الألف للتأنيث فهل هي للتثنية؟ وإذا لم تكن للتثنية ولا للتأنيث فلأي شيء هي؟ أهي من بنية الأصل أم زائدة؟ وإذا كانت زائدة فلم زيدت؟ وإذا كانت الألف للتأنيث فلم جيء بالتاء؟ أهي أصل أم منقلبة عن أصل أم زائدة؟ وإذا كانت زائدة فلم زيدت؟ وإذا كانت منقلبة عن أصل فما الأصل الذي انقلبت عنه؟ و لم قلبت؟ وإذا لم تكن للتأنيث فلماذا تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر؟ وإذا كان (كلا) للمذكر و(كلتا) للمؤنث، أي: مع زيادة التاء فقط في التأنيث، فهل تعد التاء للتأنيث لذلك؟ وإذا جعلت التاء للتأنيث فكيف يصح جعل تاء التأنيث وسطا؟ ثم إذا جعلت كذلك فهل يعتد بوزن لم يرد له نظير؟ وهكذا. أما النسب إلى الكلمة فهو تطبيق لما مر ذكره، وذلك لأن النسب له قوة في رد ما لم يرده الجمع ولا التثنية[2]، ويحذف فيه ما يمكن معه الاستدلال على نوع المحذوف، والفصل بينه وبين الثابت. فكل فريق يدعي أصالة حرف أو زيادته، ويدعي دلالة حرف على شيء أو انتفاء دلالته على ذلك الشيء، يرى أن النسب إلى

---

[1] انظر الخصائص ١/٢٠٢-٢٠٤، اللباب ١/٤٠٢، ٢/٣٣٨-٣٣٩، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٠٣-٤٠٨، شرح الشافية ١/٢٢٠-٢٢١ (مع تعليق المحققين)، ٢/٦٠،٦٧-٧٠، شرح الكافية ١/٩٣-٩٤، التصريح ١/٦٨.

[2] انظر الكتاب ٣/٣٦٢-٣٦٣.

الكلمة يقتضي أن يكون على الصورة التي يذكرها. وهذا هو ما أراده أصحاب كل مذهب، فمن أوجب (كلوي) رأى في الحرفين أو أحدهما غير ما رأى من أجاز (كلتي وكلتوي وكلتاوي)، ومن أجاز هذا رأى فيهما غير الذي رآه من قصر الإجازة على (كلتي). وهكذا. وهو أمر افتراضي، كما مر؛ إذ لو ورد به سماع ما لم يحصل من الخلاف ما حصل.

وعندي أن قول من أجاز (كلتي وكلتوي وكلتاوي) أقرب إلى القبول والصواب. وليس ذلك عندي لأمر يعود إلى الأصالة والزيادة، ولا إلى اعتبار أحد الحرفين – أعني: التاء والألف– لشيء والآخر لآخر. بل المعتد به عندي أصوات الكلمة، وعادة المتكلمين في النسب إلى الكلمات المشابهة صوتيا لهذه الكلمة، كحبلى وغيرها. فإنك إن تصورت شيئا مسمى بكلتا، وأردت النسب إليه بحسب ما يهدي إليه ما اعتاد عليه أصحاب اللغة، لم تجد غير هذه الأوجه الثلاثة مبينا عن الغرض عند السامع. وفي المقابل تجد (كلوي) وهو ما أجمع عليه جمهور النحاة أبعد عن البيان، وأقرب إلى الغموض والإبهام.

وعندي أن الأصول المرعية في تعيين الأصلي والزائد، وتحديد معاني الزيادة، وتطبيق القواعد المقررة في ذلك على كل اسم متمكن، وعدم الاعتداد بخروج بعض الألفاظ عن إمكان تمشيها مع المقرر من تلك القواعد، لم يسعفهم في هذه المسألة على وجه الخصوص. وآية ذلك ما سبق من أن الوجه المشهور الذي روعيت فيه الأصول والقواعد المذكورة - وهو (كلوي) - هو أبعد الوجوه عن وضوح المنسوب إليه بمجرد سماع المنسوب. ثم إن المسمى بكلتا لو نسب إليه ما اعتبر فيه تثنية ولا تأنيث، اللهم إلا الألف المقصورة في آخره التي تشعر بتأنيث الكلمة، ولا سيما إذا كانت اسم بلدة ونحوها.

٢. مهيم

قال الزمخشري في باب المنسوب: ((وأما (مُهَيِّم) تصغير (مُهَوِّم)[1] فلا يقال فيه إلا: (مهيِّيْمِيّ) على التعويض. والقياس في (مهيِّم) من (هَيَّمَهُ): (مُهَيْمِيّ) بالحذف))[2].

فقال ابن يعيش: ((وأما (مهيّم) فهو على ضربين: يكون تصغير (مُهَوِّم) من قولهم: هَــوَّمَ، يُهَوِّم، إذا نام. وذلك لأنك لما صغّرته حذفت إحدى الواوين؛ لأنها زائدة، يخرج بها الاسم عن بناء التصغير، كما تحذف إحدى الدالين من (مقدّم)، فيصير (مُهَيْوِم)، فتقلب الواو ياء لاجتماعها مــع ياء التصغير قبلها كما قلبت في (أسيِّد). ثم لك وجهان: إن شئت أن تعوّض، وإن شئت لا. فــإذا نسبت إليه لزم التعويض؛ لتفصل الياء الساكنة بين الياءين الثقيلتين. و لم يحذفوا الياء الخفيفة؛ لئــلا يصير إلى مثال (حُمَيْرِيّ) فيلزم فيه حذف ياءين، فتقول: مُهَيْمِيّ، خفيفة.

والذي فيه عندي أنك لما صغرت مُهَـوِّمًا لم تحذف منه شيئا؛ لأن الواو الثانية وقعت رابعــة موضع العوض و لم تحذف، وقلت: (مهيِّيْم) كما تقول في (كِدْيَوْن): كُدَيِّيْن. فإذا نســبت إليــه قلت: كُدَيِّيْنِيّ، فكذلك تقول: مُهَيِّيْمِيّ.

وأما (مهيِّم) من (هَيَّمَهُ الحبُّ) فهو اسم فاعل على زنة (مُفَعِّل) وليس بمصغّر فتحتاج فيه إلى تعويض. فإذا نسبت إليه قلت: مُهَيْمِيّ، فتعمل فيه ما عملت بحُمَيْرِيّ، فاعرفه))[3]. اهــ.

فحاصل اعتراض الشارح أن الياء التي عدّها المصنف في (مهيِّيْم) المصغّــــر زائــدة جــوازا للتعويض – كما في سفيريج – ليست كذلك، بل هي عنده بدل من الواو الواقعة رابعة، كمــا في عصيفير، حيث قُلبت الواو ياء وجوبا؛ لوقوعها رابعةً موضِعَ العِوَضِ. وكما أُبدلت واو المد هنـــا ياءً أُبدلت كذلك غير مد كما في كِدْيَون التي مثّل الشارح بها، فوجب جعْل الواو مبدلة في تصغير (مهوم)؛ لأنها وإن كانت غير مدِّية يجب قلبها لعدم خروج الاسم بها عن بناء التصغير.

[1] كذا في الشرح، وفي المفصل: (المهوم).

[2] المفصل ٢٤٩.

[3] شرح المفصل ١٤٧/٥.

فإذا نسبت إلى هذا المصغر وجب عند الشارح – كالمصنف – إثبات الياء، ولم يجز حذفها. لكن وجوب إثبات الياء عنده على خلاف مذهب المصنف من وجه، وعلى وفق مذهبه من وجه آخر. ذلك أن النحاة قد اتفقوا على وجوب إثبات الياء الفاصلة بين الياءين المشددتين عند النسب إلى كلمة بها ياء مشددة يتلوها ياء خفيفة كـ(مُهَيِّيْم)؛ لأن بالياء الخفيفة حصل الفصل بين الثقيلين، فتقول: مُهَيِّيْمِيّ. وعلى هذا اتفقت كلمة المصنف والشارح.

أما ما به حصل الخلاف بينهما فإن كلام المصنف يشعر بأن مذهبه جواز تصغير (مهوِّم) على (مهيِّم) بغير تعويض و(مهيِّيم) بالتعويض، فإذا نسبت إليه وجب التعويض؛ لحصول التخفيف بياء التعويض، فلا يُحتاج فيه إلى التخفيف بحذف إحدى الياءين، كما احتيج إلى ذلك في النسب إلى (هَيِّن) فقيل: هَيْنِيّ، وفي (حُمَيِّر): حُمَيْرِيّ، فلا يُحتاج إلى جعلها هنا (مُهَيْمِيّ)؛ لوجود ياء التعويض الفاصلة، فإذن لا يقال إلا: مُهَيِّيْمِيّ. والشارح يرى أن الأمر في تصغير مهوّم على مهيِّيْم على وجه الوجوب؛ إذ الياء بدل من الواو الرابعة، فلا يقال في تصغير مهوّم هذه إلا مهيِّيم فقط. أما (مهيِّم) من غير ياء ثالثة ساكنة فهو اسم فاعل من (هَيَّم)، فإذا نسبت إليه كان مثل النسب إلى سيّد على (سَيْدِيّ)، وطيِّب على (طَيْبِيّ)، وحُمَيِّر على (حُمَيْرِيّ)، وهكذا.

ومسألة النسب إلى ما فيه ثلاث ياءات كهذه اللفظة مما تناوله الأقدمون. وعرضوا فيه إلى تصغير نحو هذه الكلمة. وقد أفصح سيبويه عن وجوب إثبات الياء التي يحصل بها التخفيف عند النسب إليها. لكنه أورد في تصغيرها كلاما لم يبيّن فيه على وجه التحديد حُكْمَ هذه الياء من حيث وجوب الإثبات أو جواز الحذف؛ ولذلك اختلف العلماء في بيان مراده، وما يُفهمه ظاهر كلامه.

قال سيبويه بعد أن ذكر سَيْدِيّ وطَيْبِيّ ونحوهما: ((وإذا أضفت إلى مُهَيِّيْم قلت: مُهَيِّيْمِيّ؛ لأنك إن حذفت الياء التي تلي الميم صرت إلى مثل (أُسَيْدِيّ)، فتقول: مُهَيْمِيّ، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف، كما أنهم إذا حقروا (عَيْضَموز) لم يحذفوا الواو؛ لأنهم لو حذفوا الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفا آخر حتى يصير إلى مثال التحقير، فكرهوا أن يحملوا عليه

هذا وحذف الياء ... فكان ترك هذه الياء، إذ لم تكن متحركة كياء تميم، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشددة، فكان أحب إليهم مما ذكرت لك، وخف عليهم تركها؛ لسكونها، تقول: مهيِّيْمِي، فلا تحذف منها شيئا. وهو تصغير مهوّم))[١].

وقد اجتهد أبو علي في تفسير نص سيبويه في تعليقته على الكتاب. فذهب إلى أن سيبويه عني بقوله: (فلا تحذف منها شيئا) أنه لا يحذف من (مُهَيِّيْمِيّ) المنسوبة شيء؛ لئلا يجحف بالكلمة بحذف شيئين منها، لأن حذف الياء التي قبل الميم يقتضي حذف إحدى الياءين قبلها، لتصير على مثال (أُسَيْدِيّ) بالتخفيف، لا أن المراد نفي حذف شيء من الكلمة في حال التصغير. قال أبو علي هذا لأنه قال قبل ذلك بعد أن أورد نص كلام سيبويه: (((مُهَوِّم) إذا حقّرته حذفت الواو الأولى منه الساكنة، حتى ترده إلى مثال ما تصغر عليه الأسماء. ولو كان حرف اللين الواقع رابعا غير متحرك لم يحذف؛ لأنه لو كان ساكنا لكان الأول متحركا، وكان مثل دينار وما أشبهه مما يقع على مثال (فعيعيل)، لكنه لما كان متحركا حذفت الواو، فوقعت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها وعوضت من المحذوف ثالثة الياء، فصار (مُهَيِّيْم). وما يحذف في التصغير غير رابعه لك أن تعوض منه الياء، ولك ألا تعوض في التصغير. فعلى هذا يجوز في تصغير مهوّم: مهيِّم. فإن أضفت إليه ولم تعوض في التصغير جاز أن تقول: مُهَيْمِيّ[٢]؛ لأن (مهوّم) إذا لم تعوِّضْ تحذف في الإضافة حرفا واحدا، فلا يجحف، وإنما يقع الإجحاف في الإضافة إذا عوضت في التصغير؛ لأنك تحذف حرفين، فإن لم تعوض فإنما تحذف حرفا واحدا كما تحذف من (أُسَيِّد) حرفا واحدا))[٣]. وكلام أبي علي هذا واضح الدلالة على أنه يرى أن منع حذف الياء التي قبل الميم مقصور على إرادة النسب إلى الكلمة مع وجودها، فلا يلزم من ذلك منع النسب إليها مع عدم وجودها. وعليه يكون مذهب سيبويه عدم إيجاب الياء في حال التصغير، بل إن نسبت إلى ما فيه التعويض لم تحذفها، وإن نسبت إلى ما ليس فيه تعويض لزم التخفيف على أصل الباب.

---

[١] الكتاب ٣/٣٧٠-٣٧٢.

[٢] ضبطها د/ عوض القوزي (مهيّمي) بتشديد الياء الأولى، والصحيح أنها مخففة.

[٣] التعليقة على تاب سيبويه ٣/٢٠٦-٢٠٧.

على أن أبا علي أظهر في هذا الموضع ما يشعر بموافقة مذهبِ سيبويه هذا مذهبَ المبرد؛ إذ قال تلو كلامه السابق مباشرة ما نصه: ((قوله [أي:سيبويه]: صرت إلى مثل أُسَيْدِيّ، قال أبو العباس: أي: إذا صار مثل أُسَيِّدِيّ وجب التخفيف، كما تقول: أُسَيْدِيّ، فتجحف بالحرف. قال أبو العباس: لو حذفت الياء الثالثة من (مهيّيْمِيّ) لبقي مُهَيِّمِيّ، وإذا صار مهيِّمي كـ (أُسَيِّديّ) يلزم أن تحذف الثانية... فإذا حذفت صار (مُهَيْمِيّ)، فاختل لحذفك حرفين منه))[١]. فقد أشعر إيراد أبي علي كلام المبرد في تفسير قول سيبويه السابق أن المبرد أوضح ما عنى سيبويه باختلال الكلمة، وهو أن الحذف هنا يؤدي إلى حذفٍ آخر فيلتبس المعوّض بغير المعوّض. وقد يُفهَمُ من ذلك أن المبرد يجيز في التصغير العوضَ وعدمَه. غير أن المنقول عن أبي العباس أنه لا يجيز في تصغير مهوّم إلا وجهًا واحدًا، هو مهيِّم، كما سيأتي.

أما العلامة الرضي فقد عرض مذهبي سيبويه والمبرد على قوليهما في تصغير (عَطَوَّد) ونحوها. ذلك أن الثابت من مذهب سيبويه أن عطودا تصغر على (عُطَيِّد)، بحذف إحدى الواوين، والأَوْلى أَوْلى بالحذف من الثانية، وإن كانتا زائدتين معا؛ لأن الثانية أقوى من الأولى؛ لتحرّكها وسكون الأولى. فإن عوّضت قلت: عُطَيِّيْد. أما المبرد فلا يجيز في تصغيرها إلا (عُطَيِّيْد) فقط[٢]؛ لأن الواو رابعة، فلا تحذف ساكنة أو متحركة، مدة أو غير مدة، بل تقلب ياء قياسا، كما في مُسَيْرُول، وجِلّوز، ونحو ذلك[٣]. وراح الرضي يوجه مذهب كل واحد منهما هنا في تصغير (مهوّم) على ما أظهره قولاهما هناك في تصغير (عَطَوّد)، فقال: ((أما المبرد فلا يحذف منه شيئا؛ لأن الثاني – وإن كان متحركا – يصير مدة رابعة فلا يختل به بنية التصغير، كما قال سيبويه في تصغير مسرول: مسيريل[٤]، فعلى مذهبه ينبغي ألا يجوز في تصغير مهوّم ومهيّم إلا مهيّيْم بياء ساكنة بعد المشددة، كما تقول في تصغير عَطَوَّد: عُطَيِّيْد لا غير. فعلى مذهبه لا يجيء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف؛ لأنه لا يحذف شيئا حتى يبدل، فلا ينسب هو أيضا إلى المصغر إلا مهييمي، لكن الياء ليس بعوض)). ثم انتقل إلى ذكر مذهب سيبويه، فرأى أن عدم تصريح سيبويه

---

[١] التعليقة ٣/٢٠٧-٢٠٨.

[٢] شرح الشافية ١/٢٥٣. وانظر الكتاب ٣/٤٢٩-٤٣٠، الانتصار ٢١٧.

[٣] انظر اللمع ٢٣٥-٢٣٧، ٢٨٠-٢٨١، المقدمة الجزولية ص ٢٠٨، شرح الشافية ١/٢٤٩-٢٥٣.

[٤] قال سيبويه: ((وإذا حقرت المسرول فهو مسيريل، ليس إلا هذا؛ لأن الواو رابعة. ولو كسرته للجمع لم تحذف، فكذلك لا تحذف في التصغير)). الكتاب ٣/٤٣٣.

بالتعويض أو عدمه في هذه المسألة يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون مذهبه هنا كمذهب المبرد، فلا تعويض. وثانيهما: أن يكون مذهبه هنا موافقا قوله في (عطود)، وهو حذف أحد المثلين وجواز التعويض أو تركه، إلا أنه قصد أنك إن نسبت إلى ما فيه العوض لم تحذف منه شيئا، وإن نسبت إلى ما ليس فيه عوض حذفت، فقلت: مُهَيْمِيّ. ثم قال: ((وثاني الاحتمالين في قول سيبويه أرجح؛ لئلا يخالف قوله في عَطَوَّد))[1].

وهذا الذي رجّح الرضيُّ أنه قياس مذهب كل منهما هو ما اشتهر عند الناس عزوه إليهما[2]. ولذلك ذهب النحاة في تصغير (مهوّم) مذهبين: فريق يرى أن الياء ساكنة منقلبة عن الواو وليست عوضا عن محذوف، وفريق جعلها عوضا كياء سفيريج. وأجمع القائلون بالتعويض في التصغير على جواز الإتيان بالعوض أو تركه، على أصل الباب في العوض[3]، إلا الرماني، حيث أوجب العوض في التصغير. وقد نبه محقق شرحه على كتاب سيبويه على تفرده بهذا الرأي[4]. أما إثبات هذه الياء في النسب إلى مهيّيْم، فتصير (مهيّيْمِيّ)، فمجمع عليه بقطع النظر عن وجوبها أو جوازها في المصغر أصلا؛ لأن حديث النحاة في هذا يتناول حكم هذه الياء على فرض وجودها – على أي وجه – من حيث الاستثقال وعدمه في المنسوب خاصة. فهو إذن حديث في عدم الحاجة إلى حذفها؛ لعدم استثقال بنية المنسوب مع وجودها، أو لالتباس البنية بنحو (أُسَيْدي)[5]. ولذلك لم يمثل بعضهم بها في باب النسب على أنها تصغير (مهوّم)، بل على أنها تصغير (مِهْيَام) بزنة (مِفْعَال)[6]؛ تجنُّبا لما في هذه المسألة من إشكال، إذ المراد غالبا من إيراد هذا المثال ذكر ما لا يدخل في قاعدة المخفف في النسب إليه بتخفيف يائه المشددة الأولى كسيّد وميّت، إما لفتح الياء المشددة نحو (هبيَّخ)، أو للفصل بين هذه الياء المشددة وياء النسب المشددة بياء ساكنة كهذا المثال.

---

[1] شرح الشافية ٢/٣٤-٣٥.

[2] انظر هامش شرح الرماني على الكتاب – قسم الصرف ١/٢٠٤.

[3] انظر هامش شرح الرماني ١/٢٠٤، شرح ابن القواس ٢/١٢٦٤.

[4] شرح الرماني على الكتاب قسم الصرف ١/٢٠٣-٢٠٤، وانظر هامش المحقق.

[5] انظر الأصول لابن السراج ٣/٧٣.

[6] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/١٩٤٩، شرح ابن الناظم ٧٩٩، أوضح المسالك ٤/٣٣٤، شرح الأشموني ٤/١٣٨.

وإذا كان واضحا أن ابن يعيش في هذه المسألة على رأي المبرد؛ لأنه صرح بأن الياء ليست عوضا، بل منقلبة عن الواو الرابعة، فإن قول الزمخشري – مع أنه نقيض قوله– ليس موافقا تماما رأي سيبويه المناقض لقول المبرد. ذلك أن الزمخشري حكم بعدم جواز النسب إلى مهيم من غير تعويض. و لم يصرح من قبله – فيما أعلم – بمثل ما صرح به. ولذلك نسب الرضي هذا المذهب في النسب إليه خاصة[1]. فواضح إذن أن الزمخشري متابع في تصغير الكلمة لما فُهِمَ أنه مذهب سيبويه، ومخالف له في النسب إليها فقط.

هذا وقد تبع مذهب سيبويه – إما بمتابعته على قوله في (عَطَوَّد) وإما بالتصريح بالعوض في (مهيِّيْم) – جمهور النحاة – كابن ولاد الذي انبرى لرد اعتراض المبرد على مذهب سيبويه في عطود[2]. وكالسيرافي الذي شرح كلام سيبويه في هذا الموضع، فأوجب في تصغير مهوِّم ((أن نحذف أحد الواوين، ثم ندخل ياء التصغير، فيصير (مُهَيْوِم)، ونقلب الواو ياء لاجتماعهما فيصير (مهيِّم)، ونعوّض من المحذوف للتصغير، فيصير (مهيِّيْم) كما تقول سفيريح))[3]. ومن هؤلاء أيضا الرماني وأبو علي، وقد سبقت الإشارة إلى مذهبهما. ومنهم ابن عصفور، غير أنه جعل الحذف في نحو (عطود) قانونا فيما كان فيه حرفُ العلّة ملحِقًا مُدْغَمًا فيه ما قبله، فإنه لا بد إذ ذاك من الحذف[4].

أما قول الزمخشري بوجوب التعويض عند النسب إلى (مهيّم) فقد تابعه عليه جماعة. منهم ابن الحاجب، حيث قال: ((فإن كان نحو (مهيّم) قيل: مهييمي[5] بالتعويض))[6]. وأصرح من قوله هذا قول ابن القواس بعد أن حكم بجواز التعويض فيه في التصغير: ((وقد تقدم أن التعويض في مثل هذا جائز. فإذا نسب إليه صار التعويض واجبا))[7].

---

[1] انظر شرح الشافية ٢/٣٢-٣٥.

[2] انظر الانتصار ٢١٧-٢١٩.

[3] شرح السيرافي المخطوط ٤/١٦٤-١٦٥.

[4] انظر المقرب ٢/٩١-٩٢.

[5] في شرح الشافية (مهيمي) وهو خطأ.

[6] الشافية ٣٩.

[7] شرح ابن القواس ٢/١٢٦٤.

وأما رأي المبرد في هذه المسألة فمع إجماع النحاة على قلب حرف العلة الرابع في الخماسي ياء إن لم يكنها، سواء أكان حرف العلة الرابع مدا أم غير مد[1]، لا تكاد تجد أحدا يذهب إلى قلب الواو الثانية ياء في تصغير (مهوّم) كما قال المبرد وابن يعيش. ويبدو أن علة ذلك أن ((سيبويه أسقط الواو الأولى من الواوين؛ لأنها ثالثة، وهي في موضع ألف عذافر وياء خفيدد وياء سميدع وواو فدوكس، وكأنه ألحق أولا ببنات الأربعة، فقيل: (عَطْوَد) ثم زيدت عليه واو ثالثة ساكنة فصار عَطَوَّدًا، كما قيل: عدبّس وعجنّس، فثقل بزيادة حرف أدخل على ذوات الأربعة))[2].ومثله مهوّم. وقد رأى المبرد أن سيبويه يلزمه على هذا القول أن يحذف الواو أيضا في (مسرَوْل) بزنة (مدحرَج)، فيقال: مُسَيْرِل، وإنما تصغيرها (مُسَيْرِيل) بإثبات الواو وقلبها. وقد رد ابن ولّاد ذلك بأن بين الواوين فرقا واضحا، هو أن واو مسرول ((زائدة في موضع حرف أصلي؛ لأنها ملحقة. فإن أجريتها مجرى نظائرها من الزوائد فنظائرها من الزوائد – أعني حروف المد واللين – إذا وقعت رابعة في هذا المثال لم تحذف ... ثم نظرنا إلى واو عطود فرأيناها يجب حذفها؛ لأنها في موضع يحذف فيه الأصلي. وذلك أنها بمنزلة ياء (عِرْبِيْد) وأنت تحذف ياء عربيد في الجميع والتصغير، وكذلك واو (فَدَوْكَس). فلما حُذف الأصلي ههنا حُذف ما هو ملحَق به وفي موضعه))[3]. ولم أفهم مراد ابن ولاد من جعل ياء عربيد أصلية، ولا مقصوده من إثبات الفرق بين الواوين في مسرول وعطود.

وعندي أن مذهب المبرد في هذه المسألة واضحُ كلَّ الوضوح، وجيهٌ كلَّ الوجاهة. ذلك أنه قال في معرض رده على سيبويه: إن الواوين في عطود ومسرول ((يلزمهما السكون، فيصير بمترلة بهلول وجرموق))[4]. ومعنى قوله هذا أن الكلمتين خماسيتان، كما أن سفرجل خماسية. وكان قياس الجمع والتصغير في سفرجل أن يكونا (سفارِجْل) و(سُفَيْرِجْل)، وقد استُثقل الإتيان بالحرف

---

[1] انظر شرح الشافية ١/٢٤٩–٢٥٠، مع تعليق المحققين.

[2] شرح السيرافي المخطوط ٤/١٩٧.

[3] الانتصار ٢١٨–٢١٩.

[4] الانتصار ٢١٧.

الصحيح الذي قبل الآخر ساكنا، فحذف الخامس[1]. أما إذا كان الرابع حرف علة فقد قلب ياء وأتي به؛ لعدم استثقال البنية بمجيئه. ولهذا أجمع النحاة على إبقاء حرف العلة الرابع وقلبه ياء إن لم يكن كذلك مطلقا، كما سبق. وقد اقتضى هذا أن يكون الأمر في جمع عطود ومسرول ومهوم وتصغيرها أن تكون خطوات التغيير فيها على النحو الآتي:

١. عَطَوَّد: الجمع: (عَطَاوِوْد) ⟵(عَطَاوِيْد). ولا يجوز غيره.
التصغير: (عُطَيْوِوْد) ⟵ (عُطَيْوِيد) ⟵ (عُطَيِّد). وتجوز الصيغتان الأخيرتان.

٢. مُسَرْوَل: الجمع: (مَسَارِوْل) ⟵(مَسَارِيْل). ولا يجوز غيره.
التصغير: (مُسَيْرِوْل) ⟵ (مُسَيْرِيْل). ولا يجوز غيره.

٣. مهوَّم: الجمع: (مَهَاوِوْم) ⟵(مَهَاوِيْم). ولا يجوز غيره.
التصغير: (مُهَيْوِوْم) ⟵(مُهَيْوِيْم) ⟵(مُهَيِّم). وتجوز الصيغتان الأخيرتان.

وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يجوز (عُطَيِّد) ولا (مُسَيْرِل) ولا (مُهَيِّم)؛ لأن تلك جميعها ليست تصغير (عَطَوَّد) و(مُسَرْوَل) و(مُهَوَّم)، بل يجوز أن تكون تصغير (عَطْـوَد) ونحوها، و(مَسْرَل) ونحوها، و(مَهْوَم) ونحوها.

ولا فرق عندي بين ادعاء أن تكون الزيادة للإلحاق أو لغيره؛ لأن ادعاء ذلك أو عدمه لا دخل له في جمع نحو ما مر وتصغيره. بل قياس جمع الشيء وتصغيره معتد فيه بما يفترض من تغيير صيغة المفرد إلى الصيغة الدالة على الجمع بحسب ما اعتاد عليه المتكلمون من طرق التغيير، بقطع النظر عن ورود ذلك في المسموع أو عدمه. فإن جميع ما مر لا يكاد يستعمله العرب، بل هو من قبيل التوصل إلى طرق الجمع والتصغير. وآية ذلك أن من الألفاظ السابقة ما هو مبدوء بميم اسم الفاعل أو المفعول، ومن الثابت أن نحو هذه الصيغ لا يجمع جمع تكسير. وقد صرح سيبويه بذلك في كتابه[2].

---

[1] قال سيبويه: ((وقال الخليل: لو كنت محقرا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا، كما قال بعض النحويين، لقلت: سفيرجل كما ترى، حتى يصير بزنة دنينير. فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب)) الكتاب ٤١٨/٣. وانظر الأصول ٣٩/٣.

[2] انظر الكتاب ٦٣١/٣ فما بعدها.

٣–حولايا

قال الزمخشري في باب المصغر: ((وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة ثبتت، نحو (حبيلى)، وسقطت خامسة فصاعدا، كقولك: جحيجب، وقريقر، وحُوَيْلٍ، في (جحجبى، وقرقرى، وحَوْلايا)))[1].

وقد اعترض ابنُ يعيش كلامَ المصنف هذا اعتراضين: أحدهما قوله: ((وقول الشيخ: (إذا كانت مقصورة رابعة) فإن فيه زيادة قيد لا حاجة إليه؛ لأنها إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة؛ لأن ألف التأنيث في (حمراء) ونحوها قبلها ألف أخرى للمد، ولذلك كانت ممدودة. فهي في الحقيقة خامسة)).اهـ.

والآخر قوله: ((وأما (حَوْلَايا) – وهو اسم رجل – فنقول في تصغيره: (حُوَيْلِيّ)؛ لأنك تحذف الألف الأخيرة إذا كانت ألف تأنيث مقصورة، فيبقى (حَوْلَايَ) على خمسة أحرف والرابع منها ألف، فلا تسقط، بل تقلب ياء؛ لانكسار اللام بعد ياء التصغير، وتدغم فيما بعدها، فيصير (حُوَيْلِيّ). والذي وقع في نسخ الكتاب (حُوَيْلٍ)، كأنه حذف الألف وما قبلها، فبقي (حُوَيْلٍ) منقوصا. والصواب ما ذكرناه متقدما))[2].اهـ.

أما اعتراضه الأول فهو من قبيل انتقاد الاستعمال اللغوي للألفاظ في التصنيف، والتنبيه على الدقة في التعبير لا غير. ولقلة الجدوى من مثل هذا الاعتراض سأكتفي بإشارة سريعة إليه في آخر المسألة. ويهمنا هنا خلاف الرجلين في تصغير (حَوْلَايَا) ونحوها؛ لأن لذلك من الأهمية قدرا كبيرا.

ذهب ابن يعيش في تصغير (حولايا) إلى ما ذهب إليه سيبويه. وهو مذهب صرّح به إمام النحاة في كتابه بوضوح، وزاد وضوحه ما بينه شراح الكتاب في هذا الموضع. قال سيبويه: ((وإذا حقّرتَ (بَرْدَرَايا) أو (حَوْلَايا) قلت: (بُرَيْدِر، وبُرَيْدِير، وحُوَيْلِيّ)؛ لأن هذه ياء ليست حرف تأنيث، وإنما هي كياء (دِرْحَاية). فكأنك إذا حذفت ألفا إنما تحقر قُوباء، وغَوغاء فيمن صرف))[3].

---

[1] المفصل ٢٤٥. وقد ضبطها المحقق بتشديد الياء، أي: حويّل. وهو خطأ.

[2] شرح المفصل ٥/١٢٩.

[3] الكتاب ٣/٤٤٣.

وقال السيرافي في شرح هذا الموضع: ((وإذا حقرت (بَرْدَرَايا) أو (حَوْلايا) حذفتَ الألف الأخيرة؛ لأنها ألف تأنيث مقصورة. فلم تحذف من (حَوْلايا) غيرها، فتبقى (حَوْلايَ) على خمسة أحرف والرابع منها أل، فلا تسقط وتقلبها ياء؛ لانكسار اللام بعد ياء التصغير، فتقول: حويليّ. وأما بَرْدَرَايا فإذا حَذَفْتَ الألفَ الأخيرة بقي ستة أحرف، وهي بَرْدَرايَ والألف والياء زائدتان، فحذفتهما جميعا، فبقي بَرْدَر، فقلت: بُرَيْدِر))[1].

وقال الرماني: ((وتحقير (حَوْلايا): حُوَيْلِيّ؛ لأن الألف رابعة، والياء بمنزلة الحرف الأصلي؛ لأنها متحركة بمنزلتها في (دِرْحَايَة)، فيصير بمنزلة تحقير قُوباء، وغَوغَاء فيمن صرف، تقول فيه: قُوَيْبِيّ وغُوَيْغِيّ))[2].

وأوفى على الغاية في شرح كلام سيبويه، وتفصيل مراده، أبو علي الفارسي في التعليقة، حيث فسر كلام الإمام جملة جملة، فبدأ ببيان الفرق بين (بردرايا) و(حولايا)؛ إذ الأولى رباعية، والأخيرة ثلاثية، مع أن سيبويه جمعهما هنا في سياق واحد، ولذلك كرر سيبويه ذكر الأولى في باب الرباعي. ثم قال أبو علي: ((وأما (حولايا) فكأنه ثلاثي، والياء فيه للإلحاق أيضا بـ(قَضْقَاض) وإن كان يكون (حولايا) مضعّفا. فأصل الكلمة كأنها (حَوْل). فالألف الأولى زائدة، والياء للإلحاق، وصحّت كما صحّت في (بردرايا) و(درحاية)؛ لأن جميعها مبني على التأنيث. فإذا صغرت حذفت الألف كما تحذف من الرباعي وما أشبهه – أعني: ألف التأنيث – فإذا حذفتها بقي (حولاي)، فقلبت الألف ياء، وأدغمته في ياء الإلحاق، ولم تحذفها كما حذفت الألف من (بردرايا) الأولى؛ لأنها رابعة وتلك خامسة، وحروف المد إذا وقعت رابعة لم تحذف في التكسير ولا في التصغير. فحويليّ كغويغيّ لم يلزم حذف الألف منه كما لم يلزم حذف الألف من غوغاء في تصغيره وتكسيره)).

---

[1] شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٢٠٣/٤.

[2] شرح كتاب سيبويه للرماني ٧٠/٤ عن هامش محقق التعليقة ٢٩٣/٣.

ويبين أبو علي أن مراد سيبويه بنفي أن تكون الياء للتأنيث أنها للإلحاق، ومـــراده بتشــبيه حذف الألف بما حذف في قوباء وغوغاء أن ألف التأنيث حذفت هنا كما حذفت هناك. ثم يتبـع ذلك البيان بقوله: ((وتشبيهه هذا يقع على (حولايا) دون (بردرايا)؛ لأن الذي على زنة قوبـــاء وغوغاء من هاتين الكلمتين إنما هو (حولايا) دون (بردرايا). ألا ترى أن رابع حولايـــا الألــف الزائدة كما أن رابع قوباء وغوغاء الألف الزائدة، وخامسها ياء الإلحاق كما أن خامس قوباء يـاء الإلحاق التي انقلبت الهمزة عنها، وليس رابع بردرايا الألف الزائدة، إنما رابعه الراء التي هي الـــلام الأخيرة من الرباعي. فبين أن التشبيه بغوغاء وقوباء إنما هو لحولايا دون بردرايا؛ لأن حولايا مثـل غوغاء في حركته وسكونه وزيادتيه اللتين إحداهما للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق))[١].

وواضح أن سيبويه جمع اللفظين، مع ما بينهما من فرق؛ لما بينهما من أوجـــه التشـــابه في التصغير، لكن تصغير حولايا على (حويلي) يبقى من الوضوح بحيث لا يلتبس بإيراده مع تحقـــير بردرايا على بريدر وبريدير، أي: أن إيرادهما معا لا يلزم منه – بناء على هـــذا الإيضـــاح – أن يحذف الحرفان الأخيران في حولايا.

وتبع سيبويه على ذلك جمهرة النحاة، إما بالنص على ما نص عليه سيبويه من تصغير حولايا على حويلي[٢]، وإما بالإشارة إلى حذف الألف، مع الاقتصار على ذلك دون ذكر حذف غيرهـا[٣]. واطرد ذلك وكثر عنهم، حتى شككت في التسليم بخروج الزمخشري على إجماعهم، وظننت أن ما ورد في المفصل من تحريف النساخ. ومما جعل مثل ذلك يسبق إلى ظني ما عبر بـــه الشـــارح ودل على شكه في النسخ التي بين يديه، حيث قال: (والذي وقع في نسخ الكتاب (حويـــلٍ)). وهـــو المثبت في النسخة المحققة أيضا. وكذلك في النسخة التي شرحها صدر الأفاضل الخوارزمي.

وقد تبع صدر الأفاضل المصنف عند شرحه لهذا الموضع، فجعل تصغيرها (حويلٍ) كقـــاضٍ. قال: ((أما (حولايا) فلأنه لم يكن على بنائها تصغيرها فطرح من آخرها الألف والياء، ثم صغـــر

---

[١] التعليقة على كتاب سيبويه ٣/٢٩٠-٢٩٣.

[٢] انظر الأصول ٣/٥٠،٥٢، الشافية ص ٣٤، شرح الشافية ١/٢٤٥-٢٤٦.

[٣] انظر أوضح المسالك ٤/٣٢٨، المساعد ٣/٥١٥، شرح الأشموني ٤/١٢١.

الباقي، فانقلبت ياء [يعني:الألف الأولى]؛ لأنها ليست ألف تأنيث، ثم سقطت ضرورة أن ما قبلها مكسور، فهي بمنزلة رام وقاض. فالطرح الأول فيه بمنزلة (ياما لُ) بالضم و(ياثمي)؛ وهذا لأن طرح الألف والياء من هذا الاسم لا يخلو من أن يكون قبل التصغير أو بعده. فلئن كان قبل التصغير فقد جعلنا الباقي بعد الطرح بمنزلة الاسم التام، حتى صغرناه. ولئن كان بعده فقد اعتبرنا الاسم وراء الألف والياء بمنزلة اسم تام، ولذلك سويناه على وزن من أوزان التصغير، ثم حذفنا ما فضل عنه. والطرح الثاني بمنزلة (ياما لِ) بالكسر و(ياثمو)؛ وذلك لأن الثابت بعد الطرح الثاني لو كان بمنزلة اسم لكان على وزن من أوزان التصغير، وليس عليه، وإنما الذي يكون على وزن من أوزان التصغير هذا الثابت مع ذلك المطروح، فيكون الثابت والمطروح بمنزلة اسم. وإذا كان الشيئان بمنزلة اسم [كان أحدهما][1] - وهو الثابت - بمنزلة جزء من الاسم))[2]. فواضح أن صدر الأفاضل يرد اللفظ إلى الأربعة بحذف الياء والألف الأخيرة، باعتبار أن الخامس يخل ببنية التصغير، وأن معنى إيراد سيبويه حولايا مع بردرايا أن ما زاد على الأربعة مما يخل ببنية التصغير يحذف عند تصغيره. ولعله فهم أن هذا مراد الزمخشري.

وممن وجدته يذكر وجوها مختلفة تجوز في تصغير (حولايا) أبو حيان في الارتشاف. فقد ذكر أنه يجوز في تصغيرها ثلاثة أوجه. لكن الأوجه الثلاثة غير واضحة؛ لما في النص المحقق من تحريف واضح، وهو قوله: ((وفي تصغير حولايا وجرجايا ثلاثة أوجه: حويلايا وجريجرايا، والثاني: حويليا وجريجرايا، والثالث: حويليا وجريجيا))[3]. وعندي أن الأوجه التي أراد: (حويليّ) وهو قول الجمهور، و(حويلٍ) وهو قول الزمخشري وصدر الأفاضل المذكور. أما الوجه الثالث فكأنه (حُوَيْلايا) بإثبات الألفين والياء.

والأرجح في هذه المسألة أن ينظر في طريقة العرب في تصغير ما يماثلها في عدد الحروف وهو (قضقاض). فالأولى أن تصغر على قضيقيض، ولو زدت عليها ألفا نحو (قضقاضا) لقلت أيضا:

---

[1] في النص: (وأحدهما).

[2] التخمير ٢/٤١٦.

[3] ارتشاف الضرب ١/١٨١.

قضيقيض. فالأرجح بناء على ذلك أن تقول:حويليّ، كما قال الجمهور. ولئلا يلتبس ذلك بتصغير نحو (حَوْلا) أو (حَوْلي) — مخففة — ولا فرق عندي بين قولهم: إنها للتأنيث، ولغيره.

أما اعتراضه الآخر على ألفاظ المصنف فالخطب فيه سهل، لا ينبغي تعقبه فيه. وقد عبر كثير من الأئمة بنحو ما عبر عنه المصنف. قال المبرد: ((هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ورابعه ألف مقصورة))[1]. وكان يكفيه أن يقول: ورابعه ألف، لكنه أراد البيان والوضوح، ولا تثريب عليه في ذلك. وعبر بنحو ذلك غيره ممن لا يحصون عددا، ولم يؤخذ ذلك عليهم[2].

---

[1] انظر المقتضب ١٤٧/٣.

[2] انظر مثلا: التبصرة والتذكرة ٥٩١/٢، اللمع لابن جني ٢٦٦، شرح الشافية ٢٣٧/١، ٢٤٤.

٤- جحمرش

قال الزمخشري في باب المصغر: ((ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي. وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره؛ لسقوط خامسة، فإن صغر قيل في فرزدق: فريزد، وفي جَحْمَرِش: جحيمر. ومنهم من يقول: فريزق، وجحيرش بحذف الميم؛ لأنها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها، وهو التاء))[1].

فقال ابن يعيش في شرح ذلك: ((فأما قول صاحب الكتاب في جحمرش: (جحيرش بحذف الميم) فليس بصحيح، وأظنه سهوا؛ لأن الميم، وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدة من الطرف، غير مجاورة له، فلم يحسن إلا حذف الشين، نحو (جحيمر)؛ لفوات أحد وصفي العلة، ولأن الميم في (جَحْمَرِش) ثالثة، والثالث في التصغير يؤتى به ضرورة. والدال في (فرزدق) رابع، وكذلك النون في (خَدَرْنَق)، وقد يكون في المصغر ما ليس له رابع كالثلاثي، فلما كان الحرف الرابع قد يوجد وقد لا يوجد شبه بالحروف الزوائد؛ إذ كان من جنسها. فمن قال: فريزد بحذف القاف – وهو القياس – قال: خديرن، ومن قال: فريزق، قال:خديرق))[2].اهـ.

وفي هذه المسألة نص صريح لإمام النحاة سيبويه، موافق لما رد به ابن يعيش. لا ينقصه الوضوح، سواء في التصريح بإجازة ما أجازه ابن يعيش ومنع ما منعه، أم في العلة التي ذكرها الشارح. قال: ((زعم الخليل أنه يقول في سفرجل: سفيرج، حتى يصير على مثال فعيعل. وإن شئت قلت: سفيريج. وإنما تحذف آخر الاسم؛ لأن التحقير يسلم حتىينتهي إليه، ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة. ومثل ذلك: جِرْدَحْل، تقول: جريدح، وشَمَرْدَل تقول: شميرد، وقَبَعْثَرَى: قبيعث، وجَحْمَرِش: جحيمر. وكذلك تقول في فرزدق: فريزد. وقد قال بعضهم: فريزق؛ لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحب إليه؛ إذ أشبهت حرف الزيادة، وصارت عنده بمنزلة الزيادة. وكذلك خدرنق: خديرق فيمن قال: فريزق، ومن قال: فريزد، قال:خديرن. ولا يجوز في جحمرش حذف الميم، وإن كانت تزاد؛ لأنه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهى إليه في

[1] المفصل ٢٤٣.

[2] شرح المفصل ١١٧/٥.

التحقير كما كان ذلك في جعيفر، وإنما يستنكر أن يجاوز إلى الخامس. فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع. فإنما حذف الذي ارتدع عنده؛ حيث أشبه حروف الزوائد، لأنه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة. فهذان قولان، والأول أقيس؛ لأن ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائد))[1]. فمنع سيبويه صريحا -كما ترى- حذف الميم في تصغير جحمرش. وعلل ذلك بمجيئها ثالثة، بخلاف الدال في فرزدق؛ لأنها رابعة، فلا وجه -إذن- لحذفها؛ لأنه لا يرتدع عندها. وهي -وإن كانت أوجه في الحذف من الدال؛ لأنها من حروف الزيادة، وتلك ليست منها- لم يجز حذفها هنا لبعدها عن الطرف. أما حذف الدال من فرزدق فإنه شاذ، لا بد أن يبحث عن علة مجيئه على وجهه؛ لأنه ليس من الزوائد، فتوصل إلى التعليل بأن المتكلم ربما توهم أنها من الزوائد؛ لقرب الدال من التاء التي هي من حروف الزيادة، فاستحب إسقاطها كما يستحب إسقاط أختها. وقد قرب هذا التعليل اطراده في خدرنق، والنون من حروف الزيادة هذا مجمل المفهوم من كلامه.

وقد تبع سيبويه على قوله في هذا الموضع جمهور النحاة. بل حصل في المسألة شبه إجماع على مذهب سيبويه، حتى لا تكاد تجد منهم أحدا ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري. ولهذا قال ابن يعيش: (وأظنه سهوا). وأظن أن ابن يعيش قد فتش فلم يجد من خرج على إجماع النحاة في هذا الموضع، فظن أن المصنف قد سها هنا.

وقد تتبعت أقوال النحاة، فوجدت أغلبهم ردد في المسألة ألفاظ سيبويه، أجاز ما ذهب إلى إجازته، ومنع فيها ما جزم بمنعه، واعتل لما جاز أو امتنع بما اعتل به سيبويه. وهم كبار النحويين، كالمبرد[2]، وابن السراج[3]، والسيرافي[4]، والرماني[5] والأنباري[6]، وغيرهم. حتى لقد بدا لي بتتبع أقوالهم

---

[1] الكتاب ٣/٤٤٨-٤٤٩.

[2] المقتضب ٢/٢٣٠، ٢٤٩-٢٥٠.

[3] الأصول ٣/٣٩.

[4] شرح السيرافي المخطوط ٤/١٩٠-١٩١.

[5] شرح الرماني على كتاب سيبويه ٤/٧٢، نقلا عن هامش محقق التعليقة ٣/٢٩٨، ٢٩٩.

[6] الإنصاف ١/٢٢٥-٢٢٦.

أن المصنف إما أنه سها – كما قال الشارح – أو أنه شيء تفرد به، لرأي رآه، ودليل ترجح عنده.

والذي يظهر لي أن المصنف هنا يعني ما يقول. ذلك أنه تأمل فوجد من قال: فريزق، وخديرق، قد حذف حرفا غير طرف، وهو خلاف المعتاد؛ لأمر سبق إلى ذهنه فتوهمه. ثم تأمل فوجد أن ما سبق إلى وهمه كون الحرف مما يزاد، وهو النون في خدرنق، فظن أنه حرف مزيد دال على معنى، فحذفه. ثم تأمل فوجد أن المتكلم تعدى ذلك إلى حذف ما أشبه الزائد مما لا يزاد؛ لموافقته ما يزاد مخرجا ومشابهته صفة، وهو الدال في فرزدق، فاجتمع في اللفظ شيئان: الوقوع غير طرف، وكونه مما لا يزاد[1]. ثم تأمل فوجد المتكلم حيث يحذف حرفا غير طرف في مقابل إثبات ما هو طرف يحرص على الإتيان بما يدل على الكلمة التي أراد تصغيرها. ذلك أن إثبات القاف من فرزدق وخدرنق، والشين من جحمرش، فيه بيان لما صغر؛ لوضوح الكلمة به، والدلالة على ما غير، بحيث يفهم السامع المكبر الذي أراد المتكلم تحقيره. والمتكلم في سبيل بيان ذلك يعمد إلى الخروج عن الطرف إلى داخل الكلمة، يحذف منها ما لا يخل ولا يلبس[2]. ولهذا لم يحذف المتكلم من سفرجل الجيم؛ لحاجته إلى صوت الجيم في الإبانة عما أراد تصغيره. ثم لما رأى المصنف أن حذف غير الطرف، وحذف ما لا يزاد حقيقة بل يشبه ما يزاد، لم يستنكر حذف الثالث مما يزاد حقيقة، لا أنه أشبه ما يزاد فقط، ما دام في إثبات الأول والثاني والرابع والخامس ما يظهر معه المراد.

ومع ما ذكر يبقى قبول رأي الزمخشري أو القطع بما قطع به سيبويه مرهونا بالمنقول عن العرب. فإن ثبت أن المسموع ما قاله سيبويه فالحكم للمسموع، وعندي أن ما اعتل به سيبويه لذلك يكون حينئذ مقبولا؛ إذ هو تحليل لما دار في ذهن المتكلم حين نطق بما نطق به. أما إن كان كلامه في قياس ما يكون عليه لفظ التصغير فإن علته في الفرق بين نحو فرزدق وجحمرش مقبولة ووجيهة أيضا؛ لوضوح الفرق الذي ذكره، ولأن النوعين – وإن ثبت الفرق بينهما – يجمعهما

[1] قال المبرد: ((ومن العرب من بقول في فرزدق: فريزق، وليس ذلك بالقياس، إنما هو شبيه بالغلط)). المقتضب ٢/٢٤٩-٢٥٠. وانظر ٢/٢٣٠. وهذا هو مفهوم قول سيبويه الذي تقدم قبل قليل. وانظر مبحث التوهم من هذا البحث ص٤٥.

[2] انظر مبحث اللبس من هذا البحث ص ٢٩٣.

الشذوذ بحذف غير الطرف. فلا يقطع برفض ما ذهب إليه المصنف، بل غاية ما فيه أن يقال: إن مذهب سيبويه أولى، ولا يمتنع ما ذهب إليه هو.

على أن بعض المعاصرين[1]. قد تأول قول الزمخشري: (ومنهم من قال: فريزق، وجحيرش – بحذف الميم – لأنها من الزوائد) على أنه أراد أن هذا قول بعض النحاة، لا أنه قول العرب. فيكون هذا الكلام حكاية لمذاهب سابقيه من النحاة، لا أن هذا مذهبه.

[1] انظر مقال (اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل) للأستاذ عبدالإله نبهان، المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق _ عدد جمادى الآخرة ١٤١٠هـ الجزء الأول من المجلد الخامس والستين – من ص ٢٥ إلى ص ٤٥. وهو مقال جمع فيه كاتبه ما استطاع جمعه من رؤوس مسائل الاعتراضات من غير مناقشة، عدا تعليقه على هذه المسألة، الذي قال فيه: ((وواضح ههنا أن الشارح العلامة تعجل المأخذ على الزمخشري الذي كان يروي قول بعضهم ويرد عليه بقول سيبويه، مفضلا الوجه الأول، وهو تصغير جحمرش على جحيمر)). ص ٣٦.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الكاتب لم يحط بجميع المسائل، فلم يزد عددها عنده عن (٤٢) مسألة، أي: نحو نصف عددها وإن ختم مقاله بما يشعر بأنه اجتهد في ألا يفوته منها شيء، قال: ((هذا جملة ما استخرجناه من اعتراضات الشارح العلامة ابن يعيش واستدراكاته على الزمخشري في مفصله. وإننا لنأمل ألا يكون قد فاتنا شيء ذو بال، إن شاء الله)). ص ٤٥.

المبحث الثاني

الأبنية بين الإثبات والإنكار

(فُعْلَل)

(جُخْدَب) بين الإثبات والإنكار

قال المصنف في أبنية الرباعي: ((للمجرد منه خمسة أبنية، أمثلتها: جَعْفَر ودِرْهَم، وبُرْثُن، وزِبْرِج، وفِطَحْل))[1].

وقال الشارح: ((وأضاف أبو الحسن بناء سادسا، وهو (فُعْلَل)، وحكى:(جُخْدَب) بفتح الدال. وسيبويه لم يثبت هذا الوزن، ويرويه جُخْدُبًا – بالضم– كبُرْثُن. وحمل رواية الأخفش على أنهم أرادوا: جُخَادِب، ثم حذفوا؛ وذلك لأنهم يقولون: جُخْدُبا وجُخَادِبا، كما قالوا: عُلَبِط وعُلابط،، وهُدَبِد وهُدَابِد. قال سيبويه: والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال (فُعَالِل) جائز فيه، فكما قالوا في عُلَبِط وهُدَبِد أنه مخفّف من عُلابط وهُدابد فكذلك جُخْدَب مخفّف من جُخَادِب، إلا أن جخدبا مخفف من جهتين: بحذف الألف، وسكون الخاء وجميع ما تقدم مخفف بحذف الألف لا غير.

وأرى القول ما قاله أبو الحسن؛ لأن الفراء قد حكى: بُرْقُع وبُرْقَع، وطُحْلُب وطُحْلَب، وقُعْدُد وقُعْدَد، ودُخْلُل ودُخْلَل. وهذا وإن كان المشهور فيه الضم إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة، ولا سبيل إلى رده. ويؤيد ذلك أنهم قد قالوا: سُؤْدَد وعُوطَط، فَسُؤْدَد من لفظ (سيّد)، وعُوطَط من لفظ (عائط)، فإظهار التضعيف فيها دليل على أرادة الإلحاق، كما قالوا: (مهدد، وقردد) حين أرادوا الإلحاق بجَعْفَر.

وعلى هذا يكون الألف في (بُهماة)،و(دُنياة) – فيما حكى ابنُ الأعرابيّ– للإلحاق بجخدب))[2] اهـ.

---

[1] المفصل ٢٨٩.

[2] شرح المفصل ١٣٦/٦-١٣٧.

فبيّنٌ أنّ الزمخشري على مذهب سيبويه الذي صرّح به في كتابه[١]، وذكره ابن يعيش هنا، كما ذكر ن نقيضه مذهب الأخفش، وهو ما أجمعت على نسبته له جميعُ المصادر، حتى اشتهر كل مذهب بنسبته إلى صاحبه.

وقد تبع مذهب سيبويه جمهور النحاة، كما هي عادتهم في تفضيل ما يذهب إليه على غيره. ومن هؤلاء: المبرد في المقتضب حيث ذكر الأبنيةَ و لم يورد السادس[٢]. وكذلك فعل ابن السراج في الأصول[٣]. وصرح ابن جني بما يوحي بميله إلى قول سيبويه[٤]. وذكر الصيمري في التبصرة المذهبين وأظهر ميله إلى تقوية قول سيبويه[٥]. وتجد بعضهم يذكر الأبنية فلا يورد إلا الأبنية الخمسة دون ذكر للسادس الذي أثبته الأخفش، كما فعل ابن معط في الفصول الخمسون[٦]، وابن الحاجب في الشافية[٧]. ودافع ابن عصفور في الممتع عن مذهب سيبويه وضعّف نقيضه[٨]. وهكذا تجد كلام أغلبهم على نحو ذلك.

أما من مال إلى قول الأخفش فيظهر لي أن ابن يعيش من أوائلهم، إن لم يكن أولهم. وتابعه على اختياره مذهبَ الأخفشِ الرضيُّ في شرح الكافية، مرددا عبارته بما يكشف عن تأثره به، حيث قال: ((وزاد الأخفش فُعْلَلًا بفتح اللازم كجُخْدَب. وأجيب بأنه فرع جُخَادب بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال. وهو تكلف. ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحْلَب وبُرْقَع، وإن كان المشهور الضم، لكن النقل لا يرد مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور. فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته. فنقول إن قُعْدَدًا ودُخْلَلًا -مفتوحي الدال واللام – على ما روي، وسُؤْدَدًا وعُوطَطًا ملحقات بجُخْدَبٍ. ولولا ذلك لوجب الإدغام كما يجيء في موضعه،

---

[١] الكتاب ٤/٢٨٩.

[٢] انظر المقتضب ١/٦٦-٦٧.

[٣] الأصول ٣/١٨١.

[٤] المنصف ١/٢٧-٢٨.

[٥] التبصرة ٢/٧٨٥.

[٦] الفصول الخمسون ٢٥٨.

[٧] الشافية ١٤.

[٨] الممتع ١/٦٧-٦٩.

ويكون بهمى ملحقا لقولهم: بهماة – على ما حكى ابن الأعرابي، ولا تكون الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه))[١].

وتردد بعض النحاة — لا سيما المتأخرون — بين الأخذ بمذهب إثبات (فُعْلَل) في أبنية الرباعيّ ونفيه. فقد ذهب ابنُ مالك مثلا إلى اختيار مذهب الأخفش في ألفيّته، وإلى مذهب سيبويه. في التسهيل. ووافقه على الأول بعض شراح الألفية[٢]، وعلى الثاني آخرون[٣].

فإذا تتبعنا المعاجم وجدنا بعضها يقتصر على الضم في جُخْدُب، كالصحاح. وبعضها الآخر يذكر الفتح والضم فيها، كاللسان. وربما ذكر بعضها ثلاثة أوجه (جُخْدُب، جُخْدَب، جَخْدَب) كالقاموس[٤].

إن الترجيح في هذه المسألة وثيق الصلة بالإجابة عن عدد من الأسئلة، هي:

١. هل ثبت أَنْ نَطَقَ العربُ بأبنية ليس بها أحد الأحرف العشرة مما وزنه فُعْلَل، ولم يأت فيه فُعْلُل أو فَعْلَل أو فِعْلِل، مما ثبت من أبنية المجرد؟ وهل روي شيء غير فُعْلَل، مما لم يثبت، نحو فَعْلِل، أو فَعْلُل مثلا؟ وهل نُطْقُ بعضِهم للبناء المختَلف فيه على مثال ما لا خلافَ فيه ينفي وجودَ الأوّلِ؟

٢. ما الداعي إلى إنكار الوارد من ألفاظ اللغة، وبخاصة أن ألفاظ اللغة إنما نُقلت رواية وسماعا، ولا يُتوَصَّلُ إليها بقياسٍ ما؟

٣. ما الأثر الذي يحدثه إنكار بنية ما أو إثباتها؟ وما أثر الخلاف في إثبات (جُخْدَب)؟

---

[١] شرح الشافية ٤٨/١. وانظر ٥٥/١.

[٢] انظر شرح ابن الناظم ٨٢٤، شرح ابن عقيل ٥٣٤/٢-٥٣٥.

[٣] انظر المساعد ١٥/٤، أوضح المسالك ٣٦١/٤. وانظر أيضا التصريح ٣٥٦/٢، وحاشية ياسين بهامشه، شرح الأشموني ١٨٤/٤-١٨٥.

[٤] انظر الصحاح (جدب)، اللسان (جدب)، القاموس (جخدب).

٤. هل تصح العلة التي ذكروها في تخفيف جُخْدَب، وعُلَبِط، وهُدَبِد؟

وللإجابة عن السؤال الأول يحسن أن يكون الكلام في أمرين: أحدهما: ما احتج به مثبتو هذا البناء من ورود ألفاظ على وزن فُعْلَل. والآخر: ورود غير الأبنية الستة: الخمسة المتفق عليها وسادسها المختلف فيه، مما لا يوجد حجة قاطعة على إنكاره.

١. الوارد من بناء (فُعْلَل):

احتج مثبتو (جُخْدَب) بما فعله اللغويون من ألفاظ جاءت على مثاله، منها: بُرْقَع، وطُحْلَب، وضُفْدَع، وجُنْدَب، وعُنْصَل، وعُنْظَب، وجُرْشَع. وقد احتجوا أيضا بورود لفظٍ حكاه الأخفش هو (جُؤْذَر) ولم يحك فيه الضم[1]. وقد جاء ما قالوا: إنه ملحق به مثل: سُؤْدَد، وعُوطَط، وعُنْدَد، وحُولَل، وقُعْدَد.

واستقرى الأستاذ مهدي القرني معجم الصحاح فوجد فيه من الألفاظ التي قال: إنها ملحقة بهذا البناء غير ما تقدم ما يأتي: (بُهمى، جُنبُذَة، حُنْظَب، خُنْبَعَة، تُدْرَأ، دُنْيا، عُنْصَر)[2].

أما احتجاجهم بما حروفه كلها أصلية كبُرْقَع وطُحْلَب ونحوهما فلإثبات ورود هذا البناء في أبنية الأصول. وأما احتجاجهم بما لم يرد فيه الضم فلرد شبهة أن البناء إنما ثبت بالضم وأن الفتح جاء تخفيفا. وسيأتي أنهم لا يحتاجون إلى هذه الحجة لضعف علة التخفيف. كما أنهم يقولون أحيانا: إنه مع ورود الضم في هذه الألفاظ لا سبيل إلى رد لغة الفتح، كما ورد عند الشارح وغيره.

وأما الاحتجاج بالمزيد فلإثبات أن الملحق إنما جاء ليلحق بناء مزيدا بمجرد ثابت في اللغة. ويعلم مما قدمناه في مبحث الأصالة والزيادة، ومما سيأتي في مبحث الإلحاق أن لا دلالة قاطعة على

---

[1] انظر شرح الأشموني ١٨٤/٤.

[2] أبنية الألحاق في الصحاح ص ٢٢٤-٢٢٧.

زيادة الحرف في كثير مما قيل: إنه مزيد. وهذا يقوي حجة من استدل بمجيء ألفاظ على هذه الزنة مما لم يأت فيه الضم.

ويستدل منكرو (جخدب) بأن الألفاظ التي احتج بها مثبتو جخدب، وهي بُرْقَع وطُحْلَب ونحوهما قد ورد في كلٍّ منها الضم مقارنا للفتح، و لم يأت الفتح وحده فيما حروفه كلها أصول من هذه الزنة. وجُؤْذَر أعجميٌّ فلا حجة فيه[1]، ونقل بعضهم فيه الضم إلا أن الفتح أكثر وأشهر[2]. وفي إثبات الضم في كل لفظ منها عندهم دلالة على أن البناء الأصلي إنما هو لفُعْلُل، كبُرْثُن، والفتح تخفيف، فلا دلالة فيما خفف بالفتح على أصالة البناء، وساقوا لهذا علة تعضد ما ذهبوا إليه في إثبات التخفيف، ستناقش في موضعها.

٢. الوارد من غير الأبنية الستة:

تكاد المصادر الصرفية تتفق في عباراتها على إثبات خمسة من الأبنية المجردة، ونقل الإجماع عليها. وتورد السادس مختلفا فيه، ناسبة القول بإثباته إلى أبي الحسن الأخفش. فما جاء من الألفاظ على (فَعْلِل) بكسر اللام، وبه أحد حروف الزيادة العشرة قالوا: إن ذاك الحرف مزيد، والعلة عندهم جميعا أنه لم يرد على مثال (جَعْفِر) بكسر اللام، وما ورد من نحوه حملوا أحد حروفه على الزيادة، وذلك نحو (نَرْجِس)، وكذا ما جاء على (فَعْلُل) نحو (تَنْضُب)، وهكذا.

غير أني وجدت ابن عصفور أثبت في الأبنية المجردة بناء (فَعْلِل)، وأنه جاء عليه لفظ (طَحْرِبَة)[3]. فعلى هذا تنتفي دلالة الزيادة في جميع ما عدمت فيه دلالة الاشتقاق مما جاء على (فَعْلِل)، كنَرْجِس ونحوها.

---

[1] انظر المنصف ١/٢٧-٢٨، الممتع ١/٦٧.

[2] انظر شرح الشافية ١/٤٨.

[3] الممتع ١/٦٧.

ونقل عن ابن جني أنه حكى (فِعْلُل) بكسر الأول وضم الثالث، نحو: خِرْفُع، وزِئْبُر، وضِئْبُل[1].

وأورد بعضهم (فُعَلّ) بضم الأول وفتح الثاني، نحو:خُبَعْث، ودُلَمْز[2].

ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان الثلاثة، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ[3]. ولا عبرة -عندي - برد الجمهور لها ما دام أمر إثبات الأبنية يتوقف على المنقول من ألفاظها، وما دام ثبوت لغة ما في لفظ يُحتج به على البناء؛ إذ لا يسلم لهم هنا القول بمجيء اللفظ على أحد هذه الأوزان الثلاثة مغيرا عن غيره لإرادة التخفيف. ذلك أن الضم في (زِئْبُر) و(ضِئْبُل) و(خِرْفُع) ليس أخفّ من الكسر في اللغة الأخرى، وليس الكسر في (طَحْرِبَة) بأخفّ من الفتح في اللغة الأخرى المنقولة فيها.

إن ورود حرف من الكلمة محركا بأكثر من حركة واحدة لمما يعد بداهة مظهرا من مظاهر اختلاف لهجات العرب. وقلما يتفق جميع العرب في نطق اللفظ محرّكةً حروفُه جميعها بالحركات نفسها لا تختلف. وهذا مما يقرونه جميعا، فتجدهم يشيرون إلى اختلاف اللغات في اللفظ، فيقولون مثلا: وفي الكلمة لغة بالضم أو بالفتح أو بالكسر، ولا منازع في ذلك.

وفي مقابل هذا يحق لي أن أزعم أن اللهجة الواحدة لا تجمع أبدا وجهين من النطق في لفظ واحد. فالقبيلة التي تقول:(طَحْرِبَة) بالكسر غير التي تقول: (طَحْرَبة) بالفتح، ومن قال: (زِئْبُر) بالضم لم يقل: (زِئْبِر) بالكسر، وكذلك من قال: (بُرْقُع) بالضم لم يقل: (بُرْقَع) بالفتح، وهكذا. ولا وجه - عندي - للقول بأصالة بناء وفرعية آخر ما دام الأمر يتعلق باللهجات. وبهذا يُعلم عدم انتفاء أحد الوجهين في اللفظ بمجرد ثبوت الوجه الآخر فيه.

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢٠٢٣-٢٠٢٤، الممتع ١/٦٩.

[2] انظر شرح الأشموني ٤/١٨٥.

[3] انظر السابق ٤/١٨٥.

أما الذي دعاهم إلى إنكار بعض الأبنية فسببان رئيسان هما:

١. اعتقادهم أن جل الألفاظ العربية وغالبها الأعم ثلاثي الأصول، فلا يجوز أن يكون منها ما يقل عن الثلاثة، ولا ينبغي أن يجعل الكثير منها أزيد من الثلاثة. فما نقص عن الثلاثة ردوه إليها، وما زاد عنها عزوا بعض حروفه إلى الزيادة. فإن هم وجدوا بعض حروف الزيادة العشرة في كلمة بها ثلاثة أصول لا يشك في أصالتها كان حكمهم في الغالب عليه بالزيادة. وآية ذلك أنهم إن وجدوا كلمة بها حرفان لا يشك في أصالتهما وآخران محتملان فإنهم يقارنون بين المحتمِلين أيهما أولى بعده زائدا، وكأنه لا خيار آخر غير عد اللفظ ثلاثيا[١]. وهم - لا شك - واجدون في أغلب ألفاظ العربية بعضا من الحروف العشرة؛ لأنه قلما تخلو كلمة من هذه العشرة، أما الثلاثة (الألف والياء والواو) فلا تكاد كلمة تخلو منها، وأما السبعة الباقية فكثيرة الدوران في الألفاظ. وإن تأملت كلامهم في سبب زيادتها بأعيانها دون باقي الحروف وجدته لا يبعد أن يكون تعليلا لكثرة دورانها، واشتمال الكلمات العربية عليها. هذا كله مع قولهم نظريا: إن الأصل أصالة الحرف، كما تقدم.

وإني على يقين من أنهم لو وجدوا في (جعفر) أحد العشرة لما ترددوا في القول بزيادته؛ ليسلم لهم القول بثلاثية الأصول، أو قل: على الأقل لاختلفوا في نسبة الحرف للزيادة أو الأصالة، كما حصل في (عنتر)[٢]. على أن بعضهم قال في الرباعي بنحو من هذا؛ فإنهم نقلوا عن الفراء والكسائي أن مذهبهما أن الأصل في الأسماء كلها الثلاثية، وأن الرباعي والخماسي مزيدان منه[٣]. ويرى ابن فارس أن الرباعي منحوت من كلمتين[٤].

---

[١] انظر إلى الضابط الذي جعله الصرفيون لمعرفة زيادة ما يحتمل الزيادة، ككلامهم في اجتماع الثلاثة المقطوع بأصالتها مع الألف ونحوها. (الممتع ١/٢٧٩-٢٨٥). وتأمل الحكم بزيادة ما تبقى بعده الكلمة على ثلاثة أصول، حرفين كان كما في حبنطى، أو أكثر كما في قيقبان. أنظر شرح الشافية ٢/٣٨٦.

[٢] انظر التتمة ص ٥١، وتعليق محققه في الهامش.

[٣] انظر شرح الملوكي ٢٩.

[٤] بنى ابن فارس في معجم المقاييس ما زاد من الكلمات عن ثلاثة أحرف على أساس أن تكون مزيدة من الثلاثي أو منحوتة من كلمتين. انظر معجم المقاييس، وانظر كتاب (النحت في اللغة العربية) للدكتور محمد حسن عبدالعزيز ص ١٢-١٤. وانظر أيضا ما كتب في قضايا النظر إلى ثلاثية جذور ألفاظ العربية أو ثنائيتها (كتاب نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها) للأب

ولو لم يكن هذا الأمر مقصودا إليه، غير متغافل عنه، لقالوا: إن نَرْجِسًا فَعْلِلٌ، أو إن تَنْضُبًا فَعْلُلٌ، أو أنّ كَنَهْبُلًا فَعَلُّلٌ. عندئذ يسقط كثير مما قيل: إنه مزيد، فتكثر لذلك أبنية غير الثلاثي، مما يناقض ما اعتزموه. وهذا يفضي أيضا إلى نقض السبب الآتي:

٢. قصدهم إلى تقليل الأبنية وحصرها؛ لأن ذلك أضبط وأحكم للصناعة، فإن إثبات الكثرة الكاثرة من الأبنية يؤدي إلى خرْقٍ متّسعٍ. قال ذلك صراحة ابن يعيش في رده على ابن السراج، فإنه قال بعد أن ذكر أبنية الخماسي المجرد: ((وقد ذكر محمد بن السراج بناء خامسا، وهو (هُنْدَلِع) لبقلة. وأحسبه رباعيا والنون فيه زائدة. ولو جاز أن يجعل (هندلع) بناء خامسا لجاز أن يجعل (كَنَهْبُل) بناء سادسا؛ وهذا يؤدي إلى خرق متسع))[1]. وهذا الميل إلى الضبط والإحكام بتقليل الأقسام يظهر خضوع دراسة الأبنية في العربية للمعيارية لا الوصفية، على نحوٍ أَظْهَر مما خضعت له دراسة التراكيب العربية. إذ بدأ نظر النحويين للتراكيب وصفيا ثم انتهى إلى المعيارية، في حين بدأ الصرف معياريا وانتهى معياريا كذلك؛ لأنه لو ذهب به مذهب الوصف لا غير لأثبت كل بناء ورد في اللغة كما هو، لم يُخش من الكثرة المؤدية للخرق المتسع.

ولقد تلازم تقليل الأبنية وحصرها في عدد محدود مع الأصول المعتمدة للحكم بأصالة الحرف أو زيادته، حتى أفضى كل منهما إلى الآخر، وحتى عُدّ كل واحد منهما سببا في حصول الآخر، وأثرا من آثاره. ذلك أن المعتمد في الحكم على الزائد معرفة النظير من الأبنية المجردة، ومعرفة الأبنية المجردة تعتمد على الحكم بالزيادة على أحد حروف البناء الذي قيل: إنه لم يرد في المجرد. ويدلك على هذا تعليلهم للواحد من الأمرين بالآخر، فيقولون: إن النون في (نَرْجِس) زائدة، والتاء في (تَنْفُل) زائدة؛ لعدم وجود (فَعْلِل) و(فَعْلُل)، ويقولون أيضا: إنه لم يثبت في الأبنية المجردة (فَعْلِل) ولا (فَعْلُل) لعدم ورود بناء مجرد منهما.

= انستانس الكرملي، فصل: أصول الكلم وتراكيب حروفها ص ١٠٧ فما بعدها. وكتاب أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية للدكتور توفيق شاهين، ولا سيما فصل: نظرية الثلاثية ص ٦٥-٧٣.

[1] شرح الملوكي ص ٢٩.

فواضح أن من آثار إنكار بعض الأبنية الحكم على حرف ما في لفظ بالزيادة، كما يكون ذلك من سببه أيضا. وانبنى على إنكار بعض الأبنية إنكار الإلحاق فيما كان يمكن أن يعد ملحقا به بتكرير الحرف لو اتفق على إثباته.

ولهذا كان على منكري (جُخْدَب) مثلا أن يحتالوا لزيادة النون في (جُنْدَب) بعدم النظير تارة، وتارة بالاشتقاق على وجه بعيد واضح التكلف؛ إذ قيل: سمي بذلك لما يلحق بالأرض من الجدب. وقالوا فيما عدَّه مثبتوه ملحقا به كقُعْدَد وسُؤدَد: إنه ملحَق بجُنْدَب مع أنه مزيد، على خلاف ما قرره جمهورهم من أنه لا تكون زيادة الإلحاق إلا في مقابلة أصلي. وتأول بعضهم أصالة النون، كما سيأتي في مبحث الإلحاق. وقال بعضهم: إن تكرير الحرف في نحو ذلك لغير الإلحاق، وهو تكثير البنية. على حين قال آخرون إن التضعيف في ذلك شاذ.

أما مثبتو هذا البناء فارتفع عندهم هذا الإشكال، فأثبتوا الإلحاق في جميع هذا. بل جعلوا الإلحاق دليلا على أثبات (جخدب)؛ لأن فك الإدغام دالّ عندهم على إرادة الإلحاق، كما جاء عند الشارح، وهو ما أرجو أن يُستوفى الكلام فيه في موضعه من البحث.

أما دعوى التخفيف في جُخْدَب من جُخَادِب، والتنظير له بِعُلَبِط وعُلابِط، وهُدَبِد وهُدابِد، فقد تناقل النحاة هذه الدعوى أخذا عن سيبويه. واحتجّوا لتأييد مذهبه بمثل ما احتج به، وهو أنه لا يجمع بين أربع متحركات في كلمة واحدة، قال: ((لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات، وذلك (عُلَبِط) إنما حذفت الألف من عُلَابِط)). واستدل على أن مثال (فُعْلَل) لم يرد مستقلا بنفسه، غير مخفف عن غيره، بجواز (فُعَالِل) في جميع ما جاء منه، فقال: ((والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فُعَالِل جائزٌ فيه، تقول: عُجَالط وعُجَلِط، وعُكَالِط وعُكَلِط، ودُوادِم ودُوَدِم. وقالوا: عَرَتُن، وإنما حذفوا نون عَرَنْتُن، كما حذفوا ألف علابط، وكلتاهما يتكلم بها. وقالوا: العَرَقُصان، فإنما حذفوا من عَرَنْقُصان، وكلتاهما يُتَكَلَّمُ بها. وقالوا: جندل، فحذفوا ألف الجنادل، كما حذفوا ألف علابط))[1].

---

[1] الكتاب ٤/٢٨٩.

وقد أوضح الصيمري مراد سيبويه بعدم جمعهم لأربع متحركات في كلمة واحدة بأن العرب ((يسكنون لام الفعل إذا كان ماضيا واتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب أو جماعة المؤنث؛ فرارا من الجمع بين أربع متحركات في نحو ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ وضَرَبْنَ. وكذلك إن كان المتحرك الرابع من كلمة أخرى وتجانس الحرفان أسكن الأول منهما، وأدغم فيما يليه، نحو: جَعَلْ لَك، وحَمِدْ دَاود، فإذا كانوا يكرهون اجتماع أربع متحركات من كلمتين منفصلتين فهم لها في كلمة واحدة أشد كراهية. فلهذا لم تبن الأصول على أربع متحركات))[1].

وعندي أن إسكان لام الفعل الماضي مع ضمير الفاعل إنما هو للفرق بين اتصاله بضمير الفاعل واتصاله بضمير المفعول؛ فإنه مع هذا الأخير غير مسكن، نحو: ضَرَبَنَا، وضَرَبَني، وضَرَبَهُم، وضَرَبَهُنّ، وضَرَبَهُ. وأما نحو جعلْ لَك فإنه لغة نادرة، ليس عليها كثير منهم.

وقد تابع سيبويه على الاستدلال بعدم الجمع بين أربع متحركات في كلمة على التخفيف في علبط وهدبد ونحوهما كثير من النحويين، منهم – على سبيل المثال لا الحصر – ابن جني في المنصف، حيث يقول: ((فأما قولهم: (عُلَبِط، وعُكَمِس، وهُدَبِد، وخُزَخِز، وجَنَدِل، وذُلَذِل، وزَلَزِل، وعَرَتُن) فهذه كلها محذوفات، وأصلها: علابط، وعكامس، وهدابد، وخزاخز، وجنادل، وذلاذل، وزلازل، وعرنتن) ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفا. ودل على أنه قد حذف منها شيء أنهم قد نطقوا بها تامة، نحو علابط وعكامس وجنادل ... ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها لكانت خارجة عما عليه كلامهم؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات[2].

وعدم الجمع بين أربع متحركات في كلمة – مع تسليمه – لا يصح الاستدلال به في هذا الموضع؛ إذ تنعكس القضية هنا، فإن المحذوفات ههنا هي التي اجتمع فيها أربع متحركات، فكان يستقيم الكلام لو قيل: إن الأصل ما اجتمع فيه المتحركات وخفف بزيادة الألف والنون الساكنتين؛ لتفصل بين المتحركات.

---

[1] التبصرة ٢/٧٨٥.

[2] المنصف ١/٢٧-٢٨.

وليس التخفيف في (جخدب) مشابها للتخفيف في هذه الألفاظ، فإنهم أثبتوا أن المشهور فيه الضم، أي: جُخْدُب، وقيل في جُخْدَب: إنه مخفف من جُخَادِب، ومع هذا لم يذكروا فيه (جُخَدِب)، ولا (جَخَدِب). ثم إنهم ربما جوزوا الإتباع في مثل هذا الموضع للتخفيف، كما في (تَرْجُمان، وتُرْجُمان)، و(يَسْرُوع ويُسْرُوع)[1]، فكان يمكن أن يقال على هذا:إنّ جُخْدُبا المضموم مخفف بالإتباع من جُخْدَب، فيكون جُخْدَب هو الأصل.

---

[1] انظر الصحاح (رجم).

المبحث الثالث

الإلحـــاق

الإلحاق

تناول الأقدمون الإلحاق في مباحث متفرقة من مصنفاقم، ولم يفردوه -كما أفردوا غيره بباب مستقل. لكن حديثهم فيه دل على اتفاق عام على أصول مقررة، وقواعد محددة، تجعله اصطلاحا متعارفا عليه، متفقا على ما يندرج تحته وما يَنِدُّ عنه. تلمس ذلك من توافق عباراتهم فيما تعارفوا على أنه مزيد للإلحاق أو لغير الإلحاق، وفي أمارات المزيد للإلحاق، فيفصل ما زيد له عما زيد لغيره، وفي فوائد الإلحاق، وما أشبه ذلك. لكن الأقدمين لم يجمعوا تلك الأصول المقررة المتفق عليها في شيء من مصنفاقم فأنت تجدهم يتحدثون عن نتف منها على سبيل أنها مما سلم به، فلا ينازع أحد فيه.

وقد عني بعض المحدثين ببحث الإلحاق مستقلا. فأفرد له الشيخ عضيمة في كتابه (المغني في تصريف الأفعال) بابا جمع فيه تعريفه وفوائده وأماراته وأمثلته[1]. لكنه لم يُعْنَ بجمع أصوله التي تحدده وتفصله عما ليس منه.

ثم ندب الباحث الأستاذ مهدي القرني نفسه لدراسة الإلحاق في بحث خصه به، جعله قسمين: قسم نظري، وآخر تطبيقي على معجم الصحاح للجوهري[2]. وقد جمع في القسم النظري الأصول العامة التي استقرت في أذهان النحاة، وكانوا بمقتضاها يوجهون كلامهم فيما يتعلق بالإلحاق. وقد أجاد الباحث الاستقراء وجمع النصوص التي استخلص منها هذه الأصول.

ولم يكن الباحث ليُعنى بمراجعة كلام الأقدمين في ضوء أصول الإلحاق تلك؛ لأن همّه في البحث أن يرسم ملامح هذا المصطلح بما استقر عندهم وتعارفوا عليه؛ ليأتي بعد ذلك تطبيق هذه الأصول على ما ورد من أبنية الإلحاق في الصحاح، فلم يكن شأنه نقد المصطلح ومراجعة تطبيقات النحاة عليه. وبناء على ذلك أرى أن ما أذكره في هذا الفصل هو كالتكملة لما لم يُعْنَ به

---

[1] انظر المغني في تصريف الأفعال (مبحث الإلحاق) ٥٩-٧٨.

[2] أبنية الإلحاق في الصحاح. رسالة ماجستير، للباحث: مهدي على القرني -جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية - ١٤١٦هـ.

الباحث في بحثه المذكور؛ ليكون بمجموع الأمرين جلاء مصطلح (الإلحاق) بمعناه الاصطلاحي الذي درج النحاة على استعماله فيه.

هذا ولما لم يكن البحث المذكور منشورا، وليس بإمكان كل واحد الاطلاع عليه، عمدت هنا إلى إثبات مجمل أصول الإلحاق العامة، وقد عدها الباحث عشرة أصول[١]، لأدلف بعد تعريف الإلحاق، وذكر أصوله العامة العشرة، وفوائده التي ذكرها الأقدمون، وأماراته، إلى ما يرد على هذا المفهوم للإلحاق من إشكال، وما أظهرته نصوصهم مما لا شك عندي في ظهور التكلف والتعسف في كثير منه. وعلى ضوء ما يعرض من أهم ملامح الإلحاق تكون مناقشة مسألة من مسائل الخلاف بين المصنف والشارح.

وقد يُلحظ أن في هذا المبحث بعض الإطالة، ولا سيما بإعادة ما ذكره الباحث في أصول الإلحاق العشرة، لكن ذلك عندي من الحاجة إليه بمكان. أما أولا فلأن القول الفصل في المسألة الخلافية التي سترد لا يمكن إيراده إلا في ضوء بحث الإلحاق بحثا مستفيضا. وأما ثانيا فلأن مصطلح الإلحاق لم يبحث بما يستحقه، ولم أجد من راجع ما جاء في مسائل الإلحاق من إشكال وصعوبة.

أما تعريفه فهو ((جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته في التصريف، يُلحق الفعل بالفعل ليجري مجراه في تصاريفه في الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات ... ويلحق الاسم بالاسم ليعامل معاملته في التصغير والتكسير))[٢]. وقد بان لك الغرض منه مما تقدم.

وأما الأصول العامة للإلحاق – كما وردت عند صاحب أبنية الإلحاق – فهي:

١. يدخل الإلحاق في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة.

---

[١] انظر أبنية الإلحاق ١٨–٦٧.

[٢] المغني في تصريف الأفعال ٥٩.

فيخرج من ذلك المبني من الأسماء، والأفعال الجامدة، والحروف. وواضح أن ذلك هو ما يبحث فيه علم الصرف عموما، وليس خاصا بالإلحاق وحده. لكن في إثباته تأكيدا على أن الإلحاق من مباحث التصريف، فهو من مباحث الأصالة والزيادة، ويُدَلّ عليه بالميزان الصرفي.

هذا ولأن هذا الأصل يتسع لجميع الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة، ويدخل فيه ما لا يستقيم أن زيادته للإلحاق مثل (كتاب، وعجوز، وقضيب) ونحو (أكرم، وقاتل)، قُيِّدَ بأصلٍ آخر هو:

٢. لا تكون زيادة الإلحاق من حروف المد إلا طرفا.

٣. لا بد من وجود أصل يلحق به.

فعندهم أن المزيد بحرف للإلحاق يكون في مقابلة حرف أصلي، وإذا ألحق بمزيد كانت الزيادة عينها في الملحق. فإذا لم يجدوا في الأصول صيغة توافق المزيد رجعوا بالزيادة إلى غير الإلحاق، فإن كانت لغير معنى قالوا: إنها لتكثير حروف الكلمة.

ولذلك أنكر الخليل – فيما نقله سيبويه – أن تكون (هُمَّقِع) ملحقة، قال: ((لما لم يكن في بنات الخمسة على مثال (سُفْرَجِل) لم تكن الأولى من الميمين اللتين في (همقع) نونا فتكون ملحقة بهذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام))[1].

وفي المنصف: ((فأما (جُلَعْلَع) فليس ملحقا بسفرجل؛ لضمّ الجيم؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل (سُفَرْجَل) بضم السين فيلحق هذا به. ولكن العين واللام كررتا فيه لغير الإلحاق، ونظيره ذُرَحْرَح))[2].

---

[1] الكتاب ٣٠٣/٤.

[2] المنصف ١٧٨/١. وانظر المغني في تصريف الأفعال ٦٩، أبنية الإلحاق ٢٢.

وقد جمع صاحب (أبنية الإلحاق)[١] أبنية كثيرة قيل في زيادها: إنها لغير الإلحاق منها: قبعثرى، وكمثرى، وباقلى، وسماني، ومعد، وجبن، وطرطب، وكنهبل، وقرنفل، وحنتأل، وترقوة، وجلندى، وحنطئة، وذربيا، وعرقوة، وعلانية، وفهامية، ويلنجوج. ثم قال: ((وغيرها من الكلمات كثير، وإنما ذكرنا ذلك للمثال فقط))[٢].

ولا أعلم ما الفرق بين الزائد الذي يوجد له نظير والزائد الذي لم يوجد له مماثل في الأصول أو في أنقص منه في الزيادة. أما تكسيره وتصغيره فيكون على عدة حروفه من غير النظر إلى الإلحاق وعدمه، فإن كان خماسيا حذف خامسه، وإن زاد على الخمسة حذف زائده.

ثم هل لو نقل عن قبيلة ما أنها تقول (سُفَرْجَل) أو تنطق ببنية ما في لهجتها على هاتين الصيغتين - وهو أمر مُحتَمِل جدًّا - هل لو نقل هذا عنها ستتحول (جُلَعْلَع) و (هُمَّقِع) إلى الإلحاق بعد أن كانت لغير الإلحاق؟

وقريب مما افترضناه هنا ما ذكره النحاة من أنه ملحق في بعض اللغات، غير ملحق في لغات أخرى. قال صاحب اللباب: ((وقد جاءت ألفاظ تكون الألف في آخرها للإلحاق في لغة وللتأنيث في أخرى، نحو ذِفْرَى وتَتْرَى))[٣].

وانظر إلى جعلهم الواو في (قَرْنُوَة) لغير الإلحاق، وجعلهم الياء في (قَرْنَيْتُ) للإلحاق وهي بدل من الواو التي لغير الإلحاق. قال ابن جني: ((الواو في (قرنوة) زائدة للتكثير والصيغة، لا للإلحاق ولا للمعنى. وكذلك الواو في (قَلَنْسُوَة) للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى))[٤]. ثم قال في موضع آخر: ((ومن ذلك قولهم: (القرنوة) للنبت، وقالوا: قرنيت السقاء، إذا دبغته بالقرنوة. فالياء

---

[١] انظر أبنية الإلحاق ٢٢-٢٩.

[٢] السابق ٢٥.

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٢/٢.

[٤] الخصائص ٢٢٨/١.

في (قرنيت) الآن للإلحاق، بمنـــزلة (سلقيت) و(جعبيت)، وإنما هي بدل من واو (قرنوة) التي هـــي لغير الإلحاق))[١].

وانظر أيضا إلى جعلهم الزيادة في صيغة ما من الإلحاق بما لم يلفظ به – مع أنهم اشـــترطوا وجود الملحق به – لما رأوا أمارة من الأمارات التي جعلوها للإلحاق وهي فك الإدغام مع موجبـه، كما سيأتي في (أمارات الإلحاق). قال ابن جني: ((ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله. ألا تـرى إلى قول سيبويه في (سُؤْدَد): إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجئ. هذا وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدره ملحقا هذا به. فلولا أن ما يقوم الدليل عليـه مما لم يظهر إلى النطق به بمترلة الملفوظ به لما ألحقوا (سُرْدَدًا) و(سُؤْدَدًا) بما لم يفوهوا به ولا تجشموا استعماله))[٢].

أما حملهم الزيادة في البناء الذي لا نظير له فيما لا زيادة فيه أو فيما نقصت عنه حـــروف الزيادة على غير الإلحاق أو على التكثير أو على الصيغة أو لغير المعنى فإنما هو على سبيل الاضطرار عند عدم وجود ذلك النظير، لا لسبب آخر. يدلك على ذلك أن من تمسك بعدم وجود (فُعْلَـــل) في أبنية الرباعي حمل الإلحاق في (سؤدد) على ما لم يخرج إلى اللفظ، كما مر في نص ابـــن جـــني السالف، أو ألحق البناء المزيد ببناء مزيد، فإن ((سيبويه قد ألحق قُعْدَدًا بجُنْدَب عندما وجد أن هـذه الكلمة لا محالة ملحقة، ولم يجد بناء تلحق به فألحقها بكلمة مزيدة، وتأول أصالة النـــون))[٣]. أو أنكر أن تكون الزيادة فيها للإلحاق بل هي عنده للتكثير[٤]. أما من أثبته فقد زال عنده الإشـــكال. قال الشاطبي: ((قد ألحقوا بِفُعْلَل، فقالوا: سُؤْدَد، وعُوطَط، وعُنْدَد، وحُوكَل، وقُعْدَد. والإلحـــاق لا يكون إلا بأصل بناء، ففُعْلَل بلا إشكال أصل بناء، ولم يثبته سيبويه إذ لعله لم يحفظه، أو لم يتحقـق عنده))[٥].

---

[١] الخصائص ٢٧٧/١.

[٢] الخصائص ٣٤٥/٢.

[٣] أبنية الإلحاق ٣٠-٣١.

[٤] قال بعضهم إن الإلحاق في مثل هذا إنما هو بفُعْلُل كبُرْثُن، وفتحت تخفيفا. انظر من مضى ص٥٧٦-٥٨٦.

[٥] شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك ٢٩٠،٢٩١ نقلا عن أبنية الإلحاق ٣٠.

أما حملهم للياء في (قرنيت) على أنها مزيدة للإلحاق مع أنها مبدلة من واو (قرنوة) المزيدة لغير الإلحاق، كما يقول ابن جني، فالعلة في ذلك عندهم موافقة تصاريفه لتصاريف الرباعي المجرد مثل (دحرجت)، وبخاصة الاتفاق في المصدر الشائع.

وليست العلة فيه بالقوية؛ إذ إن تصاريف الفعل الرباعي كلها مطردة، ومعلوم أن مصادر الرباعي قياسية مطردة، بخلاف الثلاثي، بل إن ما زاد على الثلاثة من الأفعال فمصدره قياسي مطرد، لا دخل للإلحاق في شيء من ذلك، كما سيأتي.

٤. الإلحاق يكون في الثلاثي والرباعي دون غيرهما.

وقد أشكل على الشيخ عضيمة قول العلماء إن تاء (أُخْت) للإلحاق بقُفْل، وتاء (بِنْت) للإلحاق بِضِرْس، فقال: ((ولست أستسيغ أن تكون تاء بنت وأخت للإلحاق لأمرين: (١) أن إلحاق ثلاثي بثلاثي لم يقل أحد به، وما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين. وإذا كان (ابن) يكسر على (أبناء)كما يكسر (ضرس) على (أضراس) فما الذي أفادته تاء الإلحاق؟ والإلحاق إنما يهدف إلى أن تعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في التصغير والتكسير، وهنا (ابن) من غير التاء يكسر تكسير ضرس... (٢) التاء في (بنت) و(أخت) تدل على معنى، وهو التأنيث، وإن كانوا منعوا أن تقع حروف المد للإلحاق لأنها تدل على معنى، وهو المد، فلا أقل من منع تاء بنت وأخت كذلك))[١].

وقال الأستاذ/ مهدي القرني بعد أن ذكر مذاهب ثلاثة في هذه التاء أجمعت كلها على أنها للإلحاق: ((ما ورد من إلحاق الثلاثي بالثلاثي ينبغي أن يعد من النماذج النادرة ...ويمكن أن يحمل الإلحاق على معناه اللغوي، وهو المشاكلة في الصورة))[٢].

---

[١] المغني في تصريف الأفعال ٧١-٧٢.

[٢] أبنية الإلحاق ٤٤.

وهذا عندي يرجح القول بأن لفظ (الإلحاق) ربما لم يقصد به في أول ظهوره غير معناه اللغوي، ثم بدئ في التوسع فيه حتى وصل معناه الاصطلاحي إلى ما وصل إليه. وسيأتي الكلام على ذلك.

٥. زيادة الإلحاق لا تكون إلا بحرف أو حرفين.

وبناء على هذا الأصل قرر العلماء أن زيادة الإلحاق في (اقعنسس) هي إحدى السينين؛ فهي الزيادة الملحِقة لها بـ(احرنجم)، أما الهمزة والنون ففي مقابلة الهمزة والنون. إلا أن الرضي لما رأى الأمر يُؤُول إلى شيء واحد قال: ((وأنا لا أرى منعا من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة، فنقول: زوائد اقْعَنْسَسَ كلها للإلحاق باحْرَنْجَم))[1]. ولهذا جاء عند غير الرضي الأصل التالي:

٦. تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي في الملحق به. وقالوا أيضا:

٧. إن الملحق لا بد أن يشتمل على ما في الملحق به من زيادة.

قال مهدي القرني: ((ولذا لم يعد ابن السراج (اغْدَوْدَنَ) مُلْحَقًا)) ثم ذكر علّة ذلك عند ابن السراج أن ليس في الأربعة مثل (احْرَوْجَمَ)[2]. فواضح أن غرض الإلحاق الذي قالوا به تحقّق فيما لم يلحق بشيء؛ وذلك أن اتفاق (اغدودن) في عدد الحروف وعدد الحركات والسكنات والتصاريف المختلفة من ماض ومضارع وأمر ومصدر ومكان وزمان واسم فاعل واسم مفعول ... إلخ، مع ما يماثل (احرنجم) واقع، كما ترى، ومع ذلك لم تعد ملحقة.

[1] شرح الشافية ١/٥٥.

[2] أبنية الإلحاق ٦٠-٦١، وانظر الأصول ٣٦٨/٣.

وبناء على هذا الأصل أشكل على القرني جعل عضيمة أبنية ملحقة بما ليس فيه الزيادة نفسها فقال: ((ثم نقول: ولا أدري كيف جعل عضيمة الأمثلة الآتية ملحقة بِسِنِمَّار مع أنها غير مشتملة على زيادته بعينها، وهي: جِلبّاب، وجِلِبْلاب، وسِرِطْرَاد، وفِرِنْدَاد))[١].

٨. لا يكون حرف الإلحاق صدرا إلا بمساعد.

فإنّ أَلَنْدَدًا ملحق بسفرجل لوجود النون زائدة مع الهمزة، ولما لم يوجد معها مساعد في نحو (أُبْلُم) لم يعدّوها ملحقة بـ(بُرْثُن). ولما لم يوجد في (أُحْدُوثة) غير واو المد الذي لا يلحق عندهم لم يعدوها ملحقة بـ(عُصْفُور).

لكن الرضي لما رأى الأمر في الوجهين يُفْضِي إلى شيء واحد قال: ((قيل: لا يكون حرف الإلحاق في الأول، فليس أُبْلُم ملحَقًا ببُرْثُن، ولا إِثْمِد بِزِبْرِج. ولا أرى منه مانعا؛ فإنها تقع أولا للإلحاق مع مساعد اتفاقا، كما في أَلَنْدَد، ويَلَنْدَد، وإِدْرَوْن، فما المانع أن يقع بلا مساعد؟))[٢].

ولما رأى مهدي القرني أن حجّة مانعي ورود الزائد أولا للإلحاق إنما كانت لأن الزائد إذا وقع أولا تمحّض لإفادة معنى، فإذا انضم إليه آخر أخرجه عن وظيفته المعنوية لأداء وظيفة الإلحاق اللفظية[٣]، قال: ((ولكن لا بد لنا أن ننظر إلى المعنى، فهو الذي يحدد الإلحاق. فإن كانت الزيادة تطّرد في إفادة معنًى ما فذلك غير إلحاق، وإن لم تطرد فهو إلحاق إن وُجِدَ الأصلُ. وبهذا نخرج من الخلاف الواقع))[٤]. وعندي أنه لم يخرج من الخلاف الواقع كما ذكر؛ لما سيبين في مكانه.

٩. لا يُلْحَقُ إلا ببنية المفرد.

---

[١] أبنية الإلحاق ٦٣.

[٢] شرح الشافية ١/٥٦.

[٣] أبنية الإلحاق ٦٤. وانظر الخصائص ١/٢٣٠.

[٤] أبنية الإلحاق ٦٦.

وقد استشكل عضيمة قول العلماء إن ياء (ثمانية) و(علانية) للإلحاق، وقد ذكر أن ممن قال هذا القول سيبويه والمبرد والرضي، فقال: ((والمعروف أن بناء (فَعَالِل) و(فَعَالِلَة) مختصٌّ بالجمع، ولا يكون مثله في المفردات؛ فليس لنا بناء في مفردات العربية يلحق به نحو ثمانية وعلانية. ويقول الرضي إن الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة. وقد ذكرت نصوصا كثيرة صريحة في أنه لا بد من وجود بناء يلحق به، وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة. ولا أظن أحدا يستسيغ إلحاق المفرد ببناء الجمع، وما هدف الإلحاق حينئذ؟))[1].

١٠. لا تطرد زيادة الإلحاق في إفادة معنى، ولذلك لا يكون الإلحاق بتضعيف العين.

فيخرُج به نحو (سُلَّم) من الأسماء، كما خرج به من الأفعال نحو (عَلَّم) و(قَتَّل) لدلالة التضعيف فيهما على التعدية والتكثير، فوافق بذلك اطراد الزيادة في إفادة معنى.

وقد لحظ العلماء بعض ما يشكل على هذا الأصل، فقال الرضي: ((ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم))[2]. ويؤكد العلماء أن زيادة الإلحاق قد تفيد معنى، ولكنه معنى غير قياسي، ولذلك شرطوا عدم الاطراد في إفادة المعنى. ولم ينفوا أن يجعل الإلحاق لكلمة ما معنى لم يكن لها معنى قبله نحو كوكب؛ إذ لا معنى لككب[3]. أما تضعيف العين فإنه يوافق أصلهم هذا في الأفعال؛ لاطراد إفادة تضعيف عين الثلاثي التكثير أو التعدية. وأما في الأسماء فقد أشكل ذلك عليهم؛ لموافقة تكسيره وتصغيره لغيره مما لا تضعيف فيه. وكان ذلك ما أدى سيبويه إلى أن عد سُلَّمًا ودُمَّلًا ملحقين، حيث قال: ((واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبني بناء بنات الأربعة وألحق ببنائها فإنه يكسّر على مثال (مَفَاعِل) كما يُكَسَّر بنات الأربعة، وذلك نحو: جَدْول وجَدَاوِل، وعِثْيَر وعَثَاير، وكَوْكَب وكَوَاكِب، وتَوْلَب وتَوَالِب، وسُلَّم وسَلَالِم، ودُمَّل ودَمَامِل، وجُنْدَب وجَنَادِب، وقَرْدَد وقَرَادِد ... وما لم يلحق ببنات الأربعة وفيها زيادة وليست بمدة فإنك إذا كسرته كسرته على مثال (مفاعل)، وذلك: تنضب وتناضب، وأجدل وأجادل،

[1] المغني في تصريف الأفعال ٧٠-٧١.

[2] شرح الشافية ٥٢/١.

[3] انظر شرح الشافية ٥٤/١.، والمغني في تصريف الأفعال ٦٤.

وأخيل وأخايل))[١]. والعلة نفسها جعلت ابن يعيش يقول في شرح المفصل: ((وقالوا: قِنَّب ... ووزنه (فِعّل) ملحق بدرهم))[٢]. وذاك ما أدى بأبي علي إلى القول بأن عُلَّيْقًا ملحق بغُرْنَيْقٍ[٣].

هذا في حين أن سيبويه وابن يعيش نفيا أن يكون تضعيف العين للإلحاق. فقد قال سيبويه في همقع: ((لأن العين وحدها لا تلحق بناء ببناء، ولا ينكر تضعيف العين في بنات الثلاثة والأربعة والخمسة))[٤]. كما صرح في موضع آخر بأن التضعيف في (سلم) نفسها ليس للإلحاق، فقال: ((وكل شيء من بنات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة نحو (سفرجل) كما تلحق ببنات الأربعة بنات الثلاثة، نحو (حوقل) فكذلك كل شيء من بنات الأربعة جاء على مثال (سفرجل) كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثة على مثال (جعفر) ملحقا بالأربعة إلا ما جاء مما إن جعلته فعلا خالف مصدره بنات الأربعة، ففاعَل نحو طابَق، وفُعَّل نحو سُلَّم))[٥]. أما ابن يعيش فسيأتي تصريحه بأن التضعيف لا يكون ملحقا.

أما أمارت الإلحاق عندهم فأهمها:

١. فك الإدغام مع موجبه. فظهور المدغم في نحو (شَمْلَلَ)، و(اقْعَنْسَسَ) من الأفعال، وفي نحو (قَرْدَد)، و(عَفَنْجَج) من الأسماء، أمارة على إلحاقها. وإدغام نحو (جُبُنّ)، و(فِلِزّ) دلالة على عدم الإلحاق.

وهذه أمارة واهية، لا تدل على ما قيل إنه ملحق إلا بالتعسُّف والتكلُّف؛ إذ لم يقصد بفك الإدغام فيها إلا إمكان النطق بها حيث لم يمكن النطق بها مدغمة. وتفصيل ذلك ما يأتي:

---

[١] الكتاب ٦١٣/٣. وانظر أبنية الإلحاق ٥٢.

[٢] شرح المفصل ١١٥/٦.

[٣] انظر المخصص ٣٤٦/٢.

[٤] الكتاب ٣٣٠/٤.

[٥] السابق ٢٩٠/٤.

يميل المتكلم إلى التخفيف في الألفاظ ما أمكن، والإدغام -كما هو معلوم - من أهم وسائل التخفيف الصوتية وأشيعها. والمتكلم يلجأ إلى التخفيف بالإدغام كلما أمكنه ذلك. ولكنه يمتنع عن الإدغام في ثلاث أحوال:

أ. إذا أدى الإدغام إلى لبس، أو إلى تغيير بنية، أو إن تعذر النطق به. فإن (شَدَّ) مثلا حين اتصاله بضمير المتكلم لا يؤتى فيه بالإدغام؛ لأنه يؤدي إلى التباس ضمير الفاعل بضمير المفعول، فلو أريد أن يؤتى به مدغما مع ضمير (نا) مثلا لقيل: شَدَّنَا، فصار كأنه للمفعول. ولو فُصِل بين الفعل والضمير بالياء فقيل مثلا (شَدَّيْنَا) لالتبس فعل (شَدَّ) بفعل (شَدَّى) فاختلف بناء الفعل. على أنهم قالوا: قصَّيت أظفاري، كما سيأتي في مبحث الإبدال[1]. ولو أريد إسناد (شَدّ، أو مَرَّ، أوفَرَّ) إلى ضمير النسوة مع الإدغام لالتبس ببناء (شَدَّنَ) و(مَرَّنَ) و(فَرَّنَ) وما شابه ذلك. وبالجملة فإن ضمير الفاعل لا بد من إسكان ما قبله، ومع الإدغام يتعذر النطق به على هذا النحو.

ب. إذا أدى الإدغام إلى ثقل ما؛ لأن المقصود بالإدغام التخفيف، فإن أدى إلى ثقل عدل عنه إلى غير الإدغام، إما بالفك أو بالإبدال نحو ديوان وقيراط.

ج. إذا رأى المتكلم أنه يمكن أن يأتي عن طريق فك الإدغام بأبنية أخرى إضافية تستوعب ما يريد أن يعبر عنه من معان. فقد أثبتُّ فيما سبق استثمار الجماعة اللغوية لجميع إمكانات التغيير المتاحة في الأصوات ليزيد المتكلم منها في الكلمة الواحدة على أصواتها الأصول ما يستطيع كي يعبر عن المعاني المختلفة المتصلة بالكلمة - ولذلك حين أراد المتكلم التعبير بلفظ ثلاثي مكون من الشين والدال مكررة مرتين كان أمامه من الاختيارات أن ينطق بالشين وبعدها الدال إما مدغمة في أختها أو مكررة غير مدغمة، وحينما لحظ عدم إمكان استغلال الصورتين للتعبير عن معنيين مال إلى استعمال أخف الصورتين وترك الأخرى، فقال: (شَدَّ). أما في الرباعي فإنه في الأفعال لم ينطق برباعي فيه الثالث والرابع من جنس واحد مدغمين؛ لأن ذلك يخرج اللفظ عن الشكل المألوف للأفعال الماضية؛ ولذلك لم يأت في الماضي الرباعي (فَعَلَّ). فلما أراد أن يأتي بفعل ماض يسير مع المألوف من صيغ الماضي (فَعَلَ، وافْتَعَلَ، واسْتَفْعَلَ ... إلخ) وفيه الحرفان الأخيران من

---

[1] انظر مبحث الإبدال من هذا البحث ص ٦٧٨.

جنس واحد نحو (شَمْلَلَ) كان عليه أن يفك الإدغام، حيث لا يمكن النطق باللام مدغمة بعد ساكن؛ لعدم إمكان الجمع بين ساكنين في وسط الكلمة. ويدلك على صحة ذلك أنه لما أمكن الإدغام مع المد جاء مثله في نحو (شادَّهُ، وسابَّهُ واحمارّ)، و لم يمكن مجيؤه في نحو شَمْلَلَ وجَلْبَبَ.

وأما في الأسماء فقد استثمر المتكلم كلتا الحالين عندما أتيح له أن يأتي بكل واحدة منهما لبناء بعينه، فقال: (قَرْدَد، ومَهْدَد، وعَفَنْجَج، وسُؤْدَد)، وقال: (جُبُنّ، وفِلِزّ)، حيث استويا في الخفة والثقل، في حين أنه لم ينطق إلا بالإدغام في نحو (ضالّين، والحاقّة) حيث خف الإدغام وثقل الفك.

إلى ذلك ذكر بعض العلماء أن من الأبنية ما هو مختص بالأسماء فلم يأت منه مكرر الحرف إلا غير مدغم. فقد ذكر ابن الناظم أن وزن (فُعْلَل) مختص بالأسماء، فقياسه الفكّ، كما في جدد وظلل وحلل. ولذلك لم يعد نحو عُوطَط وسُؤدَد ملحقا بجُخْدَب[1].

لقد حار العلماء في ألفاظ جاء فيها الحرف مكررا غير مدغم، كانت أصولهم تقضي بأصالة كليهما، فحقهما أن يدغما، فلما لم يكونا مدغمين حصل الخلاف في أولوية الاعتداد بشيئين: أيُقضى على ذلك بأنه مما فُكّ فيه الإدغام وأدغم في نظائره، وإن عد بذلك شاذا؟ أم يعتد بالإظهار دليلا على أن الزيادة للإلحاق فيحكم بالأصالة على ما حقه الزيادة؟ وذلك نحو (يَأْجَج) و(مَأْجَج). ووصف ابن الحاجب أول الاحتمالين بالضعف، لكنه قال: إنه يقويه (مَحْبَب) علما[2]. واختاره الرضي[3]. وهو عندي ليس بالضعيف لما تقدم.

وقد مر بنا حديث النحاة عن (سُؤْدَد) وحملهم إياه تارة على الإلحاق بما لم يخرج إلى اللفظ وما لم يستعمل، وتارة على الإلحاق بجندب المزيد، وتأول أصالة النون فيه. كل ذلك ليحافظوا على القول بأن علة فك الإدغام فيه الإلحاق.

---

[1] شرح ابن الناظم على الألفية ص ٨٢٥. وانظر شرح الأشموني ١٨٤/٤-١٨٥.

[2] انظر الشافية ص ٨٠.

[3] انظر شرح الشافية ٣٨٧/٢.

٢. أبنية خاصة بالإلحاق، وأخرى خاصة بالتأنيث، وثالثة مشتركة بين الإلحاق والتأنيث:

وهذه الأمارة خصوا بها ما ينتهي من الأسماء بإحدى علامتي التأنيث: الألف المقصورة، والألف الممدودة. فأما الخاص بالإلحاق فمن المقصورة ثلاثة أوزان: فَعَنْلَى نحو حبنكى وسبندى، وفَعَلَّى نحو حبركى وصلهبى، وفَعَلْنَى نحو عفرنى[1]. ومن الممدودة وزنان، هما: فِعْلاء كعِلْباء ملحق بسِرْدَاح، وفُعْلاء نحو قُوباء ملحق بقُرْطاس[2]. وأما المشتركة أو الخاصة بالتأنيث فما عدا ذلك، وهي الغالبة. وحدد النحاة أمارات الإلحاق فيما لحقته الألف بشيئين: أحدهما تنوينه، والآخر: لحاق تاء التأنيث له. أما أمارة كونها للتأنيث لا غير فعدم ورود مثله في الأبنية العربية مما ليس آخره ألف.

أما فوائد الإلحاق التي ذكروها فيمكن إجمالها في أمرين:

أ. في اللفظ: وهو التوسع في ألفاظ اللغة، وذلك بوجود المزيد من الأبنية العربية.

ب. في المعنى: فهم يقرون باختلاف الدلالة وتغيرها بعد زيادة الإلحاق، بل يثبتون لزيادة الإلحاق بعض المعاني القياسية التي يكتسبها اللفظ بالزيادة كالجعل والصيرورة والإزالة وغيرها[3].

وبعد فإن على القول بالإلحاق في ضوء ما تقدم من تعريفه وغرضه وأصوله وفائدته وأماراته جملة من الملحوظات التي أرى لزاما علي أن أوردها كي يستقيم أمر مناقشة ما يتعلق بالإلحاق من مسائل الاعتراض. وهذه الملحوظات هي:

---

[1] انظر أبنية الإلحاق ص ٧١.

[2] السابق ٧٦-٧٨.

[3] أثبت مهدي القرني بنصوص القدماء أنهم يثبتون لصيغ ما قيل: إنه ملحق، بعض المعاني الصرفية التي تفيدها الصيغ، كالصيرورة والجعل والإزالة ونحوها، مما يسمى بالمعاني الصرفية القياسية للصيغ، وإن اشتهر عنهم جعل الغرض من الإلحاق لفظيا فقط. انظر أبنية الإلحاق، فصل أثر الإلحاق في الدلالة ص ٩٧ فما بعدها.

١. يبدو من كلام أكثرهم أن إلحاق بنية ببنية مقصود عند العربي، فكأن العربي زاد على بنية ثلاثية حرفا ليلحقها بالرباعي، وعلى الرباعي ليلحقه بالخماسي، وزاد حرفين على الثلاثة ليلحقها بالخماسي، وهكذا. ويبدو هذا الأمر ضمنا من خلال كلامهم في الإلحاق، كقول ابن يعيش في مسألة (جُخْدَب) السالفة، مؤيدا مجيء هذه البنية: ((ويؤيد ذلك أنهم قد قالوا: سؤدد وعوطط، فسؤدد من لفظ سيد، وعوطط من لفظ عائط، فإظهار التضعيف فيها دليل على إرادة الإلحاق، كما قالوا: مَهْدَد، وقَرْدَد حين أرادوا الإلحاق بجعفر))[1]. وصرح بالقصد ابن مالك في التسهيل حيث قال: ((الزائد إما للإلحاق، وإما لغيره. فالذي للإلحاق ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه))[2].

ويبدو لي أن قصد العربي وإرادته إلحاق بناء مزيد ببناء مجرد كان مسلما به ومعتقدا بصحته من لدن جميع النحاة، وإن نفاه بعض المتأخرين. ذلك لأنه لم ينف القصد أحد من المتقدمين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تراهم يعتقدون جازمين قصد العربي إلى مساواة الملحق بالملحق به في تصاريفه المختلفة، وهو ما يؤكد ناحية القصد والإرادة. ثم إن كلامهم في النظير، وجعله أهم الأسس في إثبات الأبنية المجرد منها والمزيد، يؤكد ذلك أيضا. كما يؤكد ذلك أيضا أن عدم التسليم بالقصد والإرادة يؤدي إلى الشك في الإلحاق كلية؛ لأنه لا فائدة من القول به إن لم يمكن القول بأن المتكلم زاد أحرفا على الأصول ليلحق اللفظ بآخر من كلامه ليس به زيادة، ليساويه في تصرفاته المختلفة. ويوضح لك هذا الأمر عدم خوض المتقدمين فيه، وعدم حصول الخلاف حوله، مع وضوح أمره وأهميته، فلو داخلهم الشك فيه لاختلفوا فيه كما اختلفوا في صغرى المسائل وغوامضها.

ولم أجد من أنكر القصد في الإلحاق إلا ما نقل عن أبي حيان، وذكره ابن عقيل في شرح كلام ابن مالك السابق المصرح فيه بالقصد، حيث قال ابن عقيل: ((وفي قوله (قصد) تجوز، فالعربي لم يقصد ذلك، وإنما هذا اعتبار نحوي))[3].

[1] شرح المفصل ٦/١٣٦-١٣٧.

[2] انظر المساعد ٤/٧١.

[3] السابق ٤/٧٢.

وهذا الإنكار للقصد، والاتجاه به نحو الاعتبار النحوي، يظهر استشكال بعض المتأخرين لأمر القصد من المتكلم لإلحاق لفظ بلفظ. إذ ما الداعي إلى هذا؟ أمن المعقول أن العربي كان يمكن أن يقول: (قَرَدّ) ثم لم يمنعه إلا إرادة أن يجعل الكلمة كجَعْفَر، فعدل إلى (قَرْدَد)؟ ولماذا لم يحصل هذا حينما أراد أن يقول: (فِلِزّ)، وما الذي جعله لم يقل: (فِلْزِز)، مع أن في كلامه نحو (زِبْرِج)؟

إن المشاكلة في الصيغ لا تراعى عند الجماعة اللغوية إلا في الصيغ الدالة بهيئتها على معنى متعارف عليه عند أفراد الجماعة، مستفاد من الصيغة نفسها، لا يمكن تأديته إن اختلفت هيئتها. وذلك نحو صيغ الماضي والمضارع والأمر من الأفعال، وصيغ المصدر والمشتقات، وصيغ التثنية والجمع والتصغير والنسب من الأسماء. هذه الصيغ التي إنما جعلت لتدل بهيئاتها على معنى، لا يحتاج المتكلم إلى بيانه بأوصاف وعبارات إضافية. أما ماعدا ذلك فلا معنى للقول بالقصد إلى المشاكلة فيه، أو أن المتكلم أراد أن يتكلم بماله نظير، أو أن يلحق لفظا ما بنظير ما.

إن نطق العربي بـ(شملل) و(جلبب) ونحوهما على هذا النحو إنما فرضه شكل اللفظ وصيغته، فاللفظ ماض وهو رباعي، فكان حتما أن يكون على هيئة يكون بها مفتوح الأول، ساكن الثاني، مفتوح الثالث، مبنيا على الفتح في آخره، فيكون موافقا لكل ماض رباعي سواء كان مزيدا أو مجردا نحو (أَفْعَلَ) كأكرم وأحسن، و(فَعْلَلَ) كدحرج، وما قيل: إنه ملحق به كفَيْعَلَ وفَوْعَلَ ونحوهما، و(فَاعَلَ) كقاتل، فأنت ترى أن صيغة الماضي فرضت هذا الشكل المنطوق، بحيث يُفْهَم من المتكلم أنه يريد حصول الحدث من فاعل ما في زمن ماض دون الحاجة إلى عبارات إضافية تبين المعنى. وعلى هذا ينبني ما يأتي:

أ. ليس صحيحا أن فك الإدغام في مثله يدل على إلحاق؛ لأنه فك مضطر إليه، كما سبق.

ب. ليس صحيحا إرادة الإلحاق، لا على القول بزيادة اللام، ولا على القول بأصالتها. فإنك إن قلت: إنها أصلية، فلا إلحاق، وإن قلت إنها زائدة لمعنى يؤديه (شملل) أكثر مما يؤدّى بـ(شمل)، وفي (جلبب) معنى ليس في (جلب)، كانت الزيادة لمعنى، وهو غير الزيادة للإلحاق.

٢. يبدو أن الأصول المعتبرة عندهم في مباحث التصريف، من نحو الاقتصار على حروف الزيادة العشرة، والعمل على تقليل الأبنية وحصرها، والقول بثلاثية الأصول، ومحاولة إخراج كل حرف من العشرة يرد في موضع من البنية مع ثلاثة أصول أو أكثر على الزيادة، وهي القضايا التي تقدم تفصيلها فيما سبق، تدخلت بصورة واضحة في تشكيل قضية الإلحاق. ذلك أن ألفاظا كثيرة مثل: كوكب، وجوهر، وزينب مما قيل: إنه ملحق بجعفر، ونحو: حوقل، وسيطر، وهيمن، الملحقات بدحرج، ليس فيها أدنى دليل على الزيادة، حتى تكون للإلحاق أو لغيره. فهل الأولى مشتقة من الككب والجهر والزنب؟ وهل اشتقت الثانية من: الحقل، والسطر، والهمن؟ أم هل تسقط الزوائد التي ذكروا في تصاريف الألفاظ؟ وما الدليل على زيادتها، حتى من أدلتهم على الزيادة عموما، ودليلهم المعول عليه، وهو الخروج من الأوزان المشهورة؟ فإنها جميعا مما له نظير، وهو الملحق به.

إن السبب في القول بالزيادة في هذه الكلمات ونحوها ليس إلا رجع الألفاظ إلى الثلاثية ما استطاعوا، والحكم على ما يرد من العشرة بالزيادة في الموضع يرد فيه مع ثلاثة أصول، إلا أن يمنعهم من ذلك مانع[1].

لقد خلط الأقدمون في حكمهم بالزيادة أو الأصالة بين حالتين للواو والياء، فعدوا الألفاظ المذكورة مما زيدت فيه الواو أو الياء ثانية كما يعدون ألفاظا أخرى زيدت فيها الواو والياء والألف مدودا. وقد ذكرت فيما سبق أنه كان ينبغي عليهم التفريق بين الحالين؛ فإن الواو والياء في الألفاظ السابقة حروف صوامت أصلية لا دلالة على زيادتها، وليست كألفاظ أخرى وردت فيها حروف المد ثانية زائدة. ويدلك على ذلك أنهم كما قالوا: إنها زائدة في هذه الكلمات، حكموا على الألف دائما بالزيادة أو الانقلاب عن أصل، فهي بهذا لا تأتي أصلا أبدا؛ لأنها حرف مد دائما، فلما رأوا اختلاف الأمر عن ذلك هنا في هذه الألفاظ، ودلت الدلائل على أصالة الياء والواو هنا، راحوا يذكرون زيادة مخالفة للزوائد الأخرى، وهي زيادة الإلحاق هذه. ولما كان حكمهم على الزائد غالبا محكوم بعدم وجود النظير من الحروف الأصول في بنية مجردة مشابهة،

---

[1] انظر ما تقدم ص٥٨٢.

ووجدوا نظيرا لذلك هنا، قالوا: إن الزيادة بهذا الحرف للإلحاق بإزاء ذلك الحرف الأصلي. فإن لم يجدوا حرفا أصليا بإزائه، وكان لا بد من الحكم بزيادته ليطرد ما قالوا به في غيره، قالوا: إن الزيادة للتكثير.

٣. يقرر النحويون أن الملحق من الأفعال يوافق الملحق به في مصدره الشائع. ففعل (شملل) يوافق مصدره مصدر (دحرج)، فكما يقال (دحرجة) يقال (شمللة). ويوافقه في المشتقات منه كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما. وفي الأسماء يتفق الملحق والملحق به في التصغير والتكسير، فكويكب وكواكب مثل جعيفر وجعافر. أما الخماسي فيختلف فيه الأمر؛ لأن الخماسي يحذف خامسه للتكسير والتصغير.

وهذا الذي قرروه لا دخل للإلحاق في شيء منه؛ لأن مصادر الرباعي قياسية – كما هو معلوم – تتفق جميع المصادر من فعلل على فعللة. فإن عددت (سيطر) فعللا قلت: إن مصدره فعللة، وإن كان فيعلا كان مصدره فيعلة. فما دخل الإلحاق بهذا؟ وكذلك الأسماء إن عددت كوكبا فوعلا قلت إن جمعه فواعل، وإن عددته فعللا كان جمعه فعالل. وكذلك التصغير؛ لأنه إما (فويعل) وإما (فعيلل)، وكلاهما سواء[1].

ثم إن هذا الذي قالوه لا يثبت إلا أصالة تلك الحروف التي قرروا أنها مزيدة للإلحاق. فكان ينبغي أن يكون هذا عاضدا لما قرروه من الاستدلال على زيادة الحرف بسقوطه في التصاريف المختلفة، وأن ثبوته في التصاريف يعني أصالته، وهو الاستدلال بالاشتقاق المحقق السالف ذكره[2].

---

[1] هذا لأنهم يقولون: إن زيادة الإلحاق في الأسماء تصير الملحق كالملحق به في تكسيره وتصغيره. ومعلوم أن الجمع والتصغير يراعى فيهما الحركات والسكنات وعدد الأحرف، فإن جمع (قنديل): قناديل، وجمع (مسكين): مساكين. ولذلك لا يستقيم في كوكب أن تعد الواو زائدة، وأن زيادتها صيرت جمعها وتصغيرها كجمع جعفر وتصغيره، وإلا لزم أن تكون ميم مسكين زائدة لإلحاقها بقنديل.

[2] ينبغي أن يعلم أن دليل أصالة واو (كوكب) عندي ليس ثبوتها في الجمع والتصغير؛ لما أشرت إليه آنفا من عدم الاعتداد في الجمع والتصغير بغير الحركات والسكنات وعدد الأحرف. لكن عدم ورود تصريف ما، أيا كان، تسقط فيه الواو، هو دليل أصالتها. ثم إنه لا دليل يثبت أنها مزيدة، ولا سيما أن الصرفيين أنفسهم قرروا أن الأصل عد الحرف أصلا حتى تقوم الدلالة على زيادته. ثم إنك لو تكلفت جعل (كوكب) فعلا لقلت: كوكبته، أكوكبه كوكبة، ونحو ذلك.

٤. لما كانت زيادة الألف طرفا في كلمة رباعية كـ(علقى) لا تغير شيئا في تصاريفها؛ فإنها كالمجردة نحو (جعفر) في تصغيرها وتكسيرها، لا أثر للألف في آخرها في تصريفها، بخلاف ما جاء فيه مد حشوا كـ(كتاب) فإنها تختلف عن المجرد الذي على زنتها نحو (قِمَطْر)، راحوا يدّعون زيادة المد للإلحاق طرفا، وينكرونه حشوا، بدلا من بحث سبب اختلاف الكلمة عند زيادة المد فيها حشوا عنها عند زيادته فيها غير حشو.

والسبب في ذلك عندي ليس غير حرف المد نفسه. وبسبب المد اختلفت تصاريف الألفاظ أفعالا وأسماء، وبسببه كان من الألفاظ ما هو معتل، واختلف في تصريفه عن الصحيح الخالي من العلة.

بسبب المد اختلف (قاتل) عن (دحرج) الذي على زنته، وبسببه اختلفت تصاريف (زكّى) عن (قَلّبَ) المماثل له في وزنه، وبسبب حروف العلة مدا ولينا غاير نحو (وَعَدَ) و (وَقَى) ما يشبهه من الصحيح نحو (ذَهَبَ). ولآثار أحرف العلة كانت قواعد الإعلال والإبدال، وجاء في المعتل ما لا يجيء من الصحيح.

إن تصاريف الرباعي من الأفعال والأسماء على قياس واحد، حتى يعرض فيها ما يقتضي تغيير التصاريف من ثقل، أو تعذر نطق بحرف، أو التباس بنية بأخرى، فتختلف التصاريف لتلك العلة. ولو تأملت في تصاريف المعتل وقارنته بما يماثله من الصحيح لوجدت سبب الاختلاف بينا سهل التحديد. فإن جمع الاسم الرباعي المجرد - مثلا - نحو (جَعْفَر) و (قِمْطَر) يكون على (فعالل) نحو (جعافر) و (قماطر). وقد جاء عليه نحو (رسائل، وعجائز، وصحائف، وقلائد) والهمزة فيه مبدلة من حرف المد الزائد، كما هو مبين في مباحث الإعلال والإبدال. فكان حق (كتاب) الذي هو على وزن (قمطر) أن يجمع على (كتائب) كما جمع (رسالة)، الموافق للمجرد ولكن بالهمز للعلة المذكورة. و لم يمنع من هذا الجمع إلا خوف الالتباس بجمع (كتيبة)، فعدل عن جمع ما ليس فيه التاء إلى مثل هذا الجمع. أما في تصغيره فإنه موافق لتصغير (قميطر). وأما (رسالة) و (قلادة) فإنهما موافقان لـ(قمطر) في الحركات والسكنات، وفي الجمع والتصغير، فما الذي منع من القول بإلحاقهما به؟

ثم إذا نظرنا إلى بعض ما بلغت به الزيادة من الثلاثي مبلغ المجرد من الرباعي، في الحركات والسكنات والجمع والتصغير، ولم يعد مع ذلك ملحقا، وهو ما ضعفت عينه، كسُلَّم ودُمَّل وقِنَّب ونحوها، وجدنا سيبويه – لهذا السبب – يعدها مرة ملحقة، ومرة أخرى راح في موضع آخر يقيس الاسم على الفعل، فرأى أن التضعيف في الفعل يؤدي إلى معنى قياسي، فأخرج التضعيف من زيادة الإلحاق إلى زيادة المعنى، فتعارض النصان. وكذلك ابن يعيش الذي جعل قنبا ملحقا بدرهم، وذكر مع هذا أن الإلحاق لا يكون بتضعيف العين. فعارض أحد قوليه الآخر.

وقل مثل ذلك في خاتَم وساسَم وعالَم المساوية في حركاتها وسكناتها وجمها وتصغيرها لجَعْفَر. ولم يمنع من عدها ملحقة به إلا تمسكهم بعدم مجيء المد حشوا للإلحاق. ولهذا جاء عن بعضهم القول بالإلحاق فيها.

فإذا جئت إلى الأفعال الرباعية التي كان حقها أن تكون كـ(دحرج) المجرد في مصدره ومشتقاته وجدتها لم يمنع من تصرفها كتصرفه إلا إرادة البيان والبعد عن اللبس، وما لم يمنع منه مانع جاء على وفقه البتة. فكان لا بد من أن يمتنع مجيء مصادر (أَفْعَلَ، وفَاعَل، وفَعَّلَ) على مثال ما يخلو من الهمزة والتضعيف والألف من الأفعال؛ لأن مجيء الثلاثة لم يكن إلا لمعنى في الفعل، لا في المصدر. ومجيء هذه الأحرف في المصدر، وبقاء الفعل على صورته كما بقي في (دحرج) يناقض المعنى الذي جاءت له، ويؤدي إلى التباس المصدر بالفعل. ولما لم يكن شيء من اللبس يحصل في باقي المشتقات جاءت موافقة لمشتقات (دحرج). ولهذه العلة جاء جميع ما في الرباعي على وتيرة واحدة، ما عدا الثلاثة المذكورة؛ لعدم داعي الشذوذ في غيرها. لقد كان حق مصادر الأفعال (أَكْرَمَ، وقَاتَل، وعَلَّمَ) أن تكون على (أَكْرَمَة، وقَاتَلَة، وعَلَّمَة) فلما كانت الهمزة والألف والتضعيف اللاحقة في الفعل لمعنى فيه ستبقى في المصدر، ويبقى المصادر على وزن الفعل نفسه، خيف اللبس، فجيء بالمصدر مخالفا. والدليل على ذلك أن هذه الثلاثة إذا زيد في أولها التاء، فقضي على عين المصدر بالضم، وهو مغاير لحركة العين التي هي الفتح، جاءت مصادرها على ما يقتضيه قياس مصادر غير الثلاثي، على نحو ما سنرى. وينتقض بهذا استدلالهم بعدم اتحاد المصادر في الثلاثة على عدم إرادة الإلحاق.

ويدل على هذا الذي أدعيه أن ما جاء شاذا مخالفا لما عليه قياس الرباعي من الأفعال قد يطرأ على شيء منه ما يخرجه عن طريق مثيله، فيكون بذلك شاذا عن الشاذ. ومن أمثلة ذلك ما خرج عن قياس مصادر (فَعَّلَ) لوجود حرف العلة في آخره، فجاء على غير طريق ما آخره حرف صحيح، نحو (زَكَّى)، أو ما كان آخره الهمزة نحو (خَطَّأَ). ومنه ما كان وسطه ألفا من وزن (أَفْعَلَ) نحو (أقام). فإن الثقل أو التعذر أو اللبس يذهب بالتصاريف إلى ما يخف، أو ما يمكن نطقه، أو ما يؤمن معه اللبس. وقد نوقش ذلك في مباحث الشذوذ.

٥. تقدم أن النحاة حين حكموا بزيادة حرف ما في كلمة وجاء في كلمة أخرى حرف في مقابل الزائد حكموا عليه بالأصالة قالوا:إن الكلمة المزيدة ملحقة بالأخرى، والحرف الزائد إنما زيد للإلحاق. وسبق الإلماح إلى بعض ما يشكل عليه، وأزيد هنا التأكيد على عدة قضايا تتصل بهذا الأمر أشد الاتصال، وهي:

أ. أن حروفا في بعض الألفاظ قد حكم عليها بالزيادة لم تقم الدلالة على زيادتها، وسبق تأكيد ذلك مرارا، فلا يصح - إذن - القول بالإلحاق فيها أصلا.

ب. أن القول بالإلحاق كان سيعد مقبولا لو أنه اطرد في جميع الألفاظ المزيدة لغير معنى. لكن كثيرا منها - كما قدمنا - لم يكن لحرفه المزيد نظير أصلي، ولم تكن الزيادة لمعنى، فاضطروا إلى القول أن الزيادة لغير الإلحاق، أو لتكثير البنية. فما الفائدة — إذن — في القول بالإلحاق؟ اللهم إلا أن يكون المراد بالإلحاق اللغوي، لا الاصطلاحي، فحينئذ يُقْبَلُ أنْ يُقالَ: إن هذه البنية صارت بالزيادة كتلك المجردة في عدّة حروفها وحركاتها وسكناتها.

والإلحاق اللغوي المذكور هو الحد المقبول في القول بالإلحاق، وكان ينبغي أن يقتصر عليه. لكنهم لفرط ولعهم بالتقعيد، ولما راموا لعلوم اللغة من الذهاب بها إلى الحد الذي أصبحت به صناعة محكمة، ذهبوا بالإلحاق إلى معناه الاصطلاحي المعروف.

فعلى معنى الإلحاق اللغوي يمكن أن يحمل (تَكَلَّم) على الإلحاق بتدحرج مثلا، في حين ينفي ذلك أصحاب الإلحاق الاصطلاحي، وهو ما سيأتي في مسألة الخلاف. وبمعنى الإلحاق اللغوي يجوز أن يقال: إن (أُخْت) ملحقة بقُفْل، و(بِنْت) كَضِرْس، وهو ما استشكله عضيمة والقرني فيما مضى.

ج. أن بعض زوائد الإلحاق يمكن تخريجها على الزيادة لمعنى، فلا يستقيم معه القول بالإلحاق، هذا مع التسليم بأنها زائدة، كما في شملل وجلبب، فإن الباء في جلبب تفيد معنى ليس في جلب. وقد تقدم هذا أيضا، وسيأتي بعد قليل الكلام على الإلحاق والدلالة.

د. لا فائدة لغوية ظاهرة من أن يلحق المتكلم بناء ببناء آخر من لغته. هذا على فرض حدوثه، وهو ما لا أتصور إمكان حدوثه مطلقا.

هـ .أن ما لم يوجد لحرفه المزيد نظير أصلي، واضطر اضطرارا إلى القول بأن زيادته للتكثير، لا يصح أن يؤخذ فيه بحال هذا القول على ما يعطي من معنى الكثرة؛ لأن من الأبنية ما هو على عدته ولم يُقَلْ: إن زيادته للتكثير، فليس – إذن – .بممكن أن يكون المعنى أن البنية قلّت حروفها فأرادوا تكثيرها بالزيادة. ولأن مما قيل: إن زيادته للتكثير، ما يقل في عدد حروفه عن أبنية لم تكن الزيادة فيها للتكثير[1]. وأيضا يناقض القول بالتكثير ما قُرِّرَ من أن أكثر الأصول وأعدلها الثلاثي، فلو كان أمر التكثير صحيحا ما حذف من الثلاثي أحد أحرفه الأصول نحو أب واسم ويد ودم.. إلخ. فثبت أن التكثير مقابل الإلحاق ونظيره؛ ما وجد له مقابل في الأصول يكون للإلحاق، وما لم يوجد له ذلك يكون للتكثير.

٦. تقدم قولهم: إن زيادة المد حشوا لا تكون للإلحاق، ولا سبب لزيادته حشوا عندهم إلا مد الصوت، أما زيادة المد طرفا فإنها قد تكون للإلحاق. فهل يخلو حرف المد من مد الصوت في

[1] انظر مثلا إلى عدد أحرف (عفنجج) الملحقة بسفرجل، وإلى عدد أحرف (تتفل، تنضب، نرجس) غير الملحقة بشيء، بل زوائدها لتكثير الكلمة. وانظر إلى تساوي (كنهبل) في عدد حروفها مع (عفنجج)، مع أن الزيادة في كنهبل لتكثير حروف الكلمة، وفي الأخرى ليست كذلك.

كل موضع، حشوا كان أو طرفا؟ وهل يصح أن يكون غرض زيادته مد الصوت أحيانا، وأحيانا أخرى غير مد الصوت، كالإلحاق أو التأنيث؟

٧. حدد النحاة فرقا فيما آخره ألف بين ما ألفه للتأنيث وما ألفه للإلحاق، هو تنوين الكلمة، أو لحاق تاء التأنيث لها، فبأحدهما يستدل على أن الكلمة ملحقة. وفي مقابل ذلك يحكم على الألف بأنها للتأنيث حتما لا للإلحاق فيما لم يرد شيء على وزنه لو وضع مكان الألف حرف صحيح. قال الرضي: ((وتتميز ألف الإلحاق خاصة عن ألف التأنيث بأن تزن ما فيه الألف وتجعل في الوزن مكان الألف لاما، فإن لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت أن الألف للتأنيث، نحو (أَجَلَى، وبَرَدَى)، فإنه لم يأت اسم على وزن (فَعَلَل) حتى يكون الاسمان ملحقين به))[١].

ومعلوم أن العربي الذي ذَكَّرَ السهلَ والجبلَ والوادي أَنَّث الصحراء والشجرة والهضبة، لا لسبب ما بعينه، فيطرد ولا يتخلف، بل هو مبدأ لغة لا يتعلّل. أما أن يُذْهَب باللفظ الذي ليس على مثاله لفظ آخر إلى التأنيث لمجرد عدم وجود نظير لعلامة التأنيث من الأحرف الأصلية فلا يعدو أن يكون مجرد تحكم بلا دليل.

٨. لم يستطع النحاة إنكار دلالة الزيادة في الملحق على معنى. فإن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. ولما كانت زيادة الإلحاق عندهم إنما كانت لغرض لفظي، وزيادة المعنى لغرض معنوي، أثبتوا لزيادة المعنى معنى صرفيا، أي: معنى قياسيا مطردا تفيده زيادة المعنى كلما لحقت، في حين تبقى زيادة الإلحاق لا تتعدى المعنى اللغوي، أي: الذي يؤخذ من المعجم[٢]. وهم بهذا كأنهم يضعون حدا فاصلا بين الزيادة لمعنى وزيادة الإلحاق.

وليس حدا فاصلا تماما بين الاثنين ما ذكروه؛ فقد أثبت مهدي القرني معاني صرفية قياسية لألفاظ ملحقة. من ذلك الجعل والصيرورة والإزالة في الأفعال الآتية: (جلبب، صعرر، جلمح،

---

[١] شرح الكافية ٣/٣٣٣-٣٣٤.

[٢] انظر أبنية الإلحاق ص ٤٨.

خيعل، علون، عرقى، قلسى، شملل، خندف، حوقل، حوصل، سيطر، هوذل، شريف، جلمط، جهور)[١].

وقد اختُلف فيما يقاس من الإلحاق. فذهب بعضهم إلى أنه يقتصر فيه على ما سمع عن العرب، في حين قال آخرون بقياسية الإلحاق بتكرير اللام، نحو جلبب وشملل وصعرر. وقد نسب ابن جني إلى أستاذه أبي علي الفارسي إجازة ذلك للشاعر أو الساجع للتوسع، ونسب أبو حيان والسيوطي إلى أبي علي إجازته قياسه مطلقا، ويؤيد ذلك تعليل ابن جني لقياس هذا النوع دون غيره بكثرته. وقد عجب القرني من الحكم على هذا النوع بالكثرة مع أن الوارد منه ثلاثة ألفاظ فقط، هي المذكورة فيما سبق، في حين عثر هو على أكثر منها من الأنواع الأخرى، ثم قال: ((ولا أعلم كيف كان الإلحاق بتكرير اللام مطردا، والإلحاق بالواو والياء قليلا نادرا))[٢].

وعندي أن أوجه ما قالوا به من قياسية ما كررت لامه هو أنها جميع ما ورد، وفي كل منها يتأتى المعنى الذي كررت اللام لأجله، فيمكن قياسه، بخلاف الأنواع الأخرى. وهذا شبيه بما ذكره ابن جني من القياس على النسب إلى (شنوءة) لأنها جميع ما ورد منه[٣].

وإذا صح هذا فإنه يثبت معنى قياسيا لما قيل: إنه زيادة للإلحاق، أو يثبت أن الزيادة لمعنى وليست للإلحاق.

٩. في ضوء ما تحدد من مفهوم الإلحاق الاصطلاحي، بشرائطه المتقدمة، تبقى الألفاظ التي سبق ذكر الإشكال فيها مشكلة تحتاج إلى حل. وعندي أنه لا يحل الإشكال فيها إلا القول بالإلحاق اللغوي. وذلك مثل (أخت، وبنت، وثمانية، وعلانية، وسلم، وقنب، وأحدوثة، واغدودن، وجلباب، وجلبلاب، وسرطراد، وفرنداد، وغيرها).

---

[١] السابق ٩٨-١٠٣.

[٢] السابق ٨٩.

[٣] انظر الخصائص ١/١١٧.

١٠. أخرج النحويون المزيد لمعنى من الأفعال مثل (فَاعَل) و(فَعَّل) من الإلحاق؛ لأن الحرف مزيد لإفادة معنى مطرد في الفعل، وقالوا:إنه لذلك اختلف مصدره الشائع عن مصدر المجرد، وفي مقابل ذلك اتفق مصدر المجرد مع مصدر المزيد للإلحاق، فَفَوْعَلَ وفَعْنَلَ، وفَيْعَلَ اتفقت مصادرها مع مصادر ما ألحقت به، وهو المجرد (فَعْلَلَ).

وقال أكثرهم: إن ما زيد بحرف دال على معنى كالتاء في فعل كـ(دحرج)، فيقال: تدحرج، يمكن أن يزاد مثله في الملحق به فيقال: تفوعل أو تفعنل أو تفيعل ... إلخ، وذلك نحو تبيطر، وتجوهر، وتقلنس ...إلخ. وسموا ذلك ذا زيادة الملحق، بمعنى أن (قلنس) ملحقة بـ(دحرج) والتاء دخلت لمعنى. وقال آخرون: إن (تقلنس) ملحقة بـ(تدحرج). والمحصلة واحدة؛ لأن المجرد متفق في المصدر مع المجرد، والمزيد بالتاء متفق مع المزيد بالتاء، فالخلاف -إذن -لفظي.

لكن الملاحظ اتفاق (فاعَلَ) إذا زيدت عليه التاء فقيل (تَفَاعَل) مع (تَفَعْلَل)، مع أن المجرد منهما مختلفا المصدر؛ فإن (تَغَافَل) يقال في مصدره: (تَغَافُل) وهو مساوٍ لـ(تَدَحْرُج)، وكذلك سائر المشتقات نحو (يتغافَل، تغافُل، متغافِل، ومتغافَل عنه، ... إلخ). وكذلك (فَعَّل) المضعف العين إذا زيدت عليه التاء، نحو (تَكَلَّمَ). ويتفق مع هاتين الكلمتين غيرهما، وهو موضوع الخلاف الآتي بين المصنف والشارح. وبمناقشة مسألة الخلاف يتضح أمر كثير مما عرض في الصفحات السابقة. وبه يتبين المختار مما سبق عرضه من أقوالهم في الإلحاق.

الإلحاق عند الزمخشري وابن يعيش

الإلحاق عند الزمخشري وابن يعيش

قال المصنف في أبنية الأفعال: ((وملحق بتدحرج نحو: تجلبب، وتجورب، وتشيطن، وترهوك، وتمسكن، وتغافل، وتكلّم))[١].

فقال الشارح: ((فأما قوله في تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك: إنها ملحقات بتدحرج، فكلام فيه تسامح؛ لأنه يوهم أن التاء مزيدة فيها للإلحاق. وليس الأمر كذلك؛ لأن حقيقة الإلحاق في (تجلبب) إنما هي بتكرير الباء، ألحقت جلبب بدحرج، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في (تدحرج)؛ لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة، إنما يكون حشوا أو آخرا. وكذلك تجورب وتشيطن وترهوك، الإلحاق بالواو والياء، لا بالتاء، على ما ذكرنا.

وأما تمسكن وتغافل وتكلم فليست الزيادة فيها للإلحاق، وإن كان على عدة الأربعة.

فقولهم: (تمسكن) شاذ من قبيل الغلط. ومثله قولهم: تمدرع، وتمندل. والصواب: تسكن، وتدرع، وتندل.

وكذلك (تغافل) ليست الألف للإلحاق؛ لأن الألف لا تكون حشوا ملحقة؛ لأنها مدة محضة، فلا تقع موقع غيرها من الحروف. إنما تكون للإلحاق إذا وقعت آخرا؛ لنقص المد فيها. مع أن حقيقة الإلحاق إذا وقع آخرا إنما هو بالياء، لكنها صارت ألفا لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة.

و(تكلّم) كذلك تضعيف العين لا يكون ملحقا.

فإطلاقه لفظ الإلحاق هنا سهو))[٢] اهـ.

---

[١] المفصل ٣٣٢.

[٢] شرح المفصل ٧/١٥٥-١٥٦.

وواضح من تقسيم ابن يعيش الكلام على الألفاظ المتقدمة أنها ثلاثة أقسام: الأربعة الأولى ثم تمسكن وما أشبهه، ثم المزيد بحرف دال على معنى حشوا.

أما الألفاظ الأربعة الأولى فقد قدمنا أن المذهبين محصلتهما واحدة. فعلى كلا القولين يمكن أن يقال: إن المجرد ملحق بالمجرد وزيدت التاء في الاثنين، كما يمكن أن يقال: إن المزيد لمعنى بالتاء ألحق بمثله مما زيد بالتاء لمعنى أيضا، وتتفق تصاريف المجرد كما تتفق تصاريف المزيد. ولهذا اعتذر الشارح للمصنف بأنه تسامح في العبارة. لكنه نبه على أن قول المصنف السابق يوهم أن التاء زيدت للإلحاق، فيكون المصنف - إن قصد هذا - قد ارتكب مذهبا لا يرضاه الشارح؛ لأن الإلحاق لا يكون بزيادة الحرف أولا، ثم لأن التاء دخلت لمعنى. وسنرى فيما يأتي أهذا الأمر مقصود عند المصنف، أم لا؟

وأما تمسكن فظاهر رد الشارح بأنها من قبيل الغلط يوحي بأن المصنف لا يرى أنها كذلك. فهل هو حقا لا يرى أنها من قبيل الغلط؟ ثم هل يختلف أمر الإلحاق فيها بعدها (تَفَعْلَلَ) عنه بعدها (تَمَفْعَلَ)؟

وأما تغافل فهل يدل كلامه فيها على أنه يرى أن الألف تكون للإلحاق حشوا؟ وهل يكون ذلك - إن صح - خاصا بالألف دون الياء والواو؟ وهل مذهبه جواز ذلك في الأفعال كتغافل دون الأسماء؟

وأما تكلم فهل يدل كلامه فيها على أنه يجيز الإلحاق بتضعيف العين؟ وهل يختص ذلك - إن صح أنه مذهبه - بالأفعال دون الأسماء؟

أكان الزمخشري يدور في فلك النحويين، لم يشذ عنهم، ولم يقل بالإلحاق فيما سبق إلا لتطابق تصاريف هذه الأفعال، فيكون متسمحا في العبارة لا غير؟ أم أنه بنى أساس كلامه في الإلحاق على تطابق المصدر الشائع، وعده الفيصل في معرفة ما هو ملحق وما هو غير ملحق،

فأدخل في الإلحاق – على هذا الأصل – ما أخرجه غيره، فيكون هذا قولا له ومذهبا خاصا به تفرّد به دون جمهورهم؟ أم أنه لا يعترف بمفهوم الإلحاق الاصطلاحي بأصوله المعتمدة وشرائطه المعلومة، ويذكر الإلحاق بمعناه اللغوي لا غير؟

تلك هي جملة القضايا التي وردت في مسألة الخلاف هذه. ويقتضي القول الفصل فيها الكلام في أربعة محاور، هي:

١. ذو زيادة الملحق.
٢. تمفعل.
٣. تفاعل.
٤. تفعل.

أولا: ذو زيادة الملحق

ويقصد بذي زيادة الملحق ما كان ملحقا وجاءت فيه زيادة لمعنى، فهو ملحق بغير تلك الزيادة. وقد ذكرت اختلاف عبارتهم في مثل (تجلبب)، فقال بعضهم إن جلبب محلقة بدحرج وألحقت التاء الدالة على المطاوعة، وقال آخرون: ألحقت (تجلبب) بتدحرج.

وعبارة سيبويه هي الأُوْلى، فإنه قال: ((هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف: وذلك نحو (فَعْلَلْتُ)، ألحقوا الزيادة من موضع اللام، وأجروها مُجرى (دحرجت). والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة، نحو جلببت جلببة، وشمللت شمللة. ومثل ذلك فوعلت، نحو حوقلت حوقلة ... فهذه الأشياء بمنزلة (دحرجت). وقد تلحقها التاء في أوائلها، كما لحقت في (تدحرج)، وذلك قولك: قلسيته فتقلسى، وجعبيته فتجعبى، وشيطنته فتشيطن تشيطنا، وترهوك ترهوكا، كما قلت: تدحرج تدحرجا))[1].

[1] الكتاب ٤/٢٨٦.

و لم يخرج ابن السراج عن مضمون عبارة سيبويه عندما ذكر في أصوله ما ألحق بالرباعي، فعدها اثني عشر بناء أدخل فيها الملحق بتدحرج[١]. وردد العبارة بمفهومها كثير غيره، منهم الصيمري في تبصرته حيث قال: ((وقد تزاد في أول الأفعال الملحقة التاء فتصير على مثال تدحرج))[٢].

وحدد مؤدى هذه العبارة بوضوح يظهر الفرق بينها وبين الأخرى الرضي في شرح الشافية فقال: ((وقد تلحق الكلمة بكلمة، ثم يزاد على الملحقة ما يزاد على الملحقة بها، كما ألحق شيطن وسلقى بدحرج، ثم ألحقا بالزيادة، فقيل: تشيطن واسلنقى، كما قيل تدحرج واحرنجم)) ثم أضاف تسميةً لهذا النوع تدفع توهم إلحاق اللفظ بهذه الزيادة فقال: ((فيسمى مثله ذا زيادة الملحق))[٣]. ولا أظنه سُبِق إلى هذا المصطلح من قبل.

لكن الزمخشري – فيما يظهر لي – كان يقصد ما يناقض هذه العبارة، وعندي أنه أراد أن التاء ألحقت تجلبب بتدحرج، لا أنه عبر عما يفيد المعنى نفسه بعبارة مختلفة، على الوجه الذي تقدم. وسيأتي سبب ترجيح ذلك.

أما اعتراض ابن يعيش على مجيء حرف الإلحاق أولا فكأنه يقول: إنه حق على فرض كون التاء لغير معنى لا يصح عدها ملحقة لمجيئها أولا بلا مساعد. وهو ما سبق أن الرضي اعترض عليه، وقال متعجبا: ((فما المانع أن يقع بلا مساعد؟))[٤].

---

[١] الأصول ٣/٢٢٩-٢٣٠.

[٢] التبصرة والتذكرة ٢/٨٠٤.

[٣] شرح الشافية ١/٥٥.

[٤] السابق ١/٥٦.

ثانيا: تمفعل

ذكر النحويون عدة كلمات اتصلت بها الميم، وكان ينبغي أن تعد زائدة، فتسقط في بعض التصاريف، لكنها عوملت معاملة الحرف الأصلي، فثبتت في تصاريفها، وهي: تمسكن، وتمدرع، وتمنطق، وتمندل، وتمسلم، وتمولى، وتمخرق، وتمغفر، وتمعدد، ومعدد، ومعدّ، ومرحبك الله، ومسهلك.

وقد حصل الخلاف فيها، أتعد الميم فاء الكلمة، فلا يكون فيها شذوذ؟ أم هي زائدة، فتكون بذلك شاذة، فما الذي دعا إلى الشذوذ فيها؟ وعلى هذا الخلاف يتحدد القول بالإلحاق فيها بين أن يكون بالميم أو بالتاء فقط، أو بهما، أو بعدم الإلحاق فيها مطلقا.

أما كون الميم أصلية فقد ذكر سيبويه: معددته فتمعدد[1]، وقال أيضا: ((أما المعزى فالميم من نفس الحرف ... ومعدّ مثله للتمعدد؛ لقلة تمفعل))[2].

وعلق الرضي على مذهب سيبويه هذا، فقال: ((قال سيبويه: لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعل و لم يجئ في كلامهم. وخولف سيبويه، فقيل: معدّ مَفْعَل؛ لأنه كثير، وفَعَلّ في غاية القلة، كالشَّرَبَّة في اسم موضع، والهَبَيّ: الصغير، والجُرُبَّة: العانة من الحمير. وأما قوله: (تمفعل لم يثبت) فممنوع؛ لقولهم: تمسكن، وتمندل، وتمدرع، وتمغفر، وهي تمفعل بلا خلاف))[3]. وراح الرضي يخرج (تمفعل) على توهم أصالة الميم، ومعدّ مثلها، ثم قال: ((ولو سُلِّم أنهم لم يتوهموا ذلك، وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تمفعل قلنا: فَعَلّ غريب غرابة تَمَفْعَلَ، فبجعلِ معدٍّ فَعَلًّا يلزم ارتكاب الوزن الغريب، كما يلزم بجعله مَفْعَلًا ارتكاب تَمَفْعَلَ الغريب، فلا يترجح أحدهما على الآخر؛ فالأولى تجويز الأمرين. ولسيبويه أن يرجح كونه فَعَلًّا بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر

[1] انظر الكتاب ٤/٦٦.

[2] السابق ٤/٣٠٨.

[3] شرح الشافية ٢/٣٣٦.

قليلة الاستعمال رديئة، والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتندل وتغفر، بخلاف شـــربة وجربـــة وهبي، فإنها ليست رديئة))[1].

وعد سيبويه لمعد أنها فَعَلّ، واستدلاله على ذلك بتمعدد، معقول. لكن الاستدلال بقلة النظير ليس بالقوي عندي. ويلاحظ أنه استدل بقلة النظير لا بعدمه كما نقل عنه الرضي. وكذلـــك لا يُحتج لرأيه ويُدافع عنه باللغات غير الرديئة في فَعَلّ كما فعل الرضي هنا.

أما أن العربي عد (معدا) فعلا واشتق منها مثل تمعدد يتمعدد تمعددا فهذا يدل على أنه عـامل هذه الكلمة على أساس أصالة الميم فيها، فهي – إذن – فَعَلّ، سواء كان ذلك توهما منـه، وهـو وارد، أم كان ذلك لإرادة الإبانة وخوف اللبس، وهو وارد أيضا؛ لأنه لو أخرجها من بناء الكلمة وصرف (عَدّ) لقال: تعدّد، فالتبس ببناء آخر، وأتى بمعنى غير مقصود.

وقد ذهب أبو عثمان المازني في هذه الكلمة إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه، فقال: ((فأما معـد فالميم فيه من نفس الحرف؛ لقول العرب: تمعدد))[2]. وأيد قوله شارح كتابه أبو الفتح ابن جـــني، حيث يقول: ((اعلم أنه إنما كان معد من معنى تمعدد لأن تمعدد: تكلم بكلام معد ... ومنه قـــول عمر رضي الله عنه: (اخشوشنوا وتمعددوا) ... فإذا كانت الميم في تمعدد فاء فهي في معد فاء))[3].

لكن أبا عثمان لم يرتض أن تكون ميم معد وتمعدد كميم تمسكن وأخواتها، قال بعد كلامـه السالف: ((فإن قال قائل: فقد جاء مثل تمسكن؟ فإن هذا غلط، وليس بأصل. وقد قالوا: تمـدرع، والجيدة العربية: تدرع وتسكن، وهو كلام أكثر العرب))[4]. فهو يرى أن تمسكن وأخواتهـا مـن الشاذ الذي لا يحمل عليه غيره، ولا يبنى عليه قاعدة؛ لأنه ليس بأصل. ثم إن اللغة الفصحى فيـها على غير هذا الوجه. ويتابعه أيضا ابن جني في شرح كلامه على ما يقول فيورد ما نصه: ((قـال: ولا تنظر إلى تمسكن وتمدرع، فتقول: أحمل تمعدد على أنه تمفعل بمنـزلة تمدرع، وأجعـل معـدا

---

[1] السابق ٢/٣٣٦-٣٣٧.

[2] المنصف ١/١٢٩.

[3] المنصف ١/١٢٩-١٣٠.

[4] السابق ١/١٢٩.

مفعلا؛ لأن تمدرع قليلة، والجيدة: تدرع وتسكن. فأما قول العامة: تمخرق، فينبغي أن يكون لا أصل له. وإن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن في الشذوذ، والجيدة: تخـرّق؛ لأنهم يقولون: (تخرق فلان بالمعروف)، ولم نسمعهم يقولون: مخرق، وإنما هو من الخرق، وهو الكريم من الرجال، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى (مخرق)، وليس بالقوي))[1].

ولا أرى فرقا بين تمعدد وتمسكن؛ فإن المتكلم عامل الميم معاملة الحرف الأصلي، وهي أصل في استعماله للكلمة وما تصرف منها. فإذن ينبغي أن تعد بحسب استعمال المتكلمين للتمسكن والتمدرع والتمعدد كالأصل، سواء أكان ذلك للتوهم أم لإرادة البعد عن اللبس[2]، لا فرق. ولا ينقض ذلك أنها زائدة في الأصل المشتقة هي منه؛ لأنها - وإن كانت في المدرعة والمنديل و المنطقة زائدة - عوملت عند الاشتقاق منها على الأصالة. وما سبب تفريق القدماء بين النوعين إلا الخروج من هذا الازدواج؛ لأنهم لما رأوا وجوب الحكم عليها بالزيادة في الأصل كان لا بد من طرد ذلك في تصرفات الكلمة.

أما إن قيل: كيف تعد الميم زائدة في المدرعة والمنديل والمنطقة، وتعدها مع ذلك أصلية في تمدرع وتمندل وتمنطق؟

فالجواب أنه قد اشتق العربي من الاسم بكامله، أي: من المدرعة والمنديل والمنطقة، بكامل حروفها، ورأى أن إسقاط شيء من الحروف يفوّت هذا المعنى الذي اشتق من الكلمة له ومن أجله، في حين بنى المدرعة والمنديل والمنطقة من الأصول التي تعطي هذا المعنى وهي (درع، ندل، نطق) فهما اشتقاقان اثنان، لا واحد. وعلى هذا يكون وزن (تمسكن) تفعلل، عند من استعملها هذا الاستعمال، وكذلك الباقي. أما من قال (تسكن) فقد اشتق من الأصل. والذي يدلل على أنهما اشتقاقان وجود التضعيف في لغة من حذف الميم في جميع الكلمات، فكأن الفعل قبل لحاق التاء (فَعّلَ) فصار بلحاقها (تَفَعَّلَ). ووجود الميم في موضع الفاء في لغة من أثبتها وبقاؤها في

---

[1] المنصف ١/١٣٠.

[2] قال ابن جني في سبب بناء تمسكن وتمدرع على عدم إسقاط الميم: ((كل ذلك توفية للمعنى، وحراسة له، ودلالة عليه. ألا تراهم إذ قالوا: تدرع وتسكن، وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضه أمن الدرع والسكون، أم من المدرعة والمسكنة؟)). الخصائص ١/٢٢٩.

التصاريف يجعلها (تَفَعْلَل). لا يختلف هذا الحكم حتى مع وصف إحدى اللغتين بالجودة والأخرى بالرداءة، على أن معيار الجودة والرداءة قد يكون موافقة القياس أو مخالفته، في أغلب الأحيان، لا غير.

وعلى هذا أيضا تكون تمسكن وأخواتها مما يمكن الحكم عليه – بمعايير الإلحاق- أنه ملحق بتدحرج، سواء كان الحكم على ذلك بإلحاق (مسكن) بدحرج ثم لحقت التاء الدالة على معنى، أم كان القول فيها إن تمسكن ملحق بتدحرج، مع الاعتراف بكون التاء لمعنى.

لكن من ذهب منهم إلى عد (تمسكن) ملحقة بـ(تدحرج) قد اعتقد أن الحرف المزيد للإلحاق إنما هو الميم. ثم إن الميم لم تلحق إلا بوجود التاء، فبالتاء الدالة على معنى والميم الزائدة للإلحاق كانت تمسكن ملحقة بتدحرج، ولم يأت (مسكن) بالميم دون التاء، فتكون ملحقة بدحرج. تجد هذا ضمنا في كلام بعضهم، وتصريحا به في كلام بعضهم الآخر.

أما سيبويه فلأنه عد مَعَدًّا فَعَلًّا، وتَمَعْدَدَ تَفَعْلَلَ، ولأنه لم ينفِ وجودَ تَمَفْعَلَ، كما ادّعى الرضي، بل قال: إنه قليل، كما جاء في كلامه المتقدم، ولأن ما جاء منه هو تمسكن وأخواتها، فإنه يمكن أن يُلحظ أنه يعنيها، وإن لم يرد في كتابه شيء عنها. وهذا يعني أنه يرى وزنها تمفعل. ويقوي هذا الحدس تفريق المازني بين اللفظة التي جاءت في كتاب سيبويه على أنها تفعلل، وهي تمعدد، وبين تمسكن وأخواتها. هذا إذا علمنا أن تصريفه إنما انتزع فيه مباحث الصرف من كتاب سيبويه، ولم يخرج فيه عما جاء عند سيبويه، وذلك يعني أن هذا الذي ذهب إليه هو ما فهمه عن سيبويه[1].

ونص ابن السراج على أن تمسكن (تمفعل)، كما نصّ على شذوذها أيضا. وعدّها مع ذلك في الأبنية الملحقة بالرباعي. وعددها عنده اثنا عشر بناء هي: فَعْلَل، فَوْعَل، فَيْعَل، فَعْوَل، فَعْلَى،

---

[1] قال الشيخ عضيمة: ((وما في تصريف المازني إنما هو صدى لما في كتاب سيبويه... وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في زيادة الهمزة المتصدرة أربعة أصول وجدنا صدى ذلك في تصريف المازني)). المغني في تصريف الأفعال ١٢-١٣.

افْعَنْلى، فَعْنَل، تَفعْلَى، تَفَيْعَل، تَفَيْعَل، تَفَعْوَل، افْعَنْلَل، تَمَفْعَل. ثم قال: ((فذلك اثنا عشر بناء))[١]. ويلاحظ أنه عد المزيد مع المجرد، ونقص كذلك بعضَ ما يزاد بالتاء، مثل تَفَعْلَل، وتَفَوْعَل، وتَفَعْنَل.

ويصرح الصيمري مثلا بأن الإلحاق في (تمسكن) ومثيلاتها إنما هو بزيادة الميم، فيقول: ((فأما قولهم: تمسكن وتمدرع، فهما ملحقان بتدحرج بزيادة الميم. ولم تزد الميم للإلحاق إلا مع التاء؛ لأنه لا يقال: مسكن، ولا مدرع. والأصل: تسكن وتدرع))[٢].

ونص الزمخشري نفسه في المفصل نفسه على شذوذ تمسكن وأخواتها، وأنها مبنية على توهم أصالة الميم، فإن الميم ((لا تزاد في الفعل؛ ولذلك استدل على أصالة ميم معد بتمعددوا. ونحو تمسكن وتمدرع وتمندل لا اعتداد به))[٣]. وهنا يذكر أنها ملحقة بتدحرج.

مما سبق يتضح أنه لا يتعارض إثبات أن تمسكن ملحقة بتدحرج مع كونها على وزن تمفعل الشاذ. فيبدو أن ابن يعيش عنى برده هذا عليه أنها شاذة، فلا يبنى عليها حكم، فيكون بهذا متابعا للمازني وشارح كلامه ابن جني في قولهما الذي سلف، من حيث إثبات الشذوذ، وأن ميمها ليست فاء الكلمة، غير أنه استعمل هذا الرأي هنا ليرد به على صحة عدها ملحقة. وهو استعمال في غير مكانه.

ثالثا: تفاعل

سبق أن الحرف الذي تطرد زيادته في الدلالة على معنى لا يكون ملحقا، وتقدم أن أكثرهم يقرر أن حرف المد لا يكون حشوا ملحقا، فإذا جاء حرف المد حشوا، واطرد في إفادة معنى، كان

---

[١] الأصول ٣/٢٢٩-٢٣٠. ويلاحظ أن بعض الصيغ المذكورة حرفت في الأصل، وقد اجتهدت في تصحيحها.

[٢] التبصرة والتذكرة ٢/٨٠٤.

[٣] المفصل ٤٢٦.

أبعد ما يكون عن الزيادة للإلحاق. غير أن صاحب أبنية الإلحاق ذكر في زيادة المد للإلحاق أربعة مذاهب[١]:

الأول: لا يكون المد للإلحاق في الاسم والفعل إلا طرفا. وعليه الأكثرون، منهم سيبويه، وابن السراج، وابن يعيش، وابن مالك. وذكر من بينهم ابن عصفور. وسيأتي أن ذلك ليس رأيه.

وقد مر بنا أن هذا الرأي هو الغالب، بل يحق لي أن أدعي أن هذا ليس مجرد رأي في مقابل غيره من الآراء المكافئة له، بل هو أصل من الأصول الرئيسة التي انبنى عليها الإلحاق برمته. أما غيره من الآراء فهي أقوال منفردة تنسب إلى أشخاص بأعيانهم، اضطُروا إلى اتخاذها لحلّ الإشكالات التي تطرأ على هذا الأصل.

الثاني: تقع واو المد وياؤه – دون ألفه – للإلحاق حشوا إن لم تجاور الطرف. وهو مذهب الفارسي وابن جني. وقد قالا به ليخرّجا عليه القول بأن طُومارا ملحق بقُسْطاس، دون نحو أُسْلوب وأُمْلُود، ونحوهما.

الثالث: تقع ألف المد، دون واوه ويائه، حشوا وطرفا في الاسم، دون الفعل. وهو رأي الرضي الذي سبق الكلام عليه. وبه يدخل ألف نحو: خاتَم للإلحاق بجعفر، وعُلابِط للإلحاق بقُذَعْمِل، وسِرْدَاح للإلحاق بِقِرْطَعْب.

وجدير بالذكر أنه رد على من رأى أن الألف لا تكون حشوا في الاسم بدعوى أنه يلزمها حشوا الحركة في بعض المواضع، فقال: ((والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو علابط، لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف؛ فلا بأس بأن نقول: هو ملحق بقذعمل)). واعترض أيضا على احتجاجهم لذلك أيضا بأن الثالث والرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وقال:إنه ((ليس بمستقيم؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة، كسريديح وسراديح في سرداح. ومع التسليم يلزمهم

---

[١] انظر أبنية الإلحاق ٥٦-٦٠.

ألا يزاد الألف في الآخر، نحو أرطى ومعزى؛ لأنه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير))[١].

الرابع: تقع الألف للإلحاق حشوا وطرفا في الأفعال، وطرفا في الأسماء. وهو ما فهم من كلام الزمخشري هذا الذي نحن بصدده، ووافقه عليه ابن الحاجب، وابن عصفور. وقد رجع الرضي بمنشأ هذا الرأي إلى السبب نفسه الذي احتج به من ينكر أن تكون الألف للإلحاق في الاسم حشوا؛ حيث يقول بعد كلامه المتقدم: ((ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطا في الفعل حكم الزمخشري، وتقبله المصنف [أي: ابن الحاجب] بكون ألف تغافل للإلحاق بتدحرج))[٢].

وضعّف الرضيُّ هذا الرأيَ، ليس لسبب يتعلق بحرف المد، أو موضع زيادته، ولكن ((لأن الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعدا. ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تمادّ، وترادّ))[٣]. وكذلك فعل أغلب الذين عرضوا لمذهب الزمخشري هذا[٤].

وليس إنكار أن تكون الألف في (غافل) لمعنى هو ما دفع الزمخشري إلى ادعاء إلحاق تغافل بتدحرج؛ لأنه أثبت للألف فيها هذا المعنى في مفصله حيث قال: ((وفَاعَل لأن يكون من غيرك ما كان منك إليه))[٥]. وليس الذي دفعه إلى هذه الدعوى أنه يرى مجموع الزيادتين لا تخرج بالصيغه عن معنى المجرد؛ لقوله: ((وتَفَاعَل لما يكون من اثنين فصاعدا))[٦]. وليس سببه أيضا أنه يرى أن حرف المد يكون للإلحاق حشوا في الأفعال دون الأسماء، كما فَهِمَ بعضُهم، وجعله رأيا له في مقابل الآراء الأخرى. وليس السبب في ذلك أنه لما رأى أن الألف وسطا في الفعل لا يلزمها

[١] شرح الشافية ٥٧/١.

[٢] السابق ٥٧/١.

[٣] السابق ٥٧/١.

[٤] انظر مثلا: المساعد ٧٣/٤.

[٥] المفصل ٣٣٥.

[٦] السابق ٣٣٣.

التحريك حكم بذلك في هذا اللفظ، كما يقول الرضي. بل السبب فيه عندي أصل بعينه يراه الزمخشري في قضية الإلحاق، سيأتي بيانه.

أما ابن يعيش فلم يتعرض في رده على الزمخشري لكون الألف في (تغافل) لمعنى، بل كان كلامه منصبا على إنكار أن تعد الألف ملحقة حشوا، لكنه ذكر في الألفاظ الأربعة الأولى أن وجه الاعتراض كون التاء لمعنى. فعلى هذا يفهم ضمنا أن كون الألف هنا لمعنى وجه آخر من أوجه الاعتراض.

وابن يعيش ممن يذهبون إلى أن الألف لا تكون للإلحاق أصلا، فليست الألف في نحو أرطى إلا ياء، انقلبت إلى الألف للفتحة قبلها. فكان ينبغي أن يعد مذهبا خامسا من المذاهب في مجيء المد للإلحاق.

ويضعّف هذا الرأيَ أنه لا دليل عليه؛ لأنه لم يلجأ إليه منكرو مجيء الألف حشوا للإلحاق إلا احترازا مما يدخل عليهم في قولهم: ((إن الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس))؛ لأنه يلزمهم ألا تزاد الألف في الآخر نحو أرطى ومعزى؛ لأنها تتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبها ياء في التصغير والتكسير. وليس قلبها ياء في التصغير والتكسير بدليل على أن أصلها الياء؛ لأنها قلبت للكسرة قبلها، وهو تلخيص ما قاله الرضي[1].

ويضعّف هذا القولَ أيضا ما جاء من الألفاظ منونا في بعض اللغات، فقيل: إن الألف فيه للتأنيث، وغير منون في لغات أخرى، فقيل: إنها للإلحاق. فيلزم عليه أن تكون منقلبة على تأويل، غير منقلبة على تأويل آخر.

[1] انظر شرح الشافية ١/٥٧.

رابعا: تفعل

سبق الإلماح إلى أن التضعيف في الأفعال الثلاثية لا يلحقها بالرباعية؛ لاطراده في إفادة معنى فيها، ولعدم مساواة مصادر المضعف مع مصادر الرباعي المجرد. وسبقت الإشارة إلى انتقاض دلالة عدم الإلحاق هذه في الأسماء، فاضطربت أقوال بعض الأئمة كسيبويه وابن يعيش في هذا؛ لأنهم مرة لم يروا مانعا من أن يلحق التضعيف قنبا بدرهم، مثلا، وكذلك سلم، ومرة قاسوا الاسم على الفعل، فمنعوا أن يلحق في الأسماء ما منع في الأفعال. وبين سيبويه هذا العمل القياسي في العلم بملحق الأسماء بأنه ما يكون الاسم به إن جعل فعلا يطابق مصدره مصدر الفعل[1]، فلو تكلفت جعل قنب فعلا لقلت في مصدره:تقنيب، فيكون مصدره بهذا مخالفا لمصدر المجرد من الفعل وما ألحق به، فدل على عدم الإلحاق[2]. وأكد ابن جني أن تضعيف العين يفيد معنى في كثير من الأسماء نحو سكير وخمير وشراب وقطاع، كما يفيده في الفعل نحو قطع وكسر[3]. ولذلك أنكر على أبي علي قوله بإلحاق عُلّيق بغُرْنَيق.

ولرسوخ القول بعدم مجيء التضعيف ملحِقًا اكتفى به ابن يعيش في ردّه هنا؛ لتضمنه أنه في الفعل يفيد معنى، فحتى إن صح أن يكون في الاسم ملحقا لا يكون في الفعل كذلك؛ لأن إفادته لمعنى هي السبب في منع الإلحاق.

فإذا جئنا إلى كلام الزمخشري على (فَعَّلَ) في كتابه هذا وجدناه يثبت لها المعاني القياسية التي أثبتها لها غيره من النحويين، حيث يقول: ((وفعل يؤاخي أفعل في التعدية ... وفي السلب ... وفي كونه بمعنى فَعَلَ ... ومجيؤه للتكثير هو الغالب عليه))[4]. ونجده أيضا يثبت للتاء في تَفَعَّلَ معنى المطاوعة، وللصيغة – غير معنى المطاوعة – التكلُّف، ومعنى استفعل، والعمل بعد العمل في مهلة،

---

[1] انظر ما مضى ص ٥٩٦–٥٩٧،٦٠٦.

[2] انظر أبنية الإلحاق ٥٣. وقال ابن دريد في الجمهرة: ((ويقال: قنب الزرع تقنيبا، إذا أعصف ليثمر)) الجمهرة (ب ق ن). وانظر الصحاح (قنب).

[3] انظر المخصص ٣٤٦/٢، المغني في تصريف الأفعال ٦٣.

[4] المفصل ٣٣٥.

واتخاذ الشيء، والتجنب[1]. فهل يعني أنه يرى أن التضعيف، مع إفادته معنى، يكون ملحقا للفعل، كما قد يفهم من اكتفاء ابن يعيش في رده عليه بالقول إن التضعيف لا يكون ملحقا؟ أم هل يعني هذا أنه يرى أن التضعيف يلحِق إذا انضم إليه زائد آخر، كما في خِنَّوْص، وهو رأي بعضهم[2].

إني أستبعد أن يكون كلام الزمخشري في (تَفَعَّلَ) دالا على أنه ينظر إلى التضعيف بخصوصه نظرة خاصة، قد يُفهم منها أن إيراده للكلمة هنا – وهي مضعفة العين – قد قصد به طرح رأي خاص في التضعيف من حيث الإلحاق وعدمه. وقد نفيت سابقا أن يكون في كلامه على (تفاعل) قصد إلى الكلام في الألف حشوا في الأفعال بخصوصها، كما فهم عنه.

إذا كان الزمخشري لم يرد شيئا من ذلك، فهل يدل ذكره للألفاظ التي أوردها مجتمعة، والتي تطابق تصرفاتها تصرفات المجرد، أنه يعني الإلحاق اللغوي، بمعنى أن كل مماثل لبناء ملحق به، من غير اعتداد بكون الزيادة لمعنى أو لغير معنى، ومن غير اعتداد بما يقرره النحاة من أصول وشرائط؟.

لم يكن هذا أيضا سبب ذلك. بل سببه أن الزمخشري أخذ ما قرره النحاة من تطابق مصدر الملحقات بما ألحق به وجعله قانونا وحدا فاصلا بين الملحَق وغيره، فهو يقول: ((ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين))[3]. فعلى هذا يكون اتحاد المصدرين في الأفعال ما يحكم به على إلحاق الفعل بآخر، ولا يضارّ ذلك أو يعارضه كون الزيادة لمعنى، أو أن تكون أوّلا. وبهذا القانون الذي اتخذه الزمخشري أدخل في الإلحاق ما أخرجه غيره. يدل على صحة ذلك أنه جمع الأنواع الثلاثة: ما اتفق على أنه ملحق وزيد بالتاء، وتمسكن وأشباهها، وهاتين الصيغتين مما زيد لمعنى وفي أوله التاء. وهذا جميع ما زيد بالتاء من أوله، وجميعه يوافق مصدره مصدر المجرد المزيد بالتاء من أوله. ثم عقّب على ذلك مؤكدا أن مصداق الاتحاد بين الفعلين هو اتحاد مصدريهما. ولو لم يكن يقصد هذا لاضطُرّ إلى أن ينص على إخراجهما؛ لأنهما الصيغتان الوحيدتان اللتان تخرجان من الإلحاق، وتتفقان مع ذلك في مصدريهما مع مصدر تدحرج، فكان عليه أن يقول: إن الصيغ المتفقة في

---

[1] السابق ٣٣٣.

[2] انظر أبنية الإلحاق ٥٤.

[3] المفصل ٣٣٢.

المصدر مع تدحرج كلها ملحقة بها ما عدا تفاعل وتفعل، لأن أفعل لم تلحقها التاء من أولها، هــذا لو لم يرد أن اتحاد المصادر قاطع بالإلحاق.

وبذلك يتبين أنه لم يرد أيضا أن مجموع الزيادتين آل باللفظ إلى أن يكون ملحقا، وإن كــان كلامه في فَعَّلَ لم يخرج عن قول النحويين: إن التضعيف لمعنى، ولم تكن ملحقة، وجاء كلامـــه في المزيدة بالتاء على ما مر؛ لأنه لم يذكر شيئا عن ذلك، ولأنه نص على مصداق الإلحاق فيها.

ويتبين مثل ذلك في فاعل وتفاعل أيضا، وإن كانت الألف التي في تفاعل غير التي في فـاعل، لأن المعنى الغالب في تفاعل ليس مطاوع فاعل، وهو ما يعني أن مجموع الزيادتين أعطى معـــنى لم تعطه كل واحدة منهما منفردة. لكنه لم يعرض لأثر زيادة المعنى في الإلحاق.

مما سبق كله يتضح أن قانون الإلحاق في الأفعال عنده يمكن صوغه في النص التالي: ((كـــل فعل مزيد وافق مصدره مصدر فعل مجرد أو أنقص منه في الزيادة فهو ملحق به، سواء كانت تلـك الزيادة لمعنى أم لغير معنى، وفي أي موضع كانت الزيادة)).

وبهذا القانون يدخل في الملحق جميع ما بدئ بالتاء من أوَّلِهِ، نحو الأفعال التي ذكرها. وبـــه يدخل ما زيد بالتاء من (أفعل) لو سمع أيضا؛ فلو فرضنا أن نحو (أكرم) زيد فيها التاء من أولهـــا، فقيل: تأكرم لقيل في تصاريفه: يتأكرم، تأكرما، فهو متأكرم، ومتأكرم، فيكون كتدحرج. ولـــو افترضنا أن ما يسمع اليوم من قولهم (تأقلم) فصيح لقلنا: تأقلم، يتأقلم، تأقلما، فهو متأقلم، ملحـق بتدحرج. وهكذا.

وبقانون الزمخشري هذا يتأكد لنا اتفاق الأفعال غير الثلاثية جميعا في تصاريفها المختلفـة، ولم يشذ منها إلا ثلاثة (أَفْعَلَ، فَاعَلَ، فَعَّلَ). وقد ذكرت فيما سبق أن سبب شذوذ الثلاثة أن الهمـــزة والألف وتضعيف العين التي أتي بها في الفعل خيف اللبس إن أتي بها في المصدر للزوم بقاء المصـــدر على صورة الفعل مع وجودها؛ لأنه كان يلزم أن يقال (عَلَّمَهُ عَلَّمَة) و(ضَارَبَهُ ضَارَبَة) و(أَكْرَمَـــهُ أَكْرَمَة) فلما أمن اللبس بتغير صورة الفعل في المصدر مع التاء؛ لأن العين تضم – فإنه يقال مع التاء

(تعَلَّم تعلُّما) و(تضارَب تضارُبا) و (تأقلَم تأقلُما) – جاء المصدر على ما يقتضيه قياس مصادر غير الثلاثي البتة. وقد سبق تأكيد ذلك فيما مضى.

إن هذا المذهب مما تفرد به الزمخشري، فلم يقل به أحد ممن سبقه. ولذلك نسبوه إليه، ولم أجد من نسبه إلى غيره. وقد أدخل به الزمخشري ما أخرجه غيره من سابقيه، نحو تَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ. أما نحو تمسكن فقد دخل في الإلحاق عند بعضهم من السابقين، لكن لا على قانونه هذا، بل على ما ذُكر. وأما نحو تَجَلْبَبَ فالوجه عند من سبقه أن جَلْبَبَ وحدها ملحقة وزيدت التاء للمطاوعة، حتى عند من عبر بعبارة قريبة من عبارة الزمخشري، على ما تقدم، أما عنده فإنه على ما يوجبه قانونه هذا المذكور.

ولقد تبع الزمخشري على مذهبه هذا عدد قليل من العلماء، أما أكثرهم فعلى خلافه. وممن تبعه على قوله هذا بنصه ابن الحاجب في الشافية، حيث قال: ((وملحق بتدحرج نحو تجلبب، وتجورب، وتشيطن، وترهوك، وتمسكن، وتغافل، وتكلّم))[1]. وهو واضح في الأخذ منه نصا بألفاظه.

أما ابن عصفور في الممتع فقد أخذ كلام الزمخشري في أحد موضعين جرى فيهما كلامه في الإلحاق، أولهما حيث يقول في إلحاق الأفعال: ((..وعلى تفعلل نحو تجلبب، وعلى تفيعل نحو تشيطن، وعلى تفوعل نحو تجورب، وعلى تفعول نحو ترهوك، وعلى تفاعل نحو تغافل، وعلى تفعل نحو تكرم، وعلى تمفعل نحو تمسكن. وهذه الأمثلة ملحقة بتفعلل من الرباعي نحو تدحرج))[2].

بل نص بعد ذلك على قاعدة الزمخشري التي بنى عليها رأيه المتفرد، فقال: ((والذي يعلم به أن هذه الأمثلة ملحقة ببناء ما ذكرنا مجيء مصادرها على حسب مصادر ما ألحقت به، فتقول:

---

[1] الشافية ١٧.

[2] الممتع ١/١٦٨.

جلببة وشمللة وبيطرة وجهورة وقلنسة وقلساة، كما تقول: قرطسة. وتقول: تجلببا وتشيطنا وتجوربا وترهوكا وتمسكنا وتغافلا وتكرما، كما تقول: تدحرجا))[1].

لكنه نص في موضع آخر على أنه لا يجوز أن تكون الألف ملحقة حشوا، فقال: ((أما الألف فإنها لم يلحق بها حشو الكلمة؛ لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة. فإذا قدّرتها منقلبة لم يَخْلُ من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكنا أو متحركا. فلا يتصور أن يكون ساكنا؛ إذ لا موجب لإعلاله. ولا يتصور أن يكون متحركا؛ لأنه يؤدي إلى تغير الملحق عن بناء ما ألحق به، وذلك لا يجوز))[2].

وكلامه الأخير هذا يناقض ما قرره قبل في (تغافل)؛ فألفها زائدة غير منقلبة، وهي في وسط الكلمة، وفي مقابل عين الملحق به. لكنه ذكر ذلك في باب الأسماء، وعبر بما يشعر باختلاف الإلحاق بالألف وسطا في الأسماء عنه في الأفعال[3]، وقدّم في باب الأفعال قبل ذلك ما يوافق قول الزمخشري. وبهذا يعلم أن مذهبه جواز الإلحاق بالألف وسطا في الأفعال دون الأسماء. وقد يكون هذا ما فهمه من رأي الزمخشري؛ فلما رؤي تطابق كلامه في إلحاق الأفعال مع كلام الزمخشري الذي يجوز الإلحاق فيها بالألف وسطا، ورؤي نصه على عدم جواز ذلك في الأسماء، حكم بعضهم - كالرضي - أن هذا رأي الزمخشري، ونقله القرني[4]. إلا أن الأخير نص في ذكر الآراء الأربعة على أن ابن عصفور على رأي ابن يعيش في عدم جواز الإلحاق بالألف وسطا مطلقا[5]؛ ويبدو أن الذي غرّه أنه اطلع على كلامه في باب الأسماء، و لم يطلع على قوله في باب الأفعال الموافق لقول الزمخشري. وكان ينبغي أيضا أن ينسب له الرأي الرابع، فهو أصرح من الزمخشري في اتباع هذا المذهب، حيث لم يَرِدْ في المفصل ما يقطع بنسبته له.

---

[1] السابق ١/١٦٩.

[2] السابق ١/٢٠٦-٢٠٧.

[3] السابق ١/٢٠٦.

[4] انظر شرح الشافية ١/٥٧، أبنية الإلحاق ٥٧.

[5] انظر أبنية الإلحاق ٥٦.

إن هذا الذي ذهب إليه الزمخشري يعد عندي بمثابة خطوة واحدة من أهم الخطوات التي خطاها عدد من الأئمة تُجاه التخفيف من صرامة مفهوم الإلحاق الاصطلاحي، الذي بنيت بعض أسسه على مجرد التحكم بلا دليل قاطع، وفي تجاه الخروج من دائرته الضيقة إلى سعة دائرة الإلحاق اللغوي، وهذه الخطوات هي:

١. عدم اشتراط أن تكون زيادة الإلحاق في مقابل حرف أصلي، نحو إلحاق سُؤْدَد بجُنْدَب. وهو قول سيبويه.

٢. عدم منع مجيء زيادة الإلحاق أولا بغير مساعد، كما في أُبْلُم. وهو قول الرضي.

٣. عدم منع الإلحاق بصيغ الجمع، كما في ثمانية وعلانية. وهو قول سيبويه والمبرد.

٤. عدم منع الإلحاق بالتضعيف، كما في قِنّب وسلّم. وهو قول الفارسيّ، وأحد قولين لسيبويه وابن يعيش.

٥. عدم اشتراط اشتمال الملحق على مافي الملحق به من زيادة، كما جِلبّاب. وهو قول عضيمة.

٦. عدم منع إلحاق ثلاثي بثلاثي، كما في أخت وبنت. وهو قول الفارسيّ وابن جني وابن سيده والشيخ خالد الأزهري[1].

٧. عدم منع الإلحاق بالمد حشوا، إن لم يجاور الطرف. وهو قول الفارسيّ وابن جني.

[1] انظر المنصف ١/٥٩، المخصص ٤/١٢٧، التصريح ٢/٣٣٤. غير أن الأزهري قال: إن التاء في بنت وأخت ((وإن كانت بدلا من واو محذوفة فهي للإلحاق بقفل وجذع؛ إلحاقا للثنائي بالثلاثي)).

٨. عدم منع الإلحاق بالمد في الاسم حشوا مطلقا، أي:مجاورا كان للطرف أو غير مجـــاور. وهو قول الرضي.

٩. عدم اشتراط ألا تتجاوز زيادة الإلحاق حرفين. وهو قول الرضي.

١٠. عدم الاعتداد بتعارض الزيادة لمعنى باعتبارها لغرض معنوي مع زيادة الإلحاق باعتبارهـا لغرض لفظي. وهو مفهوم كلام ابن السراج، ويلتقي في هذا الوجه مع قول الزمخشري.

١١.عدم التسليم بأن الألف لا تُلْحِق أصلا، ورفض تأول الألف منقلبة عن الياء في نحو أرطى ومعزى. وهو ما رد به الرضي على ابن يعيش وأضرابه.

١٢.عدم إخراج تمسكن وأخواتها من مشابهة تدحرج، وهو ظاهر قول سيبويه، وصريح كـلام ابن السراج والصيمري وغيرهما، ويلتقي هذا القول مع رأي الزمخشري.

نعم تعد خطوة الزمخشري هذه الخطوة الكبرى والأهم؛ لاشتمالها على عدد من خطـــوات مفردة خطاها غيره؛ إذ تشتمل على عدم الاعتداد بزيادة المعنى مانعا من الإلحاق، وعلى عدم منـــع مجيء الملحق أولا، وعلى عدم منع أن تكون الألف ملحقة غير آخر، وعلى عدم منـــع الإلحـــاق بالتضعيف، وعلى عدم إخراج ما أخرجه غيره مما رأوا عدم انبناء قواعد الإلحاق عليه. هذا كله في الأفعال فقط، فلو قيس في الأسماء ما قاله في الأفعال لجاء مشتملا على معظـــم بـــاقي الخطـــوات المذكورة، إن لم تكن جميعها.

أما ابن يعيش فكان في رده عليه مستمسكا بقوانين الإلحاق وشرائطه وأصولـــه إلى أقصـــى درجات الاستمساك، غير راض عما يخالفها قيد أنملة.

وإن النفس إلى ما قاله الزمخشري لأميل، بل إني لأود لو أن حديث الإلحاق لم يتعد معنـــاه اللغويّ، ذلك المعنى الذي لا يكاد يتجاوزه مضمون كلام بعض النحاة، بل لا يمكن تخريج بعـــض

نصوصهم في الإلحاق إلا عليه، مما يعني أنه البذرة الأولى التي منها نمت وتفرعت شجرة الإلحاق بمفهومه الاصطلاحي. ويؤكد أنه الفكرة الأولى التي انبثقت منها فكرة الإلحاق بما انتهت إليه. وكان من الممكن أن يوقف عند هذا الحد من معناه لولا عزم النحاة على إحكام الصناعة وصرامة التقعيد.

•

إن المعنى اللغوي للإلحاق كان – فيما أعتقد – معنيا مرادا في بعض حديث الإلحاق؛ لأنه الأصل الذي زيد عليه، فكان يغفل – أحيانا – عما زيد فيه، فتراه لذلك في صورته الأولية تلك على ألسنة الأقدمين من النحويين، كسيبويه، إذ يقول: ((اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة. فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه. فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرْهَم ألحقوه ببناء هِجْرَع، وبَهْرَج ألحقوه بسَلْهَب، ودِينَار ألحقوه بديماس..))[1]. وقد مر بنا بعض الصور التي رجع بها بعضهم إلى معنى الإلحاق اللغوي لما أشكل عليهم التوفيق بين ما ورد فيها من كلام النحاة وما استقر من مفهوم الإلحاق. ومنه ما سبق من قول القرني في إلحاق الثلاثي بالثلاثي: ((ويمكن أن يحمل الإلحاق على معناه اللغوي، وهو المشاكلة في الصورة))[2]. ولو وُقِفَ عند هذا الحد من معناه لاطرد في كل موضع، وزال الإشكال في كلّ موطن كما سلف.

---

[1] الكتاب ٣٠٣/٤.

[2] أبنية الإلحاق ٤٤.

الفصل الثاني

الأصوات

* التنوين ومنع الصرف
* الإبدال
* الإعلال والتصحيح
* الإدغام
* تسهيل الهمزتين
* الابتداء بالساكن

حظيت الأصوات بعناية كبيرة في دراسات الأقدمين. وقدم علماء العربية جهودا صوتية عظيمة، لم يسبقهم إلى كثير منها الهنود ولا غيرهم ممن سبقوا العرب في ميدان الدراسة اللغوية. ولعل من نافلة القول ذكر ما أثبته علماء العربية في مخارج الحروف وصفاقا، وفي الإعلال والإبدال والإدغام والتقاء الساكنين والتقاء الهمزات والإمالة والابتداء بالساكن والوصل والقطع ... الخ. بل لقد سبق الأقدمون إلى كثير مما يدعي المحدثون أنه من اصطلاحات الغرب ومخترعاتهم في علم الأصوات[1].

لكن الجهد الإنساني مهما بلغ في الإتقان والعلو لا يمكن بحال أن يكون الغاية التي يُنْتَهَى إليها ويُوقَف عندها. ولا يجوز ادعاء أن الكلمة الأخيرة قد قيلت في علم من العلوم الإنسانية بعامة، وفي التحليل اللغوي على وجه الخصوص. ذلك أن مجال الدراسة اللغوية رحب يتسع لزوايا النظر أنْ تطل عليه من كل ناحية. ولهذا بقي في المجال اللغوي متسع لمن أراد أن ينظر فيه من زاوية أخرى غير تلك التي نظر الأقدمون منها. وإن الناظر من زاوية أخرى لراء في اللغة كثيرا من الملاحظات لم يرها سابقوه، واللغة كما هي لم تتغير بتغير زوايا النظر والتحليل.

ولهذا الذي قدمت سيتضمن هذا الفصل بيان ما ظهر فيه فضل الأقدمين. وسيكون فيه ما أرى أنه ينبغي النظر فيه من زاوية أخرى، وأقصد بهذا بعض القضايا والمسائل التي لا أراها إلا مسائل صوتية قد ضمنتها هذا الفصل تناولها الأقدمون في غير مباحث الأصوات. ولا يعني ذلك أن ما أطرحه هنا يلغي إلغاء تاما ما قدمه السابقون الأولون من علمائنا، بل تلك زاوية نظر وهذه زاوية نظر أخرى، وليس لأحد أنْ يدعي أنه صاحب الحقيقة المطلقة في مجال إنساني لا يقبل ادعاء مثل ذلك، بل لا ينبغي القطع الجازم بصحة شيء فيه وخطأ آخر.

أما المسائل التي لم ينظر إليها الأقدمون نظرا صوتيا، وكان – عندي – ينبغي لهم ذلك،فمسائل التنوين، والصرف ومنعه. إذ تنوولت تناولا يكاد يكون نحويا صِرْفًا، لأنها أمور تتعلق بأواخرِ الكلمات، وحركاتُ أواخر الكلمات مما جعله النحاة موضوعا للنحو، وليس لغير النحو أدنى الصلة به.

---

[1] من ذلك –مثلا– الفونيم والألوفون، يقابلهما الحرف والصوت كما وردا عند ابن جني.

ومما تنوول صوتيا، لكنه مزج بغير البحث الصوتي أحيانا، مسائل إبدال الأصوات بعضها من بعض. وبعض مباحث الإعلال، كما سيتبين في المباحث القادمة.

وأما غير ذلك من مباحث الأصوات المعروفة فقد أدى الأئمة فيه أداء يشهد بعظمتهم وعلوّ كعبهم، وسيرد في مسائل البحث الآتية أمثلة عليه.

١ – التنوين ومنع الصرف

* أنواع التنوين
* منع صرف (نوح، ولوط)
* منع صرف (سراويل، وحضاجر)

أنواع التنوين

قال الزمخشري في مبحث التنوين: ((التنوين: وهو على خمسة أضرب: الدال على المكانة في نحو (زيدٍ) و (رجلٍ). والفاصل بين المعرفة و النكرة في نحو (صهٍ، ومهٍ وإيهٍ). والعوض من المضاف إليه في (إذٍ، وحينئذٍ) و (مررتُ بكلٍّ قائما) و (لاتَ أوانٍ). والنائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم في نحو قول جرير:

أقلي اللوم عاذل والعتابَنْ وقولي إن أصبت لقد أصابَنْ

والتنوين الغالي في نحو قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

ولا يلحق إلا القوافي المقيدة))[1].

فقال ابن بعيش: ((وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسما غير الأول. والصواب أنه ضوب منه،ويجمعهما الترنم، إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقبا لحروف الإطلاق، والثاني – هو الغالي – إنما يلحق القوافي المقيدة.

وقد أخلّ بتنوين المقابلة، وهو قسمٌ من أقسام التنوين، ذكره أصحابنا. وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلا للنون في جماعة المذكر، وذلك إذا سمي به، نحو امرأة سميتها بـ(مسلمات) ففيها التعريف والتأنيث. فكان يجب ألا ينون، لا جتماع علتين فيه، لكن التنوين فيه بإزاء النون في المذكر من نحو قولك: المسلمون، فسموه بتنوين المقابلة لذلك إذا سميت رجلا بـ(مسلمات) أو (قائمات) قلت: هذا مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ،ومررت بمسلماتٍ. فتثبت التنوين هنا، كما أنك إذا سميت رجلا بـ(مسلمون) قلت هذا مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين. فالتاء[2] في مسلمات بمنزلة الواو في مسلمون، كما أن التاء والكسرة بمنزلة الياء في مسلمين.فالتنوين في

[1] المفصل ٣٩٢ – ٣٩٣.

[2] كذا في الأصل. ويظهر لي أنه أراد: (والتاء والضمة في مسلمات بمنزلة الواو في مسلمون) بدليل أنه قال في مقابل ذلك: (كما أن التاء والكسرة بمنزلة الياء في مسلمين). وهي ألفاظ ابن جني في سر الصناعة. انظر ما يأتي ص ٦٤٥.

(مسلمات) اسم رجل معرفة ليس علما للصرف بمنـزلة تنوين بكر وزيد. ولو كان مثله لزال عند التسمية. قال الله تعالى ﴿فإذا أفضتم من عرفاتٍ﴾[1]. وقال الشاعر:

تنورتها من أذْرِعاتٍ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال))[2] اهـ

فواضح أن في رد ابن يعيش اعتراضين على وجهين من الأوجه التي ساقها الزمخشري في أقسام التنوين، الأول: اعتراضه على جعل الغالي قسما برأسه. فعنده أنه من قسم الترنم. والثاني: نقده لعدم إيراد تنوين المقابلة في الأقسام.ويجمع هذين الاعتراضين أن تقسيم الزمخشري المبني على أصول معينة احتكم إليها في التقسيم لم يعجب ابن يعيش؛ لأن له هو أيضا أصولا، لا يتفق معها ما ذهب إليه الزمخشري من أقسام. ولذا يحسن أن أبدأ بمناقشة الأقسام المتفق عليها والمختلف فيها، ليتضح أساس التقسيم، ويتبين بمن تأثر كل من الإمامين في تقسيمه الذي اختاره. ثم أناقش بعد ذلك النون والتنوين من الناحية الصوتية والإعرابية، ثم الصرف ومنعه من جهة ثبوت صوت النون وحذفه في ضوء ما يتبين. وفي ضوء ذلك أيضا يكون تفصيل مسألة الخلاف التي سترد في صرف بعض الألفاظ ومنعها من الصرف.

اشتهر عند النحاة جعل أقسام التنوين خمسة: الأربعة المتفق عليها، وهي: التمكن والتنكير والعوض والترنم، وخامسها: المقابلة. ويبدو أن هذه الأقسام موافقة لما يظهر من كلام سيبويه وغيره من المتقدمين، وإن لم يرد في كتاب سيبويه هذا التقسيم الواضح، بدليل أنه تناول دلالة التنوين على كل معنى من المعاني التي جُعِلَتْ فيما بَعْدُ خمسة[3]. ولأن التمكن والتنكير والعوض والترنم مجمعٌ عليها، واختُلف في تنوين المقابلة فقط، وقد ورد ذكر هذا التنوين صريحا في كتاب سيبويه في أكثر من موضع.

قال سيبويه مرة: ((وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية النون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في

---

[1] الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

[2] شرح المفصل ٣٤/٩.

[3] انظر الكتاب ٢٢/١، ١٩٩/٢، ٣١٠/٣، ٢٠٦/٤، ٢٠٧.

التثنية... وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين. ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها))[١]. ثم قال مرة أخرى: ((وقال في رجل اسمه مسلمات أو ضربات: هذا ضَرَبَاتٌ كما ترى، ومسلماتٌ كما ترى. وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت؛ وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجر جرا أشبهت عندهم الياء التي في (مسلمين) والياء التي في (رجلين)، وصار التنوين بمنزلة النون. ألا ترى إلى عرفاتٍ مصروفةً في كتاب الله عز وجل، وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركًا فيها، ويدلك على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفا ولاما، وإنما (عرفات) بمنزلة (أبانين) وبمنزلة جمع، ومثل ذلك (أذرِعات)... ولو كانت (عرفات) نكرة لكانت إذًا عرفات في غير موضع))[٢]. وواضح هنا أن ما تناقله النحاة في تفسير المقابلة، وأن تنوين التاء في المؤنث في مقابل نون المذكر، والاستدلال على أنه غير نون التمكن بصرف الجمع المؤنث المسمى به، والاحتجاج بصرف (عرفات) و (أذرعات)، كل ذلك مأخوذ من سيبويه كما رأيت.

ولم يخالف المبرد عند ذكره هذا النوع من التنوين ما جاء عند سيبويه[٣]. وكذلك ابن السراج أيضا[٤]. وأثبت تنوين المقابلة أيضا، وأنه ليس كتنوين زيد ونحوه، أبو عليّ الفارسيّ[٥]، وابن جني[٦]، والجرجاني[٧]، وعامة المتأخرين[٨]. ولم يكد يخرج النحويون في استدلالهم على إثباته عما استدل بن إمام النحاة.

---

[١] الكتاب ١/١٨.

[٢] الكتاب ٣/٢٣٣.

[٣] انظر المقتضب ٣/٣٣١.

[٤] انظر الأصول ١/٤٧.

[٥] انظر البغداديات ٢٢١.

[٦] انظر سر الصناعة ٢/٤٩٥ – ٤٩٦.

[٧] انظر المقتصد ١/٢٠٦ – ٢٠٧.

[٨] انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٧٤ – ٢٧٦، شرح الأبذي على الجزولية ١/٧٩ – ٨٠، شرح الأنموذج ٢٥٢ – ٢٥٣، الجنى الداني ١٤٤ – ١٤٩، رصف المباني ٤٠٩ – ٤١٠، الخزانة ١/٥٦ – ٥٧، شرح الغزي على الألفية ٥٥.

وخالف إجماعَ هؤلاء الأئمة على إثبات تنوين المقابلة، بأنْ نفاه، وجعل التنوين في نحو (عرفاتٍ) و (أذرعاتٍ) تنوين الصرف، أبو الحسن الربعي من علماء القرن الرابع الهجري. ويظهر أنه أول قائل بنفي تنوين المقابلة، كما يبدو من نسبة هذا الرأي إليه وإلى الزمخشري، أو إليه وحده، في أكثر المصادر[١].

ولم يبين العلماء حجة الربعي في جعل ما سمي عندهم بتنوين المقابلة للصرف لا للمقابلة. لكن الزمخشري – وهو من تابع الربعي على مذهبه – يوضح ذلك عند تفسير قوله تعالى ﴿فإذا أفضتم من عرفاتٍ﴾، فيقول: ((وعرفات علم للموقف، سمي بجمع كأذرعاتٍ. فإن قلت: هلا منعت الصرف وفيها السببان: التعريف والتأنيث؟ قلت: لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظها، وإما بتاء مقدرة كما في سعاد. فالتي في لفظها ليست للتأنيث، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث. ولا يصح تقدير التاء فيها؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها، كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت لأن التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث، فأبت تقديرَها))[٢].

وقد لقي احتجاجُ الزمخشري لإنكار تنوين المقابلة بجعل تنوين (عرفات) للصرف، لما رآه من عدم وجود علامة التأنيث فيها، نقدًا من عدد من الأئمة. فقد علّق ابن المُنيِّر في حاشيته على الكشاف بقوله: إن الزمخشري ((يلزمه إذا سمى امرأة بمسلمات ألا يصرفه، فيقول: هذه مسلماتُ، بغير تنوين وهو قول رديء، بل الأفصح الصحيح في (مسلماتٍ) إذا سُمِّيَ به أنْ يُنَوَّنَ))[٣].

أما الرضي فقد وافق الربعي والزمخشري على نفي تنوين المقابلة، وعلى أن يُجعل التنوين اللاحق لجمع المؤنث للصرف. لكنه رد حجة الزمخشري التي احتج بها. وضعّف رأيه في ضعْف تأنيث (عرفات). ذلك لأن عرفات مؤنث، لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا، حتى إنْ قيل: إنه لا علامة تأنيث فيها. ثم قال: ((والأولى عندي أنْ يقال: إن التنوين للصرف والتمكن. وإنما لم يسقط

---

[١] نُسِبَ هذا الرأي إلى الربعي في التبيين للعكبري ٢١٥ – ٢١٨، واللباب له أيضا ١/١١٨، والتصريح ١/٣٣، شرح الكافية ١/٤٦. ونسب إلى الزمخشري وحده في المغني ٤٤٥. ولهما في الخزانة ١/٥٦.

[٢] الكشاف ١/٣٤٨.

[٣] حاشية ابن المنير بهامش الكشاف ١/٣٤٨.

في نحو (من عرفات) لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة، لم يحذفا لمانع. هذا مع أنه جوز المبرد والزجاج مع العلمية حذف التنوين وإبقاء الكسر. ويروى بيت امرئ القيس. بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروي: (من أذرعاتَ) كسائر ما لا ينصرف. فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلاخلاف. والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية أيضا))[١].

وقد أفرد العكبري في التبيين فصلا ناقش فيه أدلة المذهبين، مذهب من أثبت تنوين المقابلة، ومذهب من جعله داخلا قي قسم تنوين الصرف، لعل في إيراد ذلك هنا بيانا وافيا لصورة المسألة المستقرة في أذهان النحاة. فأورد من حجج من جعلها للمقابلة لا للصرف ثبوتها في المعرفة المؤنثة، كما تثبت نون (خِلَفْنَة) و (عِرَضْنَة). ثم أورد قول المعترضين والإجابة عنه، فقال: ((فإنْ قيل: لا يصح القياس على (خلفنة)؛ لأن النون هنا في حشو الكلمة، وأنها تثبت في كل حال، والتنوين في (مسلماتٍ) ليست كذلك. وأما ثبوتها في (عرفاتٍ) ونحوها فهي زائدة، لا للصرف ولا للمقابلة، كما زيدت في قول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليها   وليس عليك يا مطرُ السلام

فالتنوين هنا زائد، والكلمة مبنية على الضم. وعلى هذا يخرج نصب الحال عنها؛ لأنها معرفة والتنوين زائد.

فالجواب: أن قياس التنوين هنا على نون خلفنة صحيح؛ وذلك أن التنوين نون، وقد ثبت ههنا لا للصرف، فكذلك التنوين في مسلمات. وقولهم: (زائدة لا للصرف ههنا) فلا يستقيم؛ لأن التنوين مطرد في هذا الجمع، وزيادة التنوين في (يا مطرٌ) غير مطرد؛ لأن (مطر) مبني على الضم، والمبني لا ينون وإنما اضطر الشاعر إلى الزيادة، وهذا من مواضع الشعر. على أن يونس نصب (يا مطرًا) على الأصل وجعله تنوين الصرف.

---

[١] شرح الكافية ١/٤٥ – ٤٨.

واحتج الآخرون بأنه تنوين يسقط بالألف واللام وبالوقف. فكان ثبوت علامة للصرف كالاسم المفرد. وبهذا يبطل كونه مقابلا للنون في (مسلمون)، فإن تلك النون لا تسقط في الألف واللام ولا في الوقف.

والجواب: أن التنوين هنا رسيل النون في (مسلمون)... والمقابل لشيء مشبه به، ولا يلزم في المشبه بالشيء أن تجري أحكام المشبه به على المشبه، بل يفارقه في أحكام أخر. ألا ترى أن ما لا ينصرف مشبه بالفعل بوصف يجمع بينهما، ولا يلزم من ذلك ثبوت أحكام الفعل كلها فيما لا ينصرف، بل هو مخصوص بحكم يقوم الدليل عليه. فمن ههنا حذف التنوين بالألف واللام والوقف هنا و لم يحذف بهما في (مسلمون). وكان الوجه في ذلك أن المؤنث فرع على المذكر، وقد ثبتت فيه المساواة في أن لفظ الجر والنصب واحد، كما في قولك: رأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين، فلما كان محمولا عليه في التسوية بين النصب والجر كان محمولا عليه في النون))[1].

وقد أطلت بإيراد نص العكبري السابق؛ لأنه بحثٌ وافٍ في وجهتي نظر فريقين من النحاة، رأى فريق منهما فرقا واضحا بين التنوين اللاحق للأسماء المتمكنة المفردة التي لم يُشَكَّ عندهم في دلالة تنوينه على صرف الكلمة والتنوين اللاحق للمؤنث بالتاء، من جهة ثبوته فيما كان ينبغي حذفه فيه، وهو المعرفة المؤنث، ومن جهة مفارقته للاسم المفرد في حال النصب؛ إذ هذا مفتوح وذاك مكسور. وفريق رأى أن في إثبات مقابلة نون جمع المذكر تحكم بلا دليل قاطع، وأن في جعله قسما برأسه ما يشعر بخروج نحو هذه الجموع من الأسماء المصروفة، وهو أمر يصعب قبوله، وليس الملجئ إليه إلا انفراد هذا النوع من الكلمات بأحكام خاصة فقط، لكنها ليست مما يخرج اللفظ من قسم إلى غيره. وفي نص العكبري أيضا إيضاح لأدلة المذهبين، وبيان لطرق النحاة في تلمُّس النظائر لإيراد الحجج، وهو أمر قد سبقت الإشارة إليه في هذا البحث في غير موضع.

[1] التبيين ٢١٥ – ٢١٨.

هذا وأوردت المصادر مذهبا آخر يُسْقِط من أقسام التنوين تنوين المقابلة. ويجعل التنوين في نحو (مسلمات) من تنوين العوض، إذ هو عوض من الفتحة نصبا؛ لأنه كان يستحق الحركة بالفتح في النصب، فلما لم يُحَرَّكْ بها عُوِّض من التنوين[١]. ولم أجد من نسبه إلى أحد معين.

وأُورد في الاحتجاج له أن ((التنوين يجوز أن يكون عوضا من الحركة، كما في التثنية والجمع. ومن ههنا حذف بالألف واللام والوقف؛ لأن تعويضه من حركة واحدة خفيفة لا يقتضي له ثبوته بكل حال))[٢].

وانبرى ابن هشام للرد على هذا المذهب، فقال: ((وقيل: هو عوض عن الفتحة نصبا. ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر. ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني؟))[٣].

ويبدو أن ما أُورد في تقوية إثبات تنوين المقابلة، وتضعيف أدلة من أنكره فَرَدَّهُ إلى أحد الأقسام الأخرى، هو ما ساد في أغلب عصور النحو، فلم يكد يأخذ برأي الربعي والزمخشري والرضي بجعله من تنوين الصرف، ولا برأي من أدخل هذا القسم في قسم تنوين العوض، أحد من الخالفين. أضف إلى ذلك أن كون إثبات تنوين المقابلة مذهب سيبويه ومتقدمي النحاة قد حدّ من اطمئنان الخالفين إلى مخالفته والأخذ بغيره. اللهم إلا ما سيأتي عند ذكر رأي السهيلي في التنوين بعامة.

أما تنوين الترنم فهو شيء ذكره سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد. وصرح فيه بأنهم ((إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون؛ لأنهم أرادوا مد الصوت))[٤]. ولذلك قال النحاة: إن معنى كلام سيبوبه أن المراد: تنوين قطع الترنم[٥].

---

[١] انظر شرح الكافية ٤٨/١، المغني ٤٤٥، التصريح ٣٣/١.

[٢] انظر التبيين ٢١٨.

[٣] المغني ٤٤٥.

[٤] الكتاب ٢٠٤/٤.

[٥] انظر مثلا المغني ٤٤٧، التصريح ٣٥/١.

ولم يذكر سيبويه التنوين الغالي باسمه، ولا أدخله في نوع من أنواع التنوين. ولذلك قال الأئمة: إنه قسم سادس أضافه أبو الحسن الأخفش[١]. ويشعر ذلك بأن التنوين الغالي إما أنه قسم لا يقره سيبويه، أو لم يبلغه فيه رواية، وإما أنه عنده من أحد الأقسام فلا يكون حينئذ إلا من قسم الترنم؛ لأنه الذي يرد في وجوه القوافي في الإنشاد. والاحتمال الأول أرجح؛ لأن مفهوم تنوين الترنم قطع الترنم، وهو مناف لعد الغالي منه؛ إذ فيه إثبات نون زائدة لو لم ترد كان الحرف ساكنا لا حرف مد مطلقا، ولأن سيبوبه لم يذكر في كتابه شواهد على التنوين الغالي هذا. ولهذا عدت الأقسام في المصنفات النحوية إما خمسة، على وجه إنكار قول الأخفش، كما سيتبين، وإما بعدها ستة، وذلك بإدخال القسم الذي جاء به أبو الحسن، وهو التنوين الغالي. ولهذا أيضا اشتهر عزو القول بإثبات الغالي إلى الأخفش دون غيره، ومن قال به بعده فهو تبع له.

ونازع بعض الأئمة الأخفش في إثبات هذه الظاهرة عن العرب. فأنكر ((الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين؛ لأنه يكسر الوزن. وقالا: لعل الشاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين. واختار هذا القول ابن مالك))[٢].

ونصر آخرون ما قاله الأخفش، وردوا على منكري قول الأخفش بأن في ذلك توهيم الرواة الثقات بمجرد الاحتمال[٣]. وقال الدكتور محمد العمري: ((إن القول بأن رؤبة كان يزيد (إن) في نهاية كل بيت احتمال ضعيف))[٤].

أما جعل التنوين الغالي داخلا في تنوين الترنم، فيكون نوعا منه باعتبار أن بالنون يكون الترنم والتغني. فيشعر كلام بعضهم أنه مما انفرد به ابن يعيش، اعتمادا منهم على ما أورده في هذا الموضع من شرح المفصل. قال ابن هشام: ((وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم))[٥]. وقال مثل

---

[١] انظر سر صناعة الإعراب ٥٠٣/٢، شرح التسهيل ١١/١.

[٢] المغني ٤٤٨. وانظر شرح التسهيل ١١/١.

[٣] انظر الخزانة ٧٩/١.

[٤] خصائص لغة تميم ص ١٦٠.

[٥] المغني ٤٤٨.

ذلك الأزهري في التصريح، والبغدادي في الخزانة[١]. وقال الدكتور محمد العمرى: ((أما ابن يعيش فقد جعل هاتين النونين للترنم لا لقطعه... ونستخلص من قول ابن يعيش فائدتين: الأولى: أن النون اللاحقة للقوافي المطلقة للترنم لا لقطعه. والثانية: أن النون اللاحقة للقوافي المقيدة ضرب من الترنم، وليست تنوينا غاليا))[٢].

وتبين لي أن ابن يعيش لم يخترع هذا الرأي من عنده، ولم ينفرد بالقول به. بل هو في ذلك تبع لابن جني، بل نقل في المسألة ألفاظه، ثم زاد فيها بعض التفصيل في الاعتلال لصحتها، وهو ما جعل هؤلاء يغلب على ظنهم أن ذلك رأي له بالأصالة. ذلك أن ابن جني جعل الأقسام خمسة. وحين تكلم في تنوين المقابلة طابقت ألفاظه ألفاظ ابن يعيش. ثم قال في القسم الرابع منها: ((والرابع من وجوه التنوين: وهو أن يلحق أواخر القوافي معاقبا بما فيه من الغنة لحروف اللين. وهو في ذلك على ضربين: أحدهما: أن يلحق متمما للبناء ومكملا له، والآخر: أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفا من آخره، بمنزلة الزيادة المسماة خزما من أوله))[٣]. وقال ابن يعيش: ((الرابع من ضروب التنوين: تنوين الترنم. وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقبا بما فيه من الغنة لحروف المد واللين... وهو على ضربين: أحدهما: أن يلحق متمما للبناء، مكملا للوزن. والآخر: أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفا عن آخره، بمنزلة الخزم في أوله))[٤]. ولم ينفرد إلا بقوله: ((وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم. وقد قال بعضهم: إنما قيل للمطرب: مغن لأنه يغنن صوته. وأصله مغنن، فأبدل من النون الأخيرة ياء، كما قالوا في (تَقَضِّي البازي) والمراد: تَقَضُّض))[٥]. وهو كلامه الذي استعمله ابن هشام في نسبة هذا الرأي إليه. وقد لحظ البغدادي سبق ابن جني إلى هذا الرأي، فنبه على أن قول الرضي: إن تنوين الترنم قد يلحق الروي المقيد فيختص باسم الغالي، تبع فيه ابن جني؛ لأنه جعل الغالي نوعا منه في سر الصناعة[٦].

---

[١] انظر التصريح ٣٦/١، الخزانة ٢٠٣/٧.

[٢] خصائص لغة تميم ١٥٥.

[٣] سر الصناعة ٤٩٥/٢ – ٤٩٦. وانظر ص ٤٩٤.

[٤] شرح المفصل ٣٣/٩.

[٥] السابق ٣٤/٩.

[٦] انظر الخزانة ٧٨/١ – ٧٩.

و لم يعجب العلماء صنيع من جعل الغالي نوعا من الترنم؛ لما سبق من أن الترنم عندهم بحروف الإطلاق، لا بالإتيان بالنون، وأنهم ذهبوا إلى أن المراد: ترك الترنم. ولذلك قال بعضهم: إن التسمية على حذف مضاف، والتقدير: تنوين ترك الترنم[1]. فلا يتأتى جعل الغالي منه. ولقناعة العلماء بهذا المفهوم كانت الأقسام عند من أثبت تنوين الترنم والتنوين الغالي ستة، وعند من أثبت أحدهما خمسة، وعند من أنكرهما معا – كابن أبي الربيع – أربعة، قال: لأن لغة من يلحق النون مكان حرف الإطلاق على كل حال ((لغة ضعيفة لا اعتداد بها))[2]. ومثله ابن هشام؛ لأنه عدها أربعة أقسام، ثم ذكر الأقوال في الأقسام الأخرى[3].

وذهب بعض النحاة المولعين بالإحاطة بأقسام الأشياء إلى الزيادة على أقسام التنوين، فبلغت عند بعضهم عشرة أقسام: الستة المذكورة، وأربعة أخرى هي: تنوين الحكاية، والاضطرار، والشاذ، وتنوين الزيادة. أما تنوين الحكاية فهو كأن تسمي بـ(عاقلةٌ لبيبةٌ). والاضطرار معناه تنوين ما لا ينصرف في الضرورة. والشاذ –وقد يسمى المهموز- يقصد به تنوين ما آخره همزة كهؤلاء. والزيادة تنوين المنادى المبني. وجمع أنواع التنوين العشرة بعض النُّظَّامِ في بيتين من الشعر، فقال[4]:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حُرِزَا
مكّن وعوّض وقابِلْ والمُنَكَّرَ زِدْ ... رنِّم أَوِاحْكِ اضْطَرِرْ غالٍ وما هُمِزَا

وفي تكثير الأقسام وإدخال جميع ما ينتهي صوتيا بالنون في أقسام التنوين دلالة على ميل دارسي العربية إلى إقحام كثير من الملاحظات الصوتية في الدراسة النحوية. فمع أن النحاة توصلوا إلى أن التنوين من علامات الاسم تراهم أحيانا يضمون إلى التنوين ما يكون في الفعل والحرف،

---

[1] انظر التصريح ١/٣٥.

[2] البسيط ١/١٧٥ – ١٧٨. وقد ذكر في شرحه على جمل الزجاجي الأنواع الخمسة. انظر شرح ابن أبي الربيع على جمل الزجاجي ١/٢٠ – ٢٢.

[3] انظر أوضح المسالك ١/١٤ – ١٩. وانظر أيضا شرح الكافية ١/٤٥.

[4] شرح الغزي على ألفية ابن مالك ص ٥٤.

حتى تعورف على حد التنوين بأنه نون ساكنة تتبع حركة الآخر، ليست بنون التوكيد في الفعل[١]. فشمل التعريف جميع الكلمات المنتهية بنون لغير التوكيد. ولما رأى ابن مالك ما عده النحاة تنوينا مما قد يلحق الفعل والحرف، كتنوين الترنم مثلا، قال: إن تسميته تنوينا مجاز، وإنما هو نون ساكنة تلحق آخر الكلمة[٢].

وبعد، فيجدر بعد هذا التطواف في نصوص النحاة أن يبين الرأي في الأقسام الصحيحة، والحدود الفاصلة التي ينبغي أن توضع بين الأقسام، والنظر الصحيح في تعيين التنوين وغير التنوين. ولكن لقناعتي بالعلاقة الوثيقة بين مبحث التنوين ومبحث الممنوع من الصرف آثرت أنْ أذكر قبل ذلك مسألتين من مسائل الاعتراض في منع الصرف، ليكون الكلام بعد ذلك في جميع المسائل المتعلقة بالمبحثين معا.

---

[١] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٦.

[٢] انظر المغني ٤٤٨.

صرف الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط ومنع صرفه

قال الزمخشري في باب الممنوع من الصرف: ((وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحد السببين. وقوم يجرونه على القياس، فلا يصرفونه. وقد جمعهما الشاعر في قوله:

لم تتلفع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ))[1].

فقال ابن يعيش: ((أما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصروف البتة، نحو لوط ونوح. قال الله تعالى ﴿امرأةَ نوحٍ وامرأةَ لوطٍ كانتا تحتَ عبدَين من عبادنا﴾[2].

واعلم أن اعتمادهم في نحو (هند، ودعد) وما كان مثلهما الصرف ومنعه، واعتمادهم في نحو (نوح، ولوط) الصرف البتة -مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما- دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة.

وصاحب الكتاب لم يفرق بين (هِنْد، وجُمْل) وبين (لوط، ونوح). وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد. وهو القياس، إلا أن المسموع ما ذكرنا))[3].اهـ.

فحاصل مذهب الزمخشري أن مجرد كون الاسم ثلاثيا ساكن الوسط مسوّغ لاختيار الصرف، لخفته، وإن كان قياسه يقتضي المنع لوجود سببين. لا فرق عنده بين التأنيث والعجمة ويبدو أن ورود نوح ولوط مصروفا في القرآن الكريم ليس فيه دلالة عنده على الوجوب، بل دلالته على أن تقديم الصرف على المنع بسبب الخفة أولى بالاعتبار.

---

[1] المفصل ٢٨.

[2] الآية ١٠ من سورة التحريم.

[3] شرح المفصل ١/٧٠ – ٧١.

أما مقتضى كلام ابن يعيش فإنه واضح في أنه فهم أن الزمخشري قد حكم بأن العرب صرفوا في كثير من الكلام، ومنعوا في بعض الكلام، وليس ذلك صحيحا، لعدم سماع نحو نوح ولوط غير مصروف، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يقتضي كلامه أن ورود السماع بصرف المؤنث ومنعه وعدم ورود السماع بصرف الأعجمي ومنعه، بل بصرفه فقط، يستدل منه على ما انتهى إليه، وهو أن التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة.

وابن يعيش بهذا الذي أثبته يسير على الذي شاع وفشا وبين النحاة من الفرق بين المؤنث الثلاثي ساكن الوسط والأعجمي الثلاثي ساكن الوسط، وأن نحو لوط ونوح مصروف البتة، ويجوز الوجهان في نحو هند ودعد. وشاع بين المصنفين أيضا انفراد الزمخشري بإجازة الصرف ومنعه في نحو لوط ونوح؛ اعتمادا منهم على ما ورد هنا في المفصل، وكرّره في الأنموذج أيضا[1].

لقد صرح سيبويه بوجوب صرف ما ليس فيه علامة للتأنيث من الثلاثي، بما في ذلك الأعجمي ساكن الوسط. قال: ((كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف، كائنا ما كان، أعجميا أو عربيا أو مؤنثا. إلا فُعُل مشتقا من الفعل، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ويضع، أو يكون كضَرَبَ لا يشبه الأسماء))[2]. وقال أيضا: ((وأما نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال؛ لخفتها))[3].

وكلام إمام النحاة واضح في التصريح بحكم وجوب الصرف. وواضح في ذكر علة ذلك؛ إذ العلة الجامعة لما ذكر وجوب صرفه كونه على ثلاثة أحرف، وكونه لمذكر خاليا من علامة التأنيث. وواضح ما استثناه من هذا الحكم، وهو المعدول وما فيه شبه الفعل بالزيادة أو وزن الفعل.

---

[1] انظر شرح الأنموذج ٥١.

[2] الكتاب ٣/٢٢٠.

[3] الكتاب ٣/٢٣٥.

وتابع سيبويه على كلامه هذا ابن السراج في غير موضع من الأصول[١]. ثم شاع بعد ذلك في مصنفات النحاة القول بوجوب صرف نحو نوح ولوط، وأن بين الأعجمي ساكن الوسط والمؤنث ساكن الوسط كدعد وهند فرقا يوجب صرف الأول ويقتضي جواز الصرف والمنع في الثاني، حتى اشتهر بين المصنفين فيما بعد أن الذي خالف إجماع النحاة على ذلك هو الزمخشري، فعزي إليه وحده حينا القول بجواز الأمرين في الأعجمي الساكن الوسط، ثم تبعه عليه جماعة[٢]. وقيل أحيانا أخرى: إن هذا مذهب عيسى بن عمر، وابن قتيبة،والجرجاني، ثم تبعهم عليه الزمخشري[٣].

وبإنعام النظر فيما جاء عند المبرد في المقتضب يتبين أن ذلك أيضا مذهب المبرد، لأنه ساوى بين الأعجمي المذكر والعربي المؤنث، فقال: ((والأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث في جميع ما صرف فيه. ألا ترى أن نوحا ولوطا اسمان أعجميان، وهما مصروفان في كتاب الله عز وجل))[٤]. ومساواة سبب صرف هند ودعد مع نوح ولوط ظاهرة، وتنظير المبرد لجواز صرف ما صرف من المؤنث العربي كهند ودعد بصرف نوح ولوط لا تقبل الشك أو التأويل. وقال في موضع آخر عند الكلام على المؤنث: إن المؤنث ((إنما انصرف في الثلاثة لخفته؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء. وكذلك إن كان الاسم أعجميا؛ ألا ترى أن نوحا ولوطا مصروفان في كتاب الله تبارك وتعالى وهما اسمان أعجميان، وأن قارون وفرعون غير مصروفين للعجمة. وكذلك إسحاق ويعقوب ونحوهما))[٥]. ولم أجد من نسب له هذا المذهب.

وبالتأمل أيضا في قول مانعي إجازة ترك الصرف، كابن يعيش وغيره: إن القياس يقتضي إجازة الأمرين والمسموع الصرف فقط، يظهر واضحا أنهم يقرون بما كان سببا في إجازة الوجهين عند من أجازهما، وهو اقتضاء القياس أن يجاز منع صرف نوح ولوط. وهذا يعني التقاء الفريقين على أساس القضية، وهو أن الأصل في المسألة وقياسها إجازة الأمرين، ولا سيما عند من عد

---

[١] الأصول ٢/٩٣، ٩٥.

[٢] انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٨، ١٥٣، شرح الكافية ١/١٤٣ – ١٤٤.

[٣] انظر شرح الجمل ٢/٢٠٨، الارتشاف ١/٤٣٩، التصريح ٢/١٩م، حاشية عبادة على الشذور ٢١٦، هامش محقق شرح الأردبيلي على الأنموذج ص ٥١.

[٤] المقتضب ٣/٣٥٣.

[٥] المقتضب ٢/٢٣٠ – ٣٢١.

أفضل الوجهين في المؤنث منع الصرف، وهم الأكثرون[1]. فلا أقل من منع الصرف هنا. و لم يبق حائلا دون الاتفاق في المسألة إلا عدم ورود السماع بصرف نحو نوح ولوط؛ لتصريح الشارح وغيره بأن المانع من قبول مذهب أولئك عدم السماع فقط. وإن توصل بعضهم إلى أن القياس يقتضي وجوب الصرف، كابن الحاجب والرضي، كما سيأتي.

ويوضح ما أشرت إليه أن أساس الصرف ومنعه الذي استقر في أذهان النحاة، وعُوِّلَ عليه هنا، وهو وجود السببين معا شرطا لمنع الصرف، وانتفاء أحدهما أو كلاهما شرطا للصرف، ووجود مقاوم لأحدهما شرطا لإجازة ترك الصرف، قد أورده النحاة في بيان سبب صرف نوح ولوط، كما يورد في علة صرف هند ودعد – سواء في ذلك من أجاز الوجهين في نوح ولوط ومن لم يجز ذلك – وهو القول بالاستخفاف الذي قاوم أحد السببين. وذلك واضح مما أورده سيبويه في الاعتلال للصرف بالخفة، بل لا سبب للصرف عنده غيره. ولهذا توارد عند النحاة قون صرف نوح ولوط بصرف هند ودعد.

قال الصيمري: ((.. فإن كان شيء من هذه الأعجمية على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن انصرف في المعرفة والنكرة، وذلك نحو لوط ونوح وهود، ينصرف؛ لأن خفته تقاوم إحدى العلتين، كما انصرف هند وما أشبهه من المؤنث؛ لخفته))[2].

ولما كان السببان عند النحاة من القوة في اقتضاء منع الصرف بحيث لو وجد المقاوم لأحدهما مقاومة تجيز الصرف لبقي المنع هو الأولى، ولذلك جعلوا منع الصرف في هند أولى من الصرف، ولما كان في نوح ولوط العلمية والعجمة، ذهب بعضهم إلى أبعد مما ذهب إليه مجوزو المنع والصرف، وهو القول بوجوب منع صرف نوح ولوط، وليس مجرد إجازة الوجهين. وهذا مذهب الزجاج، فيما نقله عنه أبو علي الفارسي، وسيأتي.

---

[1] انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٨ – ٦٩، شرح السيرافي المخطوط ١٠٢/٤، الهمع ١٠٨/١.

[2] التبصرة ٢٥٥/٢.

وإذا كان تحرك الوسط لم يدخل في حسبان سيبويه، فلم يعتد به مسوغا لمجرد جواز ترك صرف الأعجمي الثلاثي، كما هو واضح من كلامه الذي سلف، فإنه عند آخرين – ممن يجيزون صرف ساكن الوسط أو يوجبونه – موجب لمنع الصرف، لا أنه مجوز له فحسب.

قال أبو علي الفارسي: ((أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة، وإن كان ثلاثيا وأوسطه ساكن. وكذلك هند. وقال: لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة والأخرى التعريف. فعرضت ذلك على أبي بكر، فقال: يدخل عليه نوح ولوط، وقد صرفا في التنزيل. ونوح ولوط وهند وإن كان قد اجتمع فيها العلتان فقد قاومت الخفة التي فيها إحدى العلتين، فكأنه بقي علة واحدة، فانصرف. وليس الثلاثي المتحرك الوسط من هذا؛ لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة أحرف. فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى، بالحركة التي فيها – وإن كان أربعة أحرف – حكمه حكم ما كان على خمسة))[1].

إن عدم ورود السماع بمنع صرف نوح ولوط، وهو ما قلنا آنفا: إنه حال دون الاتفاق على جواز الصرف والمنع فيه كما اتفق عليه في المؤنث المسموع فيه ذلك، كان ينبغي ألا يعول عليه في الجزم بوجوب صرف الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط مطلقا. ذلك أن الأسماء الأعجمية التي من هذا النوع قليلة نادرة، وهي قليلة الدوران في الاستعمال، بخلاف نظيرها من مؤنث الأسماء العربية. بل أكاد أجزم بأن لا علم لأحد من العرب بنوح ولوط وهود قبل نزول القرآن الكريم، إلا ما ندر. ولذلك ذهب الزمخشري ومن قال بقوله إلى اعتبار مجموع ما جاء من المؤنث والأعجمي كلاهما سماعا في الثلاثي الذي قاوم فيه سكون الوسط إحدى العلتين.

وقد نظر ابن الحاجب في مذهب الزمخشري هذا، وقارنه بمذهب الجمهور الذي يشترط في إيجاب صرف الأعجمي الزيادة على الثلاثة، أو تحرك الوسط على قول الأكثرين منهم. فتوصل إلى الشبهة التي جعلت الزمخشري يخالفهم، ((وهو أنهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف. وجواز صرفه لمقاومة السكون أحد السببين. ومتفقون على وجوب منع الصرف

[1] التعليقة ٣/٥٨ – ٥٩.

في (ماه) و (جور). فلو كانت العجمة لا أثر لها في الساكن الأوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند ودعد في منع الصرف وجوازه، ولما تخالفا دل على اعتبار العجمة في الساكن الأوسط، فثبت أن نحو هند كنوح ولوط))[١]. وتابعه على ذكر هذا السبب لما ذهب إليه الزمخشري الرضي في شرح الكافية[٢].

ولم يعجب ابن الحاجب ولا الرضي ما تعلق به الزمخشري من شبهة الاتفاق على منع صرف ماه وجور. فمع إقرار الأول منهما بقوة ما ذهب إليه الزمخشري من حيث المعنى قد نقض مذهبه بقوله: إنه ((لم يسمع منع صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله، والمختار منع صرف باب هند؛ فوجب أخذ قيده في العجمة، وهو أنْ يشترط في اعتبارها الزيادة، والحركة على القول الآخر، وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند. والجواب عن ماه وجور هو أن السكون إنما يقاوم التأنيث بشرط ألا يتقوى بالعجمة، ولا يلزم من كون العجمة مقوية السكون أن يكون سببا فيما سكن وسطه، فتندفع بذلك الشبهة))[٣].

أما الرضي فلأن تحرك الوسط عنده غير كاف لصرف نوح ولوط، لأنه يشترط — كسيبويه — لمنع صرف الأعجمي الزيادة على الثلاثة، وعلل ذلك بمشابهة الأعجمي الثلاثي للكلمات العربية، قال في الرد على ما اعتقده الزمخشري من أنه لو لا العجمة في نحو ماه وجور لكان مثل هند ودعد في جواز الوجهين: إن الزمخشري ((ذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإما لكونه سببا كالعدل في (ثُلاث). والعجمة في ماه وجور من القسم الأول؛ إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسُمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح أو غير فصيح. ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط ونوح وجواز منع نحو هند، مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط. وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي. وأيضا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، وهو

---

[١] الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٣.

[٢] شرح الكافية ١/١٤٣ — ١٤٤.

[٣] الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٣ — ١٥٤.

التصغير، بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها))[١].

هذا وقد لقي التصدي لنقض مذهب الزمخشري في هذه المسألة صدى عند المتأخرين؛ فكان لذلك أغلبهم على عكس قوله[٢]، وإن لم يعدم من تبع منهم المذهب الذي ارتضاه[٣]. وهؤلاء وأولئك جميعهم إنما يوجه ما إليه يميلون ما تقدم في بيان صورة المسألة في الأذهان، لم يخرج في تصوره عما استقر عند دارسي العربية في النظر إلى الصرف وموانعه من القدماء إلا ما جاء عند السهيلي مما سيأتي.

وعندي أن النظر فيما صرف وما لم يصرف، وفيما ذكره النحاة في أسباب منع الصرف وعلله، لا يمكن لأحد دراسته منفصلا عن ظاهرة التنوين في العربية ومواقعها في التركيب العربي. ولا ينبغي عندي فصل ذلك كله عن مباحث الظواهر الصوتية للعربية. ولذلك آثرت في هذا البحث أن أضم مسائل التنوين ومنع الصرف معا، ورأيت أن يكون موضع ذلك في هذا الفصل، وهو فصل الأصوات.وسيأتي تفصيل (التنوين ومنع الصرف في العربية) بعد المسألة التالية.

---

[١] شرح الكافية ١/١٤٣ – ١٤٤.

[٢] انظر شرح ابن القواس ١/٤٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٨، الارتشاف ١/٤٣٩، الهمع ١/١٠٨.

[٣] انظر شرح الأنموذج ٥١ – ٥٢.

منع صرف (سراويل) و (حضاجر)

قال الزمخشري في أنواع ما يمنع من الصرف: ((وأن يكون جمعا ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح... وحَضَاجِر وسراويل في التقدير جمع حَضْجَر وسِرْوَالة))[١].

فقال ابن يعيش: ((فأما قول صاحب الكتاب: (وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة) فإشكال أورده على نفسه؛ لأنه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظير له في الآحاد. وحَضَاجِر على زنة دَرَاهِم – وهو اسم الضَّبُع – مفرد... وسروايل اسم مفرد لهذا اللباس. فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد))[٢] اهـ.

فحاصل ما اعترض به الشارح أنه ينبغي للمصنف – مادام يقول: إن صيغة منتهى الجموع جمع لا نظير له في الاحاد – أن يعد حضاجر وسراويل جمعين لا مفردين، أو أن يعد (سراويل) مفردا أعجميا، فلا عبرة بالأعجمي. فإذن لا يصح قوله: إنهما في التقدير جمع حضجر وسروالة؛ لأن ذلك إقرار منه بأنهما مفردان، فيكون قد نقض قوله المتقدم في قاعدة منع صرف هذا النوع من الجمع.

وقد بين الشارح مذاهب العلماء في هذين اللفظين. فقد نَقَلَ عن بعض النحاة ممن لم يسمِّه أنه انفصل عن هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد ((بأن قال: أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة، والمعارف من أسماء المدن والناس قد سمي بالجموع نحو قولهم للقبيلة: كلاب، وقالوا: المدائن، لموضع معروف، وهو كثير. فواحد حضاجر: حضجر... وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام العرب، فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة... ومن الناس من يجعله جمعا لسِرْوَالة، وهي قطعة خرقة منه كدخاريص. وانشدوا.

عليه من اللؤم سروالة فليس يَرِقُّ لمستعطفِ

---

[١] المفصل ٢٨.

[٢] شرح المفصل ٦٤/١.

فيكون كعثكالة وعثاكيل. وهو رأي أبي العباس. ويضعُف من جهة المعنى؛ لأنه لا يريد أنْ يكون عليه من اللؤم قطعة، وإنما هو هجو والسراويل تمام اللباس، فأراد أنه تامٌّ التردي باللؤم))[١].

وقد وجدت هذا النص في شرح السيرافي على الكتاب[٢]. وفيه بيان كاف للفرق بين مذهبي سيبويه والمبرد في المسألة. وقد أضاف الشارح بيان مذهب غيرهما في (سروالة) على وجه الخصوص؛ لأنها أكثر إشكالا من حضاجر؛ إذ يبدو أن النحويين اطمأنوا إلى تأويل سيبويه في حضاجر. أما سراويل فإشكالها بيِّنٌ لدلالتها على مفرد، فقال: ((قال أبو الحسن: من العرب من يجعله واحدا فيصرفه، والسماع حجة عليه. قال أبو علي: الوجه عندي ألا يُصْرَف في النكرة؛ لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد. فمن جعله جمعا فأمره واضح، ومن جعله مفردا فهو أعجمي، ولا اعتداد بالأبنية العجمية))[٣].

وفي كتاب سيبويه ومقتضب المبرد مايشير إلى تأييد هذا الخلاف الواضح في اعتبار الجمعية في منع صرف هذه الصيغة؛ فقد صرح في المقتضب باشتراط الجمعية، فقال: ((ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل))[٤]. فيسري تأويله لسروايل بالجمع على مذهبه في ترجمة الباب، وهو مفارق لما استفيد من قول سيبويه: ((باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل))[٥]. ومثله تماما ما ترجم به الزجاج أحد أبواب كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف)[٦].

وقد تجد أكثر المتأخرين يعبرون عن هذه الصيغة بلفظ الجمع، إما بتسميته بمنتهى الجموع، أو بالجمع المتناهي، أو بالجمع الذي على زنة مفاعل ومفاعيل، كقول ابن مالك:

وكن لجمع مشبه مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

---

[١] السابق ٦٤/١.

[٢] شرح السيرافي المخطوط ٩٧/٤.

[٣] شرح المفصل ٦٤/١ — ٦٥.

[٤] المقتضب ٣٢٧/٣.

[٥] الكتاب ٢٢٧/٣.

[٦] انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٣.

أو غيره من النحويين[1]. ولا يقتضي ذلك بالضرورة النظر إلى سراويل على أنه جمع؛ لأنهم يتكلمون في الدلالة الغالبة للصيغة، وهي الجمعية فيما اعتاد عليه المتكلمون في أغلب الأحوال.

هذا ولأن جميع النحاة -وإن اختلفوا في هاتين اللفظتين، وسراويل منها على وجه الخصوص- متفقون على العلة في منع صرف هذه الصيغة[2]، ولأن الخلاف في لفظ سراويل منشؤه دلالة الكلمة على مفرد نكرة فقط وليس خلافا في أصل المنع عند أكثر العرب وعلته، ولأن من قال، كالزمخشري: إن اللفظ كأنه في التقدير جمع لسروالة وإن لم يكن كذلك، يدل على اتفاقه مع النحاة على أصل المنع وعلته، وعلى استشكال ما لم يدل من هذه الصيغ على الجمع صراحة، ولأن الخلاف لا ينقض الباب، سأرجئ الكلام في الأصول والعلل المستقرة في منع صرف هذه الصيغة وغيرها، ليكون الكلام في المبحث الآتي شاملا لمسائل التنوين ومنع الصرف معا.

على أنه يجدر هنا الإشارة إلى أن منع تنوين سراويل لا يلزم منه القطع بأحد الاعتبارين: الإفراد والجمع، دون الآخر؛ لأن منع الصرف قد يكون سببه الاعتداد بالصيغة بقطع النظر عن الدلالة على مفرد أو على جمع، وعلى فرض أن المتكلم قد مَنَعَ صرْفَ هذا النوع لدلالته على الجمع قد يكون منع صرفها على تشبيهها بما اعتيد على دلالته على الجمع؛ لقصد المشاكلة، أو لتوهُّم أن الجميع سواء، كما سيأتي. وجميع ذلك يحتمله كلام المصنف. على أنه لا يمتنع عندي أن تجعل السراويل جمعا حقيقة. ذلك أنها تجمع في بعض اللغات باعتبار الأكمام، ولا سيما اللغات التي لا تعتد بالتثنية، كالإنجليزية. فما نسمية بلغة عصرنا (البنطلون) يجمعونه في الإنجليزية فيقولون: (trousers). ومثله الحذاء باعتبار أن الحذاء لا يكون إلا زوجين، فيقولون (Shoes). وعلى هذا كان يمكن أن تكون السراويل في العربية مثنى، فعدل عن ذلك إما لاستثقال صيغة المثنى فيها، وإما باعتبار دلالة أنها أكثر من الواحد فهي كالجمع، وإما أنها منقولة من الأعجمية وكانت تستعمل فيها بهذه الدلالة على الجمع، فأبقيت كذلك.

---

[1] انظر شرح الأشموني ٣/١٨١ – ١٨٣، شرح ابن عقيل ٢/٣٢٧.

[2] انظر الكتاب ٣/٢٢٧، المقتضب ٣/٣٢٧.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن صيغة منتهى الجموع قد اعتُدَّ فيها بشيء آخر غير دلالتها على الجمع، وهو أنها صيغة لا تقبل الجمع، ولذلك سميت بهذا الاسم. وعلى فرض اشتراط الجمعية مع عدم ورود الواحد على هذه الزنة لا يكون كلام الزمخشري هنا ناقضا لذلك بحالٍ لمجرد إقراره بدلالة سراويل وحضاجر على المفرد؛ لقوله: إنهما في التقدير جمع لحضجر وسروالة، إذ يعني قوله هذا أن اللفظ كالجمع بهذا التقدير. فكلامه كالرد على من رأى انخرام القاعدة بهما. وتعبيره هذا يسري أيضا على قول من يرى أن الصيغة هي المؤثرة في المنع؛ لما تقدم.

هذا وقد رد بعضهم على صدر عبارة الزمخشري في هذا الموضع، وهو قوله: (وأن يكون جمعا ليس على زنته واحد). ذلك أن الكيشي أخذ من عبارة الزمخشري أنه عكس القضية في المسألة. فالثابت عند الكيشي وغيره أن هذه الجموع الممنوعة لم يوجد في المفردات موازن لها بالاستقراء، لكن الزمخشري قلب المسألة فجعل كل جمع ليس له موازن في الآحاد ممنوعا من الصرف[1]. لكنه لم ير أن آخر كلامه ينقض أَوَّلَهُ، كما فهم ابنُ يعيش.

[1] انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٥ – ٤٢٦.

التنوين ومنع الصرف في العربية

التنوين ومنع الصرف في العربية

لما كانت عناية النحو منصبة على الحركات اللاحقة لأواخر الكلمات، حتى كاد النحو ينحصر في بيان ما تقتضيه الأواخر، ولما كان التنوين مما يلحق آخر الكلمة، صرف ذلك أنظار دارسي العربية عن جوانب مهمة غير نحوية، وطغى على دراستهم للتنوين وما يتعلق به النظر النحوي الصِّرْف. ولذلك اختلطت في مسائل التنوين والألفاظ المنونة مباحث الأصوات ومباحث النحو. وما صرفهم عن كثير من التأملات والملاحظات الصوتية فيما نون أو ترك تنوينه إلا مجيء، التنوين آخرا. وما إفراد المتروك تنوينه في باب من أبواب النحو هو الممنوع من الصرف بعيدا عن مباحث التنوين إلا لعدم وضوح العلاقة بين البابين، ولعدم اهتمام النحاة بأي ملحظ غير نحوي. ولذلك اهتُمَّ في إعراب الكلمة التي لا تنون بالحركة التي أعرب بها والنص على منع الصرف والعلة التي اقتضت عدم تنونيه من العلل التسع المشهورة، ولم يلحظوا علاقة أزيد من ذلك.

وبالنظر إلى أقسام التنوين التي ذكرها النحاة، وقد مرت، وبالتأمل فيما اتفق فيه دارسو العربية وما اختلفوا فيه، يتضح مدى خلط مسائل النحو بمسائل غيره. من ذلك مثلا أن التقسيم لم يبن على أساس واحد معين، كأن يكون التقسيم على أساس الدلالة، فيكون مثلا على قسمين: دال وغير دال، والدال أنواع بحسب دلالته على شيء معين كالدلالة على أن اللفظ نكرة، أو أنه اسم متمكن. وتكون هذه الأقسام هي أقسام التنوين الداخل على الأسماء، فلا تدخل فيها النون اللاحقة لغير الأسماء، وهكذا. أو يكون التقسيم على أساس نوع الكلمة التي لحقها صوت النون الساكنة، فتكون الأقسام مثلا: قسم يدخل في الأسماء، وآخر في الحروف، وآخر في الأفعال، وهكذا. أو يكون التقسيم على أساس نحوي، أو على أساس صوتي، أو على أساس ما يَرِد في كلام مخصوص، كالوارد في الشعر لا غير، وهكذا. لكن الملاحظ في القسمة التي ذكروها أنها قسمة الغرض منها حصر جميع ما ورد من صوت النون الساكنة اللاحقة لأواخر الكلمات، لكن من غير أساس للتقسيم.

ولما عدم أساس التقسيم كان لا مفر من تداخل الأقسام. فما قيل: إنه تنوين تمكن، لم يأب أن يدخل فيه قسم آخر هو تنوين التنكير؛ لأن الاسم المتمكن النكرة يقبل دخول القسمين عليه.

ولذلك قال الرضي: ((وأما التنوين في نحو (رب أحمدٍ وإبراهيمٍ) فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضا؛ لأن الاسم ينصرف. وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا... فنقول: التنوين في (رجل) يفيد التنكير أيضا))[1]. ولذلك اختُلف في التنوين المسمى تنوين مقابلة من حيث قبوله الدخول في تنوين التمكن؛ لأن اللفظ اللاحق له هذا التنوين مصروف أيضا، كما مر. وقد صرح الرضي بعده تنوين صرفٍ، وقد سبق.

وقد جعل النحاة من الأقسام ما لا علاقة له بالأصول التي تحتمِل أن يُبنى عليها ما سبق من الأقسام، كتنوين الترنم مثلا. فإن ما سمي بتنوين الترنم ليس غير ظاهرة صوتية تتعلق ببعض اللهجات العربية. وهي ذات صلة بحروف المد في أواخر الكلمات، إما في الشعر خاصة، كما هو المشهور في المصادر منسوبا إلى بني تميم في إنشادهم الشعر، وإما في سائر الكلام، كما نقل بعضهم[2].

وما سمي التنوين الغالي كذلك ظاهرة صوتية تتعلق ببعض اللغات في الإنشاد، لكن ليس بإبدال حرف الإطلاق نونا، بل بزيادة نون بعد نهاية البيت المنتهي بحرف صحيح ساكن، أي: بعد القوافي المقيدة. ويحتمِل الأمرُ في ضوء ما نقل الأئمة فيه أنْ يكون من المظاهر اللهجية لكل منته بساكن، كما نُقِل أن الترنم يلحق كلَّ منتهٍ بمد حتى في غير الشعر. ويحتمِلُ أن يكون ذلك مما اختصّ بإنشاد قوم بأعيانهم القوافي المطلقة. وفي جميع الأحوال ليس ذلك إلا ملاحظات صوتية لهجية كان الأجدر بها أن تُبحث في مباحث إبدال الأصوات بعضها من بعض في بعض اللغات، على حد إبدال الجيم من الياء في قوله:

خالي عويف وأبو علج

المطعمان اللحم بالعشج

وقد لحظ ابن مالك بُعْدَ ما بين التنوين وهذه النون الساكنة الواقعة في بعض اللغات في الإنشاد مبدلة من أحرف الإطلاق أو مزيدة بعد انتهاء القوافي، فقال: إن ((تسمية اللاحق للقوافي

---

[1] شرح الكافية ١/٤٥.

[2] انظر البسيط ١/١٧٥ – ١٧٨.

المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة. ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف))[١]. ولهذا آثر الدكتور محمد العمري التسمية بـ(نون الترنم) بدلا من تنوين الترنم[٢].

ويتبين بما تقدم أن لا مدخل لهذه الظواهر الصوتية في مسائل التنوين. ولا مدخل للخلاف في عد الغالي قسما من الترنم، أو قسما برأسه من أقسام التنوين. بل إن ثبت بالنقل أن من يأتي بأحدهما يأتي بالآخر فيبحث عن العلاقة بين الإتيان بالأمرين، فربما توصل إلى عادة صوتية خاصة في هذه اللهجة في الإنشاد تجعلهم يختمون الأبيات بصوت النون. وإن كانت في لغتين مختلفتين درست كل ظاهرة على حدة. وفي كل الأحوال هي دراسة صوتية صرفة.

أما تنوين المقابلة فقد سبقت الإشارة إلى أنه لو لم يعدم أساس تقسيم التنوين ما حصل الخلاف في عد هذا التنوين للمقابلة أو للتمكن، لقبوله أن يكون للتمكن، كما يقبل أن يكون للتنكير أيضا. وعندي أن المقابلة كما صوّرها النحاة، وهو أن التنوين في جمع المؤنث السالم في مقابل النون في جمع المذكر السالم، وأن التاء مع الكسرة في مقابل الياء والتاء مع الضمة في مقابل الواو، أمر صحيح مستقيم من جهة، ومبالغ فيه لم يسلم من الوهم والتخيل من جهة أخرى. أما صحته فإن ذلك ملحظ في التشابه بين جمعي التصحيح من حيث ميل المتكلم إلى جعل طريقته في تصريف أعاريب الجمعين على طريقة واحدة. فكأن النحاة يقولون: انظر إلى هذه المشابهة في جعل الرفع بالواو في المذكر وبالضمة في المؤنث، وفي جعل النصب والجر بالياء في المذكر وبالكسرة في المؤنث. أما التنوين هنا بعد الضمة والكسرة فكأنه صوتيا تلك النون هناك بعد الواو والياء. لكن التنوين لم يأت في هذا المؤنث فقط حتى يجعل في مقابل النون، بل جاء في كل ما لم يعرب بالحروف، سواء أكان جمع مؤنث أم غيره. ولذلك عد قولهم: إنه تنوين مقابلة، ضربا من الخيال عندي. أما احتجاجهم بتنوين المؤنث المعرفة نحو (عرفات) فلا يقوى أن يكون حجة في إثبات تنوين المقابلة؛ لما سبق، ولما سيأتي. وكان الأَوْلى بهم أن يبحثوا في أسباب تنوين هذا العلم المعرفة، لا أن يستدل به على إثبات تنوين المقابلة. ثم إن طريقتهم في تَعْدَاد أنواع الألفاظ التي تلحقها النونُ

---

[١] المغني ٤٤٨. وانظر أيضا أوضح المسالك ١/١٩.

[٢] انظر خصائص لغة تميم ١٥٤.

الساكنة من آخرها وحصرها لا تقبل مثل هذا الخلاف، وهو: أيعد التنوين في (مسلمات) تنوين مقابلة أم تنوين صرف؟ ذلك لأن الإجابة عن هذا السؤال لا تحسم الأمر؛ إذ إنهم حاولوا الإحاطة بكل أحوال لحاق النون الساكنة في الأواخر، والإجابة عن هذا السؤال – على مقتضى أصولهم – هي: أن التنوين في مسلمات قد يدل على الصرف في الوقت نفسه الذي قد يلحظ فيه أنه مقابل لنون جمع الذكر، بمعنى أنه مشبه لها من الوجه الذي مر.

وأما الأقسام الأخرى التي زيدت حتى بلغت عشرة فهي إكمال للإحصاء والتعداد المذكور، بحيث يستقصى بالإحصاء والتعداد ما لحظ أن العرب ختموه بصوت النون الساكنة، لهجات وغير لهجات، دالا على دلالة معينة أم غير دال، في مطرد الكلام أم في الشذوذ والندرة، في ضرورة الشعر أم في غير ضرورة، إبدالا لصوت مكان صوت أم غير إبدال. وكان الأجدر أنْ تذكر هذه الأحوال المختلفة للحاق النون الساكنة آخر الكلام تحت عنوان يشعر بحصرها واستقصائها. ولو فعل ذلك ما حصل الخلاف في الأقسام والفصل بينها، كما حصل في المواضع المذكورة؛ لأن الخلاف قد تبين أنه في الحدود الفاصلة بين قسم وآخر.

هذا كله من جهة الأقسام، أما من جهة دراسة ظاهرة إلحاق النون خاصة من بين حروف الهجاء لكلمات كثيرة، ولا سيما الأسماء، وترك إلحاق النون في مواضع مخصوصة لما اعتاد المتكلمون إلحاقها لها في مواضع أخرى، فيتبادر إلى ذهن الناظر لِلُغَةٍ فَشَتْ فيها هذه الظاهرةُ البيّنة – كالعربية – أنْ يُنظر في هذا الصوت على وجه الخصوص، لم ختمتْ به الأسماء بكثرة دون غيره؟ و لم فارق بعض الأسماء في مواضع وجيء به في أخرى؟ وعلام يدل إن جيء به، وما دلالة تركه من جهة المعنى والدلالة؟ وما علاقة الإتيان به أو تركه بإعراب الكلمة؟

وللحق أقول: إن القدماء لم يغفلوا هذه الأسئلة تماما. فقد أوردوا للتنوين دلالته، كقولهم: إنه يدل على التنكير، أو العوض. وقد أوردوا لصوت النون من الخصائص ما جعله يشبه حروف المد؛ ولذلك ألحق خواتم الكلمات[1]. وقد ذكروا من دلالات مانون قطعه عن الإضافة، كتنوين (قبل وبعد وأول) ونحوها، وأن في ترك تنوينه دلالة على نية الإضافة.

---

[1] انظر شرح الملوكي ١٧٢.

لكن الذي غلب عليه النظر النحوي أكثر ما غلب، حتى نسيت فيه بعض الجوانب المهمة الأخرى أو تنوسيت، الممنوع من الصرف. فمع أنهم وجهوا النظر إلى أمر صوتي مهم، هو ثقل مقاطع الألفاظ وخفتها، حيث أداروا علل منع الصرف على الثقل وما يكون سببا له، راحوا يخرجون ترك التنوين على اعتباره إعرابا لا صوتا تاليا للإعراب، وضموا معه جر اللفظ بالفتحة على هذا الاعتبار من غير فصل بين اعتبارين للفتحة بدل الكسرة ولترك التنوين، كان ينبغي الفصل بينهما، وإن تلازما. وكلامهم في علل منع الصرف التسع التي يوجب اجتماع اثنتين منها أو واحدة تقوم مقامهما منع صرف الكلمة مشهور لا يحتاج إلى إعادة. وقد ساد عند الأقدمين الاعتقاد بهذه العلل والجزم بها حتى عُدّت من المسلّمات.

وقد وجدت أبا القاسم السهيلي – وحده من بين معاصريه، ومن قبلهم، وحتى من تلا عصره بقرون – يذكر في التنوين ملاحظات لم يسبقه إليها غيره، فيما أعلم. وأنكر على النحاة ما قالوه في موانع الصرف، ونقض علل المنع التسع المشهورة، واصفا صنيع النحاة في هذا الباب بالتحكم والتعسف.

أكد السهيلي – غير مرة – أن التنوين يلحق للدلالة على انفصال اللفظ عما بعده، فقال: ((التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل. فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده. ولذلك يكثر في النكرات؛ لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضَف احتاجت إلى التنوين؛ تنبيها على أنها غير مضافة. ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام؛ لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص. وما لا يتصور فيه الإضافة بحال – كالمضمر والمبهم – لا ينون بحال. وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام. وهذه علة عدمه في الوقف؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافا إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض))[1].

[1] نتائج الفكر ٨٧.

ولاعتقاد السهيلي أن لا سبب للتنوين غير إرادة الانفصال، فيعدم موجبه مع إرادة الاتصال واحتياج اللفظ إلى ما بعده، راح السهيلي[1] ينقض دعوى النحويين أن الممنوع من الصرف قد امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل، إذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وهكذا. وأكد أن ما قالوه لا يطرد ولا ينعكس، فإن من الأسماء ما يضارع الفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة، ويدخله مع ذلك الخفض والتنوين نحو ضارب. وقد اجتمع في نحو (مسلمة) الوصف والتأنيث، وهو مع ذلك منصرف. وقد اجتمع في نحو (السفسير) و (البندار) العجمة والزيادة على الثلاثة وهو منصرف. وتنتقض علة كون الجمع فرعا للإفراد بصرف نحو: كِرام، وغُيَّب، وأمجاد، مع أنه اجتمع فيها الوصف والتأنيث. وقد مُنع (قابوس) من الصرف في الشعر وليس فيه إلا التعريف؛ لأنه عربي.

وتناول أيضا قولهم: التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل. ففي ذلك المناقضة؛ لأنهم يقولون: إذا دخل الألف واللام على ما لا ينصرف، أو أضفته، زال شبه الفعل عنه. وهذان نوعان من التعريف، فالعلمية أحرى أن تباعده من شبه الفعل؛ إذ الألف واللام قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر، والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان، وأما العلمية فمستحيلة في الأفعال. ثم قال: ((فليت شعري أيٌّ أقربُ إلى الفعل: أمكرم ومستخرج الذي هو في معنى (يكرم، ويستخرج) أم فرعون وقارون وإسماعيل، ونحوها من الأسماء؟ هل هذا إلا بَهْتٌ وباطِلٌ بَحْتٌ!)).

ثم ينكر شبهةً تعلّق بها النحاةُ في تسويغ ما تقدم، وهي أن الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتنوين. فيثبت أن الثقل لا يخلو من أن يكون حسيا يدرك بالحواس، أو عقليا يدرك بالقلب. فإن أريد الأول فإن (فرزدق، وشمردل، ومسحنكك، وحلكوك، واشهيباب) أثقل على اللسان وعلى السمع من (زينب، وسعاد، وحسناء). وإن أريد الثاني فإن (هم، وسخط، وبلاء، وجذام، وبرص) أثقل على النفس من (حسناء، وكحلاء، وألمى، وألعس،

[1] انظر أمالي السهيلي ١٩ – ٣٩.

وثغر أشنب، ومقلة نجلاء، وشجرة فنواء، وروضة غناء)، ودردبيس في الثقل والقبح لفظا ومعنى ليس كزينب مثلا.

ويذكر مما يدل على مجرد التحكم في هذا الباب جعلهم التعريف فرعا، و لم يجعلوا المصغر فرعا للمكبر، ولا المعتل فرعا للصحيح، ولا المزيد فرعا للمجرد. ومنه قصر العلل على اثنتين فصاعدا. ومنه حكمهم بشبه الفعل علة لمنع الخفض والتنوين، فهلا منع غيرها مما هو ممنوع في الأفعال، كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة؟ ومنه جعلهم بعض العلل قائمة مقام اثنتين، من غير بينة واضحة.

وبعد أن نقض أقوال القدماء في علل منع الصرف جملة وتفصيلا، وأن التنوين ليس إلا علامة للانفصال، استدل على ذلك بما سمي عندهم بتنوين العوض في نحو (يومئذٍ، وحينئذٍ). وذلك أنهم نوّنوا لما أرادوا فصل (إذ) عن الجملة، وتركوا التنوين في: إذْ زيدٌ قائمٌ. قال: ((وليس في الدنيا اسم أقلّ تمكنا من (إذْ)، ولا أشبه منها بالحرف، نعم وقد تكون حرفا محضا بمعنى (أنْ))). واستدل أيضا بتنوين الترنم على إرادة الفصل بين شطور الأبيات في الإنشاد.

هذا و لم يكتف السهيلي ببيان دلالة التنوين ونقض علل المنع من الصرف، بل راح في ضوء ما أثبت يوجّه حذف التنوين فيما قيل: إنه ممنوع من الصرف. و لم يفته أن يبين سر عدم خفض ما منع من التنوين. أما ما قيل بعدم تنوينه لامتناع صرفه لعلة أو علتين مما ذكر، فهو الآتي:

١ – في الأعلام المذكرة

ذهب السهيلي إلى أن حكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف في الاستغناء عن التنوين؛ لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم أن العلم مضاف إلى ما بعده، بخلاف النكرات. فالأصل في الأعلام ألا تنون، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته. وإن جاء علم منون فلعلة ما. على أن الشعراء كثيرا ما يتركون صرف العلم، كانت فيه تلك العلة أو لم تكن[1].

[1] راجع فيما مضى من هذا البحث مسألة صرف الأعلام في الشعر ص ١١٤.

وعلة صرف ما صرف من الأعلام أنه لم يصرف إلا ما كان قبل النقل منونا، نحو أسد ونمر وسالم وغانم وعامر، يتركونه على أصله منونا؛ لأنهم – وإن نقلوه عما وضع له – في أنفسهم التفات لتلك المعاني. ولذلك لم يصرف المرتجل، والأعجمي، والمعدول، وأكثر المنقول مما لا ينون نحو يزيد ويشكر وأحمر وأبيض. ولذلك أيضا تصرف نحو عامر وزافر وقائم، فإذا قلت: عمر وزفر، لم تصرفه؛ لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء.

٢ – في المذكر المسمى بمؤنث

وذلك نحو حمزة وطلحة، وإن كان منقولا مما ينون. فالسبب في عدم تنوينه أن تاء التأنيث في (حمزة) حرف جاء لمعنى كالتاء في (تمرة) التي دلت على الفرق بين الواحد والجمع، فإن سميت به رجلا أو امرأة ذهب ذلك المعنى و لم يلتفت إلى ذلك الفرق، فصار الاسم في حال العلمية كعمر الذي عدمت فيه بنية عامر، وغير عن وزنه. لأن (حمزة) و (طلحة) ونحوهما لم يبق على حاله؛ لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم. وقد فارق الاسم بعد التسمية به حال التأنيث الذي كان عليها إلى حال أخرى هي حال التذكير.

٣ – في الأعلام المؤنثة

ترك صرف نحو فاطمة وعائشة، وإن كان منقولا عن منصرف. والعلة في ذلك أن التاء هنا بعد النقل يختلف حكمها عن التاء فيما نقلت عنه؛ لأن المعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية، وتأنيث المرأة إنما هو لذاتها، لا للعلامة التي في اسمها.

وقال أيضا: ((على أن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين، وهي قولهم: حذامِ ورقاشِ. وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى. ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه)). ثم أطال في الاحتجاج لذلك.

٤ – في العدد المعدول

وذلك نحو ثُلاث ورُباع. فلا معنى لتنوينه؛ لأنه لا يُتوهَّم إضافته.

٥ – في المزيد بالألف والنون

أنكر السهيلي تعليل النحاة لعدم صرفه بمضارعة باب حمراء وصفراء. وإنما ترك تنوين هذا النوع من الكلمات لشبهه بالمثنى من جهة اللفظ بزيادة الألف والنون، ومن جهة المعنى؛ لأنك تقول: غاضب وعاطش، فإذا تضاعف الغضب والعطش قلت: غضبان وعطشان، كما تقول في زيد وزيد: الزيدان. فكما لا تقول: زيدانٌ، بل تقول: زيدانِ، لا تقول: غضبانٌ؛ لمشابهته بالمثنى. يدل على ذلك منع تاء التأنيث منه فلا تقول: غضبانه، ولا يجمع ولا يصغر، فكما منع دخول علامة التأنيث منع من دخول علامة الانفصال، وهو التنوين، ومنع من الجمع والتصغير الذي كان ينبغي له لولا المضارعة. أما إذا كان مضموم الأول أو مكسورها – نحو ثُعْبان وسِرْحان – كانت مضارعته للواحد الذي آخره ألف بعدها حرف أولى، نحو فُسْطَاط وقِرْطَاس.

٦ – في صيغة منتهى الجموع

وقد حمل السهيلي عدم تنوينه على المشابهة بالجمع السالم التي لا تنون نونه. وحمله على الجمع عنده أولى من الحمل على الواحد. إلا أن يدخل عليه تاء التأنيث فحمله على الواحد أولى. ومع ذلك قد صرفه كثير من العرب. وقد جاء في القرآن مصروفا وغير مصروف.

٧ – في العلم المركب

وهذا مما لا يحتاج فيه إلى التنوين؛ للاستغناء عنه، فقلما يضاف اسم مركب، فيقال: بعلبك زيد.

هذا ملخص ما خرج عليه أبو القاسم ما ترك تنوينه مما سمي بالممنوع من الصرف. أما عدم الجمع بين منع التنوين والخفض فقد علله بأنه متى عدم التنوين في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض فيه؛ لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم، لو قلت: مررت بأحمرِ، ولا سيما أن أكثرهم يكتفي بالكسرة عن الياء، وهو في القرآن كثير.

والسهيلي بذهابه إلى ما ذهب إليه يرى أنه علّل للمجيء بالتنوين ولتركه فيما ترك فيه بما يقبل في الذوق والعقل، وبما يوائم طبيعة اللغة. ويرى أن علل الأقدمين علل خيالية، هي إلى الهذيان أقرب منها إلى الواقع. وحمل على النحاة، فقال: ((يا سبحان الله! كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها، واتسعت بلدانها، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها... ثم لو كوشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأي أنها علل في العقول وأمراض..))[1].

ولم يحظ ما قاله السهيلي بعناية من أتى بعده. فلم أجد من الخالفين من انتفع بما قال، أو سار على طريقه الذي رسم، إلا ما جاء عند المحدثين.

أما المحدثون فقد أسهم عدد منهم بإبداء النقود والملاحظات على علل الأقدمين في باب الممنوع من الصرف. أُوجزُها أهمَّ ما ذكروه في هذا الشأن:

١ – أجمع أغلب المحدثين على تعسُّف ما علَّل به النحاة منع صرف غير المنصرف، وعدم الدليل القاطع على ثبوت هذه العلل، ومشابهة الفعل مشابهة توجب عند ورود العلتين أو العلة القائمة مقام علتين عدم صرف الاسم. وكلامهم في إثبات التعسف والتمحل لا يبعد عما يفهم من كلام السهيلي السالف.

٢ – نادى أكثر المحدثين بالابتعاد عن التعليل، بل الأولى أن نقول: هكذا نطقت العرب ما نطقته منونا، وهكذا جاء غير المنون. بحجة أن البحث عن علة الشيء هو ادعاء للدخول في عقول

[1] انظر أمالي السهيلي ٢٤.

المتكلمين وتفسير ما دار في أذهانهم بمحض التوقع والتوهم. وهذا من الفلسفة والسفسطة التي لا ينتفع بها في التحليل اللغوي[1].

٣ – تأثر بعض المحدثين بما قاله السهيلي في أكثر الذي ذهب إليه في تعليل ترك صرف ما ترك صرفه. ومن هؤلاء. إبراهيم مصطفى، حيث وافق السهيلي – من غير إشارة إلى ذلك – في لمح أصل ما نقلت عنه الأعلام، مصروفة وغير مصروفة، وفي القول: إنه لو كان سبب الصرف مشابهة الفعل لصرف اسم الفاعل والمفعول، وفي أن بعض صيغ منتهى المجموع وردت مصروفة، وفي أن الأصل في المعارف عدم الصرف. غير أنه يصل من الأمور السابقة ومن غيرها مما أضافه إلى نتيجة أخرى غير التي وصل إليها السهيلي، وهى أن التنوين عنده لا يكون إلا في النكرة، فإذن هو علم التنكير. لكن الجدير بالذكر أن إبراهيم مصطفى راح يجزم بأن لا معنى للتنوين غير إفادة التنكير. وجاء في هذا الباب بقاعدة في تنوين العلم((على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا، وهي: الأصل في العلم ألا ينون. ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه))[2]. وراح يبذل الجهد لدعمها وتأييدها. ومن الأدلة ما يأتي:

أ – أن العلم إذا عين تمام التعيين، وامتنع عن أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه، مثل: علي بنُ أبي طالب.

ب– أنه كما يدخل التنوين في المبني للدلالة على تنكيره – وهو ما سمى تنوينه القدماء تنوين التنكير – قد يدخل التنوين في المعرفة للإشارة إلى العموم وعدم التعيين، كما تقول: جاءني زيدٌ وزيدٌ آخر. والعرب قد أحسوا بعموم بعض الأعلام في بعض التراكيب فأدخلوا عليها الألف واللام وأضافوها؛ إشارة إلى عمومها، وقبلت التنوين للعموم المذكور.

---

[1] انظر النحو الوافي لعباس حسن ٣٤/١، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ص ٢٥٩ فما بعدها.

[2] إحياء النحو ١٧٩.

ج- لم يوافق النحاة في جعل التأنيث سببا للمنع، بل رأى أن الأكثر في الأعلام المؤنثة أن تكون أسماء بلدان، ففيها الصرف وعدمه، وقول النحاة: إنك إذا أردت البقعة لم تصرف، وإذا أردت المكان صرفت، تكلف يدل على ورود الوجهين: التنوين وعدمه.

د – ما قيل: إنه ممنوع للوصف والعدل، ذهب ببعضه إلى إرادة المعرفة كجُمَع، وببعضه إلى القلة، وهي مَثْنَى وثُلاث، على أن الفراء روى في نحوهما الصرف، ثم انتهى إلى أن حذف التنوين فيهما يكون إذا قصد بهما إلى شيء من التعريف.

هـ- أثبت أن (أفعل) التفضيل مع (من) يكون فيها شيء من التعريف.

و – في المنتهي بألف التأنيث المقصورة قرر أن ترك التنوين في الكلمات التي تنتهي بها قصد به الاحتفاظ بعلامة التأنيث[1].

أما فيما عدا ذلك من أدلته فهي أدلة السهيلي، مسلوخة بكاملها من غير نسبة له؛ لأنها فيما أثبته السهيلي في الألفاظ غير المنونة التي نقلت من أصل غير منون[2].

٤ – نسب بعض الباحثين إلى برجشتراسر القول بأن التنوين علامة للتعريف، على عكس ما قال إبراهيم مصطفى[3]. وبالرجوع إلى محاضراته وجدت أنه يثبت التنوين علما على التنكير، فلم يخالف في ذلك. لكنه قال في أثناء كلامه في المسألة: إن التنوين ((ربما كان في الأصل علامة للتعريف)). وقال: إن ((من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل أداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرف، فقام مقامه الألف واللام، فصار التنوين علامة للتنكير)). ذلك لأنه كان بصدد الكلام على تطور بعض الألفاظ. ثم قال: ((ولو كان التنوين علامة للتنكير في الأصل لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدا[4].

---

[1] انظر إحياء النحو ١٧٤ – ١٩٢.

[2] قارن ص ١٨٠ – ١٨٣ من إحياء النحو في مراعاة أصل ما نقل عنه العلم بما في الأمالي مما سبق ذكره.

[3] انظر ظاهرة التنوين ٩٣ – ٩٤.

[4] انظر التطور النحوي ١١٩ – ١٢٠ وانظر بهامش ص ١٢٠ تعليق المحقق.

٥ – ذهب الدكتور أحمد كشك إلى مذهب طريف، فيه من التأمل الصوتي أكثر مما فيه من النظر النحوي الذي صرف كثيرا من الأوائل عن تلمس الوظائف التي يؤديها التنوين في العبارة، فيؤتى به ضرورة لأدائها، ويترك إذا لم يوجد في العبارة ما يحتاج إلى أدائه به، أو يمنع منه مانع ما.

لقد نظر الباحث إلى جمل الإنجليزية التي تشتمل على كلمات أواخرها ساكنة، نحو:

Tell your teacher.

أو

Look at this picture.

في مقابل جملة عربية أواخر كلماتها معربة منونة نحو:

رأى محمدٌ عليًّا رؤيةً واضحةً في المساءِ.

حيث السكتات السريعة الخفيفة الداخلية التي عبر عنها التنوين[1]. وأظن الباحث يقصد أن التنوين حقق وقفات صوتية ضرورية كان يحتاجها المتكلم؛ لأن العربية التزمت الحركة الإعرابية في أواخر الكلمات، فجاء التنوين بعد كل حركة ليحقق للمتكلم تلك السكتات. ولذلك استغنت اللغات غير المعربة عن مثل ذلك. وآية ذلك أنك لو تصورت نطق العبارة السابقة بحركات الإعراب من غير تنوين لثقل ذلك عليك.

والباحث لم يصرح بما استنتجت أن كلامه يدل عليه، بل اتخذ العبارة المذكورة مدخلا إلى الكلام في قيمة التنوين الصوتية، وما تؤديه نغمة النون في أبيات الشعر، ومن ذلك الترنم.

ثم ينتقل الباحث إلى تناول الأنواع التي قيل: إنها ممنوعة من الصرف، فيذهب إلى أن الامتناع عن التنوين فيها إنما هو امتناع عن إتيان بمقطع صوتي معين في آخرها. فالمانع هنا مانع مقطعي لا غير. ذلك أن المتكلمين جنحوا في صيغة مفاعل إلى الابتعاد عن أن تكون مقاطع الكلمة على النحو الآتي:

ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص

والتزموا عند الوصل المقاطع الآتية:

---

[1] انظر اللغة والكلام للدكتور أحمد كشك ص ٥٠.

ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح

قال: ((والمنع من الصرف مقتضاه عدم الوصول بالمقطع الأخير وصلا أن يكون متوسطا مغلقا، أي: على هيئة (ص ح ص)))[١].

ثم يسير الباحث في ملاحظة المقاطع التي تكون عليها الكلمات الممنوعة من الصرف، فيرى أن إنهاء الكلمة بحركة فيما منع، لا بالنون التي هي حرف صامت، يحقق التآلف بين تلك الكلمات وما شاع من الكلمات الخفيفة التي يكثر استعمالها. ويبدو أنه عنى الخفة والاستساغة. ويهمنا هنا الجزء الذي تكلم فيه الباحث في الأعجمي الساكن الوسط، نحو هود ونوح ولوط. حيث يقول: ((الكلمات: نوح ولوط وهود. وكلها مكون من مقطعين على نحو:

hun ← nuu

ص ح ص ← ص ح ح

وهي مساوية لكلمات مثل: عودٌ، حوتٌ، سوءٌ، جودٌ)). وقال فيها وفي نحو حِمْص المساوية للكلمات: فَرْض، وعَقْل، وعَزْم، ونحوها: ((والملاحظ على هذه الكلمات المصروفة اعتمادها على مقطعين متوسطين من نوع المغلق (ص ح ص) والمفتوح (ص ح ح). وبعض هذه الكلمات استقل بالمقطعين، وبعضها الآخر احتمل معها مقطعا قصيرا أو مقطعين))[٢].

ولا يخرج ما طرحه الباحث عن الاستخفاف وإلف الصيغة. وكأنه يدلل على قول الأقدمين: إن الأعجمي الثلاثي، ولا سيما ساكن الوسط، قد خرج عن مبنى الكلام الأعجمي إلى اللفظ العربي، فصار كالعربي، فصرف. ويفهم من كلام الباحث غرابة نحو (نوحُ وهودُ ولوطُ) من غير صرف؛ لأنه لم يعهد نحو (عودُ، وحوتُ) من الكلام العربي. فإذن ينبغي ألا يكون في المؤنث إلا (هندٌ، ودعدٌ) بالصرف، وهو رأي بعض الأقدمين أيضا[٣].

وبعد، فإن فيما سبق بعض الإطالة التي لم يكن لي بد منها؛ لأني نظرت في قضية التنوين والصرف ومنعه فلم أر من وفّاها حقها من البحث. ثم إني نظرت في مسائل التنوين والصرف في

---

[١] السابق ٥٧.

[٢] السابق ٨٥.

[٣] انظر الارتشاف ١/٤٤٠.

هذا البحث فلم يكن ليفصل فيها ما لم يورد تصور الأئمة قديما وحديثا في هذه المسائل، ليكون الترجيح مبنيا على وضوح، وخاليا من الغموض. والآن آن لي أن أخلص إلى القول المختار في هذه المسائل في ضوء ما مضى. واختصارا وإيجازا أورد الرأي فيما مضى في جملة ملاحظات، هي:

١ — ما ذكره السهيلي من أن التنوين علامة الانفصال صحيح. لكن ذلك ليس كل ما يدل عليه التنوين. وكذلك ما قاله إبراهيم مصطفى من أنه علم التنكير. ذلك أن التنوين لاصقة لجأت إليها اللغة لتدل بها على معنى معين أحيانا، لكن ذلك لا يمنع أن تلجأ إليها اللغة أيضا لتدل على معنى آخر. وقد تجتمع الدلالتان معا في لفظ واحد، كما قد يؤتى باللاصقة في مواضع لتدل على أحدهما في لفظ، وعلى آخر في لفظ آخر.

إن عبارات اللغة تتألف من جمل، والجمل تتألف من كلمات، والكلمات تتألف من أصوات مفردة، بعض هذه الأصوات تكون بنية الكلمة ويفهم بمجموعها معنى الكلمة المعجمي. وبعض أصواتها الأخرى لا تدل على معنى معجمي البتة، بل زيدت على الكلمة دوالَّ على معانٍ إضافية توضح نسبة تلك الكلمة إلى غيرها من الكلمات في الجملة، وتوضح علاقاتها بغيرها. الأولى هي ما اصطلح المحدثون على تسميته بـ(السيمانتيمات) والأخرى (المورفيمات)[1]. فجملة مثل:

وَقَعَ عُصْفُورٌ عَلَى الشَّجَرَةِ

يقال في الواو والقاف والعين من (وَقَعَ): إنها سيمانتيمات؛ لأنها تدل بمجموعها على الوقوع. ويقال في فتحاتها: إنها دوال على أن الكلمة ماضٍ، فالفعل قد وقع في الزمن الماضي، فهي (مورفيمات). ويقال في (عصفور): إن حروف الكلمة (سيمانتيمات) تدل على الطائر المعروف. أما الضمة فإنها مورفيم يدل على أنه الفاعل الذي وقع منه الوقوع. وأما النون الساكنة فإنها مورفيم يدل على أن الذي وقع عصفور واحد، لا عصافير كثيرة، فهي علم على الوحدة ومورفيم دالٌّ عليها. وكذلك دلت النون الساكنة على أنه عصفورٌ نكرةٌ غيرُ معروفٍ، فهي علم التنكير ومورفيم له. ودل كذلك التنوين على أن العصفور منفصل عن غيره غير مضاف إلى أحد، فهو

[1] انظر دراسات في فقه اللغة للأنطاكي ٢٢٩ فما بعدها. هذا وقد يطلق بعضهم على المصطلح الأول اسم: (دوال الماهية)، وعلى الأخير: (دوال النسبة). انظر اللغة لفندريس ص ١٠٥.

ليس عصفورَ زيدٍ أو عمرٍو، فهو عَلَم على انفصال الكلمة واستقلالها عن الإضافة أو غيرها. وكذلك هو مورفيم للدلالة على أن الكلمة معربة ليست مبنية.

فإذن لا يستقيم قصر دلالة التنوين على شيء ما بعينه. اللهم إلا أن يقال: إن إرادة انفصال الكلمة مما بعدها وإرادة التنكير هما أشيع الدلالات على مانون، وهو كلام صحيح مستقيم. ولذلك يصح عندي الحمل على هذين المعنيين لكل مانون، على معنى أن الذي استقر في ذهن المتكلم هاتان الدلالتان، فحاول لذلك إلصاقها بكل ما يشعر فيه بالانفصال أو التنكير – على أن الانفصال والتنكير متلازمان، كما هو واضح – فقيل بهما في غالب الأحوال.

٢ – الترنم والغالي من الظواهر الصوتية في لهجات العرب في حال الإنشاد، لا شأن لها بمسائل التنوين. والغالي لا يعد قسما من الترنم. إلا إذا أريد أن كلاهما جاء في آخر الأبيات للتغني، لقبول النون أن يغنى بها ببعض الاستطالة في الغنة. فيصير معنى كلمة الترنم التغني، ويصبح المعنى: أنه يتغنى في بعض لهجات العرب بطريقين: بعضهم يبدل حرف الإطلاق نونا، وهؤلاء أو غيرهم يزيد بعد القوافي المقيدة نونا. فيصير الخلاف في هذه المسألة لفظيا لا غير.

٣ – لا وجود لتنوين المقابلة، ولا يمكن حمل لفظ المقابلة إلا على أنه وصف لمشابهة بين أواخر الكلمات لا غير. أما أن المتكلم نوى أن يجعل هذا التنوين في مقابل تلك النون فمحض خيال. قال الدكتور عوض جهاوي: ((لماذا نوسط جمع المذكر السالم هنا، فلا نقول: بأن التنوين في جمع المؤنث السالم لمقابلة التنوين المفرد؟))[1].

٤ – مع أن التنوين يؤتى به لمعان كما سبق، ومع أن أوضح المعاني وأشيعها معنيا التنكير وانفصال اللفظ عن بعضه، بحيث يصح للدارس أن يتلمس في أحيان كثيرة استشعار المتكلم مثل ذينك المعنيين فيما نون أو ترك تنوينه، لا يمتنع أحيانا القول بغير ذلك مما ليس له صلة بالمعاني التي يأتي لأجلها التنوين، أو يعدم للدلالة على ضدها. ومن ذلك الاستخفاف في بعض الصيغ. فيمكن

---

[1] ظاهرة التنوين ص ٩٦.

أن نقول في الصيغ الطويلة نحو صيغتي منتهى الجموع[1]، والمزيد بالألف والنون[2]، والأعجمي الزائد: إن حذف التنوين لما في ذلك من زيادة وطول. ولذلك جبر ما كان على ثلاثة من الأعجمي والمؤنث بالتنوين ليعتدل في اللغة عدد حروف الكلمات؛ لأغراض قد تتعلق بمقاطع العبارات وحركاتها وسكناتها. ويمكن تعليل ذلك بإلف صيغ معينة من الصيغ، بحيث يزاد على ما نقص منها ويحذف التنوين منها إذا لحظ أنه يطيلها. ومن ذلك تشبيه كلمة بأخرى شائعة، فإن نحو يشكر ويزيد وأحمد وأحمر يمكن تعليل ترك تنوينه بتشبيه ما ورد من ذلك من الأفعال، ليس لثقل الصيغة بشبه الفعل، وليس على ما قاله السهيلي، وهو ملاحظة عدم تنوين ما نقل عن الاسم، بل على إلف الصيغة، وعلى المشاكلة والنفور من كثرة اختلاف صيغ الألفاظ، أو على التوهم[3]. ومع ذلك كله يبقى من الكلمات ما يصعب الوصول إلى علة حقيقية قاطعة في صرفه أو منعه، شأنه شأن اللغة في كثرة شذوذها. وربما توصل إلى علة شيء من ذلك بالوقوف على سير الألفاظ في تطورها عبر الأزمان، وأكثر ذلك عزيز لا يسهل الوصول إلى حقيقته.

٥ – ما أثبته جمهور النحاة في علل المَنع من الصرف – مع أن أكثره تكلف وتعسف لا مسوغ له – فيه من النظر اللغوي الصحيح ما لا ينكر. وإن قولهم بشبه الفعل والثقل في منع الصرف له وجه حسن يحمل عليه. وذلك إثباتهم الثقل مانعا الصرف، وهو نظر وجيه. لكن التكلف فيما حبكوه من انعقاد العلتين الفرعيتين واضح. ويبقى لتخريج منع الأعجمي الثلاثي على شبهه بالعربي وجاهته أيضا، لكن العدل مثلا عندي مما لا وجه له، بل هو من قبيل التخيل والأوهام، وهكذا. فهم خلطوا قليلا من النظر الصحيح بكثير من التمحل والتعسف في هذا الباب خاصة.

٦ – لا أوافق من نادى من المحدثين إلى ترك الخوض في علل منع الصرف أو غير ذلك من العلل النحوية بحجة أن ذلك مما لا جدوى له في الدراسة اللغوية. لأني أرى محاولات النحاة

---

[1] جعل بعض النحاة طول الكلمة سببا من أسباب منع الصرف، كما في المسمى بسراويل ونحوه. انظر المقتصد ٢/١٠٠٤، الإرشاد في علم الإعراب ٤٠٤.

[2] مما أرى أنه علة قوية لمنع صرف أكثر الألفاظ المنتهية بألف ونون نحو (عثمان) و (حسان) كراهة الجمع بين نونين متتاليتين. فهي كما ترى علة صوتية، لا علاقة لها بما ذكر النحاة في ترك صرف هذا النوع من الكلمات.

[3] انظر مبحث التوهم فيما سبق من هذا البحث ص ٤٥.

الوقوف على ما استقر في نفوس المتكلمين وسبق إلى أذهانهم – لا مجرد وصف النماذج اللغوية – من صميم عمل النحوي. بل سبق في موضع ذلك من البحث أنه من غير ذلك لا يمكن الوصول إلى الحكم القياسي في المسائل بحسب أصل الوضع ومعرفة ما خرج من ذلك في الاستعمال لعلة ما. والاقتصار على وصف المسموع كثيره وقليله لا يبين عن طريق مجيء ذلك القليل وسبيل خروجه عن الكثير. ولكن ينبغي على كل حال الاقتصار على الحد المقبول من العلل، بحيث لا يقال إلا بما يستساغ – عقلا وطبعا – أن المتكلم نفسه استقر في ذهنه وسبق إلى عقله تصوره. وهذا مشابه عندي للحد المقبول من تقدير المحذوف ونحوه، لأن كلا الأمرين مما أضمره متكلمو اللغة في نفوسهم. أما إذا بلغ التحليل اللغوي إلى حد ما لا يعقل أنه جال بخاطر أحد من أصحاب اللغة فعند ذلك لا ينبغي التسليم به لمجرد أن القدماء أجمعوا عليه.

٢ – الإبدال

* ألا
* أمليت
* لعن

(١)

قال الزمخشري في إبدال الهمزة من الهاء: ((وإبدالها من الهاء في (ماء، وأمواء). قال:

وبلدة قالصة أمواؤها ما صحة رأد الضحى أفياؤها

وفي (أل فعلت؟) و (ألّا فعلت)))[١].

فقال ابن يعيش: ((وروى أبو عبيدة أن العرب تقول: أَلْ فعلت؟ يريدون: هَلْ فعلت؟ وإنما قضي على الهمزة هنا بأنها بدل من الهاء لأجل غلبة استعمال (هل) في الاستفهام وقلة الهمزة؛ فكانت الهمزة أصلا لذلك.

فأما قولهم: (ألّا فعلت) في معنى: هلّا فعلت، فقد قيل: إن الهمزة فيه بدل من الهاء، والأصل: هلا. والحق أنهما لغتان؛ لأن استعمالهما في هذا المعنى واحد من غير غلبة لإحداهما على الأخرى فلم تكن الهاء أصلا بأولى من العكس))[٢]. اهـ.

(٢)

قال الزمخشري في إبدال الياء: ((ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم: أمليت، وقصيت أظفاري، ولا وربيك لا أفعل...))[٣].

فقال ابن يعيش في شرح ذلك: ((قد أبدلت الياء من حروف صالحة العدة على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه... من ذلك قولهم: (أمليت الكتاب)، قال الله تعالى ﴿فهي تملى عليه بكرة وأصيلا﴾[٤]، والأصل: أمللت، وقال الله تعالى ﴿وليملل الذي عليه الحق﴾[٥]. والوجه أنهما

---

[١] المفصل ٤٣٠ – ٤٣١.

[٢] شرح المفصل ١٠/١٥ – ١٦.

[٣] المفصل ٤٣٢.

[٤] الآية ٥ من سورة الفرقان.

[٥] الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

لغتان؛ لأن تصرفهما واحد، تقول: أملى الكتاب يمليه إملاء، وأمله يمله إملالا. فليس جعل أحدهما أصلا والآخر فرعا بأولى من العكس))[1]. اهـ.

(٣)

قال الزمخشري: ((والنون أبدلت من الواو واللام في صنعاني وبهراني، ولَعَنّ بمعنى لَعَلّ))[2].

فقال ابن يعيش في (لعن) و (لعل) خاصة: ((وأرى أنهما لغتان؛ لقلة التصرف في الحروف))[3].

وفي هذه المسائل الثلاث من وجوه المشابهة ما لا يخفى. فواضح أن لدى ابن يعيش فهما مخصوصا لمصطلح (الإبدال)، يتنافى بموجبه القول به في لفظ مع ما يثبت أن أحد الوجهين في اللفظ لغة بعض العرب والوجه الآخر لغة بعضهم الآخر. فاللفظ إما أن يكون فيه الوجهان لغتين، وإما أن يكون في أحد الوجهين حرف مبدل من حرف في الوجه الآخر. فلا يجتمعان، أي: لا يقال مثلا: إن الحرف قد أبدل من الحرف في لغة قوم و لم يبدل منه شيء في لغة آخرين.

وواضح أيضا أنه يضع قانونا يعرف به الحكم في اللفظ الوارد بوجهين، وهو أنه إذا تساوى الوجهان في ورود جميع التصرفات منه فهما لغتان، وإن نقص أحدهما في التصرف عن الآخر عد ناقص التصرف فرعا وعد كامل التصرف أصلا له. أما ما لا يتصرف – كالحرف – فالمعتد به فيه غلبة استعمال أحد الوجهين على الآخر. فهما إذن شيئان: التصرف وعموم الاستعمال.

وعلى هذا لا بد من اعتبار أصل وفرع فيما حصل فيه الإبدال، وفي مقابل ذلك لا أصلية ولا فرعية فيما كان لغةً و لم يحصل فيه الإبدال. وعلى هذا لا ينظر إلى كثرة إبدال الحرف من غيره أو قلته في إثبات الإبدال أو نفيه.

---

[1] شرح المفصل ١٠/٢٤.

[2] المفصل ٤٣٦.

[3] شرح المفصل ١٠/٣٦.

وعلى هذا لا بد من اعتبار أصل وفرع فيما حصل فيه الإبدال، وفي مقابل ذلك لا أصلية ولا فرعية فيما كان لغة و لم يحصل فيه الإبدال. وعلى هذا لا يُنْظَرُ إلى كثرة إبدال الحرف من غيره أو قلته في إثبات الإبدال أو نفيه.

فهل قول الزمخشري بالإبدال في هذه الأنواع الثلاثة التي مرت في المسائل يعني أنه يمنع أن تعد الوجوه المختلفة التي وردت فيها وفي أمثالها لغات متعددة لقبائل العرب ؟ وهل يصح الجزم بأن الكلمات التي حصل فيها الإبدال فتعددت الوجوه فيها استعملت وجوهَها المختلفةَ القبيلةُ الواحدة ذات اللهجة الواحدة، كما يُفهمه كلام ابن يعيش؟ ومن أين أتى ابن يعيش بالتنافي بين عد الوجهين في اللفظ مبدلا أحد حروفها من حرف آخر وعد الوجهين لغتين فلا إبدال، أهو شيء استقر عند اللغويين من سابقيه، أم هو أمر ابتدعه من عند نفسه؟ وما قيمة ثبوت نقص التصرف أو تمامه في عد الحرف مبدلا أو غير مبدل؟ وما قيمة غلبة الاستعمال في ذلك؟ وما الفرق بين التصرف وغلبة الاستعمال؟ وكيف يصح استدلال ابن يعيش على إنكار البدل في (لعن) في معنى لعل بقلة التصرف في الحروف بإبدال أو غيره، ثم يستدل في الوقت نفسه بالغلبة على إثبات الإبدال في حرف آخر هو (أل) في معنى هل، مع أنهما جميعا حرفان ؟ وما نصيب فصيح اللغات وأكثرها فصاحة وضعيفها وأكثرها ضعفا، والمتساوية في الفصاحة أو في الشذوذ أو الندرة، من القوة في الجزم بالحكم على الوجوه المتعددة في اللفظ الواحد ؟ أم أن ثبوت النقل عن إحداها يكفي لإثبات أنها لغة ونفي أن فيها إبدالا؟

لا يخفى على المتتبع أن دارسي العربية كافة منذ عهد المتقدمين منهم إلى عصور أواخرهم يستعملون مصطلح (البدل) في جميع الوجوه التي تعني: حلول حرف مكان حرف مطلقا.فواضح أنه مما غلب عليه الاستعمال اللغوي، ومما لم يؤثّر فيه النقل من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي كما أثّر في غيره، نحو الفاعل والمفعول والمصدر ونحو ذلك.وذلك أنه استعمل في مواضع محدودة استعمالا اصطلاحيا هي المواضع التي ينقاس فيها إبدال الحرف من آخر، كإبدال الهمزة من الواو ومن الياء في نحو سماء وبناء إبدالا قياسيا، واستعمل في غير المقيس مما حل فيه الحرف مكان غيره مطلقا.ولكن يبدو أن حلول مصطلح (القلب) في مكان البدل القياسي صرف النظر عن استعمال

البدل في المقيس؛ لتبقى دلالته واضحة في كل ما سمع فيه وجهان غُيِّر في أحدهما أحد الحروف بآخر، بحيث يؤتى في الخطاب بالوجهين، بخلاف ما حصل فيه القلب.

ولا يخفى أيضا أن أغلب الوارد في كتب اللغة مما قيل: إن أحد حروفه مبدل منه حرف آخر، ليس إلا من قبيل اللغات.وهم يصرحون بهذا بلا استثناء، غير مستشعرين أدنى تناف بين الحكم بأن حرفا ما من كلمة في لغة قد أبدل منه حرف آخر في لغة أخرى والحكم بأنهما لغتان.وهم في الغالب يعدون الحرف في اللفظ غير المشهور في اللغة الضعيفة غير المشهورة مبدلا من نظيره في اللفظ المشهور في اللغة الفصيحة.وقد يطلقون القول بإبدال الحروف من بعضها، أي: على معنى أن لغة جاءت فيها الكلمة بحرف ما وجاءت في أخرى بحرف آخر من غير قصد إلى تفضيل حرف على حرف أو لغة على لغة، ومن غير اعتبار لأصل وفرع.

ولا يحتاج المرء إلى دليل على هذه الحقيقة؛ فأقوال أئمة اللغويين لا تختلف في شيء من هذا الذي تقدم.ومصنفاتهم في الإبدال كلها إنما تحكي لغات العرب المختلفة.ونظرة إلى أحد معاجم اللغة فيما وردت فيه الوجوه المتعددة تبين أن ما قيل: إن فيه إبدالا، إنما هو من اللغات.انظر مثلا: الباب الذي عقده ابن سيده في مخصصه للإبدال، وحكى فيه أقوال أئمة اللغويين الأوائل، كالأصمعي وأبي عمرو وأبي عبيدة واللحياني وأبي عبيد وأبي زيد الأنصاري وابن السكيت وثعلب والفراء والكسائي وغيرهم، تجده يورد الوجوه في اللفظ الواحد الذي غير فيه حرف بحرف، وينص على أن ذلك من لغة قبيلة كذا وقبيلة كذا حينا، وحينا يقول: قال بعضهم في الكلمة كذا وآخرون كذا.وينص حينا على اللغة المشهورة ثم يورد ما جاء فيها من بدل عند قبائل العرب.وينص تارات على الأصل في بعضها، ويعني: الأشهر والأعرف[1].

وقد عبر من لا يحصى عددهم من النحاة والصرفيين أيضا بلفظ (الإبدال) في الكلام على ما جاء في بعض اللغات مكان أحد حروفه حرف آخر.وستأتي أمثلة على ذلك من أقوالهم.

---

[1] انظر المخصص ١٧٩/٤ — ١٩٤ (باب البدل) .

لكني لحظت بتتبع نصوصهم أنهم قد يلمسون أحيانا تعارضا بين الحكم على ما جاء فيه الوجهان بأنه من الإبدال والحكم بأن ذلك من خلاف اللغات، ويستشعرون بينهما فرقا. وقد استهل ابن سيده باب الإبدال ببيان الفرق الدقيق بين الإبدال والقلب، فقال: ((حد البدل: وضع الشيء مكان غيره.وحد القلب: تصييره على نقيض ما كان عليه ... والفرق بين البدل والقلب في الحروف أن القلب يجري على التقدير في حروف العلة ومناسبة بعضها لبعض وشدة تقاربها، فكأن الحرف نفسه انقلب من صورة إلى صورة؛ إذا قلت: قام، والأصل: قوم، فكأنه لم يؤت بغيره بدلا منه و لم يخرج عنه؛ لأن شدة المقاربة للنفس بمنزلة النفس.فهذا في حروف العلة.فأما في غيرها فيجري على البدل؛ لتباعد ما بين الحرفين، فلم يجب أن يجرى مجرى ما يتقارب التقارب الشديد، بل وجب فيما تقارب أن يقدر أنه لم يخرج من التغيير عنه، فلذلك أجري على طريقة القلب.فأما ما تباعد فيقتضي الخروج عنه في التغيير.وهذه الفروق الدقيقة بين هذه المعاني لا تكاد تجد من يقف عليها، ويذاكرك بها.فلا يوحشك ذلك منها، فإن من جهل شيئا عاداه))[١].

ثم يخلص ابن سيده إلى بيان ما به ينماز الإبدال من غيره، بأن بين أولا حروف الإبدال، وهي ثلاثة عشر:((ثمانية من حروف الزيادة التي يجمعها قولك:(أليوم تنساه) تسقط السين واللام من الحروف العشرة، وخمسة من غيرهن، وهي: الطاء والدال والجيم والصاد والزاي)).وراح ثانيا يضرب الأمثلة على الإبدال بما ألجأ طلب الخفة فيه والنفور من الثقل إلى إبدال الحرف من مقاربه أو مناسبه، كإبدال تاء الافتعال دالا أو طاء في (ازدجر، واصطبر) ونحو ذلك.

ولو اكتفى ابن سيده بذلك لكان قد وضع حدودا فاصلة تميز البدل من اللغات تميزا واضحا.لكنه أدخل في هذا الباب ما أخرجه في الحد وسماه القلب، بل أدخل فيه ما هو من قبيل اختلاف اللهجات، ونص كذلك على أنها لغات لقبائل معينة من قبائل العرب.فذكر قولهم: علج في علي وذكر قولهم: فزد في فزت.وذكر قلب الواو ياء في قيل، وميزان ... إلخ.

ثم عقد بابا سماه (باب ما يجيء مقولا بحرفين وليس بدلا) بدأه بقوله: ((أما ما كان جاريا على مقاييس الإبدال التي أبنت فهو الذي يسمى بدلا.وذلك كإبدال العين من الهمزة ... فأما ما

[١] المخصص ١٧٩/٤.

لم يتقارب مخرجاه البتة، فقيل على حرفين غير متقاربين، فلا يسمى بدلا، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق)).ثم يذكر من ذلك ألفاظا مما شرط أن يذكره في الباب، رواية عن أئمة اللغويين، من نحو: آديته، وأعديته ... ولألني ولعلني ... والخبع لغة في الخبء ..)) ثم يقول: ((أبو عبيد: مهم ومحم، فإبدال قياسي لا حاجة بنا إلى ذكره هنا))[١].

فواضح أنه مع ما جهد أن يفصل بين البدل وغيره لم يستطع التخلص من التعبير عما حل محله حرف مطلقا بلفظ الإبدال، فاختلط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي الذي قصد.

وكذلك النحاة وأصحاب صناعة التصريف تجدهم ينصون على أن الحرف قد أبدل من الحرف في لغة ما، فيجمعون بين لفظي (بدل) و(لغة).قال السيرافي: ((وقد تبدل بعض العرب حروفا من حروف، لا يجري ذلك مجرى الضرورة؛ لأن ذلك لغتهم، كإبدال بني تميم العين من الهمزة))[٢]. ويسمي أيضا قول قبيلة بكر بن وائل: (منش يا امرأة) في: منك يا امرأة — وهو ما يسمى بكشكشة بكر— إبدالا، وكذلك لغة من يبدل الياء جيما في الوقف ونحو ذلك[٣].

وعلى هذا سار عامة المصنفين من النحاة والصرفيين في باب الإبدال؛ إذ لا تكاد تجد أحدا منهم يسمي المظاهر اللهجية إلا إبدالا، نحو علج في علي، وفقيمج في فقيمي[٤]، وأباب في عباب[٥]، وعن في أن ... إلخ[٦].

إلا أن بعض النحاة قد حاول وضع بعض المصطلحات التي تفصل ما جاء بوجهين كالذي مر لأنه لغتا قبيلتين من غيره مما جاء فيه وجه واحد لأنه إبدال لازم، أو مما جاء فيه الوجهان جوازا لأن الإبدال فيه جائز.ومن هؤلاء العكبري، حيث جعل الإبدال قسمين: مقيس، وغير

---

[١] انظر المخصص ٤/١٨٣-١٨٥ .

[٢] شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المطبوع) ٢/١٩٣ .

[٣] السابق ٢/١٩٤ فما بعدها.

[٤] انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٧٢، ٢/٨٩٣-٨٩٤، الممتع ١/٣٥٣.

[٥] انظر هامش محقق الممتع ١/٣٥٢.

[٦] انظر رصف المباني ٤٣٢.

مقيس.وجعل هذا الأخير ما هو واضح أنه من قبيل اللغات.أما الأول فجعل منه قسما لازما مطردا ((وهو ما أبدل لعلة، فإنه لازم حيث وجدت العلة ما لم يمنع منه مانع، كإبدال الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.واللازم غير المطرد نحو إبدال الياء من الواو في (أعياد).وأما ما ليس بلازم ولا مطرد فهو الجائز، كإبدالهم الواو همزة في وشاح ووعاء))[1].وهو كلام جيد في بيان الفرق بين الأنواع.غير أن هذا الأخير الذي ذكره نحو (إشاح) في وشاح، و(إعاء) في وعاء، ليس إلا من قبيل اللغات أيضا.

وقد أورد ابن عصفور بيانا لكلام سيبويه يفهم منه أيضا الفصل بين ما هو مظهر من المظاهر اللهجية لبعض القبائل، أو مما انفرد به قائل ما للثغة في لسانه، وما هو من إبدال الحروف بعضها من بعض.ويفهم منه أن ما هو من الإبدال تقضي الضرورة بدراسته؛ لأنه ملحظ صوتي فيما يقرب الحروف من بعضها كالإدغام، أما ما هو من اللهجات أو لعيب في لسان الراوي فلا تعدو فائدته ذكره بنسبته إلى أصحابه على سبيل التقرير.ذلك أن ابن عصفور عقد بابا لما لم يذكره سيبويه من حروف البدل، وهي: السين والصاد والزاي والعين والكاف والفاء والشين.قال: ((والسبب في أن لم يذكر سيبويه – رحمه الله – هذه الحروف السبعة في حروف البدل أنها تنقسم قسمين:قسم الإبدال فيه مراد به تقريب الحرف من غيره، فبابه أن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الإدغام؛ لأنه يشبهه، وهو إبدال الصاد من السين إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف ... وقسم الإبدال فيه قليل جدا، أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره، وهو ما بقي من سبعة الأحرف.فأما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جدا.وأما العين فإبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم، وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما تفعله كلب))[2]. وواضح أنه يسمي نحو ما يفعله بنو تميم وكلب إبدالا أيضا، مع ما ذكر من الفرق قبلا.أما ما حرف في الرواية للثغ اللسان فقد قال في بيت نصيب:

فلو كنت وردا لونه لعسستني ولكن ربي سانني بسواديا

: إنه لم يبدل السين من الشين، بل كان له لثغ في الشين[3].

---

[1] اللباب ٢/٢٨٥.

[2] الممتع ١/٤١٥.

[3] انظر الممتع ١/٤١٠ وما بعدها.

وذهب ابن القبيصي، وهو من علماء التصريف، إلى مثل هذا الفصل بأوضح مما سبق؛ إذ صرح بأن ما يرد بوجهين ينطق العرب بكليهما لا يعد من الإبدال في شيء، بل هو من قبيل اللغات، قال: ((وقد يقع كل واحد من الحرفين موقع صاحبه ولا يكون بدلا منه، بل يكون ذلك لغة فيه، كقولك: أتيته، وأتوته))[١]. وهذا البيان من ابن القبيصي يوجه النظر إلى وجوب تقييد ما ذاع في الدراسات اللغوية من إطلاق لفظ البدل على كل ما حل فيه محل الحرف غيره.لأن قول بعض العرب: أتيته، يدل على أن هذا الفعل عند هؤلاء القوم من الياء، وقول آخرين: أتوته، يدل على أنه عندهم من الواو، فلا يستقيم أن تقول: إن الياء أبدل منها الواو؛ لأنه لا مدخل للياء في لغة من نطق بالواو البتة[٢].

وقد يبدو مما تقدم أن ابن يعيش قد أراد لمصطلح (البدل) أن تكون دلالته واضحة في أنه مظهر صوتي يؤدي غرضا من أغراض تقريب الأصوات وتيسير النطق بالصوت مع ما يأتلف معه من غيره، شأنه في ذلك شأن الإدغام وتسهيل الهمز وتسكين المتحرك وتحريك الساكن والإعلال بالقلب أو بالحذف أو بالنقل ونحو ذلك.وقد يبدو لمن نظر في كلام ابن يعيش أنه يرى أن خلاف اللغات أمر آخر غير هذا؛ فلا ينبغي أن يجعل ما نطق في لغة بحرف وجاء في لغة أخرى بحرف آخر من قبيل إبدال أحدهما من الآخر، ولا أن يجعل أحد الوجهين أصلا والآخر فرعا، فليس أحدهما أولى من صاحبه بهذا الاعتبار.وقد يؤيد هذا الظن في مضمون كلام ابن يعيش ربطه قوله هذا بنفي الأصل والفرع فيما عد من قبيل اللغات، بخلاف ما يعد إبدالا.

نعم لقد كنت أحسب أن الأمر كذلك، حتى انكشف لي بتتبع النصوص أن ما ذهب إليه ابن يعيش هنا ترداد لكلام ابن جني، لم يخرج عنه قيد أنملة.وهو مذهب أرى أن ابن جني – وإن أصاب وأجاد في بعضه – قد جانبه الصواب في بعضه الآخر.ذلك أن ابن جني جعل الحرف مبدلا من آخر في بعض الألفاظ، وقضى على بعضها الآخر بأن ذلك من قبيل تعدد اللغات فلا إبدال.وهو كلام مقبول.لكنه استدل على أن اللفظ ليس من قبيل اللغات بل مما أبدل فيه الحرف

---

[١] التتمة في التصريف ١٤٤.

[٢] انظر ما مضى ص ٥٤٣.

حرفا آخر بما تابعه عليه ابن يعيش، وهو شيئان: تمام التصرف وعموم الاستعمال.ولو أنه قال: إنه بتمام التصرف وعموم الاستعمال في لفظه يستدل على أن تلك اللفظة في تلك اللغة أصلا واللغة الأخرى فرعا، لكان شيئا مقبولا.لكنه جعل وجود أحد الدليلين أو كلاهما مثبتا للإبدال، ونافيا أن يكون الوجهان لغتين؛ فيلزم من هذا أن يكون المبدل والمبدل منه كلاهما في اللهجة الواحدة.

أكد ابن جني في مواضع كثيرة من كتبه أن التصرف والعموم في الاستعمال يجعلان للفظ مزية يكون بها أصلا لصاحبه.فإذا تساوى اللفظان في الأمرين فهما أصلان.وقال: ((وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه وقسه تصب إن شاء الله))[1].وعقد في الخصائص بابا في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، ذكر منه: هتنت السماء، وهتلت، ودهمج البعير ودهنج، ثم قال: ((فأما قولهم: ما قام زيد بَلْ عمرو، وبَنْ عمرو، فالنون بدل من اللام؛ ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بن)، والحكم على الأكثر لا على الأقل، هذا هو الظاهر من أمره.ولست مع هذا أدفع أن يكون (بن) لغة قائمة برأسها))[2].

ومذهب ابن جني المذكور باستلزامه أن يكون في اللغة الواحدة وجهان في اللفظ: مبدل ومبدل منه، يسير مع قوله: إن الفصيح قد يجتمع في لغته لغتان فصاعدا، وعقد لذلك بابا في خصائصه[3]، وإن كان لم يسعه ادعاء أن الوجوه المختلفة للألفاظ يكثر مجيؤها في اللغة الواحدة، بل قال في المنصف:((فأما قول الله تعالى ﴿أو من كان ميتا فأحييناه﴾ ثم قال في موضع آخر ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾ فلا يدل على أن الذي يقول: (ميْت) هو الذي يقول: (ميّت)؛ لأن القرآن قد جاء بلغات مختلفة، وإن كانت كلها فصيحة))[4].

ولا أوافق بحالٍ من يدعي أن اللغة الواحدة تجمع بين وجهين في اللفظ مبدل في أحدهما الحرف من غيره في الآخر.وإذا صح الاستدلال بتمام التصرف أو عموم الاستعمال في لفظين على

---

[1] سر صناعة الإعراب ٢٠٩/١-٢١١، وانظر ١٨٣/١-١٨٤، الخصائص ٧١/٢-٧٢، ٤٤١/٢. وانظر مقدمة سر الصناعة لحسن هنداوي ٣٦/١.

[2] الخصائص ٨٤/٢-٨٦. وانظر بقية الباب.

[3] انظر الخصائص ٣٧١/١ فما بعدها.

[4] المنصف ١٧/٢.

أن أحدهما ليس مقلوبا عن الآخر نحو جبذ وجذب، وهو ما استدل به سيبويه[١] وابن جني[٢]. وإذا صح الاستدلال بذلك أيضا على أن نحو سبطر ليس مزيدا من سبط كما قال ابن جني[٣]. وإذا صح ذلك أيضا في الاعتداد بأن تام التصرف أو كثير التصرف أو كثير الاستعمال أصلا لناقص التصرف وقليل الاستعمال، وإذا صح الاعتداد بأن ما وجد فيه هذا الدليل مبدل منه والآخر مبدل، فلا يصح عندي مطلقا وضع وجود هذا الدليل لإثبات أن الوجهين ليسا لغتين. ثم إن اللغة الواحدة – وإن انتقل إلى ألسنة بعض أفرادها وجوه أخرى في اللفظ – لا يمكن القول بأن الوجهين وردا في اللغة الواحدة، كما لا يمكن النظر إلى اللفظين على أن أحدهما حصل فيه إبدال من الآخر؛ لأنهما في الحقيقة لغتان. وعلى هذا يكون إطلاق وصف الأصلية والفرعية على اللغتين على معنى أن أحدهما أكثر شيوعا، أو أكثر فصاحة، أو أكثر تصرفا، ونحو ذلك.

على أن في المسألة أمرا لا ينبغي تجاهله، وهو أمر انتقال اللفظ من لهجة إلى لهجة. وهذا أمر مألوف؛ إذ من المسلم به أن تتأثر اللهجات بعضها ببعض فتتقارض الألفاظ بسبب اختلاط أصحاب اللهجات. وغير مستنكر أن يبدل أصحاب لهجة حرفا من حروف لفظ، إما لأنهم يستخفون الحرف المبدل، أو لأنهم أخضعوا ما نقلوه لعاداتهم اللغوية في ألفاظ مشابهة، وإما لتوهم أن الذي فيه ما أبدلوه، ولا سيما فيما تقاربت مخارجه أو صفاته. فحينئذ ينبغي أن يكون المراد بالأصل ما نقل عنه اللفظ، والمراد بالفرع اللفظ المنقول. لكن معرفة الأصل والفرع من هذا القبيل عزيزة؛ لعدم ضبط اللغويين والنحاة ما انتقل من اللهجات وما نقل إليها من الألفاظ. ويبقى الأمر ظنيا لا قطعيا، ويمكن أن يستأنس في الدلالة على الأصل والفرع ببعض الدلائل والإشارات التي قد تشير إلى تمييز الأصل من الفرع، منها: الخفة والثقل؛ إذ يغلب على الظن أن الخفيف مبدل من الثقيل. ومنها كثرة إبدال الحرف من صاحبه، ونحو ذلك.

لقد نقل العلماء عن تميم العنعنة، وعن بكر الكشكشة. فعلى هذا يمكن أن نقول: إن تميما أبدلت من همزة (أن) العين، فقالت: (عن). ويمكن أن يقال: إن بكرا أبدلت الكاف من (منك يا

---

[١] انظر الكتاب ٤/٣٨٠-٣٨١.

[٢] انظر المنصف ٢/١٠٥.

[٣] انظر الخصائص ٢/٥٣، الممتع ١/٢١٤-٢١٥.

امرأة) شينا، فقالت: (منش يا امرأة)؛ اعتمادا على ما لحظ في عادات تميم وبكر اللغوية في غير هاتين الكلمتين، كأن يقال: إن تميما قالت في (أم): (عم) مثلا.وقد يطلق مثل هذا الحكم على ألفاظ كثيرة في لغات القبائل المختلفة.

لكن من يدرينا أن ما نقول: إنه مبدل في لغة قبيلة كذا، تال لما نقول: إنه مبدل في لغة غيرها، وهذا سابق له ؟ فلعل العكس هو الصحيح.وقد يقال: إن بعض القبائل أبدلت من الصاد سينا أو زايا في (الصقر)، فيقال: سقر، وزقر، ولا يقال: إن السين او الزاي أبدلت صادا؛ وذلك لأن الشائع المشهور من اللغات الثلاث إنما هي لغة الصاد.لكن من غير المقطوع به أن الأصل حقيقة الصاد ثم تحول في بعض اللغات إلى السين أو الزاي.على أن قولهم: أبدل الحرف من الحرف، لايعنى بالضرورة أن الحرف قد قلب حرفا آخر، بل ذلك إنما يلزم في معنى القلب لا الإبدال.أما الإبدال فقد يراد به أن وجها ما خالف وجها آخر بأن جاء مكان أحد الحروف حرف آخر، كما مر.

وبناء على ما سلف يمكن أن يحمل حديث إبدال الياء من حرف التضعيف خاصة، نحو أمليت وقصيت ونحوهما، على معنى أن اللفظ كان أصلا بحرف التضعيف، ثم خفف بالياء.ذلك لأن اللفظ بالياء أخف منه بالتضعيف.أي: باعتبار الخفة والثقل قانونا في الأصلية والفرعية.وقد يبدو ما في هذا النحو من وضوح الخفة والثقل، وكثرة ما ورد منه من النظائر، مسوغا للقطع فيه بالإبدال الذي هو بمعنى القلب، بخلاف ما لم يرد منه كثير، ولم يستدل بشيء ما على وضوح الأصل والفرع.ولذلك جزم ابن جني في هذا النوع على وجه الخصوص بأنه من الإبدال وبأنه من قبيل اللغات في آن معا، مع أن الأمرين في مذهبه يتنافيان، كما مر. قال: ((إبدال الياء من اللام: وهو في قولهم: أمليت الكتاب، إنما أصله: أمللت، فأبدلت اللام الآخرة ياء؛ هربا من التضعيف.وقد جاء في القرآن باللغتين جميعا، قال تعالى ﴿ فهي تملى عليه بكرة وأصيلا﴾ وقال عز اسمه ﴿وليملل الذي عليه الحق ﴾[1]. ثم ذكر في الباب من نظائر ذلك: قصيت، وتظنيت، و(تقضي

---

[1] سر صناعة الإعراب ٢/٧٥٨-٧٥٩.

البازي)[١]، وتفضيت، و(فيأتمي)[٢]، و(تكموا)[٣]، و(معمية)[٤]، والتصدية في قول أبي عبيدة[٥]، وتلعيت، ونحو ذلك[٦].

ويستفاد من نص ابن جني السابق أن ما فيه حرف التضعيف هو الأصل وما فيه الياء بدل منه، لأن القول بالأصل مستند على ما يقتضيه قياس اللفظ، وأن الفرع قد شذ لإرادة التخفيف بالياء هربا من ثقل التضعيف. ويستفاد من تصريحه بأن ذلك من اللغات – كما رأيت – أن لا تعارض في هذا الباب خاصة بين القول بالإبدال وإثبات أن الخلاف خلاف لغات. ويستفاد من إيراد النظائر كثرة إبدال الياء من حرف التضعيف، فيستأنس بذلك في الإطمئنان إلى أن المضعف أصل وما فيه ياء فرع عنه، وأن ذلك طريق من طرائق التخفيف التي سلكتها اللغة. ولهذا وذاك أمكن عد هذه الصورة مما كان البدل فيه بمعنى القلب، وأمكن في الوقت نفسه عدها من خلاف اللغات، مثلما جاز عد (ميْت) و(ميّت) لغتين – وقد سبق ذلك – مع أن إحداهما مخففة من الأخرى.

وابن جني بخروجه في هذا الباب خاصة عما رسمه في غيره من الأبواب التي لا يقال بالبدل فيها ما ثبت أنها من قبيل خلاف اللغات، بأن صرح هنا بأن ما جاء في لغات العرب بالياء مبدل قطعا من حرف التضعيف، إنما يحذو حذو مذاهب المتقدمين من النحاة في إبدال الياء من حرف التضعيف خاصة؛ لأنهم شعروا بإرادة المتكلمين البعد عن ثقل التضعيف، فأثبتوا أن بعضهم خفف التضعيف بجعل الياء مكانه، وأبقت بعض اللغات الألفاظ على ما يقتضيه قياسها، وعدوا لذلك

---

[١] من بيت للعجاج سيرد بعد قليل.

[٢] من بيت لكثير عزة، هو قوله:

نزور امرأ أما الإله فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتمي

[٣] من قول العجاج:

بل لو رأيت الناس إذ تكموا

بغمة لو لم تفرج غموا

[٤] من بيت لذي الرمة، هو قوله:

منطقة بالآي معمية به دياجيرها الوسطى وتبدو صدورها

[٥] ينظر مجاز القرآن ١/٢٤٦، ٢/٣٠٠.

[٦] انظر سائر باب إبدال الياء من سر الصناعة ٢/٧٢٩-٧٦٦.

التضعيف قياسا والبدل شذوذا.قال سيبويه: ((هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد: تسريت وتظنيت وتقصيت -من القصة- وأمليت، كما أن التاء في (استنوا) مبدلة من الياء؛ أرادوا حرفا أخف عليهم منها وأجلد، كما فعلوا في (أتلج)، وبدلها شاذ هنا بمنزلتها في (ست).وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد))[1].

وذهب الفراء أيضا إلى إثبات مثل هذا البدل في بعض الألفاظ نحو تسنيت وتظنيت. ذكر ذلك عند قول الله تعالى ﴿لم يتسنه﴾[2]، وحكى قول من أجاز ((أن يكون تسنيت تفعلت، أبدلت النون بالياء لما كثرت النونات، كما قالوا: تظنيت، وأصله الظن))[3]. وأورد هذا القول أيضا الزجاج عند هذا الموضع[4].

وذهب إلى مثل هذا التأويل أبو عبيدة في مجازه عند قوله تعالى ﴿وقد خاب من دساها﴾[5]، قال: ((هي من دسست.والعرب تقلب حروف المضاعف إلى الياء، قال العجاج:

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كسر

وإنما هو القِضَاض.وتظنّيت، إنما هو تظنّنت.ورجل مُلِبٌّ، وإنما هو من: ألببت))[6].

وكذلك خرج هذه الألفاظ وأمثالها على تخفيف التضعيف بإبدال أحد حرفيه ياء المبرد في مواضع من كتبه.واستدل على استثقال المثلين والفرار منهما إلى الياء بدينار وقيراط وقال: ((ألا ترى أنهما إذا افترقا ظهرا تقول: دنانير وقراريط.وكذلك تقول: أمللت وأمليت وتقضيت -من القضة- وتسريت، والأصل: تسررت وتقضضت))[7]. ويكرر المبرد كلامه هذا في موضع آخر، ويردفه بالتصريح بما لا لبس فيه أن التزام التخفيف بالياء لغة بعض العرب، قال: ((واعلم أن

---

[1] الكتاب ٤/٤٢٤.

[2] الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

[3] معاني القرآن للفراء ١/١٧٢.

[4] انظر معاني القرآن وإعرابه ١/٣٤٣-٣٤٤.

[5] الآية ١٠ من سورة الشمس.

[6] مجاز القرآن ٢/٣٠٠.

[7] المقتضب ١/٦٢. وانظر الكامل ٢/٩٤١-٩٤٢.

التضعيف مستثقل، وأن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما، فلذلك وجب.وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني؛ لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد)). أما لماذا اختيرت الياء من دون حروف المعجم الأخرى فيبين المبرد أن سبب ذلك أن ((الكسرة بعض الياء، وان الياء تغلب على الواو رابعة فما فوقها حتى تصيرها ياء، لا يكون إلا ذلك))[١].

وأوضح أبو علي الفارسي أن قلب أحد المثلين ياء ثالث ثلاثة أشياء لحظ أن اللغة تلجأ إلى أحدها عند اجتماع المثلين والمتقاربين، هي الإدغام في نحو رد وشد وحية وقوة، والحذف كما في استحيت، والإبدال في أمليت وذوائب في جمع ذؤابة[٢]. وهو واضح في أنه ينحو بالإبدال منحى صوتيا صرفا يجعله من خطوات التخفيف المعهودة في المعتل من حيث إعلاله حين يقتضي التخفيف الإعلال وتصحيحه حين لا يكون في التصحيح ثقل يقتضي البعد عنه.ويزيد هذا الأمر وضوحا قرنه كلام سيبويه في تصحيح ياء حيوان مع تحريكها وانفتاح ما قبلها لما اعتلت لام الكلمة بقلبها واوا بصحة اللام الأولى في (مملي) واعتلال الثانية -التي هي لام الكلمة- بقلبها ياء وقد كانت العين أعلت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: ممل[٣].

وهكذا سار جمهرة النحاة على مذاهب السابقين في عد ثاني المضعفين مقلوبا ياء في هذه الألفاظ.من هؤلاء الصيمري[٤] والباقولي[٥] والعكبري[٦]. وكهؤلاء أيضا ابن عصفور الذي نص على أن ذلك مع كونه إبدالا هو من قبيل خلاف اللغات أيضا[٧]. وقال بقولهم عامة المتأخرين[٨].

---

[١] المقتضب ٢٤٦/١-٢٤٧.

[٢] انظر البغداديات ٢٢٨،٢٣٢.

[٣] انظر التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٣/٥.

[٤] انظر التبصرة والتذكرة ٨٣٤/٢-٨٣٦.

[٥] انظر كشف المشكلات ١٤٥٧/٢.

[٦] انظر اللباب ٣١٤/٢-٣١٥.

[٧] انظر الممتع ٣٧٣/١. وانظر أيضا ١٦٩/١ فما بعدها.

[٨] انظر شرح الشافية ٢١٠/٣، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٥٢/٤-٢٥٣.

أما اللفظان الآخران اللذان اعترض فيهما الشارح مذهب المصنف فإن قوله في الأول منهما، وهو أن (ألّا) لغة في (هلّا) وان لا مرجح لعدّ إحداهما أصلا والأخرى فرعا؛ لاستعمالهما في معنى واحد من غير غلبة لإحداهما على الأخرى، قد ناقض قوله في مبحث حروف التحضيض من هذا الشرح:((وهلّا مركبة من (هلْ) و(لَا)، وألّا في معناها مركبة من (أنْ) و(لا)))[1]. فكأن هذه غير تلك، وكأنهما جميعا تستعملان في اللغة الواحدة للتحضيض والحث.

وقد ذهب المصنف نفسه أيضا إلى عدها كلمة برأسها دالة على التحضيض مع أخواتها: هلا ولولا ولوما[2]. وراح في هذا الموضع يجعل الهمزة مبدلة من الهاء.

ومما لا شك فيه أن هذه اللفظة مما أشكل على النحاة، فلم تتضح صورتها في أذهانهم فيما ورد عنهم فيها.فقد يرى بعض النحاة أن (ألّا) المشددة و(أَلَا) المخففة صورتان من صور تحول لفظ واحد، وكأن إحداهما لغة بعض العرب والأخرى لغة آخرين، فيبقى الخلاف في أيهما الأصل وأيهما الفرع. ويلحظ من كلام بعض النحاة أن أَلَّا هي الأصل وأَلَا فرع عنها، ومن كلام آخرين عكس ذلك.كأن لا مدخل هنا لـ(هَلْ) أو (هلّا) .

قال الرضي عند شرح كلام ابن الحاجب في ألّا المشددة: ((وتستعمل في ذلك المعنى: أَلَا المخففة أيضا))[3]. وقال ابن أبي الربيع: ((وحروف التحضيض: هلّا، ولولا، ولوما، وأَلَا. ومن العرب من يشدد (ألّا)، ومن العرب من يخفف (هَلَا). والأكثر في كلام العرب تشديد (هَلّا) وتخفيف (أَلَا)، ولعل العكس لم يسمع إلا في الشعر، ويكون ذلك على جهة الضرورة))[4].

وقد ذكر محقق البسيط أن جعل ابن يعيش (أَلّا) مركبة من (أَنْ) و(لا)، وما أورده الرضي من أن بعضهم قد يستعمل أَلَا المخففة في معنى المشددة، يعضدان ما يذهب إليه كثير من المحققين في ضبط (ألّا) بالتشديد في باب التحضيض.لكنه أشار إلى صنيع كثير من مصنفي كتب حروف

---

[1] انظر شرح المفصل ١٤٤/٨.

[2] انظر المفصل ١٤٤/٨.

[3] انظر شرح الكافية ٤٤٣/٤.

[4] انظر البسيط ٦٣٦/٢-٦٣٧.

المعاني، حيث يعقدون لكل واحد من الحرفين مبحثا منفردا، و لم يربط أحد منهم بين المخففة والمشددة، كالمالقي والمرادي وابن هشام. ثم خلص إلى تأييد قول ابن ابي الربيع لسببين:

أحدهما: أن ابن مالك ذهب إلى أن (أَلَا) مركبة من (لا) النافية والهمزة.ويعضد هذا أن ابن الخباز نقل أن من الناس من عد العرض استفهاما.

والآخر: أنه لم يجد شاهدا على استعمال (ألّا) المشددة للعرض والتحضيض.أما (أَلَا) المخففة فقد جاءت للعرض والتحضيض في القرآن الكريم والشعر الفصيح[1].

وفصل النحاة بين (أَلَّا) و(أَلَا) يدل على أنهم يعتدون بالفرق بين التحضيض والعرض، فكأن دلالة (أَلَا) المخففة على العرض أكثر من دلالتها على التحضيض، ودلالة المشددة على التحضيض أوضح من أختها، فهما – بهذا الاعتبار – أداتان لا واحدة، وبهذا الاعتبار ليستا لغتين في لفظ واحد[2].

وصنيعُ النحاة – حين يذكرون حروف التحضيض فيذكرون أربعة الأحرف، فكأن هَلّا غير أَلّا، وحين يبحثون البدل يذكرون إبدال الهمزة من الهاء، أو ورود لغتين إحداهما بالهاء والآخرى بالهمزة، فكأنهما وجهان للفظ واحد، كما صنع المصنف والشارح كلاهما – صنيعٌ عجيب، يحار المرء في تفسيره.

وقد يبدو للمتأمل أن المخرج من هذا أن تعد هلّا وألّا كلاهما تستعملان في اللهجة الواحدة معا للدلالة على التحضيض. لكن يمنع من احتمال ذلك في كلام الشارح –خصوصا – أنه جزم بأنهما لغتان لا أن الهمزة مبدلة من الهاء.وقد يقال: إن الكلمتان تستعملان في اللهجة الواحدة معا للمعنى نفسه، وقد أبدل بعض العرب هاء هلّا فلم يأتوا إلا بألّا فقط.وهو احتمال ضعيف؛ إذ

---

[1] انظر تعليق المحقق الدكتور عياد الثبيتي بهامش البسيط ٦٣٦/٢-٦٣٧.

[2] قارن ما قاله المالقي في المخففة ص ١٦٥-١٦٦ من رصف المباني بما قاله في المشددة ص ١٧٠-١٧١. وانظر الجنى الداني للمرادي ص ٣٨٢-٣٨٣– وقارنه بما ورد ص ٥٠٩.وانظر أيضا المغني ٩٧، ١٠٢-١٠٣.

كيف يجزم بأن ألّا في لغة من لا يأتي إلا بها غير ألّا التي في لغة من يجمع بين هلّا وألّا ؟ و لم يبق إلا دلالة كلامهم على الاضطراب والحيرة، والتردد بين القول بتركيب الأداة، والقول بإبدال حرف في أحدهما من حرف في الآخر، والقول بأن ذلك من صور تعدد اللهجات في اللفظ الواحد، إما أنها لغة في (أَلَا) المخففة، وإما في (هلّا).

والخلاف في الأوجه الثلاثة في هذا اللفظ قديم.إذ نسب إلى أبي الحسن الأخفش أن ألّا مركبة من (أَنْ) و(لَا) كما قال ابن يعيش في مبحث التحضيض.وقد جعل هذا المذهب بإزاء المذهب الذي قال به الزمخشري هنا، وهو أن الهمزة بدل من الهاء[1]. فيتلخص في هذا اللفظ أربعة آراء: الأول: أنها مركبة من (أَنْ) و(لَا).والثاني: أنها لغة في (أَلَا) المخففة.والثالث: أنها لغة في (هلّا). والرابع: أن الهمزة بدل من الهاء، ويحتمل هذا القول معنيين: أحدهما أن الهاء قلبت همزة، فيلتقي هذا مع فهم الشارح أن ذلك ينافي أن تكون لغة.والآخر: أن الأكثر مجيؤها بالهاء وأحلت بعض القبائل مكانها الهمزة، فيوافق هذا الرأي قول من قال: إنها لغة في هلّا، من وجه هو اعتبار أنْ لا منافاة بين البدل وكونها لغة، واعتبار أنّ الأصل والفرع لا يراد به إلا كون أشيع اللغتين وأفصحهما الأصل وما دون ذلك الفرع .

أما القول بتركيب الأدوات فهو قول قديم مشهور.وغير خاف أن الخليل بن أحمد قد ادّعى تركُّب بعض الأدوات، نحو (لن) الناصبة.والحديث في هذا الموضوع طويل، لا يتسع المجال هنا للإفاضة فيه.لكن خلاصة المختار فيه أن القول بتركيب بعض الألفاظ مما لا دليل عليه، ولا يعدو أن يكون الرأي فيه ظنيا لا قطعيا.غير أن التركيب في أدوات التحضيض على وجه الخصوص – عندي – مقبول مستساغ، لا يمكن إنكاره؛ لبقاء دلالة اللفظين معا في اللفظ الواحد.ذلك أن (لولا) لمن تأمل لم تعدم فيها دلالة (لو) ودلالة (لا) النافية، ومثلها (لوما).وإن (هلا) لمن تأمل لكذلك في الدلالة على الاستفهام والنفي.ومثلها (أَلَا) الخفيفة.وإن كنت لا أنكر أنه بتركب اللفظين قد أضيف من المعاني الجديدة ما لم يكن كذلك قبل التركيب.

[1] انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٧٤/١.

أما (ألّا) فلا معنى لـــ(أن) و(لا) هنا.وهذا يعني أحد أمرين: إما أنها لفظ بسيط غير مركب، وإما أنها مركبة من غير (أَنْ) و(لا).وهذا الأخير عندي أرجح؛ لأنه قد ثبت لأخواتها التركيب.والأقوى عندي أنها (هَلّا)، لكن في لغة من لم يقل (هلّا)، أي: أنها كعن في لغة تميم، يريدون: أن، ونحو ذلك.وعلى هذا يكون رأي الزمخشري صحيحا، لكن لا على المعنى الذي فهمه ابن يعيش، أي: المنافاة بين البدل وكونها لغة.ويكون إثبات ابن يعيش أنها لغة صحيحا أيضا، لكن على ما مر تفسيره.قال الرماني:((هلّا، وهي من الحروف الهوامل ... ومن العرب من يقول: ألّا أكرمت زيدا، ألّا أحسنت إلى عمرو))[1].

وعندي أن (أَلَا) المخففة كلمة برأسها من الكلمات الدالة على العرض والتحضيض مركبة من الهمزة ولا النافية، كما قال ابن مالك.ولذلك أفردها المصنفون بمبحث مستقل ولم يربطوها بألّا المشددة.ولذلك أيضا كثر في الكلام الفصيح ورودها، كما أثبت الدكتور عياد الثبيتي.ولأن أفصح اللغتين من هلّا وألّا هي هلّا ندر في الكلام الفصيح مجيء ألّا، كما أثبت المحقق.

وقد تجاهل كثير من النحاة ما مر من الأمور المرجحة التي سلفت، وراح ينظر في إثبات إبدال الهمزة من الهاء أو نفيه هنا إلى صحة هذا الإبدال أو خطئه من جهة القياس، ومن حيث كثرة النظير أو قلته.فوجد بعضهم القياس ينفي مثل هذا البدل؛ لأن المعهود كثرة إبدال الهاء من الهمزة، وليس العكس.ذلك أن الهمزة لم تبدل من الهاء إلا في (ماء) و(آل)، والأصل: ماه، وأهل، أما الهاء فقد جاءت بدلا من الهمزة في ألفاظ كثيرة، نحو: هياك في إياك، وهرحت في أرحت، وهرقت في أرقت، وأشياء كثيرة غير هذه، فالحمل على الأكثر أولى.بل يقتضي القياس أن تكون الهاء في هلّا بدلا من الهمزة في ألّا، ولا تنعكس القضية[2].

وهذا القول فيه خلط بين الإبدال بمعنى القلب والإبدال بمعنى ورود الحرف في اللفظ في لغة مكان غيره في اللفظ نفسه في لغة أخرى، حيث لا اعتداد بقياس ما، بل المعتدّ به عادة القوم في النطق بحرف مكان آخر في لغة غيرهم.

---

[1] معاني الحروف للرماني ١٣٢.

[2] انظر رصف المباني ١٧٠-١٧١، ٤٧١، الجنى ٥٠٩.

أما اعتراض ابن يعيش حكمَ الزمخشري بإبدال لام (لعل) الثانية نونا، وقول ابن يعيـــش:إن الصحيح أن ذلك من خلاف اللغات، فقد بان لك مما تقدم القول المختار فيها وفي أمثالها مما يغـني عن إعادته.لكن ما تجدر مناقشته هنا هو دليله الذي استند إليه في رد قول الزمخشري، وهو أن لعل حرف، وقلة التصرف في الحروف تقتضي ألا يحكم بإبدال حروفه، بل ينبغي أن يكون الرأي فيـه أن ذلك من قبيل اختلاف اللغات.وقد حكاه الرضي أيضا[1]. وهو كلام فيه نظر من جهات؛ لأنـه أولا يستند على ما تقدم من فهم ابن يعيش للإبدال على أنه قلب، فكأن كلام الزمخشري ينصرف عنده إلى القول بإعلال بعض حروف الكلمة بالقلب، ولأنه ثانيا كأنه يتجاهل قول عامة النحويين في (ثُمّ) مثلا: إنها قد جاءت في بعض اللغات (فُمّ) بإبدال الثاء فاء، ولم يقصد أحد قلب الثاء فـاء، ونحو ذلك مما أورد من اللغات في الحروف، وهو كثير.ذلك لأنه خص هذا اللفظ مما جاء في كلام الزمخشري بهذا الدليل الذي يختص بالحروف، وكلام الزمخشري لا يخص نوعا ما بعينه.ولأنه ثالثـا خص هذا اللفظ بالرد بموجب هذا الدليل، ورد قوله في حرف آخر بدليل التســاوي في عمـوم الاستعمال، وهو (ألّا)، مع أنهما حرفان كلاهما.

وإذا نظرت في كلام الأئمة فيما ورد من وجوه (لعلّ) وجدتهم يعدونها وجوها مختلفة للغـات العرب في هذا اللفظ، ووجدت كثيرا منهم يعبرون بإبدال حرف ما من حروف الكلمة.وما ينبغـي أن يكون مرادهم إلا ورود الحرف الذي يذكرونه في مكان نظيره من حروف لعل، ولا ينبغـي أن تعدّ لعلّ أصلا إلا لأنها المشهورة الشائعة الفصيحة التي جاءت بها أكثر النصوص الفصيحـة مـن القرآن والشعر، وبذلك يصح عد اللغات الأخرى فروعا، ويصح التعبير عن ذلك بلفظ الإبدال.

فمن أثبت أنها لغات – على سبيل المثال لا الاستقصاء – الزجـاجي[2]، والرمـاني[3]، وابـن سيده[4]، والعكبري[5]، وغيرهم.وممن جمع في حديثه بين كون الحرف في الوجوه الأخرى مبدلا مـن

---

[1] انظر شرح الشافية ٢١٩/٣.

[2] انظر اللامات ١٤٧.

[3] انظر معاني الحروف للرماني ١٢٤-١٢٥.

[4] انظر المخصص ١٨٤/٤.

[5] انظر اللباب ٢٠٧/١، التبيين ٣٦١.

نظيره في (لعل) وكونها من خلاف اللغات ابن سيده[١] والعكبري[٢] والقيسي[٣] والأنباري[٤]. وممن اقتصر على القول بإبدال الحرف من نظيره ابن جني[٥] – وسيأتي بيان سبب قوله: إن هذا من الإبدال، لا من خلاف اللغات – وابن القبيصي[٦]، وابن عصفور[٧].

على أن بعض العلماء ممن مر ذكرهم قد اضطرب – كما اضطرب الشارح – فسمى خلاف اللغات في هذا اللفظ إبدالا حينا، وعارض حينا آخر أن يُجْعَلَ اختلافُ الحرف إبدالا؛ لأنه من قبيل اختلاف اللغات. ذلك أن العكبري قال مرة:((وفي لعل لغات، وهي: لعل وعلّ وعنّ ولعنّ ورعنّ ولغنّ. والمشهور الأوليان))[٨]. وقال مرة أخرى:((قالوا: لعلّ وعلّ وعنّ وغنّ ولعنّ ولغنّ، وكل منها لغة غير الأخرى، ولا يقال: إن الغين بدل من العين))[٩]. وقال في موضع ثالث:((قد أبدلت النون من اللام في (لعلّ) في لغة بني تميم. فقالوا: لعنّ. وإنما جاز ذلك لوجهين، أحدهما: قرب ما بين النون واللام. والثاني: كثرة اللامات في لعل، ففروا منها إلى النون، وكانت النون ألين منها؛ إذ كانت تشبه حرف المد))[١٠]. وقال في موضع رابع:((وذهب قوم إلى أن النون في (اللُّغْنُون) بدل من الدال في (اللُّغْدُود). وهو بعيد، والصحيح أنها لغة))[١١]. فواضح أن العكبري يعتد في تسميته الشي إبدالا بما يصح قياسا إبداله منه، حتى إن كان المبدل لغة والمبدل منه لغة أخرى. أما إذا بعد الحرف عن صاحبه كبعد العين عن الغين والدال عن النون، من حيث لم يُعْهَد إبدال أحدها من الآخر، لم يصح تسمية خلاف اللغات إبدالا.

---

[١] انظر المخصص ١٨٤/٤.

[٢] انظر اللباب ٣٣/٢.

[٣] انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٦/١-١٤٨.

[٤] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٤/١-٢٢٥.

[٥] انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٢/٢-٤٤٣.

[٦] انظر التتمة في التصريف ١٣١.

[٧] انظر الممتع ٣٩٥/١.

[٨] اللباب ٢٠٧/١.

[٩] التبيين ٣٦١.

[١٠] اللباب ٣٣٣/٢.

[١١] اللباب ٣٣٤/٢.

وهذا هو السر فيما بدا في كلام ابن جني من غرابة، لم يفسره بهذا الوضـــوح إلا مجمـــوع نصوص العكبري في المسألة.

ويبدو أن مذهب ابن جني الذي تأثر به العكبري قد أعجب آخرين، فأنكروا فيما جاءت فيه العين مكان الغين أن يكون ذلك بدلا؛ لعدم بدل الغين من العين في غيرها، وأثبتوا بدل النون مـــن اللام؛ لعدم غرابته.هذا مع الإقرار بأن الوجوه جميعها لغات[1].

ويبدو أيضا أن استدلال ابن يعيش بقلة التصرف في الحروف على عدم الإبـــدال فيـــه، وأن الأولى أن يقال:إن ذلك من خلاف اللغات، إنما هو تأثر بمذهب ابن جني من وجه آخـــر يفـــارق الوجه الذي تأثر به العكبري، لكنه يلتقي معه في الاعتداد بقياسية الإبدال معيارا للحكم به، وبعدم قياسيته في الحكم بأن ذلك من خلاف اللغات لا غير.ذلك أن ابن يعيش لما رأى أن اللام والنـــون متقاربتان لا يمتنع إبدال النون لاما في القياس، ورأى القياس يقطع بوجوب جمود الحرف وعـــدم التصرف فيه، ترجح عنده هذا القياس الأخير على سابقه فهو – وإن خالف ابن جـــني في هـــذا الموضع في الظاهر – قد سار على نهجه في بناء الأحكام؛ إذ الخلاف بينه وبين ابن جني هنا خلاف في أولوية الأقيسة وتقديم بعضها على بعض ليس غير.فحاصل ما يفيده قول ابن جني وابن يعيـــش: إن حلول الحرف مكان نظيره ليس إبدالا بل لغة قوم، أن نحو ذلك ليس إبدالا مستساغا في القياس بل هو من خلاف اللغات الذي لا ضابط له، أما نظيره فإنه من خلاف اللغات مثله لكنه إبدال من حيث قبول القياس له وعدم نفيه. ويؤيد هذا التفسير لما ورد عنهما أن هذا هو المعول عليه فيما أثر عن الأقدمين من الاستدلال بجمود الحرف وعدم تصرفه في إثبات عدم الحذف مـــن الأصـــول في (عل) إحدى لغات لعل. ذلك لأن الحذف تصرف، والحروف لا تقبل التصرف فيـــها بقلـــب أو حذف أو نوع من الإعلال. وجعلوا في مقابل مذهب ادعاء الحذف التخريج على أنها لغة. قـــال ابن السراج ((وقال أصحابنا: إن اللام في لعل زائدة؛ لأنهم يقولون:عل))[2]. وقال المالقي في تـــأييد مذهب البصريين هذا الذي حكاه ابن السراج: إن الصحيـــح أن الـــلام الأولى زائـــدة؛ لأن ((

---

[1] انظر رصف المباني ٤٣٨-٤٣٩، الجني ٥٨٢.

[2] الأصول ٢/٢٢٠.

التخفيف إنما بابه الأسماء والأفعال، لا الحروف؛ لجمودها وقلة تصرفها))[١]. وقال من أيد مذهب الكوفيين – وهو أصالة اللام – مثلما قال ابن السراج:((والذي عندي أنهما لغتان، وأن الذي يقول: لعل، لا يقول: عل، إلا مستعيرا لغة غيره))[٢].

وبعد: فقد كان ينبغي النظر إلى خلاف اللغات على أنه خلاف لغات ليس غير، فهو من المظاهر اللهجية المتعددة التي لا ضابط لها، أي: أنه خلاف في المسموع، لا شأن للقياس بشيء منه.أما ما لحظ فيه النفور من الثقيل إلى أخف منه، نحو أمليت في أمللت، فينبغي أن يكون كذلك أيضا، غير أن حديث الإبدال فيه هو حديث في تعليل ما خف على قوم فاستخفوه، فيكون تعليلا لظاهره موجودة بما يرى الدارس أن هؤلاء القوم جنحوا إليه، لا أنه حديث في قياس معين؛ لأن من ينطق بالمضعف – وهو المستثقل – لا ينطق بالياء، مع أنه الأخف، فالصورتان إنما هما لغتان لا غير.

وينبغي أن يكون حديث الإبدال في هذا الباب لا ينصرف إلى القلب بحال، فهو تعبير لا يدل هنا إلا على وجود حرف في مكان حرف آخر عهد في لغات غير تلك اللغة التي وجد فيها الحرف المتحدث عنه. ذلك أن حديث الإبدال في الألفاظ المتقدمة لا يعدو أن يكون كالحديث في العنعنة والكشكشة والكسكسة والعجعجة وما شابهها، ذلك الإبدال الذي قال فيه ابن مالك:((وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف))[٣]. وبهذا المفهوم لمصطلحي (الإبدال) و(اللغات) ينتفي داعي الاعتراض في المسائل المتقدمة؛ لعدم تنافيهما.

---

[١] رصف المباني ٣٢.

[٢] الأصول ٢/٢٢٠.

[٣] شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٩. وانظر شرح الأشموني ٤/٢١٢.

٣-الإعلال والتصحيح

*الحول

تصحيح الحول بين القياس والشذوذ

قال الزمخشري في إعلال الثلاثي المجرد:((والمصدر يعل بإعلال الفعل، وقولهم: حال حِـــوَلًا كالقَوَد)).[١]

فقال ابن يعيش:((وقد جعل صاحب الكتاب(حِوَلًا)جاريا على الفعل، وأخرج صحته علـــى الشذوذ من نحو القَوَد والحَوَكَة. والوجه ما بدأنا به؛ لأنه على القياس)) اهـــ.

وكان الشارح قد قال قبل ذلك:((.. ومن ذلك: العِوَض والعِوَدَة والحِوَل والطِّوَل، كـــل ذلك صح؛ لمخالفة بنائها أبنية الأفعال. ومع ذلك لو أعللنا نحوها لم نَصِرْ إلى حرف يُؤْمَـــن معـه الحركة؛ لأنا نصير إلى الواو في نحو العُيَبَة واللُّوَمَة؛ لانضمام ما قبلها، وإلى الياء في نحـــو الحِـــوَل والطِّوَل؛ لانكسار ما قبلها، خلاف نحو باب ودار؛ لأنا صرنا فيهما إلى الألف، وهو حرف يؤمـــن معه الحركة)).

وقال أيضا في قوله تعالى﴿لايبغون عنها حِوَلًا﴾[٢]:((ولوكان جاريا على الفعل من نحو(حـــال يحول)لقلت:حِيَلًا، باعتلال فعله)).[٣]

وما قاله ابن يعيش في رده هنا على المصنف هو صريح كلام سيبويه في المسألة، ومذهـــب عامة النحاة من بعده. قال إمام النحاة في باب ما جاء في أسماء المعتل على ثلاثة أحرف لا زيـــادة فيه:((اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك إن كان يكون مثاله وبنـــاؤه فعـــلا فـــهو بمنـــزلة فِعْلِهِ، يعتلّ كاعتلاله. فإذا أردت (فَعَل)قلت: دار وناب وساق، فيعتل كما يعتل في الفعل؛ لأنه ذلك البناء وذلك المثال، فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرمي. وربما جاء على الأصل كما يجيء (فَعَل)من المضاعف على الأصل إذا كان اسما، وذلك قولهم: القَوَد، والحَوَكـــة،

---

[١] المفصل ٤٤٩.

[٢] الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

[٣] انظر شرح المفصل ١٠/٨٢-٨٣.

والخَوَنَة، والجَوَرَة. فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال، وإنما هــذا في هــذا بمنــزلة أجــودت واستحوذت. وكذلك(فَعِل)وذلك خِفْت، ورجل خافٌ... وقد جاء على الأصل كما جاء (فَعَل) قالوا: رجل رَوِعٌ، ورجل حَوِلٌ. وأما(فَعُل) فلم يجيئوا به على الأصل؛ كراهية للضمة في الــواو، ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال والإسكان أو الهمز كما فعلوا ذلك بــأدؤر، وخــون. وأما(فُعَل)منها فَعَلَى الأصلِ ليس فيه إلا ذلك؛ لأنه لايكون فِعْلاً معتلًا فيجري مجرى فعله، وكان هــذا اللازم له إذ كان البناء الذي يكون فيه معتلا قد يجيء على الأصل على فِعْلِهِ نحو قَوِد ورَوِع. فإنما شُبِّهَ ما اعتلّ من الأسماء هنا به إذ كان فِعْلًا. فأما ما لم يكن معتلا مثالُه فهو على الأصل، وذلــك قولهم: رجل نُوَم، ورجل سُوَلَة، ولُوَمَة، وعُيَبَة. وكذلك (فِعَل)، قالوا: حِــوَل، وصِــيَر، وبِيَــع، ودِيَم)).[1]

وقال أيضا في الباب الذي بعده:((هذا باب تقلب الواو فيه ياء، لالياء قبلــها ســاكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء: وذلك قولك: حالت حِيَالًا. وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل،فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلهاكسرة وبعدهاحرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيــها مــع الاعتــلال لم يقرّوها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم، وجسروا على ذلك للاعتلال، ومثل ذلك سوط وسياط... وإذا قلت: فِعَلَة، فجمعت مافي واحدِهِ الواوُ أثبتَّ الواوَ كما قلت: فِعَل، فأثبتّ ذلــك، وذلك قولك: حِوَل وعِوَض؛ لأن الواحد قد ثبت فيه وليس بعدها ألف فتكون كالسياط، وذلــك قولك: كُوْزٌ وكِوَزَة، وعُود وعِوَدَة، وزَوْج وزِوَجَة، فهذا قبيل آخر... ومما أجري مجرى(حــالت حيالا)و(نام نياما): اجتزت اجتيازا، وانقدت انقيادا)).[2]

وقال في موضع آخر:((وأما(فَعَلان)فيجري على الأصل، و(فَعَلَى)، نحو جَوَلان وحَيَــدَان وصَوَرَى وحَيَدَى، جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنــزلة مالازيادة فيه مما لازيادة فيه مما لم يجئ علــى مثال الفعل نحو الحِوَل والغُيُر[3] واللُّوَمَة)).[4]

---

[1] الكتاب ٤/٣٥٨-٣٥٩.

[2] الكتاب ٤/٣٦٠-٣٦١.

[3] ضبطها عبد السلام هارون: والغير، والأظهر عندي أنها بضم الغين والياء، جمع غيور.

[4] الكتاب ٤/٣٦٣.

وسار أئمة النحاة على جعل تصحيح(الحول)قياسيا؛ لعدم جريانه على فعل معتل. ومنهم المازني،[١] والفارسي،[٢] وابن جني الذي أوضح في هذا اللفظ العلة الصوتية فيما كسرت فاؤه أوضمت نحو(الحِوَل)و(العُيَبَة)بأن كسر الفاء في(فِعَل)وضمها في(فُعَل)مما جاءت عينه حرف علة مفتوحا لا يحقق إعلال العين فيما جاءت فيه الغرض من إعلال ما جاءت الفاء فيه مفتوحة؛ لأن مافتحت فيه الفاء تقلب له العين حرفا تؤمن معه الحركة، وهو الألف، فيتحقق التخفيف والبعد عن الثقل، أما ماكسرت فاؤه أوضمت فلو رُمْتَ تخفيفَهُ لم يجز قلب عينه إلاياء أو واوا، لاألفا، والياء والواو ليستا مما يلازم السكون كالألف.[٣]وهذا البيان للفرق بين الفتحة وأختيها لابن جني قد تبعه بإيراد ألفاظه الشارح هنا كما ترى.

وقد شَرَطَ النحاةُ لقلبِ الواوِ ألفًا تحرُّكَ ماقبلها بالفتحة خاصّة، وعللوه بما ذكره ابن جني من أن الواو والياء في نحو(حِوَل)و(عُيَبَة)أو(عِوَض)و(سُوَر)وما إلى ذلك((لافائدة في انقلابهما إلى الياء والواو المجانسين لحركة ماقبلهما، ولأن القلب يفضي بهما إلى مثلهما)).[٤]

وقد يبدو للناظر في كلام المصنف في هذا الموضع من المفصل أنه ابتدع في المسألة مالا وجه له ومالم يقل به أحد غيره، وأنه شذّذ ما اتفق النحاة على قياسيته. بيد أن من يتأمل ماجاء عنهم في المسألة يجد للزمخشري العذر فيما لم يسلّم للنحاة به من القياسية في هذا اللفظ خاصة. ذلك أن قولهم: إن الحِوَل مما لم يكن له فِعْلٌ مُعَلٌّ يجري عليه، مما يصعب التسليم به. لأن قولهم هذا يقتضي أنه لو أجري المصدر على فعل معل لقيل: حيلا، كما يقال: قياما في(قام)المعل، لكن هذا المصدر كأنه مما ليس له فعل أو أن له فعلا غير معل، وكلا الأمرين غير صحيح عندي. بل الصحيح أن يعد الحول مصدرا لـ(حال) المعلّ.

---

[١] انظر المصنف ٦/٢.

[٢] انظر التعليقة ٥٠/٥.

[٣] انظر سر الصناعة ٢٢/١، ٥٨٧/٢، ٧٣٢-٧٣٣، المصف ١٤٢/٢.

[٤] اللباب ٣٠٣/٢.

وقد نص بعض الأئمة على أن(الحِوَل مصدر لحال المستعمل، وله نظائر. قال الزجاج في تفسير قوله تعالى﴿لايبغون عنها حِوَلا﴾ : ((أي: لايريدون عنها تحوُّلا. يقال:قدحال من[1] مكانه حِوَلا كما قالوا في المصادر: صَغُر صِغَرًا، وعظُم عِظَمًا، وعادني حبُّها عِوَدًا))[2].وهو صريح في أن فعله(حال)، و لم يعل مصدره لاعتلاله كما لم يعل العود لاعتلال عاد، وإن جاء في موضع آخر من معانيه خلاف ذلك، كما سيأتي.

وقال ابن عيسى، فيما حكاه عنه أبوحيان: إن حولا مصدر كالعِوَج والصِّغَر[3].

ولذلك قال الزمخشري في تفسير آية الكهف المذكورة:((الحِوَل: التحوُّل. يقال: حال من مكانه حِوَلًا، كقولك: عادني حبُّهَا عِوَدًا)).[4]

أما من استشعر في إثبات الحول جاريا على فعل معل خرقا للقاعدة التي تقتضي وجوب إعلال المصدر الذي أعل فعله-كالجوهري-فقد رأى أن المخرج من ذلك ادعاء أن الحول اسم قد استعمل هنا استعمال المصدر، أي: أنه في الأصل لم يكن مصدرا جاريا على الفعل(حال) وإلا لزم إعلاله[5].

لكن المتأمل فيما وضع من شروط قلب الواو ياء في أبواب الإعلال والإبدال عند من ألّف في التصريف بأخرة يجد أن لاملجئ إلى القول بتصحيح الفعل شرطا لصحة هذا المصدر، حتى يدعي النحاة أن(حال)ليس فعل الحول. ذلك أنهم شرطوا لإبدال الياء من الواو المتحركة بعد كسرة في المصدر ثلاثة شروط: أولها:أن ينكسر ماقبل الواو. وثانيها: أن يكون بعدها ألف مزيدة. والثالث: أن يكون مصدرا لفعل قد أعلّ. فلو نقص شرط من ذلك لم تقلب، نحو(لواذ)صحت واوه

[1] في النص: قد حال في مكانه

[2] معاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٥. وانظر شرح الكافية الشافية ٤/١١٣، وشرح ابن عقيل ٢/٥٥٨.

[3] انظر البحر المحيط ٧/٢٣٢.

[4] الكشاف ٢/٥٠٠.

[5] انظر الصحاح(حول).

لصحتها في(لاوذ)، و(قَوَام)صحت واوه لأن ليس قبلها كسرة،و(حِوَل)لأن ليس بعدها ألف[1]. فيكفي بناء على هذا أن يمنع من إعلال الحول عدمُ اجتماع الكسرة سابقة للواو والألف تالية لها.

نعم يفارق هذا الكلام ماحكم به الزمخشري من الشذوذ؛ لأن الحول عند من رأى تخلف مجيء الألف بعد الواو فقط هو المانع من الإعلال جاء على القياس لاأنه شاذ، لكنه يوافق ماحكم به الزمخشري ونفاه ابن يعيش، وهو أنه مصدر جارٍ على الفعل(حال).

ويبدو أن شرط اكتناف الكسرة والألف الواو لم يكن مجمعا عليه. ولذلك خالف الزجاج في موضع معانيه ما ذكره في آية الكهف وتقدم قبل قليل. فقد قال عند قوله تعالى﴿ديناقِيَمًا﴾[2]:((وقيم مصدر كالصِّغَر والكِبَر، إلا أنه لم يقل(قِوَم)مثل قوله﴿لايبغون عنها حِوَلا﴾لأن قولك: قام قيما، كأنه على(قَوَمَ)أو(قَوِمَ)فلما اعتلّ فصار(قام)اعتل(قِيَم). فأما حول فهو على أنه جار على غير فعل))[3]. فهو هنا يحاول إخراج الحول مخرجا قياسيا؛ لأنه رأى لزوم إعلاله لو جرى على الفعل المعلّ، مع أنه صرح هناك بأنه مثل عاد عودا، كما رأيت.

ولعل هذا الذي جعل الزجاج يتردد في الجزم بجريان الحول على الفعل المعل لما يستلزم من الشذوذ، فراح مرة يثبت جريانه على الفعل ومرة ينفيه، هو الذي جعل الزمخشري يثبت فيه الشذوذ. ذلك أنه رأى أنه جار على الفعل و لم يعل؛ فلذلك حكم بشذوذه.

وبهذا التقدير لمضمون كلام الزمخشري في المسألة يكون ما قاله فيها ملاقيا بوجه ما قاله فيها ابن يعيش، ومخالفا إياه من وجه آخر. فإن إثبات الزمخشري الشذوذ في المسألة يوافق مايعتقده ابن يعيش فيها من حيث وجوب الإعلال لو جرى على فعل معلّ، فإذا جرى عليه و لم يعل كان شاذا، والزمخشري يرى أنه جار عليه فهو شاذ من حيث إنه صحح. وأما الوجه الذي يتخالفان فيه

---

[1] انظر التتمة ١١١، وانظر هامش المحقق، والممتع ٢/٤٩٥. هذا وقد جعل ابن مالك تصحيح الحول هو الغالب. انظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١١١. وجعل الرضي عدم ورود الألف بعد الواو مجوزا تصحيح(حولا)وإن كان مصدر فعل معل. انظر شرح الشافية ٣/١٣٨. وانظر أيضا: أوضح المسالك ٤/٣٨٥-٣٨٦، التصريح ٢/٣٧٨، شرح الأشموني ٤/٢٢٨.

[2] الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

[3] معاني القرآن وإعرابه ٢/٣١٠-٣١١.

فإنه جَزْمُ المصنف بأنه مصدر حال يحول، وقطع الشارح أنه ليس مصدرا له، فيكون اسما، أو مصدرا لم ينطق له بفعل.

وعندي أن ادعاء أن الحول ليس مصدرا جاريا على حال، إما بأن يكون اسما وليس مصدرا، وإما بأن يكون مصدرا لم ينطق له بفعل، فذلك عندي بعيد جدا، وليس له من سند مطلقا. وعندي أنه لم يلجئ إليه إلا تكلف الحمل على القياسية والاطراد ما أمكن؛ لأن مذهب الشارح كما هو بين عدم جعل الألف بعد الواو شرطا للإعلال.

ولو أن الشارح اكتفى في الاعتراض بذكر قياسية التصحيح بعد الكسرة والضمة بما أفاده كلامه من الفرق بين فتح ما قبل حرف العلة المتحرك وكسره أو ضمه، دون الجزم بعدم جريان الحول على حال، لكان كلاما مستقيما؛ لأن علة تصحيح هذا النحو علة صوتية بحتة تتعلق بما يحدث من تحولات صوتية للعلة المتحرك ما قبلها بالفتح وبالضم وبالكسر. وقوله: إن انقلاب العلة المضموم ما قبلها والمكسوره واوا أو ياء لايتحقق به الغرض الذي قلبت فيه ألفا، وهو التخفيف ما أمكن، قول سديد يدل على نظر النحاة الثاقب، وتحليلهم اللغوي الصائب الذي ينفذ إلى أعماق العبارات، يسبر ما يجول بأذهان المتكلمين من أهل اللغة، فيظهر للناس ما استخفوه فجنحوا إليه، وما استثقلوه فبعدوا عنه وتحاشوه.

أما ادعاء أن علة إعلال المصدر اعتلال فعله، وأن اعتلال الفعل يوجب إعلال المصدر وتصحيح المصدر يدل على أنه ليس جاريا على الفعل، فذلك بعيد عندي؛ لأن قلب حرف العلة حرفا آخر وعدم قلبه إنما هو تخفيف صوتي يقصد به البعد عما يستثقل، ولا دخل لما حصل في الفعل في هذا التخفيف.

وما اشترط الأئمة لإعلال اسم الفاعل من الفعل الثلاثي بقلب العين همزة مثلا أن يكون الفعل قد أعلت عينه إلا لأمر يتعلق بشيئين: أحدهما دلالي، والآخر صوتي، لا أن إعلال الفعل له تأثير ما في إعلال اسم الفاعل. أما الدلالة فإن ماثبتت فيه الواو نحو(عَوِرَ)و(حَوِل) يأتي الوصف منه على نحوٍ تثبت الواو فيه، وهو(أعور، وأحول)ولا يكاد يجيء منه الوصف على فاعل، فإذا أتى

منه الوصف على فاعل فإن حذفها منه يلبس لو قيل(عائر، وحائل). فلما شعر المتكلم بالتباس الشيئين: اسم الفاعل من حال وعار، واسم الفاعل من عور وحول، خص أحد النوعين بإحدى الصيغتين والآخر بالأخرى؛ لمجرد البيان والبعد عن اللبس. وأما الأمر الصوتي فواضح أن أكثر الأفعال الثلاثية معتلة العين هو مما أعلت عينه، ولم يوجد غير معل إلا قليل جدا، وكثر تبعا لذلك اسم الفاعل من هذه الأفعال التي يُحتاج إلى تخفيفها بالإعلال. ولذلك لا ينبغي أن يفهم أن إعلال المصدر أو اسم الفاعل يتوقف على إعلال الفعل من غير علة أخرى يشترط لأجلها إعلاله.

٤- الإدغام

*علة عدم الإدغام في(تذكرون).

علة عدم الإدغام في(تذكرون)

قال الزمخشري في مبحث الإدغام:((وأدغموا تاء(تَفَعَّل)و(تَفَاعَل)فيما بعدها، فقالوا:اطيروا، وازينوا، واثاقلوا، وادارؤوا، مجتلبين همزة الوصل؛ للسكون الواقع بعد الإدغام. و لم يدغموا نحو(تَذَكَّرُون)؛ لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى[١]وإدغام الثانية))[٢].

فقال ابن يعيش: ((..ولا تدغم تاء المضارعة في هذه الحروف؛ فلاتقول في تذكرون: اذّكرون، ولا في تدعون: ادّعون؛ لأن الف الوصل لاتدخل الأفعال؛ لأنها في معنى أسماء الفاعلين، فكما لا تدخل ألف الوصل أسماء الفاعلين كذلك لاتدخل المضارع؛ لأنه بمنزلتها. لأن ألف الوصل بابها الأفعال الماضية نحو(انطلق، واقتدر، واستخرج)ولم تدخل إلا في أسماء معدودة، وذلك بالحمل على الأفعال. ولأنك لو أدغمت في الفعل لزال لفظ الاستقبال، فكان يختل.

فإن اجتمع إلى تاء(تَفَعَّل)و(تَفَاعَل)تاء أخرى إما للمذكر المخاطب أو للمؤنثة الغائبة نحو قولك: تتكلم، وتتغافل، فإنك تحذف إحدى التاءين، فتقول: يازيد لاتَكَلَّم، وياعمر لاتَغَافَل؛ لأنه لما اجتمع المثلان ثقل عليهم اجتماع المثلين، و لم يكن سبيل إلى الإدغام؛ لما يؤدي إليه من سكون الأول، و لم يمكن الإتيان بالألف للوصل؛ لما ذكرناه.

وقول صاحب الكتاب: (و لم يدغموا نحو تذكرون؛ لئلا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية) إشارة منه بأنه كان يَسُوْغُ الإدغام لولا الحذف. وليس ذلك صحيحا؛ لأن هذا النوع من الإدغام لايسوغ في المضارع، لما ذكرناه من سكون الأول ودخول ألف الوصل، وذلك لايجوز، فاعرفه))[٣]اهـ .

---

[١] سقطت(الأولى)في الشرح.

[٢] المفصل ٤٧٥-٤٧٦.

[٣] شرح المفصل ١٠/١٥٢.

وما ذكر ابن يعيش أنه العلة الصحيحة في عدم إدغام نحو(تذكرون)على نحو ما أدغم (اطّيروا) وما أشبهه، صحيح مستقيم، صرّحَ به الأئمةُ كافّة. لكنه لا يُمْنَع أن يقال في علته أيضا: إنه اجتُنب الجمع بين حذفين مخافة الإلباس. ولا يلزم من هذه العلة الأخيرة أن الإدغام كان يسوغ لولا الحذف، كما فهم من عبارة الزمخشري؛ إذ تفيد عبارته ما كان سيحصل لو حصل الإدغام.

ويدل على صدق ذلك أن سيبويه جمع بين علتي ابن يعيش والزمخشري معا. قال:((ولا يسكنون هذه التاء في(تَتَكَلَّمون)ونحوها ويلحقون ألف الوصل؛ لأن الألف إنما لحقت فاختص بها ما كان في معنى فَعَلَ، وافْعَلْ في الأمر. فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لاتلحق أسماء الفاعلين، فأرادوا أن يخلصوه من فَعَلَ وافْعَلْ. وإن شئت قلت في(تَتَذَكَّرون)ونحوها:تَذَكَّرون... ولا يجوز حذف واحدة منهما-يعني من التاء والذال في تذكرون-لأنه حُذِفَ منها حرفٌ قبل ذلك، وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر؛ لأنه كره الالتباس وحذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث، ولم تكن لتحذف الذال وهي من نفس الحرف فتفسد الحرف وتخل به، ولم يروا ذلك محتملا إذا كان البيان عربيا، وكذلك أنزلت التاء التي جاءت للإخبار عن مؤنث، والمخاطبة))[١].

ومن النحاة من اقتصر على التعليل بعدم دخول ألف الوصل على المضارع، كما فعل ابن يعيش، كالمبرد[٢]وأبي علي الفارسي[٣]وغيرهما. ومنهم من ذكر في علة ذلك شيئين:((أحدهما: أن الفعل ثقيل، فإذا أمكن تخفيفه كان أولى، وقد أمكن بحذف أحد المثلين، فكان ذلك أولى من الإدغام الذي يؤدي إلى زيادة. والآخر: أنك لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع)).[٤]وبمثل ما علل به الزمخشري هنا عدم الإدغام علله ابن الحاجب، مقتصرا عليه.[٥]

---

[١] الكتاب ٤/٤٧٦-٤٧٧.

[٢] انظر المقتضب ١/٢٤٣.

[٣] انظر البغداديات ١٩٩-٢٠٠.

[٤] الممتع ٢/٦٣٦-٦٣٧.

[٥] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٨

وفي تحليل النحاة ما يؤدي إليه الإدغام من تقريب للأصوات، فيخف به ما كان مستثقلا، وما يعرض حينا لألفاظ من موانع الإدغام بحيث لا يؤدي إدغامه إلا إلى ثقل كان ينبغي النفور منه، أو كان بالإدغام-لو تصور حصوله-مالا يُقبل في الألفاظ، في هذا كفاية لقبول ما يقوله الزمخشري من أشياء مفترضة كان حدوث شيء منها أو ما يشبهها سيتجنب. ولا يعني قوله ذاك ما قال ابن يعيش: إن كلامه يشير إليه.

بقي أن أوجه النظر إلى أن أئمة النحاة لم يكتفوا في الإدغام بوصف ما يكون من الأصوات مدغما في غيره أو غير مدغم، بل تعدى ذلك إلى تحليل الألفاظ، ووصف ما يؤديه الإدغام من وظائف صوتية، وما يكون من الأحوال متجنبا متروكا إن أدى إلى عكس ما يجتلب الإدغام لأدائه. وهذه جهود صوتية عظيمة حملها أسلافنا فيما حملوا من هذا الإرث النحوي العظيم.

٥-تسهيل الهمزتين

*اقرأ آية

أحكام التقاء الهمزتين في (اقرأ آية)

قال الزمخشري في فصل التقاء الهمزتين:((وفي(اقْرَأْ آية)ثلاثة أوجه: أن تُقْلَب الأولى ألفا وأن تُحذف الثانية[1]وتُلقى حركتها على الأولى، وأن تُجعلا معًا بَيْنَ بَيْنَ، وهي حجازية)).[2]

فقال ابن يعيش:((وأما قول صاحب الكتاب: (أن تجعلا معا بين بين)فليس بصحيح. وهو وهم؛ لأن الأولى ساكنة. والهمزة الساكنة لا تجعل بين بين؛ لأن معنى جعلها بين بين أي: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، وإذا لم تكن متحركة فلا يصح فيها ذلك. مع أن الغرض من جعلها بين بين تخفيفها بتقريبها من الساكن، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية في الخفة؛ إذ ليس وراءه خفة. فأما لو قلت: (قَرَأَ آية) بتحريكها جاز أن تجعلا بين بين معا، وذلك على لغة الحجاز وعلى لغة غيرهم؛ لأنهما مفتوحتان بخلاف(اقْرَأْ آية)))[3]اهـ.

وواضح أن الخلاف بين الرجلين ليس محله جواز تخفيف الهمزتين معا أوعدم جوازه، بل الخلاف فقط في التعبير عن تخفيف الأولى بـ(بين بين). والسبب في عدم إجازة الشارح أن يعبر بمثل ذلك ما بينه فيما سلف. وكأنه يريد من المصنف أن يعبر عن الأولى بإبدالها ألفا خالصة، كما في(رأس)، أما الثانية فلا نزاع في أنها تخفف بجعل الحركة بين بين؛ لأنها متحركة.

وقد تناول سيبويه في كتابه مذاهب العرب في تخفيف هذا اللفظ وأمثاله مما التقى فيه همزتان من آخر كلمة وأول أخرى. وصرح بأن تخفيف الهمزة الأولى الساكنة يكون بإبدالها ألفا ساكنة كما قال الشارح. قال سيبويه:((وتقول:(اقرا آية)في قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة أبدا إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها. ومن حقق الأولى قال: (اقر آية)؛ لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن، فحذفتها وألقيت حركتها على الساكن

---

[1] في المفصل:(الثاني)

[2] المفصل ٤١٩.

[3] شرح المفصل ١٢٠/٩.

الذي قبلها. وأما أهل الحجاز فيقولون:(اقرا آية)؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعا، يجعلون همزة(اقرأ)ألفا ساكنة ويخففون همزة(آية)))[١].

وأكد شراح الكتاب عند شرح هذا الموضع أن تخفيف الأولى إنما يكون بإبدالها ألفا، ولا يكون فيها التخفيف بجعل الهمزة بين بين، ولا يكون ذلك إلا في الثانية. ومنهم أبوعلي الفارسي في التعليقة،[٢]والسيرافي في شرح الكتاب.[٣]

وقد تابع سيبويه على ذلك من ذكر هذه المسألة من أئمة النحاة، كابن السراج،[٤] وغيره.[٥]

وبين العلماء مراد سيبويه وغيره من مصطلح(بين بين)المذكور، وأنه لا يعني مجرد التخفيف، بل المقصود من تركيب بين مع بين أن الهمزة المخففة تكون بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، كما ذكر الشارح.[٦]كما بينوا أن من خصائصها ألا تقع أولا،[٧]وأنها لا تكون كذلك وهي ساكنة؛ للعلة التي ذكرها الشارح،[٨] وأنها لا تأتي بعد حرف ساكن؛ لأنها تقرب من السكون بإخفاء حركتها، فكأنك تجمع بين ساكنين.[٩]

ومما تقدم يظهر أن الزمخشري كأنه لم يرد بقوله هنا:بين بين، إلا التخفيف، لا أنه قصد أنها تكون بين الهمزة والألف. هكذا يبدو، لكني لا أستبعد أنه عنى ما قاله. ذلك أن الهمزتين في هلتين الكلمتين كأنهما في كلمة واحدة، حتى إن أبا زيد قد حكى فيها إدغام الهمزتين. فإذا تذوقت تسهيل هاتين الهمزتين وجدت الوصفين لا يتباعدان كثيرا-أعني قول سيبويه: إن الهمزة الأولى قلبت ألفا

---

[١] الكتاب ٣/٥٥٠.

[٢] انظر التعليقة ٤/٥٠-٥١.

[٣] انظر شرح السيرافي المخطوط ١٢/٥.

[٤] انظر الأصول ٢/٤٠٥.

[٥] انظر شرح الشافية ٣/٦٦.

[٦] انظر التبصرة والتذكرة ٢/٧٣٦، سر الصناعة ٤٨/١.

[٧] انظر اللباب ٢/٤٤٣.

[٨] انظر التبصرة ٢/٧٣٦.

[٩] انظر النكت ٢/٩٧٧، أمالي ابن الشجري ٢/٥٧.

والهمزة الثانية سهلت بين بين، وقول الزمخشري: إنهما جعلتا بين بين معا-لأن الصوت متصـــل لا يكاد يعرف موضع معين لانتهاء الألف الأولى والهمزة المسهلة الثانية. وعندي أن المدقق في وصـف هذا الصوت الذي أبدل من صوت الهمزتين المحققتين لايسعه رد قول الزمخشري الـــذي يصـف الظاهرة الصوتية وصفا واحدا. بل هو عندي أقرب من وصف أولئك، من قِبَلِ أنّ وصفه هذا نـابع من تأمل فيما يحدث للهمزتين بالتسهيل والاتصال، ووصف أولئك ينبع من النظر إلى ما تقتضيــه قاعدة إبدال الهمزة نظريا.

٦- الابتداء بالساكن

الابتداء بالساكن في لغة العرب ولغة غيرهم

الابتداء بالساكن في لغة العرب ولغة غيرهم

قال الزمخشري في مبحث حكم أوائل الكلم: ((فإذا وقعت [أي: السواكن] في موضع الابتداء أوقعت قبلها همزات مزيدة متحركة؛ لأنه ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقوف على متحرك))[١].

فقال ابن يعيش: ((وقوله: (لأنه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن) ربما فهم منه أن ذلك مما يختص بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب. وليس الأمر كذلك، بل إنما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصا بلغة دون لغة))[٢] اهـ.

وقال في موضع آخر قبل: ((واعلم أن الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركا؛ وذلك لضرورة النطق به، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به. وليس ذلك بلغة، ولا أن القياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان. فقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير،وأن ذلك ممكن وهو لغة قوم آخرين. ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك؛ لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان، وكابر بالمحسوس))[٣] اهـ.

وهذا الكلام من ابن يعيش ترداد لكلام ابن جني. انظر إلى قوله هذا مع قول ابن جني: ((اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة؛ توصلا إلى النطق بالساكن وهربا من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة، فضلا عن القياس. وليس لقول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السُّوفَسْطِيّة ومن ليس بكامل العقل))[٤].

---

[١] المفصل ٤٢٢.

[٢] شرح المفصل ٩/١٣٦.

[٣] السابق ٩/١٣١.

[٤] المنصف ١/٥٣.

ولست أعني أن القول بعدم إمكان الابتداء بالساكن هو مذهب ابن جني وحده، لكني أعني ألفاظ ابن جني التي شنّع بها على معارضيه ممن قال بإمكان الابتداء بالساكن وأن ذلك من لغات غير العرب، فنقلها ابن يعيش، وبالغ في الحمل عليهم كما بالغ ابن جني. أما تعذر الابتداء بالساكن فهو قول أغلبهم، كما هو مشهور.

وابن جني – مع هذا الذي سلف من قوله، ومع قوله في مواضع أخرى كغيره من النحاة: إن الابتداء بالساكن ممتنع – قد قال في موضع من خصائصه ما نصه: ((ورأيت مع هذا أبا علي – رحمه الله – كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. ولعمري أنه لم يصرح بإجازته، لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن. قال: وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن وإن كان في الحقيقة متحركا – يعني: همزة بين بين – قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به فما الظن بالساكن نفسه؟ قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت. وأما أنا فأسمعهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا: (كْلِيد)، فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإن حركتها جد مضعفة، حتى إنها ليخفى حالُها عليّ، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة. وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحل منه بطائل))[1].

ولا يخفى أن ما وصفه ابن جني هنا، ومثل له بـ (كْلِيد)، شبيه بما في الإنجليزية اليوم مما توالى في أوله حرفان صامتان (consonants) من غير حرف علة (vowel) بينهما، مثل:

street , school , please....

وشبيه في الوقت نفسه بما نسمعه في اللهجات العامية المنتشرة اليوم. ومن أمثلة ذلك نطق بعض عامياتنا للمبدوء بتاء المخاطب أو تاء الغائبة، نحو (أَنْتَ تَغْزُو) في العربية، ينطقها البدو على هذا النحو:

أَنْتَ تْغزِي.

وإذا نُطِق الفعلُ وحده قيل:

تْغزِي

[1] الخصائص ١/٩٢-٩٣.

ويشبه ذلك ما يعهد في اللهجات الشامية، ولا سيما في أفعال الأمر، إذ يقولون في (العب واركض) ونحو ذلك:

لْعَبْ ، رْكُضْ

وهذا – وإن كان ليس سكون المبتدأ به فيه سكونا خالصا،بل فيه رائحة من الفتحة أو من الكسرة أو من القلقلة – هو ما امتنعت العربية الفصيحة من الابتداء به كما تمتنع من الوقوف على المتحرك. فالعربية لا تبتدئ إلا بحرفٍ محرك بحركة خالصة،وليس فيها إلا الفتحة الخالصة أو الضمة الخالصة أو الكسرة الخالصة. فعلى ذلك لا يجوز القطع بأن ما فَرّت منه العربية من الابتداء بالساكن فأدخلت عليه همزة متحركة حركة خالصة لا تختص به العربية، ولا القطع بأن ذلك عامٌّ لكلّ اللغات ضرورةً كما قال ابن يعيش. فإن كان ابن يعيش قد أراد هذا فهو مرود بالمشاهدة والعيان، ويكون سبيله هو سبيل من أنكر العيان وكابر المحسوس.

أما إن أراد الشارح أنّ ما يُبتدأ به من هذا النحو، كـ(كْلِيد) التي ذكرها ابن جني، ليس سكونه خالصا، بل لا بد من إشمامه بعض الحركة ليتمكن من نطقه، فيبدو أنه صواب. لكن إرادة هذا المعنى من كلام ابن يعيش يمنع منه أنه يَرُدّ بهذا الذي قاله على الزمخشري حين ذكر أن إدخال الهمزات المتحركة في لغات العرب جاء لما امتنعت عن الابتداء به كما امتنعت عن الوقوف على المتحرك.

الخاتمة وأهم النتائج

وبعد أن من المولى _ عز اسمه _ على إتمام هذه الرسالة، وبتوفيقه وبإنعامه وصلنا إلى خاتمة المطاف، آن لنا أن نقف بإيجاز واختصار على بعض أهم نتائج البحث وملامحه العامة. فمنها:

- حرر البحث مصطلح (الشذوذ)، وجهد في إزالة بعض أوهام متعلقة بدلالة المصطلح على القبح والاسترذال.

- توصل في البحث إلى حصر أسباب الشذوذ اللغوي.

- خلص بحث الضرورة إلى فرق بين نوعين من الضرورة لم تفصل دراسة القدماء للعربية بينهما.

- تبين خطأ من رأى أن وصف شيء من آي القرآن الكريم بالشذوذ، وحمل لفظ منه أو تركيب على التوهم أو الضرورة، يعني رميه بالعيب أو الرداءة. وتبين أيضا خطأ من تكلف _بحسن نية _ تخريج شيء من ذلك بقصد البعد به عن أن يوصف بنحو ذلك.

- أبان البحث عن جملة من الملاحظات لم يأخذها بعين الاعتبار من دفعته حماسته الدينية إلى الحمل على من ضعف شيئا من القراءات القرآنية.

- ظهر من خلال دراسة مسائل الاعتراض التطبيقية مدى تأثر النحاة بالمفهومات المتعلقة بمصطلح (الشذوذ).

- أظهر البحث ما شاع في دراسة العربية من خلط بين صورتين من صور العربية، إحداهما: الصورة الذهنية المختزنة في أذهان المتكلمين، والأخرى: الصورة المتحققة في نماذج

الاستعمال. وتبين مدى انعكاس ذلك على تناول مسائل العربية المختلفة. وذلك فيما سمي هنا (نحو اللغة ونحو الكلام).

- توصل البحث إلى نتائج في مناقشة المسائل في ضوء ما عرض في (نحو اللغة ونحو الكلام)، لم يكن ليتوصل إليها لولا التناول في ضوء تحرير مفهومات معينة لم تكن محررة، لهذا توصل فيها إلى نتائج جديدة لم يعرض لها دارسو العربية؛ لأن الترجيح فيها انبنى على ما أظهرته الدراسة النظرية في المقدمات.

- عرضت الدراسة نماذج تطبيقية على ما روعي فيه أحد اقتضاءين، إما اللفظ وإما المعنى.

- أحاط البحث بدراسة الأصول العامة التي انبنت عليها الدراسة الصرفية، ولا سيما مباحث الأصالة والزيادة.

- اتضح قصور أدلة الزيادة وأغراضها ومواضعها والأحرف التي تزاد في تعيين الحروف المزيدة والأصلية.

- اتضح خطأ الأساس الذي بني عليه إنكار بعض أبنية الأسماء في العربية.

- تبين أمر كثير من التحكم الذي أحاط الأصول التي بني عليها الإلحاق بمفهومه الاصطلاحي.

- ردت هذه الدراسة (التنوين) و (الممنوع من الصرف) إلى البحث الصوتي في أكثر الجوانب المتعلقة بهذين البابين.

- أبان البحث جوانب مهمة من التكلف الذي أحاط بمباحث (الممنوع من الصرف)، و(التنوين)، ولا سيما علل منع الصرف، وأقسام التنوين. وأبان أيضا إغفال جوانب الربط الصوتية بين المبحثين.

- عرضت الدراسة وجهات نظر المعترضين على علل منع الصرف التسع المشهورة قديما وحديثا.

- عرض البحث تطبيقات عملية على الدراسات الصوتية للعربية، من خلال مسائل الاعتراض.

هذا إلى نتائج كثيرة جدا في مسائل الاعتراضات، لو عددتها لطال بنا الحديث بأكثر مما تحتمله هذه العجالة، مثبتة في تفصيل المسائل نفسها. ذلك أني ذهبت بعد تأصيل الأقوال في المسائل إلى ترجيح أحد قولي الإمامين (الزمخشري وابن يعيش) على الآخر حينا، وحينا قد أجد في أقوال غيرهما ما يترجح على قوليهما معا، وربما أظهرت دراسة القضية رأيا آخر يصح عندي أن يرد به ما أثر في المسألة من آراء النحاة جميعا. كل ذلك مثبت في موضعه من دراسة المسائل في البحث.

ولكن ينبغي هنا أن أذكر الملامح العامة الرئيسة لأهم نتائج تفصيل المسائل واستقصائها بإجمال، ولا سيما التي لم يشر إليها في المسائل، وهي:

- أسفر تأصيل المذاهب في المسائل واستقصاء الأقوال فيها من مصادرها عن نسبة الأقوال إلى أصحابها، وانكشف الخطأ في نسبة بعض المذاهب التي اشتهرت نسبتها إلى من تبين أنهم غير أصحابها.

- اتضح من خلال دراسة المسائل أن الزمخشري أكثر من ابن يعيش أصالة في التفرد ببعض الآراء، أو السبق إليها. بل لا تكاد تجد لابن يعيش سبقا إلى رأي ما. وهو ما يدل على أن

الزمخشري من المجتهدين المجددين في النحو، بخلاف ابن يعيش الذي يغلب عليه الاتباع أكثر من الابتداع.

– أظهرت مناقشة المسائل اعتماد ابن يعيش على ابن جني بصورة أكثر من اعتماده على غيره من السابقين، كالسيرافي الذي يعد شرحه لكتاب سيبويه في المرتبة الثانية في مصادر ابن يعيش بعد كتب ابن جني عموما وكتابي (سر صناعة الإعراب) و (الخصائص) خصوصا. وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا الاعتماد[1].

– بدا واضحا أن كثيرا من مسائل العربية قد سير منهج النحاة في دراستها، وتحكم في أقوالهم وآرائهم المختلفة فيها، مسلمات أخذ بها، لو لم يسلم بها لاختلفت آراؤهم عما ورد عنهم فيها. ومن هؤلاء النحاة _ بطبيعة الحال _ الزمخشري وابن يعيش.

هذا ملخص لأهم نتائج البحث وملامحه الرئيسة، حاولت جاهدا إيجاز ذلك واختصاره؛ منعا للإطالة، ولأن لا غنى لمن رام التعرف على الصورة الحقيقية لبحث ما أن يقلب صفحاته بإمعان. وبالله التوفيق، وهو المستعان.

[1] انظر مثلا: فقه اللغة المقارن ص ١٢٥، مقدمة أمالي ابن الشجري ص ١٦١، مقدمة التخمير ١/١١٢.

فهرس المصادر والمراجع

أولا: المخطوطات

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي. مصورة عن نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو.

ثانيا: الدوريات

- مجلة بحوث كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى _ مكة المكرمة.
- مجلة عالم الفكر _ صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب _ الكويت.
- مجلة علامات في النقد الأدبي _ صادرة عن النادي الأدبي الثقافي بجدة.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

ثالثا: الرسائل العلمية

- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية _ رسالة دكتوراه، مقدمة من سعد حمدان الغامدي _ جامعة أم القرى _ سنة ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.
- أبنية الإلحاق في الصحاح. رسالة ماجستير، مقدمة من مهدي بن على القرني _ جامعة أم القرى _سنة ١٤١٦هـ.
- خصائص لغة تميم. رسالة ماجستير، مقدمة من محمد بن أحمد العمري _ كلية الشريعة بمكة المكرمة _ سنة ١٣٩٦هـ.
- دراسة في الصيغ العربية، أصولها تطورها علاقتها بالمعنى. رسالة دكتوراه، مقدمة من محمد أحمد خاطر _ جامعة الأزهر _ سنة ١٣٩٦هـ.
- شرح ألفية ابن معط للرعيني. رسالة دكتوراه، مقدمة من حسن محمد عبدالرحمن أحمد _ جامعة أم القرى _ سنة ١٤١٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. رسالة ماجستير، مقدمة من خالد التويجري _ جامعة أم القرى _ سنة ١٤١٧ - ١٤١٨هـ.

- شرح العصامي على قطر الندى. رسالة ماجستير، مقدمة من محمد ربيع الغامدي _ جامعة أم القرى _ سنة ١٤١٦هـ.
- اعتراضات ابن يعيش على النحاة جمعا ودراسة. رسالة ماجستير، مقدمة من سعود بن عبدالعزيز الخنين _ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية _ سنة ١٤١٦هـ.

رابعا: الكتب المطبوعة

- أبو علي الفارسي. د/ عبدالفتاح شلبي. الطبعة الثالثة. جدة: دار المطبوعات الحديثة، سنة ١٤٠٩هـ.
- الإتقان في علوم القرآن. السيوطي. بيروت: عالم الكتب.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الزبيدي. تحقيق د/ طارق الجنابي. الطبعة الأولى. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٧هـ.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي. د/ عبدالصبور شاهين. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٨هـ.
- إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. الطبعة الثانية. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، سنة ١٤١٣هـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب. الكيشي. تحقيق د/ عبدالله الحسيني ود/ محسن سالم العميري. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث، سنة ١٤١٠هـ.
- الأزهية في علم الحروف. الهروي. تحقيق عبدالمعين الملوحي. الطبعة الثانية. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية. الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٧٧هـ.
- الأسلوبية والأسلوب. د/عبدالسلام المسدي. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار سعاد الصباح، سنة ١٩٩٣م.
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة. محمد بن على الجرجاني. تحقيق د/ عبدالقادر حسين. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

- الأشباه والنظائر في النحو. السيوطي. تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٦هـ.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل. ابن السيد البطليوسي. تحقيق د/ حمزة النشرتي. الطبعة الأولى. الرياض: دار المريخ، سنة ١٣٩٩هـ.
- الأصول في النحو. ابن السراج. تحقيق د/ عبدالمحسن الفتلي. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ.
- أصول اللغة بين الثنائية والثلاثية. د/ توفيق شاهين. الطبعة الأولى. دار التضامن، سنة ١٤٠٠هـ.
- الأضداد. ابن الأنباري. تحيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، سنة ١٤٠٧هـ.
- الإعراب عن قواعد الإعراب. ابن هشام. تحقيق د/ علي فوده نيل. الطبعة الأولى. جامعة الرياض، سنة ١٤٠١هـ.
- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. تحقيق د/ زهير زاهد. الطبعة الثالثة. بيروت: عالم الكتب، سنة ١٤٠٩هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها. ابن خالويه. تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤١٣هـ.
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة. د/محمد رشاد الحمزاوي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٩٨م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. د/ فاضل مصطفى الساقي. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٣٩٧هـ.
- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري. تحقيق د/ محمود محمد الطناحي. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤١٣هـ.
- أمالي الزجاجي: الزجاجي. تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الأولى. القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، سنة ١٣٨٢هـ.
- أمالي السهيلي. السهيلي. تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة السعادة، سنة ١٣٩٠هـ.

- الأمالي النحوية. ابن الحاجب. تحقيق د/ هادي حسن حمودي. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٥هـ.
- إملاء ما من به الرحمن. العكبري. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر، سنة ١٤٠٦هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى. دار الفكر،سنة ١٣٩٧هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف. الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. دار الفكر.
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال. المالكي (بهامش الكشاف). الطبعة الأولى. دار الفكر، سنة ١٣٩٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.
- إيضاح شواهد الإيضاح. القيسي. تحقيق د/ محمد الدعجاني. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح العضدي. أبو على الفارسي. تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود. الطبعة الثانية. دار العلوم للطباعة والنشر، سنة ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. تحقيق د/موسى بناي العليلي. مطبعة العاني، سنة ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح في علل النحو. الزجاجي.تحقيق د/ مازن المبارك. الطبعة الرابعة. دار النفائس، سنة ١٤٠٢هـ.
- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. عناية صدقي محمد جميل. المكتبة التجارية.
- بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية. دار الفكر.
- البداية والنهاية. ابن كثير. دار الفكر.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع. تحقيق د/ عياد الثبيتي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٧هـ.
- البغداديات. أبو على الفارسي. تحقيق صلاح الدين السنكاوي. العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

- ابن الطراوة النحوي. د/ عياد الثبيتي. الطبعة الأولى. مطبوعات نادي الطائف الأدبي، سنة ١٤٠٣هـ.
- تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة. تحقيق السيد صقر. الطبعة الثانية. القاهرة: دار التراث، سنة ١٣٩٣هـ.
- التبصرة والتذكرة. الصيمري. تحقيق د/ فتحي على الدين. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٢هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. العكبري. تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٦هـ.
- التتمة في التصريف. ابن القبيصي. تحقيق د/ محسن سالم العميري. الطبعة الأولى. مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، سنة ١٤١٤هـ.
- التخمير. صدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق د/عبدالرحمن العثيمين. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة. أبو حيان الأندلسي. تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر. د/ عبدالفتاح لاشين. الرياض: دار المريخ.
- التصريح بمضمون التوضيح (شرح التصريح على التوضيح). خالد الأزهري. دار الفكر.
- التطور النحوي. برجشتراسر. إخراج د/ رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، سنة ١٤٠٢هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (شرح الدماميني على التسهيل). الدماميني. تحقيق د/ محمد المفدى. الطبعة الأولى.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي. تحقيق د/ عوض القوزي. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة الأمانة، سنة ١٤١٠هـ.
- تفسير الرازي الكبير (مفاتيح الغيب). بيروت: دار الفكر، سنة ١٤١٤هـ.
- تهذيب اللغة. الأزهري. تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر.
- تاج العروس: الزبيدي. دار الفكر.
- جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري). الطبري. دار الفكر، سنة ١٤٠٨هـ.

- الجمل في النحو.الزجاجي. تحقيق د/ علي توفيق الحمد. الطبعة الأولى.بيروت: مؤسسة الرسالة ودار الأمل، سنة ١٤٠٤هـ.
- الجمل في النحو المنسوب للخليل. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ.
- الجني الداني في حروف المعاني. المرادي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. الطبعة الثانية. بيروت: دار الآفاق الجديدة، سنة ١٤٠٣هـ.
- جهود ابن جني في الصرف. د/ غنيم الينبعاوي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: المكتبة التجارية.
- جواهر الأدب. الإربلي. تحقيق د/ حامد أحمد نيل. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٤٠٤هـ.
- حاشية ابن المنير على الكشاف. ابن المنير (بهامش الكشاف). الطبعة الأولى. دار الفكر، سنة ١٣٩٧هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. الصبان (بهامش شرح الأشموني). ترتيب مصطفى أحمد حسين. دار الفكر.
- حاشية ياسين على التصريح. ياسين العليمي (بهامش التصريح). دار الفكر.
- الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي. تحقيق بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي. الطبعة الأولى. بيروت: دار المأمون للتراث، سنة ١٤٠٤هـ.
- الخاطريات. ابن جني. تحقيق علي ذو الفقار شاكر. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٤٠٨هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. البغدادي. تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٩هـ.
- الخصائص. ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. الطبعة الثالثة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٤٠٨هـ.
- دراسات في فقه اللغة. محمد الأنطاكي. الطبعة الرابعة. بيروت: دار الشرق العربي.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. محمد عبدالخالق عضيمة. القاهرة: دار الحديث.
- درة الغوص في أوهام الخواص. الحريري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي. تحقيق أحمد محمد الخراط. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، سنة ١٤١٤هـ.
- دقائق التصريف. ابن المؤدب. تحقيق د/ أحمد ناجي القيسي وآخرين. مطبوعات المجمع العلمي العراقي، سنة ١٤٠٧هـ.
- دلائل الإعجاز. عبدالقادر الجرجاني. تحقيق محمود شاكر. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤١٠هـ.
- ذيل كشف الظنون (هدية العارفين). البغدادي. المكتبة الفيصلية.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. تحقيق د/ مصطفى النحاس. الطبعة الأولى. مطبعة النسر الذهبي، سنة ١٤٠٤هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني. المالقي. تحقيق د/ أحمد الخراط. الطبعة الثانية. دمشق: دار القلم، سنة ١٤٠٥هـ.
- روح المعاني. الألوسي. بيروت: دار الفكر، سنة ١٤٠٤هـ.
- السبعة في القراءات. ابن مجاهد. تحقيق د/ شوقي ضيف. الطبعة الثالثة. دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب. ابن جني. تحقيق د/ حسن هنداوي. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، سنة ١٤٠٥هـ.
- سفر السعادة وسفير الإفادة. السخاوي. تحقيق د/ محمد أحمد الدالي. الطبعة الثانية. بيروت: دار صادر، سنة ١٤٠٥هـ.
- سوسير رائد علم اللغة الحديث. د/ محمد حسن عبدالعزيز. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الشافية في علم التصريف. ابن الحاجب. تحقيق حسن أحمد عثمان. الطبعة الأولى. المكتبة المكية، سنة ١٤١٥هـ.
- الاشتقاق. عبدالله أمين. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٣٧٦هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الحنبلي. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. دار الآفاق الجديدة.
- شرح أبيات سيبويه. أبو جعفر النحاس. تحقيق زهير زاهد. الطبعة الأولى. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٦هـ.
- شرح ألفية ابن مالك. الأشموني. ترتيب مصطفى أحمد حسين. دار الفكر.

- شرح ألفية ابن مالك. ابن عقيل. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. الطبعة الرابعة عشرة. دار اللغات، سنة ١٣٨٤هـ.
- شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم. تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. بيروت: دار الجيل.
- شرح ألفية ابن معط. ابن القواس. تحقيق د/ علي موسى الشوملي. الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة الخريجي، سنة ١٤٠٥هـ.
- شرح الأنموذج في النحو. الأردبيلي. تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى. الرياض: دار العلوم، سنة ١٤١١هـ.
- شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق د/ عبدالرحمن السيد ود/ محمد المختون. الطبعة الأولى. دار هجر، سنة ١٤١٠هـ.
- شرح ديوان المتنبي. العكبري. تصحيح مصطفى السقا وآخرين. دار الفكر.
- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور. تحقيق د/ صاحب أبو جناح. مكتبة الفيصلية.
- شرح الشافية. الرضي الإستراباذي. تحقيق محمد نور الزفزاف وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٢هـ.
- شرح شذور الذهب. ابن هشام.تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. مكة المكرمة: دار الباز.
- شرح شواهد الإيضاح. ابن بري. تحقيق د/ عيد مصطفى درويش. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، سنة ١٤٠٥هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ابن مالك. تحقيق عدنان الدوري. العراق: وزارة الأوقاف، سنة ١٣٩٧هـ.
- شرح الفصيح. الزمخشري. تحقيق د/ إبراهيم جمهور الغامدي. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وأحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، سنة ١٤١٧هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.
- شرح الكافية. الرضي الإستراباذي. تحقيق يوسف عمر. منشورات جامعة بنغازي.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك. تحقيق د/ عبدالمنعم هريدي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٥هـ.

- شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف). الرماني. تحقيق د/ المتولي رمضان الدميري. مطبعة التضامن، سنة ١٤٠٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه. السيرافي (الجزء الأول) تحقيق د/ رمضان عبدالتواب. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦م.
- شرح كتاب سيبويه. السيرافي (الجزء الثاني) تحقيق د/ رمضان عبدالتواب وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٠م.
- شرح المفصل. ابن يعيش. عالم الكتب.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير. الشلوبين. تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٤هـ.
- شرح المقدمة الكافية. ابن الحاجب. تحقيق د/ جمال مخيمر.الطبعة الأولى. مكتبة نزار الباز، سنة ١٤١٨هـ.
- شرح ملحة الإعراب. الحريري. تحقيق بركات يوسف هبود. الطبعة الأولى. المكتبة العصرية، سنة ١٤١٨هـ.
- شرح الملوكي. ابن يعيش. تحقيق فخرالدين قباوة. الطبعة الأولى. حلب: المكتبة العربية، سنة ١٣٩٣هـ.
- شرح الوافية نظم الكافية. ابن الحاجب. تحقيق د/ موسى بناي العليلي. بغداد: الجامعة المستنصرية، سنة ١٤٠٠هـ.
- شروح التلخيص. بيروت: دار السرور.
- الشعر. أبو علي الفارسي. تحقيق د/ محمود الطناحي. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٨هـ.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). الجوهري. تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. الطبعة الثانية. سنة ١٤٠٢هـ.
- ضرائر الشعر. ابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد. الطبعة الأولى. دار الأندلس، سنة ١٩٨٠هـ.
- طبقات فحول الشعراء. ابن سلام الجمحي. تحقيق محمود شاكر.
- طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف.

- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم. د/ محمد عبدالقادر هنادي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، سنة ١٤٠٨هـ.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية. د/ عوض المرسي جهاوي. الطبعة الأولى. مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، سنة ١٤٠٣هـ.
- العربية تاريخ وتطور. د/ إبراهيم السامرائي. الطبعة الأولى. بيروت: مكتبة المعارف، سنة ١٤١٣هـ.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي. د/ محمود السعران. القاهرة: دار الفكر العربي.
- علم اللغة، نشأته وتطوره. د/ محمود جاد الرب. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٨٥م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ابن رشيق القيرواني. بيروت: دار الجيل.
- العين. الخليل بن أحمد. تحقيق د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح الغزي على الألفية). الغزي. تحقيق محمد المبروك الختروشي. الطبعة الأولى. ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، سنة ١٩٩٠م.
- الفصول الخمسون. ابن معط. تحقيق د/ محمود الطناحي. القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- فصول في علم اللغة العام. دي سوسير. ترجمة د/ أحمد نعيم الكراعين. دار المعرفة الجامعية.
- فصول في فقه العربية. د/ رمضان عبدالتواب. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤٠٨هـ.
- فقه اللغة المقارن. د/ إبراهيم السامرائي. الطبعة الربعة. بيروت: دار العلم للملايين، سنة ١٩٨٧م.
- فهارس كتاب سيبويه. محمد عبدالخالق عضيمة. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الحديث، سنة ١٣٩٥هـ.
- في أصول النحو. سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي، سنة ١٤٠٧هـ.
- في النحو التحويلي. موريس قراس. ترجمة صالح الكشو. تونس: وزارة الثقافة والإعلام، سنة ١٩٨٩م.

- القاموس المحيط. الفيروزأبادي. تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٧هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. ابن السيد البطليوسي. تحقيق مصطفى السقا ود/ حامد عبدالمجيد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨١م.
- الكافية في النحو. ابن الحاجب. تحقيق د/ طارق نجم. الطبعة الأولى. جدة: دار الوفاء، سنة ١٤٠٧هـ.
- الكامل في اللغة والأدب. المبرد. تحقيق د/ محمد احمد الدالي. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٣هـ.
- الكتاب. سيبويه. تحقيق عبدالسلام هارون. عالم الكتب.
- الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري. الطبعة الأولى. دار الفكر، سنة ١٩٧هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. الباقولي. تحقيق د/ محمد أحمد الدالي. الطبعة الأولى. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤١٥هـ.
- اللامات. الزجاجي.تحقيق د/ مازن المبارك. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٨٩هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب. العكبري. تحقيق غازي طليمات. الطبعة الثانية. دمشق: دار الفكر، سنة ١٤١٦هـ.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. د/ عبدالعزيز مطر. الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٤٠١هـ.
- لسان العرب. ابن منظور. الطبعة الأولى. بيروت: دار صادر، سنة ١٤١٠هـ.
- اللغة. فندريس. تعريب عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص. المكتبة الفيصلية.
- اللغة العربية معناها ومبناها. د/ تمام حسان. الطبعة الثالثة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٥هـ.
- اللغة وبناء الشعر. د/ محمد حماسة عبداللطيف. الطبعة الأولى. سنة ١٩٩٢م.
- اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقريب. د/ أحمد كشك. مكتبة النهضة المصرية.
- اللمع في العربية. ابن جني. تحقيق حامد المؤمن. الطبعة الثانية. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٥هـ.

- اللهجات العربية في القراءات القرآنية. د/ عبده الراجحي. دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٩٥م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة. السيرافي. تحقيق د/ عوض القوزي. الطبعة الثانية. مطـــابع دار المعارف، سنة ١٤١٢هـــ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجاج. تحقيق د/ هدى محمود قراعة.القاهرة: مكتبة الخـــانجي، سنة١٤١٤ هـــ.
- مجاز القرآن. أبو عبيدة. تحقيق فؤاد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة. ابن جني. الطبعة الثانية بـــيروت: دار الكتـــاب العربي، سنة ١٤٠٣هـــ.
- مجالس ثعلب. ثعلب. تحقيق عبدالسلام هارون.الطبعة الرابعة. مصر: دار المعارف.
- مجالس العلماء. الزجاجي. تحقيق عبدالسلام هارون. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة الخـــانجي، سنة ١٤٠٣هـــ.
- المجرد في غريب الكلام العرب ولغاهما. كراع النمل. تحقيق د/ محمد العمـــري. مصـــر: دار المعارف.
- المحتسب. ابن جني. تحقيق على النجدي ناصف وآخرين. القاهرة: المجلس الأعلـــى للشـــئون الإسلامية، سنة ١٣٨٦هـــ.
- المخصص. ابن سيده. تصحيح مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي.الطبعة الأولى.بيروت: دار إحياء التراث العربي، سنة ١٤١٧هـــ.
- مدخل إلى علم اللغة. د/ محمد حسن عبدالعزيز. مكتبة الشباب، سنة ١٩٩٢م.
- المسائل العضديات. أبو على الفارسي. تحقيق د/ علي جابر المنصوري. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٦هـــ.
- المسائل المنثورة. أبو علي الفارسي. تحقيق مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللغـــة العربيـــة بدمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل. تحقيق د/ محمد كامل. مكة المكرمة: مركز البحـــث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٥هـــ.
- مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب. تحقيق د/ حاتم صالح الضامن. الطبعـــة الرابعـــة. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٨هـــ.
- المصباح المنير.الفيومي. دار الفكر.

- معاني الحروف. الرماني. تحقيق د/ عبدالفتاح شلبي. الطبعة الثانية. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، سنة ١٤٠٧هـ.
- معاني القرآن. الأخفش. تحقيق د/ فايز فارس. الطبعة الثانية. سنة ١٤٠١هـ.
- معاني القرآن. الأخفش. تحقيق د/ عبدالأمير محمد أمين الورد.الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب،سنة ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن. الفراء. تحقيق أحم نجاتي وآخرين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج. تحقيق د/ عبدالجليل شلبي. الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب، سنة ١٤٠٨هـ.
- معجم مفردات القرآن. الراغب الأصفهاني. دار الفكر.
- معجم المقاييس في اللغة. ابن فارس. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر، سنة ١٤١٥هـ.
- المعيار في التخطئة والتصويب. د/ عبدالفتاح سليم. الطبعة الأولى. دار المعارف، سنة ١٤١١هـ.
- المغني في تصريف الأفعال. محمد عبدالخالق عضيمة. دار الحديث.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام. تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد على حمدالله. الطبعة الخامسة. دار الفكر، سنة ١٩٧٩م.
- مفتاح العلوم. السكاكي. بيروت: المكتبة العلمية.
- المفصل في علم اللغة. الزمخشري. تحقيق د/ محمد عزالدين السعيدي. الطبعة الأولى. بيروت: دار أحياء العلوم، سنة ١٤١٠هـ.
- المقابسات. أبو حيان التوحيدي. تعليق د/ علي شلق. الطبعة الأولى. بيروت: دار المدى للطباعة والنشر، سنة ١٩٨٦هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الشاطبي على الألفية). الشاطبي. تحقيق د/ عياد الثبيتي. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مكتبة دار الحديث، سنة ١٤١٧هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح. عبدالقادر الجرجاني. تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سنة ١٩٨٢م.
- المقتضب. المبرد. تحقيق عبدالخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
- المقدمة الجزولية في النحو. الجزولي. تحقيق د/ شعبان عبدالوهاب محمد. مطبعة أم القرى.

- المقرب. ابن عصفور. تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، سنة ١٣٩١هـ.
- المكتفي في الوقف والابتدا. الداني. تحقيق د/يوسف المرعشلي. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٤هـ.
- الممتع في التصريف. ابن عصفور. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى. بيروت: دار المعرفة، سنة ١٤٠٧هـ.
- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. د/ إميل يعقوب. الطبعة الأولى. بيروت: دار الجيل، سنة ١٤١٣هـ.
- من آراء الزجاج النحوية. د/ شعبان صلاح. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الثقافة العربية، سنة ١٤١١هـ.
- المنتخب من غريب كلام العرب. كراع النمل. تحقيق د/ محمد العمري. الطبعة الأولى. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٩هـ.
- المنصف. ابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين. الطبعة الأولى. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣هـ.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء. حازم القرطاجني. تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة. الطبعة الثالثة. بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٨٦م.
- مهاة الكلتين وذات الحلتين. بهاء الدين بن النحاس. تحقيق تركي بن سهو العتيبي. الطبعة الأولى. مطبعة المدني، سنة ١٤١٤هـ.
- الموشح. المرزباني. تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة: دار الفكر العربي.
- نتائج التحصيل. الدلائي. تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي. نشر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.
- نتائج الفكر في النحو. السهيلي. تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا. الطبعة الثانية. الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع.
- الانتصار لسيبويه على المبرد. ابن ولاد. تحقيق د/ زهير عبدالمحسن سلطان. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٦هـ.
- النحت في اللغة العربية. د/ محمد حسن عبدالعزيز. دار الفكر العربي.

- النحو العربي والدرس الحديث. د/ عبده الراجحي. بيروت: دار النهضة العربية، سنة ١٤٠٦هـ.

- النحو الوافي. عباس حسن. الطبعة التاسعة. القاهرة: دار المعارف.

- النشر في القراءات والعشر. ابن الجزري. إشراف محمد الضباع. دار الكتب العلمية.

- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها.الأب أنستاس الكرملي. مكتبة الثقافة الدينية.

- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. د/ مصطفى حميدة. الطبعة الأولى. الشركة المصرية العالمية للنشر، ١٩٩٧م.

- نظرية تشومسكي اللغوية. جون ليونز. ترجمة د/ حلمي خليل. الطبعة الأولى. دار المعرفة الجامعية. سنة ١٩٨٥م.

- نظرية اللغة في النقد العربي. د/ عبدالحكيم راضي. القاهرة: مكتبة الخانجي.

- نظرية النحو القرآني. د/ أحمد مكي الأنصاري. الطبعة الأولى. دار القبلة للثقافة الإسلامية، سنة ١٤١٥هـ.

- نقد الشعر. قدامة بن جعفر. الطبعة الأولى. مطبعة الجوائب، سنة ١٣٠٢هـ.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري. تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان. الطبعة الأولى. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سنة ١٤٠٧هـ.

- الهادي في الإعراب. ابن القبيصي. تحقيق د/ محسن سالم العميري. الطبعة الأولى.مكة المكرمة: دار التراث، سنة ١٤٠٨هـ.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. السيوطي. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٧هـ.

- الوافية في شرح الكافية . ركن الدين الإستراباذي. تحقيق عبدالحفيظ شلبي. عمان:وزارةالتراث القومي والثقافي، سنة ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمــــة.. ١

تعريف موجز بالزمخشري وكتابيهما................................ ٢٠

الباب الأول (قضايا الإعراب والتركيب)........ ٢٤-٤٦١

الفصــل الأول (لشــذوذ)................................ ٢٥

ظاهرة الشذوذ في اللغــة................................ ٢٦

أسباب الشـــذوذ................................ ٣١

الميل إلى الخفة................................ ٣١

تجنب اللبس................................ ٣٣

الضرورة................................ ٣٤

ضرورة إقامة الوزن والقافيــــة................................ ٣٥

الضرورة البلاغية................................ ٣٧

التوهم................................ ٤٥

التوهم في الأبنيـــة................................ ٤٨

التوهم في الإعراب والتركيب................................ ٥٣

التوهم وألفاظ القرآن الكريم................................ ٦٥

تكلف التخريج على وجه يقبل في القياس................................ ٧٦

القراءات القرآنية والشذوذ................................ ٨٢

مسائل الشذوذ (١- شاذ للتخفيف)................................ ٩٢

علة قلب الواو الثانية ألفا في (احواوى، أقواوى)................................ ٩٣

٢- شاذ للضرورة (في الشعر)................................ ٩٨

إعراب جمع المذكر الســـالم بالحركـــات................................ ٩٩

تخريج ما ردت لامه في الشعر مما اطرد فيه حذفها................................ ١٠٨

منع صرف الأعلام في الشعر................................ ١١٤

الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس................................ ١٢٨

ب- في القراءات القرآنية.................... .... ١٣١
تخريج قراءة حمزة (والأرحام)................................ ١٣٢
٣- شاذ للتوهم.......................... .... ١٤١
العطف على اسم (إن) بالرفع............................ ١٤٢
الفصل الثاني: اللغة بين التقعيد والاستعمال (نحو اللغة ونحو الكلام)........... ١٥٠
المبحث الأول: الألفاظ بين الإفراد والتركيب........................ ١٥٧
مصدر أو اسم مصدر.................................... ١٥٨
السراء والضراء والنعماء والبأساء.......................... ١٨٢
ما جاء من المصادر على وزن فاعل........................ ١٨٩
حذرك وحذارك.. ٢٠٢
(كافة) بين أصل الوضع وواقع الاستعمال.................... ٢٠٦
نوع لفظة (سواء)...................................... ٢١٦
اسم أو صفة أو مصدر.................................. ٢٢٧
(فعلى) بين الاسم والصفة والمصدر........................ ٢٢٨
مفرد أو جمع.. ٢٤١
(ايمن) بين الإفراد والجمع............................... ٢٤٢
فعل ماض أو أمر...................................... ٢٥١
التعجب بين الأمر والخبر................................ ٢٥٢
معنى الحرف (أ- أن مصدرية أو مخففة من الثقيلة)............ ٢٦٣
رفع الفعل بعد أن...................................... ٢٦٤
ب- لام جواب (لو ولولا)أو لام جواب القسم.................. ٢٧٢
اللام في جواب لو ولولا................................. ٢٧٣
ج- لام الجنس أو لام العهد.............................. ٢٨٠
نوع اللام في فاعل نعم وبئس............................. ٢٨١
المبحث الثاني: المقام وأثره في تحول التراكيب.................. ... ٢٨٨
أمن اللبس.................................... ...... ٢٩٠

شرط أمن اللبس في جواز المسائل ٢٩١
اللبس في العربية ٢٩٣
نيابة أي من المفعولين في باب أعطى مع الإلباس وعدمه ٣٠٤
ملاصقة الحال لصاحبها مع الإلباس وعدمه ٣٠٦
الربط بين أجزاء العبارة ٣١٤
الواو في الجملة الحالية الاسمية ٣١٥
الفصل الثالث: اقتضاء اللفظ واقتضاء المعنى في توجيه الأعاريب وتأويل التراكيب ٣٣٣
اقتضاء اللفظ واقتضاء المعنى ٣٣٤
المبحث الأول: تقدير غير الظاهر (١- تقدير الإعراب) ٣٣٦
محل الضمير المتصل باسم الفاعل بين النصب والجر ٣٣٧
موضع (ما) من (كيمه؟) بين الجر والنصب ٣٤٦
محل خبر (ما) المجرور بالباء الزائدة بين الرفع والنصب ٣٥٤
المقدر في أول جزأي (أيادي سبا وبادي بدى) بين الإعراب والبناء ٣٦٠
٢- تقدير عين المحذوف ٣٧٦
المحذوف من خبر (إن) ظرفا وغير ظرف ٣٧٧
٣- تقدير إعراب المحذوف ٣٨٣
تقدير مميز (كم) المحذوف منصوبا أو مجرورا ٣٨٤
٤- تقدير النوع ٣٨٧
تقدير مفرد أهلات وعيرات ٣٨٨
تقدير مفرد (تان) ٣٩٨
تأويل جمع الجمع ٣٩٥
تقدير (عمه) في بيت الفرزدق بين الإفراد والجمع ٤٠٣
المبحث الثاني: توجيه الظاهر (١. توجيه الإعراب - في المسموع) ٤٠٧
توجيه الرفع في الجواب إذا كان فعل الشرط ماضيا ٤٠٨
توجيه الإعراب - في المقيس ٤١٥

توجيه الرفع بعد (إذا) الشرطية........................ ٤١٦
٢. توجيه المعنى........................ ٤٢٧
(أو) بين كونها بمعنى إلى أو إلا........................ ٤٢٨
معنى لم يكد........................ ٤٤١
٣. الحكم بصحة الأسلوب أو خطئه........................ ٤٥٢
الفصل بالظرف بين فعل التعجب والمتعجب منه........................ ٤٥٣

الباب الثاني: قضايا البنية................ ٤٦٢-٧٢٠

الفصل الأول التصريف........................ ٤٦٣
المبحث الأول: الأصالة والزيادة........................ ٤٦٤
أحرف الزيادة........................ ٤٧٢
أغراض الزيادة........................ ٤٧٦
أدلة الزيادة........................ ٤٧٨
بين (الاشتقاق) و (الحمل على النظير) في معرفة الزائد........................ ٤٨١
المثال........................ ٤٨٥
الكثرة........................ ٤٨٩
مناقشة أصول الأصالة والزيادة........................ ٤٩٢
تعيين الأصلي والزائد في الألفاظ........................ ٥٠٠
تولج........................ ٥٠١
منجنون........................ ٥١٦
هناه........................ ٥٢٥
تعزية........................ ٥٣٤
قيام........................ ٥٣٩
تعيين المحذوف في تصرفات الألفاظ........................ ٥٤٥
كلتا........................ ٥٤٦
مهيم........................ ٥٥٥
حولايا........................ ٥٦٤

جحمرش.. ٥٧٠
المبحث الثاني: الأبنة بين الإثبات والإنكار.................... ٥٧٥
فعلل (جخدب).. ٥٧٦
المبحث الثالث: الإلحاق.................................. ٥٨٧
الإلحاق عند الزمخشري وابن يعيش............................ ٦١٢
الفصل الثاني: الأصوات.................................. ٦٣٣
التنوين ومنع الصرف.................................... ٦٣٦
أنواع التنوين.. ٦٣٧
صرف الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط ومنع صرفه (نوح ولوط).............. ٦٤٨
منع صرف (سراويل) و (حضاجر)............................ ٦٥٥
التنوين ومنع الصرف في العربية............................. ٦٥٩
الإبدال (ألاّ، أمليت، لعن)................................ ٦٧٨
الإعلال والتصحيح.................................... ٧٠١
تصحيح الحول بين القياس والشذوذ........................... ٧٠٢
الإدغام.. ٧٠٩
علة عدم الإدغام في (تذكرون)............................... ٧١٠
تسهيل الهمزتين...................................... ٧١٣
أحكام التقاء الهمزتين في (اقرأ آية).......................... ٧١٤
الابتداء بالساكن..................................... ٧١٧
الابتداء بالساكن في لغة العرب ولغة غيرهم.................... ٧١٨
الخاتمة وأهم النتائج.................................... ٧٢١
فهرس المصادر والمراجع................................. ٧٢٥
فهرس الموضوعات..................................... ٧٤٠